سيث ج جونز

شَنُّ حُروبِ التَّمَرُّدِ

الدُّروسُ المُسْتَقَاةُ مِنْ حُروبِ التَّمرُّد

بدْءًا مِنْ الفيت كونغ وُصُولاً إِلَى الدَّوْلَةِ الإسلاميَّةِ

ترجمة
نصر محمد علي

مركز الرافدين للحوار

شَنُّ حُروبِ التَّمرُّد

الدُّروسُ المُسْتَقَاةُ مِنْ حُروب التَّمرُّد

بدْءًا مِنْ الفيت كونغ وُصُولًا إِلَى الدَّوْلَةِ الإسلاميَّةِ

شَنُّ حُروبِ التَّمرُّد

الدُّروسُ المُسْتَقَاةُ مِنْ حُروبِ التَّمرُّد بدْءًا مِنْ الفيت كونغ وُصُولًا إِلَى الدَّوْلَةِ الإسلاميَّةِ

سيث ج جونز

ترجمة: نصر محمد علي

الطبعة الأولى، بيروت/لبنان، 2021

First Edition, Beirut/Lebanon, 2021

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 047 - 9

سيث ج جونز

شَنُّ حُروبِ التَّمرُّد

الدُّروسُ المُسْتَقَاةُ مِنْ حُروبِ التَّمرُّد

بدْءًا مِنْ الفيت كونغ وُصُولًا إِلَى الدَّوْلَةِ الإسلاميَّةِ

ترجمة

نصر محمد علي

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الفهرس

مقدمة المركز

يقدم مركز الرافدين للحوار RCD للقارئ كتابا مهما يعالج بطريقة مختلفة فهما جديدا لحركات التمرد، فالكتاب يعطي تصورا واضحا عن التمرد من بداية نشوئه وعوامل ظهوره والاساليب التي تستعمل في حروب التمرد والتكتيكات والاستراتيجيات من قبل الجماعات المتمردة وما يصاحبه من دعم معنوي ومادي خارجي ام داخلي، بالإضافة الى الاجندة الاعلامية المصاحبة لهذه الحركات مع الدعم اللوجستي والهيكل التنظيمي لتلك الجماعات بما يساهم في ديمومة التمرد واستمراره، وكيف يعمل على تقويض استقرار البلدان التي ينشط فيها تحقيقا لغاياته واهدافه الاستراتيجية، وكيف ساهمت كل تلك العوامل في صعود حركات التمرد في العالم، مع تسليط الضوء على ما يمكن ان تتبعه الدول من سياسات وآليات لمكافحة حروب التمرد، وكيف تستطيع تفكيك كل تلك العوامل وتعمل على كبح جماح التمرد وانحساره وانقضائه.

هذا الكتاب لا يقدم رؤى أو افكار نظرية بحتة على الورق بقدر ما يقدم تشكيلة واسعة من البيانات والمعلومات الميدانية عن حركات التمرد كما ونوعا عن طريق المعلومات المتحصلة من المتمردين انفسهم أو عن طريق احصائيات دقيقة عن أعداد حركات التمرد من بداية النصف الثاني من القرن المنصرم حتى مطلع عام 2015 بأسلوب يكمل الجانب الكمي والنوعي احداهما الاخر، مما يجعله مرجعا عمليا استرشاديا للمتخصصين، فهو يعطي حقائق وبيانات واحصائيات عن حركات التمرد في مختلف دول العالم كالعراق وافغانستان وسوريا واوكرانيا وباكستان واليمن وغيرها، منذ ايام الحرب الباردة التي شهدت ارتفاعا ملحوظا في حركات التمرد ذات الايدولوجية الشيوعية، ثم الحركات ذات الفكر الاصولي الاسلامي، كما يعالج الكتاب المستقبل الذي تواجه حركات التمرد وما اذا كانت ستبقى تمارس دورها في التأثير على الساحة الدولية من عدمه، وما الذي يتعين على الحكومات ان تعمله في التعامل مع تلك الحركات.

الكتاب من تاليف د. سيث جونز وهو عالم سياسي وكاتب اشتهر بعمله في مكافحة

التمرد والإرهاب. تخرج من كلية بودوين في عام 1995 مع مرتبة الشرف العالية وحاصل على الماجستير عام (1999) والدكتوراه (2004) من جامعة شيكاغو. وهو زميل ومستشار أقدم لبرنامج الأمن الدولي ومدير في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS)] في واشنطن. قبل ان يعمل مديراً لمركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، وكبير علماء السياسة في مؤسسة RAND، حيث عمل من عام 2003 إلى عام 2017 له العديد من المؤلفات والكتب والبحوث.

المقدمة

لا ريبَ أَنَّ مَنْبَعَ حَرْبِ العِصاباتِ يَكْمُنُ فِي جَماهيرِ الشَّعْبِ [1].

ماوتسي تونغ

مِنْ الضَّرُورِيِّ أَنْ تَكونَ إِلَى جانِبِ جَماهيرِ الشَّعْبِ المُضْطَهَدَةِ فِي كِفاحِها ضِدَّ غَزْوٍ أَجْنَبيٍّ، وَفَرْضِ دِكْتاتوريَّةٍ دَنيئَةٍ، ... الخ، إِذَا لَمْ يَتِمَّ الوَفاءُ بِهَذَا الشَّرْطِ اَلْمُسْبَقِ، سَتَلازمُ الهَزيمَةُ حَرْبَ العِصاباتِ عَلَى الدَّوَامِ، إنَّ كُلَّ مِنْ يَبْدَأُ انْتِفاضَةً ضِدَّ إِرادَةِ الجَماهيرِ أَوْ ضِدَّ نِظامٍ شَعْبيٍّ سَيَكُونُ مَصيرُهُ الفَشَلَ[2].

الجنرال البرتو بايو

ما لبثتُ أنْ جلستُ في اجتماع في مقر تابع لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في كابول، أفغانستان، وإذا بانفجارٍ مدوٍ وقع بالقرب من مكان الاجتماع في 17 أيلول/سبتمبر عام 2009، حينها كنت في القيادة العامة لقوات العمليات الأمريكية في أفغانستان، ولعل المفارقة، إلى حد ما، أن الاجتماع كان يركز على أهداف طالبان، وإستراتيجيتها، وتكتيكاتها، وبنيتها التنظيمية، وسرعان ماعلمنا أن المتمردين انسحبوا في سيارة رياضية بيضاء من طراز تويوتا في أحد الشوارع الجانبية، وقاموا بمناورة بين مركبتين مدرعتين إيطاليتين قادمتين من مطار كابول الدولي، وفجروا عبوة ناسفة، لقد كان وزن العبوة الرئيسة يتراوح بين 600 و800 رطلاً، وقد خلفت حفرة ضخمة تصاعد منها الدخانُ في منتصف الطريق، ألقتْ قوة الانفجار بالسيارة الإيطالية الأمامية مسافة خمسة وثلاثين متراً على رقعة ترابية على جانب الطريق، واقتلع سقف مقصورة الركاب تاركاً إياها كعلبة صفيح، وخلَّف الانفجارُ كومة ملتوية من الدراجات الهوائية والسيارات والجثث مسجاة على قارعة الطريق، وكما هي الحال مع العديد

(1) Mao - TseTung, On Guerrilla Warfare (Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 2000), p73.

(2) General Alberto Bayo,150 Questions for a Guerrilla (Denver, CO: Cypress, 1963), p. 19.

من الهجمات الانتحارية في البلاد، فقد كان للأفغان الأبرياء النصيب الأكبر من الإصابات، إذ قتل 16 مدنياً وجرح 60 آخرون، بالإضافة إلى مقتل ستة جنود إيطاليين وأربع ضباط شرطة أفغان.

قال أحد زملائي الذين كانوا بالقرب من موقع الانفجار: «لقد كانت فوضى، كانت الشظايا تتساقط علينا مثل المطر، واندفعت نحونا بقايا السيارات، والأوساخ، والصخور وقطع من الأشجار القريبة».[1]

لقد كان التفجير الانتحاري تكتيكاً شائعاً للمتمردين في كابول والمناطق الأخرى، إلى جانب الكمائن والغارات، والاغتيالات الموجهة، وعمليات الخطف، وأنواع أخرى من الهجمات، وفي وقت سابق من ذلك العام أعلنت حركة طالبان في نيسان/أبريل بدء عملية النصر وتعهدت باستعمال «الكمائن، والعمليات الهجومية، والتفجيرات، والهجمات الاستشهادية، والهجمات المفاجئة»[2]، كان لديهم على مايبدو عدة أهداف لتلك الهجمات، كان أحدها هو إجبار القوات الدولية على الإنسحاب من أفغانستان، عبر جعل استمرارها بالقتال مكلفاً جداً ـ سياسياً ومالياً وعسكرياً، إذ أعلن رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني، بعد هجوم أيلول/سبتمبر في كابول، على الفور بأن بلاده قد بدأت بالتخطيط ل ـ «إعادة شبابنا إلى الوطن في أسرع وقت ممكن»، وأعلن انه «سيكون من الأفضل للجميع، أياً كانوا، إنهاء وجودنا الواضح في أفغانستان بسرعة»[3]، لقد كان لقادة طالبان أهدافٌ أخرى، من قبيل إشاعة مناخ من الخوف والشعور بأن أجهزة الأمن الحكومية الأفغانية ضعيفة جداً وغير قادرة على إيقاف الهجمات. وحذرت حركة طالبان الأفغان من مغبة التعاون مع القوات الدولية والأفغانية، وإذا ما رفضوا الانصياع فإن «المجاهدين سيتخذون إجراءات إزاء هذه الأعمال غير المقبولة وإذا ما حصل شيء لهم جرّاء تلك الإجراءات، فهم يتحملون المسؤولية»[4].

كان هجوم أيلول/سبتمبر على نطاق أوسع جزءاً من إستراتيجية أوسع لحرب العصابات، تنطوي على استعمال الموارد العسكرية والسياسية للقيام بهجمات الكرِّ والفرِّ (عوضاً عن

(1) مقابلة الكاتب مع جنود العمليات الخاصة الأمريكية، أيلول عام 2009.

(2) Taliban Press Release, «Voice of Jihad,» April 29, 2009.

(3) Richard A. Oppel, Jr. and Rachel Donadio «Italy Ponders Afghan Pullout After Deadly Blast,» New York Times, September 17, 2009.

(4) Taliban Press Release, «Voice of Jihad,» April 29, 2009.

المواجهة المباشرة مع العدو في ساحة المعركة)، وتحشيد السكان المحليين، وتقويض إرادة الحكومة على القتال، كان قادة طالبان متسقين على الدوام مع أهمية إستراتيجية حرب العصابات بنحو لافت للنظر، فعلى سبيل المثال عندما أعلن قادة طالبان في العام 2016 عن هجومهم في ربيع عام 2016 باسم عملية العمري، تكريماً لزعيم طالبان السابق الملا محمد عمر، شددوا على أهمية «هجمات المقاتلين على مواقع العدو في جميع أنحاء البلاد، والهجمات الاستشهادية، والهجمات التكتيكية ضد معاقل العدو، واغتيالات قادة الأعداء في المراكز الحضرية»[1]، وعلى النحو الذي سيتم مناقشته بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث، فإن الهدف الرئيس لإستراتيجية حرب العصابات هي تثبيط عزيمة الحكومة على القتال عبر تقويض قاعدة الدعم وتعظيم كلفة الاستمرار في القتال.

زد على ذلك أن الدعم الخارجي الذي قدمته باكستان كان عاملاً حاسماً في الهجوم على القافلة الإيطالية، إذ خلصت تقييمات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتقييمات وكالة الإستخبارات الأفغانية، والمديرية الوطنية للأمن، إلى أن شبكة حقاني هي المسؤولة عن التفجير، إذ جاءت بالشخصين الانتحاريين من باكستان، وأبقتهما في منزل آمن ومن ثم قاما بمناورة بالسيارة البيضاء طراز تويوتا إلى المنطقة المستهدفة، صحيح أن العلاقة مع باكستان لم تك على حين غرّة، إلا أن واقع الدعم الخارجي كان أكثر قتامة، فعبر مسيرة التَّمرُّد قدمت وكالة التجسس الباكستانية، جهاز المخابرات الباكستاني (ISI) أشكالاً عدة من المساعدة لحركة طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة، كان أحدها يتمثل في توفير الملاذ للجماعات الأفغانية وقيادتها العليا، وأرسل بعض مسؤولي جهاز المخابرات الباكستاني (ISI) الأموال واللوازم اللوجستية إلى المتمردين وظل عملاء جهاز المخابرات الباكستاني (ISI) على اتصال دائم بقادة التَّمرُّد، وكان جهاز المخابرات الباكستاني (ISI)، في الواقع، مفيداً في تقديم المشورة الإستراتيجية والعملياتية لطالبان الأفغانية وشبكة حقاني[2].

(1) Taliban, «Statement by Leadership Council of Islamic Emirate Regarding Inauguration of Spring Offensive Entitled 'Operation Omari,' » April 2016. The Taliban posted the announcement on their website at: http://shahamat - english.com/statement - by - leadership - council - of - islamic - emirate - regarding - inauguration - of - spring - offensive - entitled - operation - omari/.

(2) On ISIS support to Afghan insurgents see, for example, Carlotta Gall, The Wrong Enemy: America in Afghanistan, 2001 - 2014 (New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2014); Seth G.

أنشأت حركة طالبان منظمة مركزية إلى حد ما لشنِّ العمليات السياسية والعسكرية، وكان مجلس شورى القيادة العليا على رأس هذه المنظمة، وقد قُسِّمَ إلى لجان تضطلع بالإشراف على الشؤون المالية، والعمليات العسكرية، والدعاية، والشؤون الدينية وغيرها من المهام، على حين كانت هيأة صنع القرارات الرئيسة في حركة طالبان، كما هي الحال في العديد من حركات التَّمرُّد، هيأة سياسية لا عسكرية، تلي مجلس شورى القيادة العليا ثلاثةُ مجالس شورى إقليمية ـ في بيشاور، ووزيرستان الشمالية، وكويتا، (كلها في باكستان) ـ تتركز مهمتها في تنسيق العمليات في الولايات الأفغانية القريبة، وعيَّنتْ حركةُ طالبان، بعد مجالس الشورى الإقليمية، حكامَ ظلٍ وقادةً عسكريين للولايات الأفغانية، وعينت الحركة في المحافظات الأفغانية، حكامَ ظلٍ لجمع الضرائب، وأخيراً لضمان قيام القادة بالعمليات على وفق التوجيهات على المستوى الإستراتيجي، ونقل المعلومات إلى حكام الظل في الولايات كان لدى طالبان طائفة من المقاتلين في المستويات الدنيا، ومسؤولي القضاء، والملالي وغيرهم من المناصرين الذين تعاونوا مع توليفة غير متجانسة من منظمات تهريب المخدرات، وحلفاء القبائل والقبائل الفرعية، وغيرهم من الجماعات.

قامت حركة طالبان والجماعات المتمردة الأخرى التي انخرطنا في القتال ضدها، بفحص إستراتيجيتهم، وتكتيكاتهم، وبنيتهم التنظيمية، ودعمهم الخارجي، وعوامل أساسية أخرى للتمرد بانتظام، لكن ذلك لم يكن ما عدا حالة واحدة فقط في مدة معينة.

يسعى هذا الكتاب إلى زيادة الإلمام بالكيفية التي تقوم فيها الجماعات لبدء التَّمرُّد وشنه وإنهائه، وهو يطرح مجموعة أسئلة، أولاً، ما العوامل التي تُسهم في ظهور التَّمرُّد؟ ثانياً، ما العناصر الرئيسة التي ينطوي عليها القيام بحركة تمرد؟ إذ تحتاج جماعات المتمردين إلى اتخاذ قرار بشأن الإستراتيجية، واختيار البنية التنظيمية، وتأمين المساعدات من الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، والقيام بحملة إعلامية والاستفادة من مجموعة من التكتيكات، فهم يعيدون تقييم هذه الجوانب بنحو دوري خلال التَّمرُّد، ثالثاً، ما العوامل التي تُسهم في أنهاء التَّمرُّد، رابعاً، ما الفائدة الكامنة وراء الإجابة على هذه الأسئلة للقيام بحرب مكافحة التَّمرُّد؟

وفي سياق تحليل هذه الأسئلة، صُمّم هذا الكتاب ليكون دليلاً إرشادياً للمساعدة في فهم

Jones, In the Graveyard of Empires: America's War in Afghanistan (New York: W.W. Norton, 2009).

حرب المتمردين، وإذ يستعرض هذا الكتاب الآثار المترتبة على حرب مكافحة التَّمرُّد، فهو ليس معالجة أكاديمية للتمرد، فعلى سبيل المثال لايقدم هذا الكتاب نظرية جديدة للتمرد، بل يعمل على تمحيص طائفة من البيانات النوعية والكمية بشأن حركات التَّمرُّد، ويقدم رؤى جديدة بشأن قضايا عديدة من قبيل ما الاستراتيجيات والتكتيكات، والبنى التنظيمية، والحملات الإعلامية، وأنواع الدعم الخارجي التي استعملها المتمردون؟ وكيف تترابط هذه العوامل؟، وكيف تنتهي حركات التَّمرُّد؟ لسوء الحظ ما يزال هناك بون كبير بين عمل الأكاديميين وبين من عملوا في الميدان، فبعض الأعمال الأكاديمية المتصلة بحملات التَّمرُّد في الواقع غامضة لصناع القرار وهي غالباً ما ترتكز على إيجاد أساسٍ نظريٍ جديد أو طرق بحثية جديدة وليس على سياسة أفضل يُهتدى بها، وفي الوقت نفسه يجهل العديد من العاملين في الميدان، بنحو يرثى له، الأنماطَ التاريخية لحملات التَّمرُّد السابقة، ويتخذون قرارات بناء على حالات انتقائية أو على الحدس عوضاً عن التحليل الموضوعي السليم.

إن هذا العائق لهو أمر مؤسف لأن حركات التَّمرُّد هي حقيقة واقعة في السياسة الدولية ـ كما كانت كذلك لقرون خلت[1]، ويمكن أن تنطوي على آثار جيوسياسية كبيرة، ففي العراق مثلا، على الرغم من رحيل القوات العسكرية الأمريكية عام 2011، التي كانت تشن عمليات منذ عام 2003، إلا أنها عادت (أي القوات العسكرية الأمريكية) في العام 2014 لمساعدة القوات العراقية المحلية على القيام بعمليات مكافحة التَّمرُّد ضد الدولة الإسلامية، التي يشار إليها أيضاً داعش Da'ish (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، والدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام ISIL والدولة الإسلامية في العراق والشام ISIS، كما دعمت الولايات المتحدة والجهات الفاعلة غير الحكومية في سوريا المجاورة الجماعات المتمردة ضد نظام الأسد الذي تلقى العون من إيران وروسيا، وفي أوكرانيا قدمت روسيا مساعدات مباشرة للمتمردين في شرق أوكرانيا، وفي اليمن قامت المملكة العربية السعودية بضربات جوية ونشرت العملاء العلنيين والسريين في اليمن للإطاحة بالحكومة الحوثية.

كان هناك 181 تمرداً للمدة الممتدة من الحرب العالمية الثانية حتى العام 2015، بلغ

(1) On historical accounts of insurgency see: Walter Laqueur,Guerrilla Warfare: A Historical and Critical Study (New Brunswick, NJ: Transaction, 2010); Max Boot, Invisible Armies: An Epic History of Guerrilla Warfare from Ancient Times to the Present (New York: W.W. Norton, 2013).

معدلها أكثر 12 سنة، بمتوسط قدره 7 سنوات[1]، وكما يوضح الشكل رقم 1.1 فقد بلغ عدد حركات التَّمرُّد في السنة ذروته عند الرقم 60 في العام 1992 بنهاية الحرب الباردة، وبحلول العام 2015 انحسر العدد إلى 38 كل سنة، وعلى الرغم من أنها في مستويات مماثلة لمنتصف سبعينيات القرن العشرين إلا أنها ماتزال أعلى من السنوات الأولى للحرب الباردة، فمن بين 38 حركة تمرد واجهت 6 دول حركات تمرد متعددة في الوقت نفسه وهي كل من الهند، وأثيوبيا، وبورما/ميانمار، وباكستان، والفلبين، واليمن.



الشكل رقم 1.1: عدد حركات التمرد النشطة سنويا

علاوة على ذلك، تطورت عمليات شن حرب العصابات بسرعة بسبب التغيرات التكنولوجية وغيرها، فعلى سبيل المثال استغرق المتمردون وقتاً أقل من السابق لتحقيق مستويات عالية في تصنيع العبوات الناسفة يدوية الصنع (IEDs)[2]، كما استعملت الجماعات المتمردة شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ووسائل التواصل الاجتماعي للتواصل، وتوزيع المواد الدعائية، وتجنيد الأفراد، وإنجاز مهام أخرى، ومن المرجح أن يستمر تطور تكنولوجيا المعلومات

(1) المعدل الرئيس يتضمن حركات التمرد المستمرة وليست تلك التي انتهت فقط.

(2) Alec D. Barker, «Improvised Explosive Devices in Southern Afghanistan and Western Pakistan, 2002 - 2009,» Studies in Conflict and Terrorism, Vol. 34, No. 8 (2011), pp. 600 - 620; Hazard Management Solutions, «Timescale to Develop/Deploy Sophisticated IEDs,» unpublished briefing, November 2004.

المدفوع بطلب من الحكومات والشركات، إلا أن ذلك سيفضي إلى تواتر استعمالها من لدن المتمردين، إذ وفرت الدعاية القائمة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ووسائط التواصل الاجتماعي الملائمة، السبيل للدولة الإسلامية للتواصل مع أتباعها وتشجيعهم على شن هجمات، مثل إطلاق النار الذي وقع في ملهى «بولس» الليلي في أورلاندو بولاية فلوريدا في حزيران/يونيو عام 2016، وإدارة العمليات الإعلامية، وإرسال الأموال وغير ذلك من أشكال الدعم للمنظمة. وانتفعت الدولة الإسلامية من مجموعة متنوعة من تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي؛ مثل فيسبوك، والانستغرام، والتلكرام، وآسك أف ام، وتويتر، وبناءً على تلك التطورات من الضروري بمكان إعادة النظر في نظريات التَّمرُّد وأساليبه.

وعلى الرغم من تواتر حركات التَّمرُّد، لم يكن هناك سوى القليل من الأبحاث ذات الصلة بالسياسات المكرسة لشن حرب التَّمرُّد، وبعد أن انخرطت الولايات وغيرها من الجيوش الغربية في حربي العراق وأفغانستان، على سبيل المثال، أوجدت مكافحة التَّمرُّد قاعدة تعاون بارزة بين صنّاع القرار والأكاديميين، ففي العام 2006، على سبيل المثال، نشر الجيش الأمريكي ومشاة البحرية الأمريكية دليلاً ميدانياً مشتركاً لمكافحة التَّمرُّد، بعد مرور أكثر من 60 عاماً على نشر قوات مشاة البحرية الأمريكية دليلها الأساس الموسوم «الحروب الصغيرة»[1]، وفي العام نفسه، حقق الجيش الأمريكي، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، ووزارة الخارجية الأمريكية، والعراقيون بعض النجاح في دعم صحوة الأنبار عندما ثارت مجموعة من القبائل العراقية، والجماعات الأخرى ضد تنظيم القاعدة في العراق، وبحلول عام 2007 أشرف الجنرال ديفيد بترايوس على الاندفاع العسكري الأمريكي الذي أضعف بنحو شديد المتمردين العراقيين وبدأ في تغيير دفة الحرب، على الأقل مؤقتاً، وفي العام 2009 وضع الجنرال ستانلي ماكريستال حملة في أفغانستان تأثرت بشدة بالدليل الميداني لمكافحة التَّمرُّد، التي أسست على فرضية حاجة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والحكومة الأفغانية إلى اعتماد إستراتيجية لمكافحة التَّمرُّد تتمحور على أولوية السكان[2]، وكان الكثير من هذه القرارات مدفوعاً بأعمال

(1) The field manual was formally issued on December 15, 2006. the US Army and Marine Corps, Counterinsurgency Field Manual: US Army Field Manual No. 3 - 24 and Marine Corps Warfighting Publication No. 3 - 33.5 (Chicago: University of Chicago Press, 2007).

(2) General Stanley A. McChrystal, «COMISAF's Initial Assessment,» Memorandum to the Honorable Robert M. Gates, August 30, 2009, pp. 2 - 12.

قدمها ديفيد كيلكولن، وجون ناغل، وآخرون[1]، وبإزاء ذلك اعتمدت الكثير من هذه الدراسات اعتماداً كبيراً على حزمة منتقاة من الأعمال التاريخية المتصلة بمكافحة التَّمرُّد قدمها ديفيد جالولا، وروبرت تومسون، وروجر ترانكييه وآخرون[2]، وبعد إنسحاب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق وأفغانستان كانت هناك سلسلة أخرى من الكتب بشأن مكافحة التَّمرُّد انتقد فيها الباحثون الأساليب الأمريكية والبريطانية وغيرها[3].

بيد أن معظم هذه الأعمال أغفلت المعالجة المنهجية للتمرد نفسه، على حين ركزت بنحو حصري تقريباً على مكافحة التَّمرُّد[4]، لقد كان قرار غض الطرف عن حركة التَّمرُّد أمراً محيراً، إلى حد ما، لأن الولايات المتحدة ودولاً غربية أخرى دعمت بنحو متكرر حركات التَّمرُّد، ففي العام 2001 ساعدت قوات العمليات الخاصة الأمريكية، وعناصر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA على الإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان إلى جانب القوات

(1) See for example, John A. Nagl,Learning to Eat Soup with a Knife: Counterinsurgency Lessons from Malaya and Vietnam (Chicago: University of Chicago Press, 2002); David Kilcullen, The Accidental Guerrilla: Fighting Small Wars in the Midst of a Big One (New York: Oxford University Press, 2009); Bard O'Neill, Insurgency and Terrorism: From Revolution to Apocalypse (Dulles, VA: Potomac Books, 2005).

(2) See for example , David Galula, Counterinsurgency Warfare: Theory and Practice (London: Praeger, 1964); Robert Thompson, Defeating Communist Insurgency (St. Petersburg, FL: Hailer, 2005); Charles E. Calwell, Small Wars: Their Principles and Practice (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 1996); Frank Kitson, Low Intensity Operations: Subversion, Insurgency and Peacekeeping (London: Faber and Faber, 1971); Robert Taber, War of the Flea: The Classic Study of Guerrilla Warfare (Washington: Brassey's, 2002); Roger Trinquier, Modern Warfare: A French View of Counterinsurgency (London: Praeger, 2006); Walter Lacquer, Guerrilla Warfare: A Historical and Critical Study (New Brunswick, NJ: Transaction, 1998).

(3) See for example, David French, The British Way in Counterinsurgency, 1945 - 1967 (New York: Oxford University Press, 2011); David Ucko and Robert Egnell, Counterinsurgency in Crisis: Britain and the Challenges of Modern Warfare (New York: Columbia University Press, 2013); Fred Kaplan, The Insurgents: David Petraeus and the Plot to Change the American Way of War (New York: Simon & Schuster, 2013).

(4) يناقش الدليل الميداني لمكافحة التمرد، على سبيل المثال، حركة التمرد بإيجاز إلا أنه كرس 92 % من النص لمكافحة التمرد. وكرست للتمرد حوالي 31 صفحة (8 %) من أصل 372 صفحة في دليل مكافحة التمرد الميداني.

الأفغانية المحلية والقوات الجوية الأمريكية، وفي العام 2011 ساعدت قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) قوات المليشيات المحلية في الإطاحة بحكومة معمر القذافي في ليبيا، وبدأت العديد من الدول المنضوية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) بدعم المتمردين السوريين ضد نظام بشار الأسد، وابتداءً من العام 2014 قدمت روسيا مساعدة مباشرة ـ ثم نشرت قوات برية ـ للمتمردين في شرق أوكرانيا، كما دعمت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، بنحو عام، الجماعات المتمردة في 19 حركة تمرد مجتمعة منذ الحرب العالمية الثانية، فيما قدمت روسيا المساعدة إلى الجماعات المتمردة في 18 حالة[1].

تسعى هذه الدراسة إلى تصحيح ذلك الخلل في التوازن عبر التركيز على المتمردين.

ما حركة التَّمرُّد؟

عرّفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA حركة التَّمرُّد في دليلها بأنها «صراع سياسي ـ عسكري طويل الأمد موجه صوب الإضرار أو خلع الشرعية عن حكومة قائمة أو سلطة احتلال والسيطرة الكاملة أو الجزئية على موارد إقليم ما عبر استعمال قوات عسكرية غير نظامية ومنظمات سياسية غير شرعية»[2]، وعلى هذا المنوال، عرّفت هذه الدراسة حركة التَّمرُّد على أنها حملة سياسية وعسكرية تقوم بها جماعة غير حكومية (أو جماعات) لإسقاط نظام أو للانفصال عن بلد ما، إن الجماعات المتمردة هي منظمات سرية، وتؤثر هذه السرية في الواقع على جميع جوانب نشاطها، وقد تنطوي إجراءات القيادة، مثل مراقبة امتثال العملاء في المستويات الأدنى، والتخطيط، وإدارة العمليات، وجمع الأموال، وحفظ السجلات، على اتصالات إلكترونية محفوفة بالمخاطر، مادامت الضرورة تقضي موازنة هذه الإجراءات بالحاجة إلى الحفاظ على السرية في مواجهة العمليات الهجومية الحكومية[3].

(1) في مجموعة البيانات الخاصة بنا، دعمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا حركات التمرد (بنسبة 11 %) منذ عام 1946، قياساً ب ـ 68 من قوات مكافحة التمرد (38 %). وقد كان الدعم السوفيتي/الروسي على المنوال نفسه ب ـ 18 حالة (كان هناك تسع حالات دعم كوبي أو صيني ظهرت من دون دعم سوفيتي).

(2) Central Intelligence Agency, Guide to the Analysis of Insurgency (Washington, D.C.: Central Intelligence Agency, 2012), p. 1.

(3) Jeremy Shapiro, The Terrorist's Dilemma: Managing Violent Covert Organizations (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013).

يشتمل تعريف حركة التَّمرُّد على النحو المستعمل في هذا الكتاب على مضامين عدة، أولاً، الجماعات المتمردة هي منظمات غير حكومية، وأن الدور الرئيس الذي تضطلع به الجهات الفاعلة غير الحكومية من شأنه تمييز حركة التَّمرُّد عن الصراع بين الدول، الذي ينطوي على حرب بين دولتين أو أكثر، وقد تقدم الدول الخارجية مساعداتٍ أو جنوداً لأي من الجانبين في حركة التَّمرُّد، لكن جماعة أو جماعات المعارضة الرئيسة هي جهات فاعلة غير حكومية، ثانياً، تستعمل الجماعات المتمردة العنف ـ وتهدد به ـ لتحقيق أهدافها، وغالباً مايشتمل ذلك على الاغتيالات، والإرهاب، وإثارة الفوضى، والتخريب، والكمائن، والغارات[1]، وتتميّز حركة التَّمرُّد عن التحشيد السياسي اللاعنفي البحت، والمظاهرات العامة، والعمل السياسي القانوني، والإضرابات وإثارة القلاقل وغيرها من الخطوات[2]، ثالثاً، للجماعات المتمردة أهداف سياسية تسعى إلى حكم إقليم معين عبر الإطاحة بالنظام القائم أو الإنفصال عن بلد ما.

تساوقاً مع ذلك، يمكن فهم حركة التَّمرُّد، إلى حد ما، بوصفها عملية بديلة لبناء الدولة، إذ غالباً ما تفرض الجماعات ضرائب على السكان في المناطق التي تسيطر عليها، وتؤسس أنظمة العدالة، وتحاول تقديم خدمات أخرى[3]، إن الهدف السياسي للجماعات المتمردة يجعل من أولياتها تحشيد السكان ضد الحكومة الوطنية أو المحتل الأجنبي، وكما وضَّح الزعيم والفيلسوف الصيني ماوتسي تونغ «من دون هدف سياسي ستفشل بالضرورة حرب العصابات، تماماً كما هي الحال إذا كانت أهدافها السياسية لاتتوافق مع تطلعات الشعب»[4]، يحاول

(1) On the use of the violence see, for example, the US Army and Marine Corps, Counterinsurgency Field Manual, p. 385.

(2) Shy Thomas W. Collier, «Revolution War,» in Peter Paret, ed., Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), p. 817. On coups see Edward Luttwak, Coup d'état: A Practical Handbook (New York: Alfred A. Knopf, 1969); S. E. Finer, The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics, 2d ed. (Boulder, CO: Westview, 1988); Eric A. Nordlinger, Soldiers in Politics: Military Coups and Governments (Englewood Cliffs, NJ: Prentice - Hall, 1977); Claude E. Welch, Jr. and Arthur K. Smith, Military Role and Rule: Perspectives on Civil - Military Relations (North Scituate, MA: Duxbury Press, 1974); and Amos Perlmutter, The Military and Politics in Modern Times: On Professionals, Praetorians, and Revolutionary Soldiers (New Haven, CT: Yale University Press, 1977).

(3) Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War, p. 245.

(4) Mao Tse - Tung, On Guerrilla Warfare, p. 43.

المتمردون السيطرة على السكان أو الإقليم، وهو ما يميّزهم عن بعض الجماعات الإرهابية التي لها أهداف أضيق، مثل تغيير سياسات معينة داخل البلد[1]، فالإرهاب في نهاية المطاف تكتيك، وعلى الرغم من غياب تعريف جامع يحظى بقبول على نطاق واسع، فإنّ الإرهاب يشمل عموماً استعمال العنف ذي الدوافع السياسية ضد غير المقاتلين للتسبب في بث الرعب أو الخوف في أوساط الجمهور المستهدف[2]، أضف إلى ذلك، غالباً ماتكون الهجمات الإرهابية وقتية، على حين تكون حركة التَّمرُّد حرباً طويلة الأمد.

وفي الواقع يتعين على المتمردين تضمين الصبغة السياسية في كل جانب من جوانب حملتهم، لذا يحتاجون إلى تأسيس طليعة سياسية مع بدء حركة التَّمرُّد، تسعى لتحقيق التكامل بين الموارد السياسة والأمنية بنحو وثيق في سبيل هزيمة الحكومة في ساحة المعركة من خلال اختيارها الإستراتيجيات، وتأسيس ذراع سياسي في بنيتها التنظيمية، وتقليل التكتيكات التي تقوض الأهداف السياسية والدعم الشعبي مثل الهجمات الانتحارية، واستعمال العمليات الإعلامية التي من شأنها تعظيم الدعم السياسي للمتمردين إلى أقصى قدر وتقويض الدعم السياسي للحكومة، وأن تختار بعناية أنواع الدعم الخارجي والمؤيدين التي تقلل من الكلف السياسية، ومن ثم فإن السياسة حاضرة بقوة في أوجه حرب التَّمرُّد كافة.

ان مكافحة التَّمرُّد، على النحو الذي سيتم بيانه في الفصل الأخير، هي حملة سياسية ـ عسكرية لمنع الجماعات المتمردة من الإطاحة بالنظام القائم أو الانفصال عن البلد، ولاتفضي حملة مكافحة التَّمرُّد بالضرورة إلى الهزيمة العسكرية للجماعات، مادامت قد انتهت بعض

(1) في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، استعملت بعض الجماعات الإرهابية اليسارية واليمينية (من الجماعات البيئية المتطرفة إلى بعض العنصريين البيض) التكتيكات الإرهابية للترويج لأجنداتها السياسية. إلا أن هدفهم النهائي لم يكن الإطاحة بالحكومة الأمريكية أو الإنفصال عن حدودها السياسية، وهو ما تميزت به عن المنظمات المتمردة. للمزيد عن تعريف الجماعات المتمردة ينظر:

Central Intelligence Agency, Guide to the Analysis of Insurgency (Washington, D.C.: Central Intelligence Agency, 2012), p. 1.

(2) There are many definitions of terrorism. See, for example, United States Department of State, Country Reports on Terrorism 2005 (Washington, D.C.: United States Department of States), p. 9; Bruce Hoffman, Inside Terrorism, Second Edition (New York: Columbia University Press, 2006), pp. 1 - 41; Robert A. Pape, Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism (New York: Random House, 2005), p. 9; Audrey Kurth Cronin, «Behind the Curve: Globalization and International Terrorism,» International Security, Vol. 27, No. 3 (Winter 200203/), p. 33

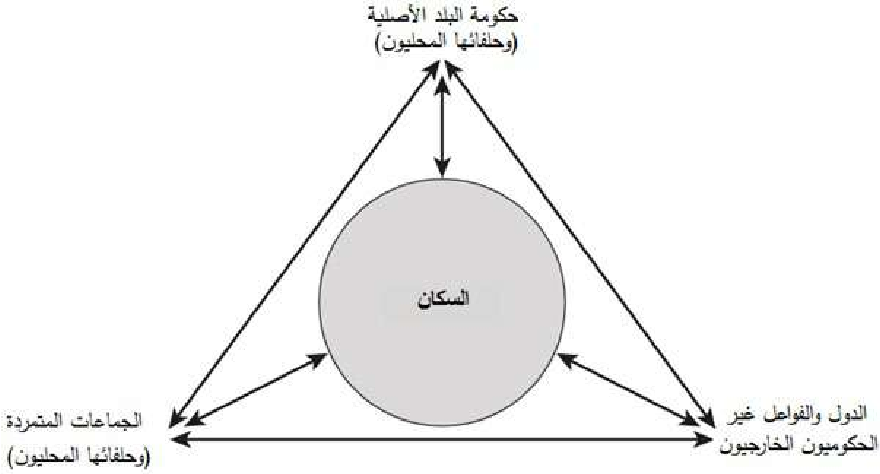
حركات التَّمرُّد بالتسوية السياسية لا الانتصار في ساحة المعركة[1]، وتنطوي معظم عمليات مكافحة التَّمرُّد على طائفة متنوعة من الإجراءات السياسية والأمنية والاقتصادية، والنفسية، والمدنية التي تسعى إلى إضعاف المتمردين وتعزيز شرعية الحكومة[2].

يوضح الشكل رقم 1.2 أن حركات التَّمرُّد عموماً تنطوي على ثلاث فئات من الفاعلين، الفئة الأولى، تضم المتمردين وحلفاءهم المحليين؛ القبائل، والميليشيات، والفاعلين الآخرين، ففي العراق على سبيل المثال، حولت القبائل السنّية ولاءها استناداً إلى عوامل مثل تصوراتها للجهة المنتصرة والمظالم المحلية، وتضم الفئة الثانية، حكومة البلد الأصلية، التي يمكن أن تشتمل هي أيضا على طائفة من الفاعلين، من قبيل القبائل، وقوات المليشيا التي تعارض المتمردين، أما الفئة الثالثة فتشمل الدول الخارجية والكيانات غير الحكومية التي يمكن أن تدعم حكومة البلد الأصلية أو المتمردين، إذ استعملت قوات العمليات الخاصة مصطلحات مثل «الحرب غير التقليدية» لمناقشة العمليات التي تقوم بها مع القوات غير النظامية أو من خلالها، من أجل الإطاحة بالحكومة أو القوة المحتلة أو إرغامها على ما تريد[3]، ويمكن للفاعلين الخارجيين أن يضطلعوا بدور محوري وذلك بتغيير كفة ميزان الحرب لمصلحة المتمردين أو الحكومة.

(1) Monica Duffy Toft, Securing the Peace: The Durable Settlement of Civil Wars (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009); Virginia Page Fortna, Does Peacekeeping Work? Shaping Belligerents' Choices after Civil War (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).

(2) Central Intelligence Agency, Guide to the Analysis of Insurgency, p. 1;The US Army and Marine Corps, Counterinsurgency Field Manual: US Army Field Manual, p. 383.

(3) See for example US Department of Defense, Special Operations, Joint Publication 3 - 05 (Washington, D.C.: Joint Staff, July 16, 2014), p. xi; US Department of the Army, Army Special Operations Forces Unconventional Warfare (Washington, D.C.: Headquarters, Department of the Army, September 2008), p. 1 - 2.



الشكل رقم 1.2: الفواعل الرئيسون في حركة التمرد

يعد دعم السكان ـ وفي بعض الأحيان إكراههم ـ هدفاً مشتركاً لجميع الفاعلين في حركة التَّمرُّد، ولاسيما الجماعات المتمردة والحكومة، إذ بفضل الدعم الذي يقدمه السكان المحليون تأتي المساعدة ـ في المال واللوجستيات والمجندين والملاذ والمعلومات وغير ذلك من المساعدات، غير أن السكان ليسوا إلا وسيلة لتحقيق غاية (تحقيق النصر لجانب أو آخر)، وليسوا غاية بحد ذاتهم.

النتائج الرئيسة

يقدم هذا الكتاب عدة نتائج عامة، أولاً، إن المتمردين هم أكثر نجاحاً مما يدركه بعض صنّاع القرار، فمنذ الحرب العالمية الثانية، حققت الجماعات المتمردة النصر، عبر الإطاحة بالحكومة أو الحصول على الاستقلال في 35 % من حركات التَّمرُّد المنصرمة، على حين هزمت الحكومات المتمردين في ساحة المعركة بنسبة 36 % من الوقت في حالات أخرى، وأدركت حركات التَّمرُّد التعادل بنسبة 29 % من الوقت، على الرغم من ازدياد نسبة التسويات في العقود القليلة الماضية، وهذا يعني أن ما يقرب من ثلاثة أرباع حركات التَّمرُّد قد انتهت بنصر الحكومة أو المتمردين في ساحة المعركة، وسواء شئنا أم أبينا فإن ساحة المعركة عادة ما حسمت حركات التَّمرُّد ـ وليس طاولة السلام[1].

(1) See for example , other data in Monica Toft, Securing the Peace: The Durable Settlement of

ثانياً، في الوقت الذي يحتاج فيه المتمردون إلى التفكير بحكمة في جميع جوانب حركة التَّمرُّد، هناك عوامل عدة يمكن أن تؤثر على فرص الجماعة في تحقيق النصر بنحو كبير، إذ يزيد تأمين القوى الكبرى الدعم القتالي من فرص الجماعات المتمردة في تحقيق النصر، وقد لاحظ الواقعيون في العلاقات الدولية منذ مدة طويلة أهمية الدول الكبرى في السياسة الدولية، إذ غالباً ما يأتي الدعم القتالي الأكثر فاعلية من قوات العمليات الخاصة الخارجية، ووحدات الاستخبارات والقوات الجوية، وليس من أعداد كبيرة في القوات التقليدية الخارجية، زد على ذلك أن هناك عوامل عدة تقلل من احتمالات انتصار الجماعة، فالجماعات المتمردة التي تستعمل إستراتيجيات العقاب وتسعى للانفصال بدلاً من تغيير النظام يقل احتمال تحقيقها النصر، كما أن دعم الدول الكبرى للحكومات ـ ولاسيما الدعم القتالي ـ يقلل أيضاً من احتمال انتصار المتمردين، ولاسيما عندما لاتتمتع الجماعات المتمردة بدعم الدول الكبرى، توفر هذه العوامل مساهمة مفيدة لفهم نشاط المتمردين، مادام هناك القليل من العمل الكمي نسبياً الذي يستقصي العوامل التي تُسهم في نجاح المتمردين[1].

ثالثاً، يحتاج المتمردون أن يقيّموا بعناية مزايا خياراتهم في المجالات الرئيسة لحركات التَّمرُّد وعيوبها: وهي الإستراتيجية، والتكتيكات، والبنية التنظيمية، والعمليات الإعلامية، والدعم الخارجي.

هذه المجالات مترابطة وتحتاج الجماعات إلى تقييم الكيفية التي ترتبط فيها هذه المجالات بعضها ببعض لتحقيق أهدافها.

الإستراتيجية: يمكن للمتمردين الاختيار من بين ثلاث إستراتيجيات رئيسة هي: حرب العصابات، والحرب التقليدية، والعقاب، هذه الإستراتيجيات لايستبعد بعضها بعضا، إذ غالباً ما

Civil Wars (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010); James D. Fearon, «Iraq's Civil War,» Foreign Affairs, Vol. 86, No. 2 (June 1999) pp. 2 - 15; Sean M. Zeigler, «Competitive Alliances and Civil War Recurrence,» International Studies Quarterly, Vol. 1 (2015), pp.1 - 14; T. David Mason, Joseph P. Weingarten, Jr., and Patrick J. Fett, «Win, Lose, or Draw: Predicting the Outcome of Civil Wars,» Political Research Quarterly, Vol. 52, No. 2 (June 1999), pp. 239 - 268.

(1) Exception include the data in Jason Lyall and Isaiah Wilson III, «Rage against the Machines: Explaining Outcomes in Counterinsurgency Wars,» International Organization, No. 63 (Winter 2009), pp. 67 - 106; Toft, Securing the Peace; and Fearon, «Iraq's Civil War.»

يستعمل المتمردون أكثر من إستراتيجية واحدة خلال حركة التَّمرُّد، ويعتمد اختيار الإستراتيجية على عوامل مثل السيطرة على الأرض، والأداء في ساحة المعركة، وميزان القوى مع الحكومة، فعلى سبيل المثال، تكون إستراتيجيات حرب العصابات بنحو عام أكثر فاعلية عندما يكون المتمردون أضعف من القوات الحكومية، على حين تكون الإستراتيجيات التقليدية أكثر فاعلية عندما يميل ميزان القوى لمصلحة المتمردين.

التكتيكات: يمكن للجماعات الاختيار من بين مجموعة من التكتيكات، مثل الكمائن، والغارات، وإثارة الفوضى، والتخريب، والاغتيالات والتشويه والتفجيرات، لكن يتعين على المتمردين تفادي استعمال التكتيكات التي تقوض الدعم المحلي والدولي، بما في ذلك تلك التي تفضي إلى خسائر عشوائية في صفوف المدنيين، إن التكتيكات التي تنطوي على عقاب السكان المحليين تنطوي على المخاطرة في تقليل الدعم وتقويض فرص الجماعة في تحقيق النصر.

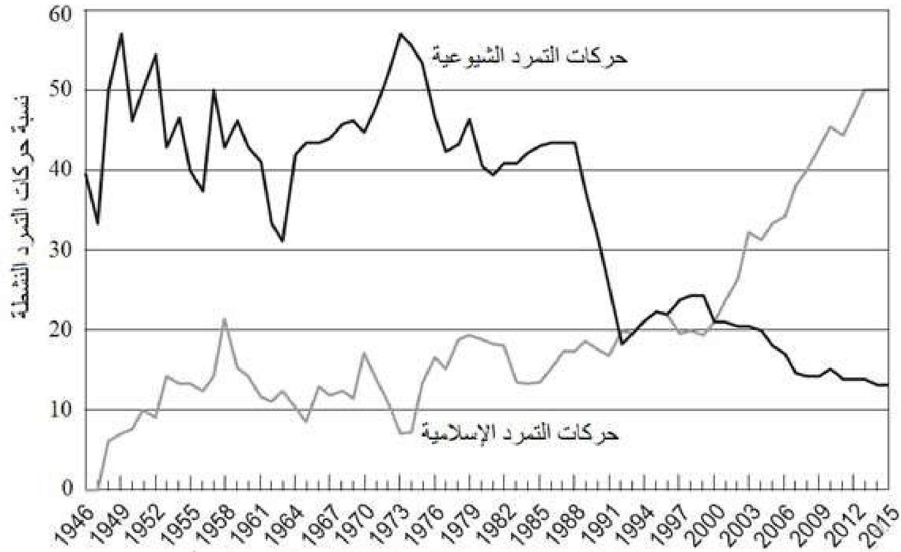
البنى التنظيمية: في سياق تصميم منظمات التَّمرُّد، فإنّ البنى المركزية عموماً أكثر فاعلية لأنها تساعد قادة المتمردين على تحديد أولئك الذين ينخرطون بسلوك التهرب أو الانشقاق ومعاقبتهم، ويمكن أن تساعد المركزية الجماعات أيضاً في حكم الأرض التي تسيطر عليها بنحو أفضل، أما في الحالات التي تنطوي فيها حركات التَّمرُّد على أكثر من جماعة واحدة، حينها سيكون لدى القادة مجموعة من الخيارات، إذ يمكنهم إنشاء بنية جامعة لتنسيق النشاطات، وتوحيد الجهود أو قد تنخرط في التنافس ضد بعضها الآخر.

العمليات الإعلامية: يمتلك المتمردون طائفة واسعة من المنابر لإدارة الحملات الإعلامية والدعائية، بما في ذلك التعابير الشفهية، والمطبوعات، والإذاعة، ومقاطع مصورة (فيديو)، وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ووسائل التواصل الاجتماعي، ففي الوقت الذي اعتاد فيه المتمردون على استعمال وسائل الإعلام التقليدية مثل المطبوعات والمذياع ردحاً طويلاً من الزمن، شهد استعمالهم لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ووسائل التواصل الاجتماعي زيادة كمية هائلة، فهذه الوسائط يمكن أن تصل إلى جمهور واسع، وتساعد على تحشيد الفئات الرئيسة من السكان والتغلب على المشاكل التي تكتنف العمل الجماعي عبر تسهيل تنسيق عمليات المتمردين، إلا أن استعمال المتمردين لتكنولوجيا الهاتف المحمول، ووسائل التواصل الاجتماعي، ينطوي على مخاطر يتعين التعاطي معها، إذ يمكن للحكومات رصد اعتمادهم على هذه الوسائط ومن ثم شن عمليات باستعمال تلك المعلومات.

الدعم الخارجي: يمكن للدول الخارجية والجهات الفاعلة غير الحكومية تقديم مجموعة من الخدمات (مثل الدعم القتالي، وتوفير الملاذ، والتدريب، والمعلومات)، والسلع (مثل المال والمواد الفتاكة والمواد غير الفتاكة)، ويرتبط الدعم القتالي الذي يقدمه جانب الدول الكبرى ارتباطاً وثيقاً بانتصار المتمردين، كما يمكن لدعم الدول الكبرى للحكومات أن يقوض احتمالات نجاح المتمردين.

رابعاً، كان هناك تحول تأريخي في نوع حركات التَّمرُّد مع زيادة عدد حركات التَّمرُّد التي تضم جماعات إسلامية متطرفة، فخلال الحرب الباردة كان ارتفاع نسبة الجماعات المتمردة مدفوعاً بالأيديولوجية الشيوعية، لكن مع ذلك انحسرت حركات التَّمرُّد الشيوعية بنحو كبير في حقبة ما بعد الحرب الباردة، على حين كانت هناك زيادة في حركات التَّمرُّد ذات الدوافع الإسلامية بمرور الوقت، ويؤشر ميل المنحنى زيادة ملحوظة فيها بعد عام 2001 على النحو الموضح في الشكل رقم 1.3، إذ دعمت الجماعات الإسلامية المتطرفة والجهات المانحة بفاعلية حركات التَّمرُّد في مناطق متعددة ـ مثل أفريقيا والشرق الأوسط ـ عبر نقل المقاتلين والأموال لساحات القتال الحالية أو الجديدة[1].

(1) On the transitional movement of terrorists see, for example, Thomas Hegghammer, «Should I Stay or Should I Go? Explaining Variation in Western Jihadists' Choice between Domestic and Foreign Fighting,» American Political Science Review, Vol. 107, No. 1 (February 2013), pp. 1 - 15; Hegghammer, «The Rise of Muslim Foreign Fighters: Islam and the Globalization of Jihad,» International Security, Vol. 35, No. 3 (2011), pp. 53 - 94.



الشكل رقم 1.3: صعود حركات التمرد الإسلامية وأفول حركات التمرد الشيوعية

كانت الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة نشطين بنحو خاص في محاولة نشر حركات التَّمرُّد.

تصميم البحث

لتحليل حركات التَّمرُّد، يجمع هذا الكتاب البيانات الكمية والنوعية معاً، فعلى صعيد البيانات النوعية يفحص الكتاب آلافاً من التفاصيل الدقيقة المستقاة من المتمردين أنفسهم، ويجدر هنا التوضيح أنه لايمكن فهم حرب المتمردين من دون التدقيق بعناية في كتابات قادة المتمردين على المستوى الميداني وعناصرهم الذين انخرطوا بنحو مباشر في بدء حرب التَّمرُّد وشنها، ومن ثم تستفيد هذه الدراسة من الوثائق من مصادرها الأصلية لمتمردين مثل ماوتسي تونغ، وتشي جيفارا، وملا محمد عمر، وتشين بينغ، وبوشبا كمال دهال (الشهير أيضاً ببراشندا)، والجنرال ألبرتو بايو، والجنرال فون نجوين جياب، وغيرهم ممن قاتلوا في حركات التَّمرُّد في آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وأوربا، كما يفحص مجموعة من المصادر الأصلية الأساسية من مصادر مثل قاعدة بيانات هارموني في مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت.

أما على الجانب الكمي فيجمع الكتاب بيانات عن 181 حركة التَّمرُّد للمدة الممتدة بين

عامي 1946 و2015 وقد تم إدراجها في الملحق أ.[1] وتضمن الملحق بيانات عن كل حركة تمرد اشتملت على أكثر من مائة عامل مثل نتائج الحرب، وإستراتيجيات المتمردين، وحجم جماعات المتمردين، وأهداف المتمردين، وأنواع البنى التنظيمية، وأنواع الدعم الخارجي، وتم تضمين كل نزاع مسلح في عالم التَّمرُّد اندلع بعد الحرب العالمية الثانية، والذي استوفى كل معيار من المعايير الأساسية الآتية: أن يشتمل على جماعة أو جماعات غير حكومية تقاتل عناصر دولة ذات سيادة، وما إذا كانت الجماعة أو الجماعات تستخدم العنف ـ والتهديد به ـ لتحقيق أهدافها، وما إذا كان للجماعة أو الجماعات أهدافاً سياسية، وكانت ترنو صوب حكم إقليم محدد عبر الإطاحة بالنظام القائم (بما في ذلك الإطاحة بالسلطات الاستعمارية) أو إنشاء دولة جديدة عبر الانفصال عن دولة قائمة، ومن أجل ترميز حركة ما على أنها حركة تمرد، كان يجب أن يلبي مستوى العنف عتبتين وهما؛ أن يسفر عن مقتل مالايقل عن 1000 مقاتل في المعارك على مدى النزاع، على أن لايقل الحد الأدنى سنوياً عن 25 حالة وفاة، ومالا يقل عن مقتل 100 مقاتل جرّاء المعارك يتكبدها كل طرف من أطراف القتال (الحكومة والمتمردين) على مدار النزاع[2].

يركن الكتاب إلى ترابطات ثنائية المتغير والتحليل متعدد المتغيرات، وتشتمل أغلب الفصول على ترابطات بسيطة ثنائية المتغير بين العوامل الرئيسة ـ مثل إستراتيجيات المتمردين ـ والنسب التي انتهى إليها قتال المتمردين؛ النصر، والهزيمة، والتعادل، إذ يوفر ذلك الأمر على سبيل المثال فرصة لتقييم مدى تواتر نجاح الجماعات المتمردة التي استعملت إستراتيجية حرب العصابات في تحقيق النصر، ومع ذلك فانه لايظهر العلاقة السببية أو تحكم العوامل الأخرى التي قد تسهم في تحقيق النصر، ونوقشت الجداول التقاطعية في كل فصل،

(1) للحصول على قائمة بالمصادر، ينظر الملحق أ.

(2) هناك حالات قليلة تفتقر فيها البيانات إلى تحديد عدد قتلى المعارك سنوياً نظراً للضعف الذي اكتنف تقديم التقارير في الحقب الماضية (مثل كابيندا/أنغولا في السنوات الأولى)، أو التي انخفضت فيها أعداد الضحايا في سن المراهقة لعدد قليل من السنوات ثم ارتفع بعد ذلك مرة أخرى. في هذه الحالات قمتُ بترميز الحرب على أنها حركة تمرد واحدة مستمرة عوضاً عن عدها حركات تمرد متعددة لأنه لم يتم التوصل إلى تسوية، ولم تُعالج المظالم السياسية بعد، ولاستمرار العنف منخفض المستوى، وسرعان ما ارتفع مرة أخرى فوق 25 معركة. إذا انحسر عدد قتلى المعارك في سن المراهقة أو انخفض لمدة خمس سنوات أو أكثر من دون ارتفاعها فوق مستوى الوفيات (كما هي الحال في حالة كابيندا/أنغولا منذ عام 2009)، قمتُ بترميز حركة التمرد بوصفها حركة منتهية حتى لو لم تُعالج المظالم الأساسية وهي ما تزال قائمة لنرى ما إذا كان وقف إطلاق النار الحالي ومفاوضات السلام ستستمر أم لا.

فضلاً على ذلك، يتضمن الفصل 8 تحليلات متعدد المتغيرات يدقق إحصائياً العلاقة بين هذه العوامل وانتصار المتمردين، أما بالنسبة للترابطات متعددة المتغيرات فقد تم اعتماد تحليل الانحدار، وتم إيراد النتائج الكاملة لتحليل الانحدار في الملحق (B).

إن الأجزاء الكمية والنوعية تكمل بعضها بعضاً لتعرض أجزاء مختلفة من القصة نفسها، إذ تسلط النتائج الكمية الضوء على العوامل التفسيرية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنجاح المتمردين، مثل أهمية دعم الدول الكبرى للمتمردين، على حين توضح الحالات النوعية كيف ولماذا، إلى جانب أنها توفر إطاراً تجريبياً للجوانب الرئيسة في حركة التَّمرُّد، وتضمنت الأمثلة الحالات التي شملت كل من الجماعات التي نجحت في بدء حركة التَّمرُّد (التي فشلت في بدئها)، وتلك التي تبنت إستراتيجية واحدة أو أكثر من الإستراتيجيات الأساسية التي طوّرت بنى تنظيمية فعالة (وغير فعالة) التي استعملت تكتيكات فعالة (وغير فعالة) التي أدارت حملات إعلامية ناجحة (وغير ناجحة) التي نجحت في تأمين الدعم الخارجي (أو فشلت في ذلك)، فعلى سبيل المثال تشير البيانات الكمية إلى أن الدعم القتالي من لدن الدول الكبرى يرتبط بالنصر، ومن الأمثلة على ذلك الدعم الهندي لباكستان الشرقية (بنغلاديش الآن) في حربها الانفصالية التي اندلعت في العام 1971، ودعم حلف شمال الأطلسي (الناتو) لجيش تحرير كوسوفو في العام 1998 و1999، ودعم الولايات المتحدة للمتمردين الأفغان في العام 2001، ودعم حلف شمال الأطلسي (الناتو) للمتمردين الليبيين في العام 2011.

وفي طبيعة الحال هناك قيود تكتنف أي تحليل كمي، إذ ان ترميز حركة التَّمرُّد بهذه الطريقة ـ بما في ذلك تحديد عتبات العنف ـ يعني وجود بعض من التحيز الانتقائي، ولتضمينها في قاعدة البيانات هذه يتعين على الجماعات «النجاح» إلى حد كبير، إذ قُضي على الأغلبية العظمى من المتمردين قبل وصولهم إلى هذه النقطة[1]. وتأسيساً على ذلك، فإنّ هذا الكتاب يُعنى بحركات التَّمرُّد القائمة، بما في ذلك ما يصلح لجماعات التَّمرُّد ـ وما لم يصلح لها، وتعنى هذه الدراسة أيضاً، حيثما كان ذلك ممكناً كما هي الحال في الفصلين 2 و9، بالمتمردين الواعدين الذين لم ينجحوا في بدء حركة تمرد قط، كما حدث في سنغافورة

(1) See for example , Daniel Byman, Understanding Proto - Insurgencies (Santa Monica, CA: RAND, 2007).

من الأربعينيات إلى الستينيات من القرن الفائت، وبيرو في ستينيات القرن المنصرم، ومقدونيا في تسعينيات القرن العشرين والمملكة العربية السعودية في العقد الأول من الألفية الثالثة.

خارطة طريق الكتاب

ستظل حركات التَّمرُّد عنصراً مهماً في السياسة الدولية، إذ سيحاول قادة الجماعات والجماعات المتمردة المتعطشة للسلطة أو الجشعون الإطاحة بالأنظمة أو الانفصال عنها، وستحتاج الحكومات إلى مواجهتها، ويتعين على الحكومات سواء شئنا أم أبينا أن تستمر في التعامل مع ما يصلح ـ وما لايصلح ـ في حرب المتمردين، انتظم ما تبقى من الدراسة على المكونات الرئيسة لحركة التَّمرُّد ويبدأ كل فصل بحكاية قصيرة، بحث الفصل الثاني العقبات التي تحول دون بدء حركة التَّمرُّد وحلل العوامل التي تزيد من احتمالية الحرب، أما الفصل الثالث، فقد أوجز الخطوط العريضة لإستراتجيات المتمردين وقيّمها، بدءاً من حرب العصابات التقليدية، على غرار النمط الماوي في حرب العصابات، وصولاً إلى إستراتيجيات الحرب التقليدية والعقابية، واختبر الأنماط التاريخية وعمل على استجلاء الأسباب القابعة وراء اختيار الجماعات إستراتيجيات بعينها دون غيرها، وحلل الفصل الرابع طائفة متنوعة التكتيكات المتاحة التي تستعملها الجماعة في ميدان المعركة، مثل الكمائن والغارات وإثارة الفوضى، والإغتيالات، والتشويه والإختطاف، والإرهاب، على حين قيّم الفصل الخامس البنى التنظيمية، إذ حدد التحديات التنظيمية التي تواجهها الجماعات المتمردة، والخيارات المتاحة لتنظيم جماعة تمرد والخيارات المتاحة في حالة وجود جماعة متعددة في حركة التَّمرُّد نفسها، وركز الفصل السادس على الدعاية وتكتيكات الإعلام بما في ذلك الاستعمال المتزايد لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتكنولوجيا الهاتف المحمول من لدن الجماعات المتمردة، وبحث الفصل السابع في تأثير الدعم الخارجي الذي تقدمه الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك أنواع الفاعلين الذي يمكن أن يكونوا أكثر فائدة للمتمردين، وحلل أنواع المساعدة الخارجية التي يمكن أن تقدمها الدول والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك السلع والخدمات. وسلط الفصل الثامن الضوء على تلك العوامل التي تعمل على زيادة فرص احتمالات انتصار المتمردين ونقصانها، أما الفصل التاسع فقد حدد الآثار المترتبة على حرب مكافحة التَّمرُّد.

2
بدء حركات التَّمرُّد

الشيء الجوهري بالنسبة للمقاتل، في الطور الأول[1]، هو أن لايعرض نفسه للإبادة[2].

أرنستو تشي جيفارا

نريدك أيها الشاب أن تنظم إلينا في الكفاح في سبيل الحرية واسترجاع أرضنا المسلوبة، لهذا السبب أتينا بك إلى هنا لتؤدي قسم الانضمام معنا في هذا الكفاح[3].

المتمرد ماو مامو، كينيا

رصد القرويون المحليون في 15 آيار/مايو عام 1952 جثتين لرجلين عالقتين في الأعشاب الكثيفة لنهر كيريشوا بالقرب من نيري، وهي مدينة رملية تقع في المرتفعات الوسطى في كينيا حيث أُعدِمَ الرجلان وشوهت جثتاهما، أحدهما كان رئيساً لقبيلة الكيكويو، أكبر جماعة عرقية في كينيا، وزعم الآخر انه كان مخبراً للشرطة، واغتال متمردو الماو ماو بعد بضعة أسابيع القروي الذي عثر على الجثتين وأبلغ عنهما للشرطة[4]، وعلى مدى الأشهر القليلة التالية لذلك زادت مستويات العنف بقيام عناصر من الماو ماو باستهداف المتعاطفين مع الحكومة في سياق حملتهم لتأمين الاستقلال عن بريطانيا، والأهم من ذلك استعادة أراضي

(1) يرى جيفارا ان حركة التمرد يجب أن تمر بأطوار عدة، وحرب العصابات أحد أطوارها الأولى. لذا يقصد بالطور الاول المشار إليه أعلاه هو حرب العصابات. المترجم.

(2) Ernesto Che» Guevara,Guerrilla Warfare (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 1998), p. 13.

(3) Quoted in Donald L. Barnett and Karari Njama,Mau Mau from within: Autobiography and Analysis of Kenya's Peasant Revolt (London: MacGibbon and Kee, 1966), p. 57.

(4) Daved Anderson, Histories of the Hanged: The Dirty War in Kenya and the End of Empire (New York: W.W. Norton, 2005), p. 47.

الكيكويو التي استولى عليها المستوطنون الأوربيون، وتوافد افراد قبيلة الكيكويو الساخطين إلى المراكز الحضرية الفقيرة التي تعج بالحركة مثل الأحياء الأفريقية في نيروبي التي باتت مرتعاً خصباً لتجنيد الماو ماو[1]، وبحلول منتصف العام 1952 استهدف مقاتلو الكيكويو المزارع والممتلكات الأوروبية علناً[2].

وكان من المعتاد أن يردد مجندو الماو ماو القسم، بوصفه جزءاً من عملية التلقين العقائدي، قبل الدخول في صفوف الجماعة، وفي بعض الحالات، كان يتم ربط المجندين براكواروا (وهو لباس من جلد البقر) يوضع حول رقبة كل مقاتل يرمز إلى الوحدة والثقة، ويمر كل مجند عبر قوس عدة مرات ومن ثم يجلس جلسة القرفصاء، ويقوم المسؤول عن القسم بإحضار كالاباش (وهي ثمرة يمكن أن تستعمل حاوية طعام بعد تجويفها وتجفيفها) تحتوي على دم وتربة وأجزاء أخرى من عنزة مذبوحة، يتعين أن يأكلها المجندون على وفق الأوامر، ومن ثم يرددون القسم على النحو الآتي:

> أقسم أنني سأقاتل في سبيل الأرض الأفريقية التي سلبها منا الرجل الأبيض، أقسم أنني سأحاول دائماً خداع أي رجل أبيض أو أي إمبريالي ليرافقني، وأخنقه، وأسلبه بندقيته وأي أشياء ثمينة قد يحملها، أقسم بأنني سأقدم كل المساعدة الممكنة وأكثر من ذلك لقضية الماو ماو، أقسم بأنني سأقتل، إذا لزم الأمر، أي شخص يعارض هذه المنظمة، أقسم أنني لن أخون أبداً بأية حال من الأحوال أي عضو من هذه المنظمة، أقسم كذلك أنني لن أبوح بسر ماو ماو أو أي شيء يتعلق بهذا القسم قط، سواء أكان بنحو مباشر أم غير مباشر، لأي من الأعداء، فليقتلني هذا القسم إن لم أحفظ العهد[3].

عادة ما يردد مجندو الماو ماو القسم لأربع مرات إضافية قبل أن يتمتعوا بالعضوية الكاملة[4].

---

(1) Huw Bennett Fighting the Mau Mau: The British Army and Counter - Insurgency in the Kenya Emergency (New York: Cambridge University Press, 2013), p. 1; David Anderson, Histories of the Hanged: The Dirty War in Kenya and the End of Empire (New York: W.W. Norton, 2005), pp. 22, 190; Barnett and Njama, Mau Mau from within, pp. 33 - 35.

(2) British National Archives, Colonial Office, 822501/. Also see David French, The British Way in Counter - Insurgency, 1945 - 1967 (New York: Oxford University Press, 2011), p. 55.

(3) Kiboi Muriithi (General Kamwana), War in the Forest (Nairobi: Trafford, 1971), pp. 5 - 6.

(4) See Barnett and Karari,Mau Mau from within, pp. 55 - 60; Muriithi, War in the Forest, pp. 18 - 19.

وأعرب نائب حاكم كينيا هنري بوتر في آب/أغسطس عام 1952 لكبار المسؤولين البريطانيين عن قلقه إزاء «تدهور الوضع» وحذر مشدداً على الحاجة إلى «تشريع صارم» لاستعادة السيطرة[1]، إذ قام متمردو ماو ماو، بين 1 آب/أغسطس و20 تشرين الأول/أكتوبر باغتيال أربعة وثلاثين شخصاً وتسببوا في ضجة كبيرة في أوساط مجتمع المستوطنين في كينيا الذين طالبوا برد سريع حازم من جانب الحكومة، وقام عناصر ماو ماو بشن هجمات متعددة ضد ممتلكات المستوطنين، بواقع أكثر من 60 هجوماً حول مدينة نيري وحدها من كانون الاول/يناير إلى آذار/مارس عام 1952[2]، وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر عام 1952 أبرق السير إيفيلين بارينج، الحاكم البريطاني الذي كان قد عُيّن حديثاً في كينيا، إلى لندن طالباً الإذن بإعلان حالة الطوارئ، التي تعطيه الصلاحيات لاحتجاز المشتبه بهم بموجب تشريعات الطوارئ الخاصة واستعمال الجيش ضد متمردي الماو ماو، وقد أعطى أوليفر ليتلتون وزير الدولة لشؤون المستعمرات في حكومة وينستون تشرشل المحافظة في 14 تشرين الأول/أكتوبر، موافقته ثم أعلن الحاكم بارينج حالة الطوارئ[3]، وأطلق بارينج على الفور عملية جوك سكوت للقبض على حوالي 150 من عناصر الماو ماو، وكانت عمليات التَّمرُّد ـ ومكافحة التَّمرُّد ـ جارية على قدم وساق.

لقد كانت العقبات التي تقف حائلاً دون بدء التَّمرُّد مذهلة بالنسبة للمتمردين المبتدئين مثل الماو ماو في أوائل الخمسينات من القرن الفائت، إذ لايحوز معظمهم سوى على دعم شعبي محدود وقليل من المال والسلاح والإمدادات وكذلك عدد قليل من المجندين[4]، وفي الواقع قد يصل معظم المتمردين المحتملين إلى مرحلة «ما قبل التَّمرُّد» حيث يحاولون بناء بنية تحتية سياسية وعسكرية ولكنهم لايتحولون صوب العنف البتة[5]، هذه الحواجز التي تقف حائلاً في طريق الجماعات المتمردة الناشئة لبدء التَّمرُّد، ليست بمعزل عن غيرها، إذ

(1) The letter is quoted in F. D. Corfield, Historical Survey of the Origins and Growth of Mau Mau, Cmnd 1030 (London: Her Majesty's Stationery Office, 1960), pp. 151 - 152.

(2) Bennett, Fighting the Mau Mau, p. 12.

(3) proclamation of the State of Emergency, Public Records Office, Colonial Office, 822444/.

(4) Daniel Byman, Understanding Proto - Insurgencies (Santa Monica, CA: RAND, 2007).

(5) Central Intelligence Agency, Guide to the Analysis of Insurgency (Washington, D.C.: Central Intelligence Agency, 2012), p. 5.

تفشل حوالي ثلاثة أرباع الشركات المدعومة الجديدة[1]، وتتخبط معظم الشركات بسبب قلة الشرعية والموارد ورأس المال البشري ـ ولاتختلف الجماعات المتمردة عن ذلك[2].

إذن ما الذي يمكن للمتمردين فعله لزيادة حظوظهم؟ يستقصي هذا الفصل طائفة من البيانات الكمية والنوعية بشأن أسباب التَّمرُّد، بما في ذلك البيانات المستقاة من قادة المتمردين وكتاباتهم للمساعدة في الإجابة على هذا السؤال، وعلى خلاف معظم فصول هذا الكتاب يعتمد هذا الفصل على مجموعة غنية من المؤلفات الموجودة بشأن كيفية بدء حركات التَّمرُّد والحروب الأهلية التي تُعنى بتوليد بيانات جديدة وتحليلها، الهدف من ذلك هو تحديد العوامل التي تزيد من احتمال قيام حركة التَّمرُّد، ولايضمن أي من العوامل المحددة في أدناه، سواء أكانت قائمة بذاتها أم بالاقتران مع العوامل الأخرى، حدوث حركة تمرد، فهي ليست حتمية؛ لذا يقتضي النظر إليها، عوضاً عن ذلك، على أنها تؤثر على احتمال حدوث التَّمرُّد، وإذا ما كانت الجماعات محظوظة بما فيه الكفاية لبدء التَّمرُّد فمن الصعب على الحكومات أن توقف الحرب بسرعة؛ إذ تستمر حركات التَّمرُّد بأمد زمني يعادل عشر أضعاف الحروب بين الدول، وتستنزف الدماء وخزينة الحكومات وداعميها الخارجيين[3]، لذا يعد القيام بالأمر بنحو صحيح منذ البداية أمرا مهما للمتمردين، وإن بدء حركة التَّمرُّد لهو أمر مهم جداً على الإطلاق.

يتمثل أحد التحديات التي يواجهها المتمردون المحتملون هو أن قائمة المشكلات

(1) تشير كلمة «الفشل» في هذا المعنى إلى أن الشركات لاتعيد رأس مال المستثمرين، وهي تستند إلى أبحاث من شيخار غوش من كلية هارفرد للأعمال. ينظر:

Deborah Gage, «The Venture Capital Secret: 3 Out of 4 Start - Ups Fail,» Wall Street Journal, September 19, 2012.

(2) Eakin, David Joulfaian, and Harvey S. Rosen, «Sticking it Out: Entrepreneurial Survival and Liquidity Constraints,» The Journal of Political Economy, Vol. 102, No. 1 (1994), pp. 53 - 75; Javier Gimeno, Timothy B. Folta, Arnold C. Cooper, and Carolyn Y. Woo, «Survival of the Fittest? Entrepreneurial Human Capital and the Persistence of Underperforming Firms,» Administrative Science Quarterly, Vol. 42,No. 4 (1997), pp. 750 - 783; Arthur L. Stinchcombe, «Social Structure and Organizations,» in J. G. March, ed., Handbook of Organizations (Chicago, IL: Rand McNally, 1965), pp. 142 - 193; David M. Townsend, Lowell W. Busenitz, and Jonathan D. Arthurs, «To Start or Not to Start: Outcome and Ability Expectations in the Decision to Start a New Venture,» Journal of Business Venturing, Vol. 25 (2010), pp. 192 - 202.

(3) Paul Collier, Anke Hoeffler, and Dominic Rohner, «Beyond Greed and Grievance: Feasibility and Civil War,» Oxford Economic Papers, Vol. 61, No. 2 (2009), p. 1.

الاجتماعية، والسياسية، والدينية، والاقتصادية، والاثنية التي يمكن أن تحفز التَّمرُّد هي شائعة للأسف في معظم أنحاء العالم، وعليه من المهم تحديد تلك العوامل التي تؤثر على الإمكانية ـ أو الفرصة ـ لشن حركة التَّمرُّد، وتشير الأدلة إلى ثلاث مجموعات من العوامل التي تزيد من احتمال ظهور حركة التَّمرُّد وهي على النحو الآتي: المظالم المرتبطة بجملة من الظروف المحددة، والحكم الضعيف، والجشع.

أما المجموعة الأولى، فهي المظالم المحلية ولاسيما تلك المرتبطة بانخفاض دخل الفرد، والهيمنة الاثنية والدينية، إذ تحتاج الجماعات إلى سبب يمكّن الزعماء الكاريزميين من اعتماده للمساعدة في حشد السكان المحليين، أدرك المتمردون منذ مدة طويلة أهمية تسخير السكان وفي بعض الأحيان إكراههم، وكما أكد ماوتسي تونغ أن أحد أكثر البديهيات شيوعاً في حرب المتمردين هي أن « السمة الأساس لعمليات حرب العصابات تكمن في اعتمادهم على الناس أنفسهم»[1]، شبه ماوتسي تونغ السكان المحليين بالماء والمتمردين بالسمك الذي يحتاج للماء للبقاء على قيد الحياة[2]، ثانياً، إن الحكومة الضعيفة التي تكون فيها الشرطة والقوات العسكرية غير مؤهلة هي عموماً سبب مهم لظهور التَّمرُّد، إذ يوفر ضعف الدولة فرصة سانحة للتمرد حتى لو بدأ المتمردون بموارد قليلة، كما يعمل ضعف الدولة على زيادة احتمالية حدوث «معضلة أمنية» إذ تفضي الجهود الرامية إلى تعزيز أمن كل طرف إلى تهديد الطرف الآخر عن غير قصد، ثالثاً، إن توافر الموارد القابلة للنهب مثل النفط أو المخدرات يزيد من احتمال التَّمرُّد عبر إتاحة فرص للجهات الفاعلة غير الحكومية لتحدي الدولة، إن التنافس على الموارد يجعل المتمردين أشبه بقطاع الطرق أو القراصنة، ويستعملون التَّمرُّد بوصفه فرصة لتحقيق أرباح اقتصادية.

يُنظر إلى هذه الأسباب ـ المظالم المحلية، الحكم الضعيف، والجشع ـ أحياناً على أنها تفسيرات متعارضة، إلا أن التفاعل فيما بينها يفسر بنحو أفضل أسباب اندلاع حركات تمرد محددة، كما وضَّح عالم السياسة ستاثيس كاليفاس بالقول: «بدلاً من طرح التعارض» بين تلك العوامل فإنّ تفاعل هذه العوامل وغيرها هو الذي يزيد من احتمال الحرب[3].

(1) Mao Tse - Tung, On Guerrilla Warfare (Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 2000), p. 51.

(2) Mao, On Guerrilla Warfare, p. 93.

(3) See, for example, Stathis N. Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War (New York: Cambridge University Press, 2006), p. 377.

المظالم

تثور حركات التَّمرُّد، إلى حد ما، بسبب المظالم التي تحفّز المتمردين، إذا لم يكن لدى المتمردين هذه الدوافع فلن تحدث حركات التَّمرُّد، ويعد الزعماء الكاريزميون الذين يستعملون الخطاب القومي أو الديني المتطرف أو الأشكال الأخرى من الخطاب من العوامل المهمة لتحشيد الأفراد وتنظيم التَّمرُّد[1]، ويمكن لقادة التَّمرُّد استعمال المظالم بوصفها أداة فعالة لحملة دعائية مثلاً: لإقناع الأفراد بالالتحاق إلى صفوفهم، والاحتفاظ بالموالين الذين يدعمون القضية بالأساس كما كتب تشي جيفارا «يجب أن نصل إلى نتيجة حتمية وهي أن مقاتل حرب العصابات هو مصلح اجتماعي...وأنه يحارب من أجل تغيير النظام الاجتماعي الذي يُبقي أخوته العزَّل يرزحون تحت وطأة الذل والبؤس»[2]، ومن أجل القيام بهذه المهمة، يحتاج المتمردون إلى حملة سياسية فعالة لإبراز المظالم وتقديم سردية لإقناع السكان المحليين للمشاركة في النضال، وتتطلب هذه الحملة من الحكومة القائمة شجب المتمردين، وتقديم سردية مضادة، وتوضيح الكيفية التي سيحكم فيها المتمردون في حال وصولهم إلى السلطة، ويجب أن تنطوي السردية على الترغيب والترهيب، فعلى سبيل المثال دافع المتمردون الماركسيون عن البروليتاريا التي هددت الطبقة البرجوازية والطبقة الأدنى [3].

مع ذلك فإن التحدي، هو فهم أنواع المظالم التي تزيد بالفعل من احتمال التَّمرُّد، هناك العديد من الاحتمالات مثل عدم المساواة، والحكومات الاستبدادية، والتنوع الاثني والديني، وتمييز الدولة لجماعة دينية أو أثنية معينة، والنمو الاقتصادي السريع الذي يمكن أن يزعزع استقرار الأنظمة الاجتماعية الريفية والمجتمعات التي لديها فائض في الشباب أو المساعدات الخارجية[4]، وقد أكد ديفيد جالولا في دراسته النموذجية الموسومة «حرب التَّمرُّد» أن

---

(1) On moilization see Ted Robert Gurr, Peoples versus States: Minorities at Risk in the New Century (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 2000).

(2) Guevara, Guerrilla Warfare, p. 9.

(3) Mao, On Guerrilla Warfare, p. 85; Guevara, Guerrilla Warfare, pp. 79 - 80.

(4) The list of possible reasons is long. Historical works include Bruce M. Russett, «Inequality and Instability,» World Politics, Vol. 16, No. 3 (April 1964), pp. 442 - 454; Edward N. Muller, «Income Inequality, Regime Repressiveness, and Political Violence,» American Sociological Review, Vol. 50 (1985), pp. 47 - 61; Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon & Schuster, 1996); Huntington, Political Order

المشاكل بأشكالها كافة يمكن أن تُستغل في حركة التَّمرُّد»، بما في ذلك المظالم الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والسياسية، والعرقية[1]، فعلى سبيل المثال من الممكن أن تقلل الدول الديمقراطية من إمكانية التَّمرُّد لأن المواطنين لديهم فرص سياسية ـ مثل التصويت للتعبير عن مظالمهم التي لايتمتعون بها في ظل الأنظمة الدكتاتورية، أو ربما تعمل السياسات الحكومية التي تقوم بالتمييز لمصلحة جماعة لغوية أو دينية معينة على زيادة المظالم وهو ما يزيد من احتمال الحرب.

مع ذلك فإنّ الأدلة التجريبية تؤشر أن معظم هذه العوامل لاترتبط باندلاع حركة التَّمرُّد، فمن بين العوامل الواسعة، ترتبط حركة التمرد بثلاثة أنواع من المظالم التي تكتسب أهمية خاصة وهي: انخفاض دخل الفرد، والهيمنة الاثنية، والهيمنة الدينية.

انخفاض دخل الفرد: يشن المتمردون حركة التَّمرُّد بنجاح ـ ويشجعون الآخرين على التَّمرُّد ـ في البلدان التي ينخفض فيها نصيب دخل الفرد[2].فأولئك الذين قد يلومون الحكومة على معاناتهم تزيد رغبتهم في دعم حركة التَّمرُّد، وقد يقلل الدخل المنخفض من كلفة الفرصة البديلة للقتال، لان السكان ليس لديهم سوى القليل ليخسروه[3]، زد على ذلك، قد تؤشر معدلات الدخل المنخفضة والنمو في البلدان الفقيرة قلة الفرص الاقتصادية، وهو ما يسهل على المتمردين تجنيد المقاتلين[4]، قد يكون هناك عوامل أخرى مؤثرة، ففي الحكومات في

in Changing Societies (New Haven, CT: Yale University Press, 1968); Ted R. Gurr, Why Men Rebel (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971); Jeffery M. Paige, Agrarian Revolution (New York: Free Press, 1975); Ernest Gellner, Nations and Nationalism (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983).

(1) David Galula, Counterinsurgency Warfare: Theory and Practice (New York: Praeger, 2006), p. 16.

(2) Muller «Income Inequality, Regime Repressiveness, and Political Violence,» Agrarian Revolution (New York: Free Press,1975); Russett, «Inequality and Instability,» pp. 442 - 454; Gurr, Why Men Rebel; Huntington, Political Order in Changing Societies.

(3) Note that Fearon and Laitin use low per capita income as a proxy for governance, including a state's overall financial, administrative, police, and military capabilities. Fearon and Laitin, «Ethnicity, Insurgency, and Civil War,» pp. 75 - 90.

(4) Paul Collier and Anke Hoeffler, «Civil War,» draft chapter for the Handbook of Defense Economics, Department of Economics, University of Oxford, March 2006; Collier, «Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy,» pp. 10 - 11.

البلدان ذات الدخل المنخفض، على سبيل المثال، غالباً ما تجمع إيرادات قليلة من الضرائب، ولديها قوات أمنية ضعيفة، هي غير قادرة على قتال المتمردين واستئصال شأفتهم[1]، وبصرف النظر عن السبب، هناك أدلة كثيرة على أن البلدان التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل هي أكثر عرضة لخطر التَّمرُّد[2].

كانت الجماعات الشيوعية المتمردة، خلال الحرب الباردة، مدفوعة بالرغبة في تحسين الظروف الاقتصادية ولاسيما في صفوف البروليتاريا، إذ كتب فلاديمير لينين في مقاله الموسوم بـ«حرب العصابات» إن دعم «نضال الجماهير في الميدان» أمر ضروري لبدء حركة التَّمرُّد، وأكد لينين قائلاً إن زيادة الوعي الطبقي للجماهير سيفضي إلى وجود أزمة حادة وتؤدي إلى «أساليب جديدة أكثر تنوعاً للدفاع والهجوم» في أوساط المتمردين[3]، وقد ألهمت كتابات لينين وأفعاله حركات التَّمرُّد في أنحاء العالم كافة من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا وآسيا، وكانت كوبا واحدة من الحالات المثالية، حيث بدأ فيديل كاسترو وتشي جيفارا ومجموعة صغيرة من الثوار حركة تمرد في العام 1953، وكان هدفهم، على حد تعبير تشي جيفارا، هو تحسين الظروف الاقتصادية في أوساط «صغار المزارعين والفلاحين والعبيد في المناطق الشرقية لكوبا» و« الدفاع معاً عن حق حيازة الأرض»[4] لكن كانت هناك حالات أخرى كثيرة، فخلال حالة الطوارئ الملايوية التي استمرت من العام 1948 إلى العام 1958، دعا الحزب الشيوعي المالايوي MCP إلى الإطاحة بالحكومة ودعم الفلاحين الفقراء في المناطق الريفية لإقامة مجتمع لاطبقي وإيجاد ملكية جماعية لوسائل الإنتاج[5]، وقد وضَّحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المالايوي MCP، في العام 1948، وهي السنة الأولى للتمرد، أنه «في ظل الاستغلال والاضطهاد المتزايدين وحتى استعمال

(1) Fearon and Laitin, «Ethnicity, Insurgency, and Civil War,» pp. 75 - 90; Paul Collier, «Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy,» p. 3.

(2) See for example, Havard Hegre and Nicholas Sambanis, «Sensitivity Analysis of Empirical Results on Civil War Onset,» Journal of Conflict Resolution, Vol. 50, No. 4 (August 2006), pp. 508 - 535; Fearon and Laitin, «Ethnicity, Insurgency, and Civil War,» pp. 75 - 90.

(3) Vladimir Lenin, «Guerrilla Warfare,» in Vladimir Lenin, Collected Works, 4th English ed. (Moscow: Progress, 1965), pp. 213 - 223.

(4) Guevara, Guerrilla Warfare, p. 10.

(5) Chin Peng, My Side of History (Singapore: Media Masters, 2003). Chin Peng was leader of the Malayan Community Party.

الهجمات العنيفة للإمبرياليين البريطانيين شنت الطبقات العاملة إضراباً عنيفاً، أعقبه اندلاع كفاح الفلاحين في أماكن معينة»[1].

وفي كولومبيا ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة على التسبب «بالعنف» في العام 1948 وهو تمرد استمر حتى العام 1958، إذ تسببت العملية البطيئة من التحديث الصناعي والمالي باندلاع سلسلة من الحركات الزراعية في عشرينيات وثلاثينيات القرن المنصرم في كولومبيا التي كانت تعاني من انخفاض دخل الفرد، فقد طالب المستأجرون في الأرض بظروف عمل أفضل، وطالبوا في حقهم في زراعة القهوة، وطالب السكان الهنود الأصليون باستعادة أراضيهم، وقام الآلاف من المزارعين في المناطق الحدودية بغزو ملكيات الأراضي أو المزارع التي تم تشكيلها حديثاً وطالبوا بالأراضي العامة التي فقدوها، وساعد فقدان الحزب الليبرالي، الذي روج للإصلاح الزراعي إبّان حقبة الثلاثينات من القرن الفائت، السلطة في العام 1946، واغتيال الزعيم الليبرالي خورخي اليسر غايتان في نيسان/أبريل عام 1948 في إطلاق شرارة العنف[2]، أما في بيرو المجاورة فقد ركزت حملة الدعاية لجماعة الدرب الساطع على التحديات الاقتصادية التي يواجهها المزارعون في الريف وقد تأثرت بشدة بكتابات خوسيه كارلوس ماريتيجوي [3].

واستفادت جماعة الدرب الساطع في بيرو التي كانت تنحفض فيها مستويات نصيب الفرد من الدخل أيضاً من المظالم التي ولدها انخفاض دخل الفرد في أوساط الفلاحين في

(1) CO 7171948/2/528459/167/, f 302, «Declaration of Emergency,» in J. Stockwell, British Documents on the End of Empire, Series B, Vol. III, Malaya, Part II, The Communist Insurrection, 1948 - 1953 (London: HMSO, 1995) pp. 19 - 20. Also see John A. Nagl, Learning to Eat Soup with a Knife: Counterinsurgency Lessons from Malaya and Vietnam (Chicago: University of Chicago Press, 2002), p. 82.

(2) Catherine LeGrand, Frontier Expansion and Peasant Protest in Colombia: 1850 - 1936 (Albuquerque, NM: University of New Mexico Press, 1986); Fabio Sánchez, Andrés Solimano, and Michel Formisano, «Conflict, Violence, and Crime in Colombia,» in Paul Collier and Nicholas Sambanis, eds., Understanding Civil War, Vol. 2, Europe, Central Asia, and Other Regions (Washington, D.C.: World Bank, 2005), pp. 120 - 121.

(3) Jose' Mariátegui,Siete ensayos de interpretación de la realidad peruana (Lima: Empresa Editora Amauta, 1965); José Carlos Mariátegui, José Carlos Mariátegui: An Anthology, ed. and trans. by Harry E. Vanden and Marc Becker (New York: Monthly Review Press, 2011).

المرتفعات الجنوبية، وفي كينيا، كان ضعف الظروف الاقتصادية التي سببتها، إلى حد ما، محدودية الوصول إلى الأرض، عاملاً محفزاً لمتمردي الماو ماو خلال التَّمرُّد الذي بدأ في العام 1952، إذ أرادت جماعة الكيكويو استعادة الأرض التي أخذها منهم المستوطنون الأوربيون، ومع مرور الوقت توافد أفراد جماعة الكيكويو الساخطين إلى المراكز الحضرية التي تعج بالحركة مثل الأحياء الفقيرة في نيروبي التي باتت مرتعاً خصباً لتجنيد الماو ماو، واستقطب عناصر الماو ماو جماهير الكيكويو غير المهرة والأميين المحرومين المعدمين[1]، وبحلول أوائل العام 1952 استهدف مقاتلو جماعة الكيكويو علانية المزارع والممتلكات الأوربية الغنية[2].

باختصار، تشير الأدلة إلى أن ظروف التَّمرُّد تكون مواتية أكثر في البلدان التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل، فقد يكون قادة المتمردين المحتملين أكثر ميلاً لوضع سردية ترتبط بالمظالم الاقتصادية وتحشيد السكان في هذه البلدان.

الاستقطاب الاثني: نجحت بعض الجماعات في استعمال الاثنية لبدء التَّمرُّد، لكن من الضروري تفصيل ذلك لأن الأبحاث بشأن الاثنية تظهر نتائج ذات فوارق دقيقة، فالبلدان المتجانسة للغاية (التي تضم جماعة اثنية واحدة) وغير المتجانسة للغاية (التي تضم العديد من الجماعات) أقل عرضة للتمرد[3]، بدلًا من ذلك فإنّ المتمردين المحتملين لديهم فرصة أفضل لبدء الحرب في البلدان التي تواجه فيها أقلية اثنية كبيرة منظمة تنظيماً جيداً أغلبية اثنية[4]، ووجدت إحدى الدراسات ان «تكاليف التنسيق ستكون عند أدنى مستوياتها عندما

---

(1) Bennett, Fighting the Mau Mau, p. 1; Anderson, Histories of the Hanged, pp. 22, 190; Barnett and Njama, Mau Mau from within, pp. 33 - 35.

(2) British National Archives, Colonial Office, 822501/. Also see French, The British Way in Counter - Insurgency, p. 55.

(3) See for example, Fearon and Laitin, «Ethnicity, Insurgency, and Civil War,» pp. 75 - 90; Paul Collier and Anke Hoeffler, «Greed and Grievance in Civil Wars,» Oxford Economic Papers, Vol. 56 (2004), pp. 563 - 595; Robert H. Bates, When Things Fell Apart: State Failure in Late Century Africa (New York: Cambridge University Press, 2008); Nicholas Sambanis and Moses Shayo, «Social Identification and Ethnic Conflict,» draft paper, September 12, 2012.

(4) Jose and Marta Reynal - Querol, «Ethnic Polarization, Potential Conflict, and Civil Wars,» The American Economic Review, Vol. 95, No. 3 (June 2005), pp. 796 - 816; Ravi Bhavnani and Dan Miodownik, «Ethnic Polarization, Ethnic Salience, and Civil War,» Journal of Conflict

يشهد السكان استقطاباً بين جماعة أثنية ارتبطت بالحكومة وجماعة اثنية ثانية مماثلة ترتبط بالمتمردين»[1]، ويمكن أن تزداد احتمالية التَّمرُّد في الحالات التي يتبنى فيها الزعماء الاثنيون الخطاب القومي المتطرف، بوصفه رد فعل على الأعمال الوحشية التي يرتكبها أحد الجانبين أو كلاهما، أو إذا كان هناك تاريخ من الصراع الاثني[2]، وفي هذه الحالات يمكن لجماعة صغيرة من المتطرفين جذب المعتدلين إلى المعركة[3]، ومن الناحية العملية، فإنّ هذا يعني أن المتمردين قد يكونون أكثر نجاحاً في بدء التَّمرُّد في البلدان التي تشهد استقطاباً حيث توجد جماعة عرقية مهيمنة ترتبط بجانب معين (مثل الحكومة) وأقلية كبيرة موحدة ترتبط بالجانب الآخر (مثل المتمردين)[4].

وهناك العديد من الأمثلة على حركات تمرد بدأت بوصفها استجابة للمخاوف المتصلة بشأن الاستقطاب الاثني، بما في ذلك أنغولا، وبورما، وبوروندي، وتشاد، واندنوسيا، والسودان [5]،

Resolution, Vol. 53, No. 1 (February 2009), pp. 30 - 49. Also see Halvard Buhaug, Lars - Erik Cederman, and Jan Ketil Røda, «Disaggregating Ethno - Nationalist Civil Wars: A Dyadic Test of Exclusion fteory,» International Organization, Vol. 62, No. 3 (July 2008), pp. 531 - 551; Andreas Wimmer and Brian Min, «Why Do Ethnic Groups Rebel? New Data and Analysis,» World Politics, Vol. 62, No. 1 (January 2010), pp. 87 - 119.

(1) Paul Collier and Anke Hoeffler, «On Economic Causes of Civil War, Oxford Economic Papers, Vol. 50, No. 4 (1998), pp. 563 - 573.

(2) Donald L. Horowitz,Ethnic Groups in Conflict (Berkeley: University of California Press, 1985); Rui J. P. de Figueiredo Jr. and Barry R. Weingast, «The Rationality of Fear: Political Opportunism and Ethnic Conflict,» in Barbara F. Walter and Jack Snyder, eds., Civil Wars, Insecurity and Intervention (New York: Columbia University Press, 1999), pp. 261 - 302; Chaim Kaufmann, «Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars,» International Security, Vol. 20, No. 4 (Spring 1996), pp. 136 - 175; David A. Lake and Donald Rothchild, «Containing Fear: the Origins and Management of Ethnic Conflict,» International Security, Vol. 21, No. 2 (Fall 1996), pp. 41 - 75; Stephen M. Saideman, The Ties That Divide: Ethnic Politics, Foreign Policy, and International Conflict (New York: Columbia University Press, 2001); Tatu Vanhanen, «Domestic Ethnic Conflict and Ethnic Nepotism: A Comparative Analysis,» Journal of Peace Research, Vol. 36, No. 1 (January 1999), pp. 55 - 73.

(3) Sambanis and Shayo, «Social Identification and Ethnic Conflict.»

(4) Montalvo and Reynal - Querol, «Ethnic Polarization, Potential Conflict, and Civil Wars,» pp. 796 - 816.

(5) Sambanis and Shayo, «Social Identification and Ethnic Conflict.»

وعندما بدأ التَّمرُّد في سريلانكا عام 1983، كان التاميل أقلية تبلغ حوالي 18 % من السكان[1]، وفي بوروندي وراوندا كان التوتسي يشكلون 14 % و9 % على التوالي من السكان حين اندلع الصراع بين عامل 1993 و1994 على التوالي[2]. وفي كلتا الحالين كانت الأقليات الاثنية فزعة من احتمال الهيمنة الاثنية، وفي جنوب تايلاند، كان الدافع وراء الجماعات المتمردة اعتقادهم بأن هويتهم المتميزة باتاني كانت مهددة من حكومة بانكوك التي تدخلت من جانب واحد في شؤونهم[3]، وفي القوقاز، كانت الهيمنة الاثنية سبباً لاندلاع عدة حركات تمرد؛ ففي أبخازيا كان هناك عدد كبير من السكان الجورجيين ونسبة صغيرة من الأبخاز الذين يشكلون 18 % من السكان، وبحلول العام 1992 أدت المظالم بشأن الهيمنة الجورجية في أوساط السكان الأبخازيين إلى العنف، وفي أوسيتا الجنوبية القريبة، كان الأوسيتيون يشكلون ثلثي السكان، وأدى قرار البرلمان الجورجي بتعزيز وضع اللغة الجورجية، من بين خطوات أخرى، إلى زيادة مخاوف أوسيتا بشأن التمييز الأثني وساعد في إشعال فتيل الصراع في العام 1991، وفي الشيشان أسهمت الهيمنة الاثنية الشيشانية والدولة الروسية المنهارة في إشعال شرارة حركة انفصالية وردود فعل عنيفة بعد الغزو الروسي عام 1994 [4]. واستعملت روسيا على مدى عقد من الزمان المظالم الأبخازية والأوسيتية ذريعة لتبرير غزوها لجورجيا عام 2008.

الاستقطاب الديني: استعملت بعض الجماعات المظالم الدينية بفاعلية لبدء التَّمرُّد، ومع ذلك فإنّ البحث عن العلاقة بين الدين والتَّمرُّد من شأنه أن يسلط الضوء على بعض التفاصيل الدقيقة، وكما هي الحال في التنوع الاثني الذي يجعل التنوع الديني الواسع البلد أقل عرضة للتمرد[5]، وبإزاء ذلك يواجه البلد خطراً أكبر للتمرد عندما تكون لديه جماعة أغلبية دينية وجماعة أقلية منظمة تنظيماً جيداً، وهذا يشير إلى أن الأقليات الدينية في البلدان التي

(1) Central Intelligence Agency, World Factbook 1984 (Washington, D.C.: Central Intelligence Agency, 1985), p. 213.

(2) Central Intelligence Agency, World Factbook 1994 (Washington, D.C.: Central Intelligence Agency, 1995).

(3) David Kilcullen, The Accidental Guerrilla: Fighting Small Wars in the Midst of a Big One (New York: Oxford University Press, 2009), p. 213.

(4) Christopher Zurcher, Pavel Baev, and Jan Koehler, «Civil Wars in the Caucasus,» in Collier and Sambanis, eds., Understanding Civil War, Vol. 2, pp. 259 - 298.

(5) Collier and Hoeffler, «Greed and Grievance in Civil Wars,» pp. 563 - 595.

تشهد استقطاباً ويهيمن عليها دين رئيس واحد قد تشعر بأنها مستبعدة من العملية السياسية والفرص الاقتصادية الأمر الذي يتركها محفزة بقوة للتمرد، فضلا عن أن حركات التَّمرُّد ذات الانقسامات الدينية (والاثنية) العميقة ربما تكون أكثر همجية قياساً بحركات التَّمرُّد المدفوعة بالانقسامات السطحية[1]، ومن ثم فإنّ الجماعات المتمردة لديها فرصة أفضل لبدء التَّمرُّد في البلدان التي تشهد استقطابا حيث توجد جماعة دينية مهيمنة مرتبطة بجانب واحد (مثل الحكومة) وأقلية منظمة تنظيماً جيداً مرتبطة بالجانب الآخر (مثل المتمردين) [2].

هناك العديد من الأمثلة على ذلك، فقد طالب القادة المسلمون في لبنان بنحو متزايد بتبني ترتيبات أكثر إنصافاً لتقاسم السلطة مع المسيحيين في بداية السبعينات من القرن الماضي، وانطوت هذه المطالب على إمكانية تحويل المنافع الاقتصادية الناجمة عن زيادة فرص العمل في القطاع العام وفرص للمشاركة في ـ أو السيطرة على ـ المؤسسات الاقتصادية الخاصة التي كانت في يد المجتمع المسيحي لمصلحة المسلمين بنحو كبير[3]، وبحلول نيسان/أبريل عام 1975 اندلعت اشتباكات مسلحة في إحدى ضواحي بيروت بين أعضاء حزب الكتائب المسيحي الماروني وبين المنظمات الفلسطينية المسلمة التي أشعلت فتيل حرب استمرت حتى العام 1990.

وانخرط تنظيم القاعدة بعد إنشائه في العام 1988 في حركات تمرد متعددة للإطاحة بالأنظمة في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا لتأسيس الخلافة الإسلامية، ففي العراق على سبيل المثال ساعد نشطاء تنظيم القاعدة بقيادة أبو مصعب الزرقاوي في بدء تمرد من خلال دعم حركة أقلية سنّية معارضة ضد ما عدوه احتلالاً أمريكياً ـ مسيحياً، وكان سيد قطب المنظّر المصري وملهم أيمن الظواهري وأسامة بن لادن، مصمماً بنحو خاص على الإطاحة بالحكام المسلمين المرتدين (العدو القريب) ومؤيديهم من المسحيين (العدو البعيد أو العدو الأبيض)، وكانوا يسعون إلى إقامة الخلافة الإسلامية التي تنفذ الرؤية المتطرفة من الشريعة

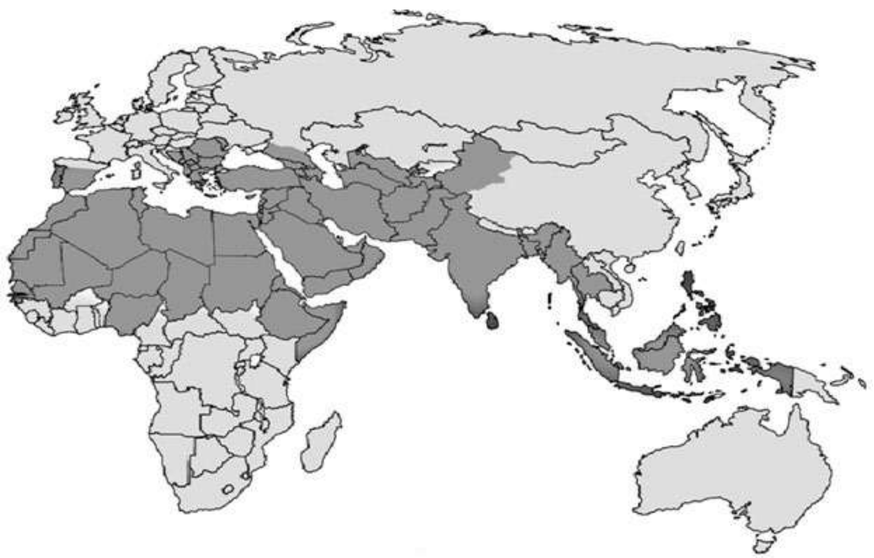
---

(1) See the discussion in Kalyvas,The Logic of Violence in Civil War, pp. 74 - 76.

(2) On religious polarization see Montalvo and Reynal - Querol, «Ethnic Polarization, Potential Conflict, and Civil Wars,» pp. 796 - 816. Also see the discussion in Collier, «Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy.»

(3) Samir Makdisi and Richard Sadaka, «the Lebanese Civil War, 1975 - 90,» in Collier and Sambanis, eds., Understanding Civil War, Vol. 2, pp. 62 - 63.

الإسلامية بدلاً منها[1]، وقد كتب الظواهري في كتابه الموسوم «فرسان تحت راية النبي» انه يأمل أن تستعيد الأمة المسلمة الخلافة التي سقطت وتستعيد مجدها المفقود».[2] وبالنسبة إلى بن لادن والظواهري فإنّ الخلافة التي تصوروها كانت تضم رقعة من الأرض تضم شمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا كما هو موضح في الشكل رقم2.1، وكان الهدف الرئيس لبدء التَّمرُّد، كما وضَّح دليل يعود لأحد متمردي تنظيم القاعدة، هو «القتال في سبيل الله لجعل الشريعة الإسلامية شريعة الأرض ولكي تصبح كلمة الله هي العليا» [3]، وقد التزم تنظيم الدولة الإسلامية نهجاً مماثلاً بعد انفصاله الرسمي عن تنظيم القاعدة في العام 2014، إذ تسبب في عودة التَّمرُّد في العراق عبر دعم معارضة الأقلية السنية ذات التنظيم الجيد ضد ما عدوه حكومة الأغلبية الشيعة المدعومة من إيران بقيادة نوري المالكي.



الشكل رقم 2.1: الخارطة التي تصورها أيمن الظواهري للخلافة الإسلامية

ان الدوافع المرتبطة بانخفاض دخل الفرد، والهيمنة الاثنية، والهيمنة الدينية تزيد من فرص الجماعات في بدء التَّمرُّد، لكن قد يظن المرء أن معظم التدابير الأخرى التي تزيد من

(1) Sayyid Qutb, Ma'alam fi al - tariq [Milestones] (New Delhi: Islamic Book Service, 2007).

(2) Ayman al - Zawahiri, Knights Under the Prophet's Banner, trans. by Laura Mansfield (Old Tappan, NJ: TLG, 2002), p. 201.

(3) 'Abd Al - 'Aziz Al - Muqrin, A Practical Course for Guerrilla Warfare, trans. by Norman Cigar (Washington, D.C.: Potomac Books, 2009), p. 89.

مستوى المظالم في بلد ما ـ مثل درجة عدم المساواة، والديمقراطية، ورقابة الحكومة على الحريات المدنية، والتنوع الاثني والديني، وممارسة الدولة التمييز لمصلحة لغة أو دين ـ لا تؤثر في ارتفاع خطر التَّمرُّد، هناك القليل من الأدلة، على سبيل المثال، على أن إنشاء دولة ديمقراطية يقلل من احتمال قيام جماعة ببدء تمرد، لأن الأنظمة الاستبدادية ليست أكثر عرضة من الأنظمة الديمقراطية لقيام حركات التَّمرُّد، كما لايوجد دليل على أن الدولة التي تمارس التمييز لمصلحة لغة إقليمية أو معاداة الاستعمار أو العوامل الأخرى تزيد من احتمال قيام التَّمرُّد[1].

الحكم الضعيف

ان الدولة الضعيفة ذات الحكومة الضعيفة أو المنهارة عادة ماتكون شرطاً أساسياً لبدء التَّمرُّد[2]، وهذه القضية لاتتصل بدوافع المتمردين، كما هي الحال بالمظالم، بل بشأن العوامل التي تميز الدول التي شهدت حركات تمرد عن تلك التي لم تشهد ذلك، إذ ان أغلب البلدان تنطوي على وجود أشخاص أو جماعات مظلومة بشدة، وقد اتضح أن الحكم الضعيف هو عامل بنيوي مهم من شأنه المساعدة على تفسير فرص بدء التَّمرُّد.

يُعرّف الحكم، على النحو المستخدم هنا، بأنه مجموعة المؤسسات التي تمارس السلطة في بلد ما[3]، وهو يشتمل على القدرة على إرساء القانون والنظام، وإدارة الموارد بفعالية، وتنفيذ سياسات عامة سليمة، وعرّف عالم الاجتماع ماكس فيبر الدولة بأنها «مجتمع بشري يدعي احتكار الاستعمال الشرعي للقوة المادية (بنجاح) داخل إقليم معين»[4]، إذن الجوهر

(1) Fearon and Laitin, «Ethnicity, Insurgency, and Civil War,» pp. 75 - 90.

(2) James Fearon, Governance and Civil War Onset, World Development Report 2011 Background Paper (Washington, D.C.: World Bank, August 31, 2010); Fearon and Laitin, «Ethnicity, Insurgency, and Civil War,» pp. 75 - 90; Ann Hironaka, Neverending Wars: The International Community, Weak States, and the Perpetuation of Civil War (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2005). On the importance of building institutions, see Roland Paris, At War's End: Building Peace After Civil Conflict (New York: Cambridge University Press, 2004).

(3) World Bank, Governance Matters 2006: Worldwide Governance Indicators (Washington, D.C.: World Bank, 2006), p. 2.

(4) Max Weber «Politics as a Vocation,» in H. H. Gerth and C. Wright Mills, eds., From Max Weber: Essays in Sociology (New York: Oxford University Press, 1958), p. 78.

الأساس للحكم هو إنفاذ القانون، هل يمكن للحكومة إجبار الناس على الامتثال لقوانين الدولة؟ هل يمكن للحكومة أن تضع القوانين والنظام؟ هل يمكن أن يشمل الحكم أيضاً جودة الخدمات العامة، وجودة رسم السياسات العامة وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات؟[1] هل لدى الشعب ثقة في قواعد المجتمع، بما في ذلك جودة إنفاذ العقود والشرطة والمحاكم؟ هل الحكومة متورطة في الفساد، الذي يمكن أن يقوض شرعيتها؟ ويشتمل الفساد على مدى ممارسة السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة و«الاستحواذ» على الدولة من جانب النخب والمصالح الخاصة[2].

عندما تكون مؤسسات الدولة ضعيفة تكون العناصر الانتهازية في المجتمع قادرة على الاستفادة من هذا الوضع[3]، ويتجلى ضعف الدولة على الأرجح في المناطق النائية من البلاد، حيث يتسنى للجماعات المتمردة إنشاء معاقل ريفية[4]، فكلما زاد تدهور السلطة أو غيابها في منطقةٍ ما بات السكان «أرضاً بكراً» لأولئك الذين سيصبحون حكومة بديلة[5]، فالتضاريس الجبلية أو الملاذات الآمنة الخارجية على سبيل المثال، يمكن أن تكون مفيدة لبدء المتمردين، فهي إذ تسهل على المتمردين الاختباء في المناطق الجبلية، ذات القمم المسننة ومجمعات الكهوف، تصعب على قوات الأمن الحكومية شن عمليات هناك[6]، وعلى وفق أحد التقييمات

(1) On governance see Daniel Kaufman, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, Governance Matters III: Governance Indicators for 1996 - 2002 (Washington, D.C.: World Bank, 2002); Daniel Kaufmann, «Myths and Realities of Governance and Corruption,» in The World Economic Forum, Global Competitiveness Report 2005 - 2006 (Geneva: World Economic Forum, 2005), 81 - 98; P; Paris, At War's End.

(2) Daniel Kaufmann, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, Governance Matters V: Aggregate and Individual Governance Indicators for 1996 - 2005 (Washington, D.C.: The World Bank, 2006), p.4.

(3) World Bank, Reforming Public Institutions and Strengthening Governance (Washington, D.C.: World Bank, 2000); Jessica Einhorn, «the World Bank's Mission Creep,» Foreign Affairs, Vol. 80, No. 5 (2001), pp. 22 - 35.

(4) Hironaka, Neverending Wars, pp. 42 - 46.

(5) Stathis N Kalivas The Logic of Violence in Civil War(New York: Cambridge University Press, 2006), p. 216; Timothy P. Wickham - Crowley, Guerrillas and Revolution in Latin America: A Comparative Study of Insurgents and Regimes Since 1956 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992), p. 35.

(6) Fearon and laitin, Ethnicity, Insurgency, and Civil War,» pp. 75 - 90; Collier, Hoeffler, and

فإنّ الدولة نصف جبلية يكون فيها الفرصة التقديرية لشن التَّمرُّد على مدى عقد من الزمان بنسبة 13.2 %، على حين ينطوي بلد مشابه ليس جبلي على نسبة من المخاطر تقدر6.5 %[1]، إذ أتاحت التضاريس الجبلية وعوامل أخرى لبعض الجماعات ـ مثل تلك الموجودة في زوميا في جنوب شرق آسيا ـ بأن تعيش بلا دولة تقريباً[2]، ومن المحتمل أن تكون أنواع التضاريس الأخرى مثل المستنقعات والغابات مواتية للمتمردين[3].

أنشأ المتمردون في هذه المناطق، مؤسسات واستعملوا العنف ضد الجواسيس المزعومين[4]، فالحكم الضعيف يغذي مراكز القوة البديلة وغالباً ما يفضي إلى ازدهار أمراء الحرب[5] ويزيد الحكم الضعيف من احتمالية التَّمرُّد لأن قوات الأمن التابعة للدولة ضعيفة وتفتقر إلى الشرعية الشعبية، وقد تكون هذه القوات رديئة التمويل والتجهيز، وتتسم بعدم الكفاءة التنظيمية، والفساد، والانقسام السياسي، وبضعف درايتها بالأحداث التي تجري على المستوى المحلي[6]، وفي الوقت الذي تؤدي فيه القوات العسكرية وشبه العسكرية دوراً رئيساً ربما تكون الشرطة هي العنصر الأكثر أهمية في القوات المحلية، فهي الذراع الرئيس للحكومة في التعامل مع قضايا الأمن الداخلي، وعادة ما يكون للشرطة، على خلاف الجيش،

Rohner, «Beyond Greed and Grievance: Feasibility and Civil War,» p. 16. Some research has found little or no correlation between mountainous terrain and insurgency. See, for example, Collier and Hoeffler, «Greed and Grievance in Civil War»; Nicholas Sambanis, «What Is a Civil War? Conceptual and Empirical Complexities of an Operational Definition,» Journal of Conflict Resolution, Vol. 48 (2004), pp. 814 - 848.

(1) Fearon and laitin, «Ethnicity, Insurgency, and Civil War,» p. 85.

(2) James C. Scott , The Art of Not Being Governed: An Anarchist History of Upland Southeast Asia (New Haven, CT: Yale University Press, 2009).

(3) Fear Laitin, «Ethnicity, Insurgency, and Civil War,» p.85.

(4) Jon Lee Anderson, Guerrilla: Journeys in the Insurgent World (New York: Penguin, 2004), PP.212 - 213.

(5) Jane Stromseth, David Wippman, and Rosa Brooks,Can Might Make Rights? Building the Rule of Law after Military Interventions (New York: Cambridge University Press, 2006), pp. 137 - 140.

(6) Daniel L.Byman, «Friends Like these:Counterinsurgency and the War on Terrorism,» International Security, Vol. 31, No. 2 (Fall 2006), pp. 79 - 115; Byman, Going to War with the Allies You Have: Allies, Counterinsurgency, and the War on Terrorism (Carlisle, PA: US Army War College, November 2005).

وجود دائم في المدن والبلدات والقرى، وكذلك لديهم فهم أفضل لبيئة التهديد في تلك المناطق واستخبارات أفضل، وهذا يجعلهم هدفاً مباشراً لقوات المتمردين الوليدة التي تحاول في كثير من الأحيان قتلهم أو التسلل إليهم[1].

وقد يزيد انهيار الدولة من احتمالية التَّمرُّد عبر خلق «معضلة أمنية»، وهو الموقف الذي تؤدي فيه جهود كل طرف في زيادة أمنه إلى تهديد الآخرين عن غير قصد[2]، ويمكن أن يؤدي انهيار النظام الجزئي أو الكلي إلى نشوء حالة من الفوضى حيث تتنافس الجماعات المتبقية مع بعضها الآخر طلباً للأمن في أعقاب تفتيت الدولة، ولما كان من الصعب على الجماعات التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، حينها قد تحفز حتى الجهود التي يبذلها جانب ما لحماية نفسه الآخرين على التسلح، ومن شأن هذا الأمر أن يفضي إلى دوامة من التدابير المضادة التي تؤدي إلى اندلاع الحرب[3]، واحدة من الأمثلة النموذجية على ذلك يوغسلافيا السابقة، حيث أسهم انهيار نظام تيتو في إشعال فتيل تمرد عنيف[4].

وهناك مجموعة كبيرة من الأدلة الكمية التي تشير إلى أن الحكم الضعيف وغير الفعال هو أمر حاسم لبدء حركة التَّمرُّد، فعلى سبيل المثال قامت إحدى الدراسات بتحليل 161 حالة

(1) Roger Trinquier, Modern Warfare: A French View of Counterinsurgency, trans. Daniel Lee (New York: Praeger, 2006), p. 43; David Galula, Counterinsurgency Warfare: Theory and Practice (New York: Praeger, 2006), p. 31.

(2) الدراسات بصدد المعضلة الأمنية كثيرة جداً، نورد هنا بعض الأعمال الأساسية وهي:
John Herz, «Idealist Internationalism and the Security Dilemma,» World Politics, Vol. 2, No. 2 (January 1950), pp. 157 - 180; Robert Jervis, «Cooperation Under the Security Dilemma»; Charles L. Glaser, «Realists as Optimists: Cooperation as Self - Help,» International Security, Vol. 19, No. 3 (Winter 199495/), pp. 50 - 90; Randall L. Schweller, «Neorealism's Status - Quo Bias: What Security Dilemma?» Security Studies, Vol. 5, No. 3 (Spring 1996), pp. 90 - 121; Andrew Kydd, «Sheep in Sheep's Clothing: Why Security Seekers Do Not Fight Each Other,» Security Studies, Vol. 7, No. 1 (Autumn 1997), pp. 114 - 154; Charles L. Glaser, «The Security Dilemma Revisited,» World Politics, Vol. 50, No. 1 (October 1997), pp. 171 - 201.

(3) Barry Posen «the Security Dilemma and Ethnic Conflict,» in Michael E. Brown, ed., Ethnic Conflict and International Security (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), pp. 103 - 124; James D. Fearon, «Rationalist Explanations for War,» International Organization, Vol. 49, No. 3 (Summer 1995), pp. 379 - 414.

(4) Posen, «the Security Dilemma and Ethnic Conflict,» pp. 103 - 124.

على مدى 54 عاماً ووجدت أن الحكومات المركزية الضعيفة مالياً وتنظيمياً وسياسياً من شأنها أن تجعل حركات التَّمرُّد أكثر جدوى وجاذبية نظراً لضعف الشرطة المحلية أو لعدم فاعلية ممارسات مكافحة التَّمرُّد[1]، والعكس صحيح أيضاً: فالحكم القوي يقلل من احتمالات التَّمرُّد، إذ وجدت دراسة أخرى الحكم أمراً حاسماً لمنع التَّمرُّد، وأكدت أن النجاح يتطلب «توفير الأمن مؤقتاً، وبناء مؤسسات جديدة قادرة على حل النزاعات المستقبلية سلمياً، ويتطلب اقتصاداً قادراً على توفير فرص عمل مدنية للجنود السابقين، وضمان التقدم المادي لمستقبل المواطنين»[2]، فضلًا على ذلك، تعد القدرة الحكومية مؤشراً سلبياً مهماً للحرب الأهلية، فقد «قللت الأنظمة السياسية البيروقراطية الفعالة من معدل نشاط الحرب الأهلية» بين عامي 1816 و1997 [3]، ويسهم الحكم الضعيف في طول أمد التَّمرُّد والحروب الأهلية[4].

وتشير عدد من الحالات إلى وجود علاقة وثيقة بين الدول الضعيفة وبدء التَّمرُّد، فقد أدى ضعف الدولة في موزمبيق إلى الاقتتال الداخلي في مناطق مختلفة من البلاد عام 1976 [5]، وبعد إنفراط عقد الاتحاد السوفيتي أدت مؤسسات الدولة الضعيفة في جورجيا دوراً رئيساً في نشوب سلسلة من حركات التَّمرُّد، واستنتجت إحدى الدراسات أن «أسباب الحروب الجورجية الثلاثة تشترك في بعض أوجه التشابه»[6]، أما في البوسنة فقد تسبب فشل الدولة الناجم عن انهيار أجهزة الحزب الشيوعي في تمهيد الطريق للتمرد عبر البلقان في أوائل التسعينيات من القرن الفائت، وخلصت إحدى الدراسات إلى أن «انهيار السلطة المركزية في يوغسلافيا» تسبب في الحرب في البلقان، إذ أدى انفصال سلوفينيا وكرواتيا إلى التفكك السريع لهذه الجمهورية الاثنية ضعيفة العرى»[7]، وخلصت دراسة أخرى إلى أن «تفكك

(1) Fearon and Laitin, «Ethnicity, Insurgency, and Civil War,» pp. 75 - 76
(2) Micheal W.Doyle and Nicholas Sambanis, Making War and Building Peace (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006), p. 5.
(3) Hironaka, Neverending Wars, p. 45.
(4) Hironaka, Neverending Wars, p. 51.
(5) Jeremy M. Weinstein and Laudemiro Francisco, «The Civil War in Mozambique: The Balance between Internal and External Influences,» in Paul Collier and Nicholas Sambanis, eds., Understanding Civil War, Vol. 1, Africa (Washington, D.C.: World Bank, 2005), pp. 157 - 192.
(6) Zurcher, Baev, and Koehler, «Civil Wars in the Caucasus,» p. 273.
(7) Doyle Sambanis, Making War and Building Peace, pp. 162 - 163.

يوغسلافيا كان بمنزلة صدمة مهمة زادت من خطر اندلاع حرب أهلية»[1]، على حين أدى التوازن السياسي الهش في لبنان إلى ظهور دولة ضعيفة في السبعينيات من القرن المنصرم ومن ثم عجزها عن تنفيذ إصلاحات إدارية جوهرية، فقد كان النظام السياسي السائد يميل إلى تعزيز الفساد والتراخي في الحفاظ على المصلحة العامة، وأدى ضعف الدولة إلى زيادة التنافس بين الجماعات المحلية، وقد أسهم هذا الأمر في إشعال فتيل حرب استمرت من العام 1975 إلى العام 1991 [2].

أظهرت عدد من الحالات أيضاً أهمية المناطق الجبلية، حيث تكون الحكومات أضعف مما هي الحال على خلاف ذلك، ففي شمال القوقاز، على سبيل المثال، كانت التضاريس الجبلية مفيدة للمتمردين، إذ تقع جورجيا بين شقي رحى، يحدها البحر الأسود غرباً وسلسلة جبال القوقاز الكبرى شمالاً والسلسلة الصغرى جنوباً، ويرتفع مايقرب من 65 % من أراضيها 2.265 قدماً مع وجود عدة قمم أعلى من 5000 قدم[3]، واستعملت جماعات المتمردين هذه التضاريس، ولاسيما جبال القوقاز الكبرى في الشمال ـ لشن حملات حرب عصابات في أبخازيا وأوسيتا الجنوبي، وواجهت القوات الروسية في الشيشان المجاورة صعوبة في السيطرة على أقصى جنوب الجمهورية، إذ أتاحت التضاريس الجبلية للمتمردين إمكانية نصب الكمائن للقوات الروسية، وإخفاء الذخيرة والأسلحة والتحرك من دون عوائق تقريباً بين الشيشان والملاذات الآمنة عبر الحدود في جورجيا وداغستان وأنغوشيا[4]، واعتمدت جبهة مورو الإسلامية للتحرير المناطق الجبلية في ميندناو لتأسيس ملاذ آمن وشن حملة حرب عصابات ضد الحكومة، وهناك العديد من الأمثلة الأخرى لجماعات متمردة استعملت التضاريس الجبلية للمساعدة في بدء حركة التَّمرُّد، مثل حركة طالبان وغيرها من الجماعات الأفغانية في هندوكوش، والمتمردين الكوبيين في جبال سييرا مايسترا، ومقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني FMLN في السلفادور التي استغلت سلاسل الجبال الوعرة على طول الحدود مع هندوراس، ومتمردي حركة 13 تشرين الثاني/نوفمبر الثوريةMR ـ 13 في جبال غواتيمالا

(1) Stathis N. Kalyvas and Nicholas Sambanis, «Bosnia's Civil War: Origins and Violence Dynamics,» in Collier and Sambanis, eds., Understanding Civil War, Vol. 2, p. 210.

(2) Makdisi and Sadaka, «the Lebanese Civil War, 1975 - 1990.»

(3) Zurcher, Baev, and Koehler, «Civil Wars in the Caucasus.»

(4) Mark Kramer, «the Perils of Counterinsurgency: Russia's War in Chechnya,» International Security, Vol. 29, No. 3 (Winter 200405/), pp. 5 - 63.

في الشرق، والمتمردين البوسنيين في يوغسلافيا السابقة[1]، وكما أكد تشي جيفارا قائلًا: «ان القتال على أرض مواتية ولاسيما الجبال يوفر مزايا عديدة للجماعات المتمردة»[2].

وفي الوقت الذي تمتع فيه متمردو الماو ماو ببعض الدعم في المناطق الحضرية مثل نيروبي كان ملاذهم الرئيس المنطقة المحيطة بجبل كينيا، إذ وفرت السفوح العميقة لجبل كينيا وتلال أبيرداريس معقلاً رئيساً لمتمردي ماو ماو مثل وارهيو ايتوت الشهير ب ـ جنرال الصين [3]، أما في الجزائر فقد استعمل المتمردون في الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) جبال منطقة القبائل للتخطيط للعمليات والاختباء من قوات الأمن الجزائرية[4]، واستعمل مقاتلو حزب العمال الكردستاني PKK الجبال على طول الحدود التركية السورية لشن تمردهم ضد الحكومة التركية، إذ وضَّح أحد مقاتلي حزب العمال الكردستاني PKK ذلك بقوله: «لقد بقينا في الجبال وتحركنا من جبل لآخر... وكان الهدف هو معرفة الجغرافيا، ومعرفة أين يمكن أن يختبئ المقاتلون ومعرفة آراء الناس في النضال ومعرفة مكان وجود الجنود الأتراك»[5]، واعتمد مقاتلو الساندنيستا في نيكاراغوا على الجبال بالقرب من ماتاجالبا في توفير الملاذ والتدريب[6].

وفي الوقت الذي قد يفضي فيه ضعف الحكومات إلى زيادة احتمال حدوث حركة تمرد تجد الجماعات عادةً صعوبة أكبر في بدء التَّمرُّد في كنف دول قوية حيث تكون قوات الأمن مقتدرة ويمكن للحكومة تقديم الخدمات الأساسية للسكان، وتوجد أمثلة عديدة على جماعات حاولت ـ لكن فشلت ـ في بدء التَّمرُّد في دول القوية، كما هي الحال في محاولة تنظيم القاعدة الفاشلة في بدء تمرد في المملكة العربية السعودية ابتداءً من العام 2002 [7].

(1) See , for example, Galula, Counterinsurgency Warfare, pp. 36 - 37.

(2) Guevara, Guerrilla Warfare, p. 20.

(3) (General China),«Mau Mau» General (Nairobi: East African Publishing House, 1967).

(4) Baya Gacemi, I, Nadia, Wife of a Terrorist (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 2006), p. xi.

(5) Quoted in Aliza Marcus, Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence (New York: New York University Press, 2007), p. 76.

(6) Omar Cabezas, Fire from the Mountain: The Making of a Sandinista(New York: Crown, 1985), p. 200.

(7) Thomas Hegghammer, Jihad in Saudi Arabia: Violence and Pan - Islamism since 1979 (New York: Cambridge University Press, 2010); Bruce Riedel and Bilal Y. Saab, «Al Qaeda's third

الجشع

السبب الأخير هو الجشع، فمن المرجح أن يبدأ المتمردون المحتملون حركة التَّمرُّد إذا كان لديهم إمكانية الوصول إلى الموارد التي يمكن أن تساعد في تمويل التَّمرُّد ـ مثل النفط، أو الماس، أو المخدرات[1]، ويمكن للقوى الخارجية أيضاً توفير الموارد اللازمة لبدء التَّمرُّد كما فعلت روسيا مع متمردي دونباس في شرق أوكرانيا إبتداءً من العام 2014، وبصرف النظر عن دوافع جماعة التَّمرُّد، إلا أنها تبقى بحاجة إلى المال لشراء الأسلحة، والإمدادات، ودفع رواتب المقاتلين، وتمويل مجموعة من الأنشطة مثل عمليات الدعاية وتوفير المأوى[2]، وقد أشار بعضهم إلى ذلك ب ـ «إمكانية» التَّمرُّد[3]، فعندما يكون التَّمرُّد مستطاعاً سيحدث، ومن ثم قد يكون المتمردون أكثر نجاحاً في بدء التَّمرُّد في البلدان التي تتمتع بفرص أكبر للربح، فالجماعات المتمردة، على سبيل المثال، هي أكثر كلفة من الحزب السياسي، وعادة ماتواجه صعوبات تنظيمية أكثر خطورة، فقد أنفق نمور التاميل مابين 200 دولار و350 دولار سنوياً في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتمويل عمليات التَّمرُّد، وكان هذا الرقم يعادل مابين 20 و34 % من الناتج المحلي الإجمالي لشمال سريلانكا، حيث حارب نمور التاميل لإقامة دولة مستقلة[4]، بينما أنفق الحزب المحافظ في المملكة المتحدة حوالي 50 مليون دولار في العام 2005 أو حوالي 0.002 % من الناتج المحلي الإجمالي، صحيح أن نمور التاميل لم يكونوا أفضل جماعة حصلت على تمويل في العالم، إلا أنهم مازالوا يستحوذون على نصيب من الناتج المحلي الإجمالي أكبر ب ـ 10.000 مرة من أحد الأحزاب السياسية الرئيسة في العالم[5].

Front: Saudi Arabia,» Washington Quarterly, Vol. 31, No. 2 (Spring 2008), pp. 33 - 46; John R. Bradley, «Al Qaeda and the House of Saud: Eternal Enemies or Secret Bedfellows?» The Washington Quarterly, Vol. 28, No. 4 (Autumn 2005), pp. 139 - 152.

(1) Collier, Hoefflerand Rohner, «Beyond Greed and Grievance,» pp. 3 - 4; Collier, «Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy,» pp. 1, 3; Paul Staniland, «Organizing Insurgency,» International Security, Vol. 37, No. 1 (Summer 2012), pp. 142 - 177; Michael L. Ross, «A Closer Look at Oil, Diamonds, and Civil War,» Annual Review of Political Science, Vol. 9 (June 2006), pp. 265 - 300.

(2) Collier and Hoeffler, «Civil War.»

(3) Collier and Hoeffler and Rohner, «Beyond Greed and Grievance,» pp. 1 - 27.

(4) Collier and Hoeffler and Rohner, «Beyond Greed and Grievance,» p. 4;Strategic Foresight Group, Cost of Conflict in Sri Lanka (Mumbai: Strategic Foresight Group, 2006).

(5) Collier and Hoeffler and Rohner, «Beyond Greed and Grievance,» p. 4.

هناك أمثلة عديدة على أهمية الموارد القابلة للنهب، فقد حدث تمرد في إقليم كاتنغا في منطقة تعدين النحاس في زائير، وتمرد في منطقة بيافرا المنتجة للنفط في نيجيريا، ودارت رحى حرب تمرد أتشيه في أندنوسيا في منطقة منتجة للنفط حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أضعاف المعدل الوطني للفرد[1]، ففي آتشيه على سبيل المثال، قام متمردون من حركة آتشيه الحرة (GAM) بتعبئة الغاز الطبيعي المسال في المنطقة[2]، إذ اكتشفت شركة موبيل أويل في العام 1971 رواسب هائلة من الغاز في آتشيه بما يكفي لتوليد من 2 إلى 3 مليار دولار سنوياً من عائدات التصدير على مدار 20 إلى 30 عاماً، وشن مقاتلو حرب العصابات لحركة آتشية الحرة GAM حملة لاختطاف موظفي شركة أكسون موبيل لابتزازها من أجل الحصول على الأموال، فقد أكد موزكير المعلم القائد الإقليمي في حركة آتشيه الحرة في منطقة لهوكسيوماوي في آذار/مارس 2001 «نحن نتوقع من إكسون موبيل أن تدفع ضريبة الدخل إلى آتشيه، نحن نتحدث عن نسبة ضئيلة من الأرباح الهائلة التي حققوها من الحفر تحت أرض آتشيه»[3].

واستفادت الجبهة الثورية المتحدة RUF في سيراليون من الوصول إلى مناجم الماس وعلى الأخص في منطقتي كونو وكينيما في الإطاحة بحكومة جوزيف مومة، كما استعملت الجبهة الثورية المتحدة RUF الأموال المستحصلة من مناجم الماس الغريني لشراء الأسلحة والذخيرة من غينيا المجاورة وليبيريا وحتى جنود جيش سيراليون، ومولت حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC في كولومبيا تمردها ضد الحكومة الكولومبية من تجارة المخدرات، إذ فرضوا ضرائب لتوفير الحماية والخدمات المسلحة لمنتجي المخدرات والمزارعين والمختبرات ومدارج الطائرات، وعملت حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC أيضاً مع عصابات المخدرات، بما في ذلك العصابات المكسيكية، لنقل الكوكايين من كولومبيا إلى الأسواق الخارجية، وإلى جانب المخدرات، شارك عناصر حركة القوات المسلحة

(1) See for example, Collier, «Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy,» p.3.

(2) Ross, «Resources and Rebellion in Aceh, Indonesia,» in Collier and Sambanis, eds., Understanding Civil War, Vol. 2, pp. 40 - 41, 48 - 49.

(3) Violance at Multinationals,» Tempo, March 20, 2001.

الثورية الكولومبية FARC في الأعمال المشروعة مثل التعاونيات الزراعية والتعاونيات في مجال النقل وشركات الأمنية، والمواشي[1].

أضف إلى ذلك، تفرض الجماعات المتمردة ضرائب على السكان المحليين في المناطق التي يسيطرون عليها، ففي بيرو فرضت جماعة الدرب الساطع «ضرائب» على ملاك الأراضي المحليين والشركات الأجنبية لتمويل أهداف حملتهم الدعائية[2]، وأجبرت الجماعة الإسلامية المسلحةGIA في الجزائر السكان المحليين على دفع ضريبة «الثورة» في المناطق التي سيطروا عليها، على حين يعطي الذين لا يملكون المال ما في وسعهم مثل الفراش والطعام، كما أوجز أحدهم تجربته الشخصية بالقول: «إن بعض الأشخاص قد تعاون مع الجماعة بسبب إيمانهم بما نفعله، إلا ان الكثير منهم قام بذلك بدافع الخوف»[3].

الفشل في بدء التَّمرُّد

تؤشر الأدلة التجريبية وجود ثلاث مجموعات من العوامل تنطوي على أهمية أكبر قياساً بالعشرات من العوامل المحتملة التي قد تزيد من احتمال التَّمرُّد وهي على النحو الآتي: المظالم المحلية (ولاسيما تلك المتصلة بانخفاض دخل الفرد، والاستقطاب الاثني، والاستقطاب الديني)، والحكم الضعيف والموارد المتاحة لبدء التَّمرُّد، وبنحو عام كلما توفرت هذه الظروف، زاد احتمال نجاح قادة المتمردين في تحشيد السكان المحليين، أما بصدد الكيفية التي تتفاعل فيها هذه العوامل فهي تختلف في كل حركة تمرد، وهذا الأمرُ يجعل التعميم بشأن المجموعات المختلفة من العوامل أمراً مستحيلاً، ونظراً لأن كل حركة تمرد لها طابعها المتميز فمن المهم فهم الفروق الدقيقة؛ السياسية، والإجتماعية، والثقافية، والاقتصادية داخل كل بلد، مع ذلك تتمتع الجماعات التي نجحت في بدء حركة التَّمرُّد بنحو عام بتوفر مزيج من الفرص وهي؛ المظالم التي تحفز السكان المحليين (والقادة الذين يساعدون على تنظيمهم)، والحكومات الضعيفة التي تفشل في إيقافها، والموارد الكافية لتمويل جهودها.

(1) See, for example, Michael Freeman, ed., Financing Terrorism: Case Studies(Burlington, VT: Ashgate, 2012), pp. 199 - 215.

(2) Gordon H. McCormick, The Shining Path and Peruvian Terrorism (Santa Monica, CA: RAND, 1987), p. 12.

(3) Gacemi, Nadia, Wife of a Terrorist, p. 47.

ويمكن للمتمردين استعمال هذه المعلومات بطريقتين على الأقل، الأولى، هي قياس مدى إمكانية النجاح في بدء التَّمرُّد، فعلى سبيل المثال، إذا ما حاول المتمردون الطموحون بدء التَّمرُّد في دولة ذات حكومة قوية، وكان هناك قلة في الموارد المتاحة ومظالم محدودة (مثل ارتفاع دخل الفرد، واستقطاب اثني أو ديني محدود) فقد يرغبون في إعادة النظر في الحكمة الكامنة وراء مساعيهم، الثانية، يمكن للمتمردين التركيز على استغلال تلك العوامل التي تزيد من فرصهم، إذ يمكنهم استغلال مظالم معينة، مثل تحشيد السكان المحليين من خلال تسليط الضوء على الدخل، ويمكنهم الاستفادة من المناطق الجغرافية حيث تكون الحكومة ضعيفة من خلال بناء قواعد في التضاريس الجبلية أو الدول المجاورة، ويمكنهم التركيز في البدء على الحصول على مصادر تستدر موارد عالية، مثل الموارد القابلة للنهب أو القوى الخارجية.

مع ذلك وعلى الرغم من هذه الخطوات تبقى العقبات التي تعتري تدشين حركة التَّمرُّد هائلة، وتتمثل إحدى المشكلات التي يواجهها المتمردون الطموحون في أن حركة التَّمرُّد «صالح عام» فإذا مانجحت الحرب في الإطاحة بالحكومة أو الانفصال عنها سيستفيد الكثيرون سواء شاركوا أم لا، ومن ثم تواجه حركات التَّمرُّد مشكلة العمل الجماعي في محاولة البدء في التَّمرُّد، على الرغم من أن هذه التكاليف قد تتناقص خلال الحرب[1]، ففي المراحل المبكرة، من المنطقي بالنسبة للفرد السماح للآخرين بالقتال ـ من أجل الإفادة من «الركوب المجاني[2]» على نشاطاتهم ـ بدلًا من المشاركة، ففي نهاية المطاف يعد بدء التَّمرُّد أمراً خطيراً، ويستغرق وقتاً طويلا فضلا عن كونه متعباً، وتحاول وحدات الشرطة والجيش والمخابرات التابعة للحكومة على الدوام القبض على المتمردين أو قتلهم، الأمر يجبرهم، في الغالب، على العيش بأسلوب حياة متقشف وسري، وفي نهاية المطاف إذا ما سعى الجميع للركوب المجاني، فلن يحصل التَّمرُّد، لذا فإنّ التدبير الذي يعتمده المتمردون هو حشد مايكفي من المؤيدين للانضمام للقتال، وتوفير الموارد، والمساعدة في البدء

(1) Mancur Olson The Logic of Collective Action (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971).

(2) الراكب المجاني هي نظرية أو مشكلة معروفة في العلوم الإجتماعية تشير إلى فئة من سكان مجتمع ما تستمتع بمزايا التغيير أو العمل الجماعي المجتمعي الذي أدى إلى تغيير ما ولكنها لم تشارك في صنع هذا التغيير، هؤلاء الركاب المجانيون ينتظرون من يقوم بالتغيير بالنيابة عنهم مع عدم رغبتهم في دفع الثمن. المترجم.

في سلسة من الهجمات ـ أو ضربة خفيفة من شأنها جذب المزيد من السكان المحليين للانضمام للتمرد[1]، وعلى مدار حركات التَّمرُّد قد تنخفض تكاليف العمل الجماعي بنحو كبير وقد ترتفع بالفعل مخاطر عدم المشاركة، وهو ما يفضي إلى إيجاد وضع يكون فيه عدم دعم المتمردين أكثر خطورة بالنسبة للأفراد[2].

تبدأ الجماعات عموماً في التفكير في المقاومة المسلحة عندما تفشل جميع الخيارات الأخرى، وكما علق أحد أعضاء الحزب الشيوعي المالايوي عشية حالة الطوارئ في شباط/فبراير عام 1948، قائلاً:

> أشعر أننا بذلنا قصارى جهدنا، لقد استنفدنا الوسائل السلمية لتعزيز قضية الجماهير... لكن مع ذلك لم يكن لنا أي تأثير على أي بند في الدستور الذي دخل حيز التنفيذ في هذه اللحظة بالذات، وإذا كان يتعين علينا الاستمرار على هذا النحو، فأي مستقبل ينتظر الحركة؟[3].

لكن مع ذلك لاتوجد خارطة طريق واضحة لبدء التَّمرُّد، ومن المحتمل أن يواجه المتمردون المحتملون مجموعة واسعة من العوامل تؤشر اتجاهات مختلفة، فقد يحظى بعضهم بفرصة التضاريس والوصول إلى الموارد مثل النفط، ولكنهم قد يواجهون دولة قوية تسحق جهودهم الوليدة، وقد يكتشف الآخرون أن الظروف المحلية غير مواتية، إلا انهم قادرون على الاستفادة من ضعف الدولة ووجود قضية شعبية يدافعون عنها.

والحقيقة هي أن معظم الجماعات تفشل في بدء التَّمرُّد، ففي بيرو فشل جيش التحرير الوطني ELN في بدء تمرد في الستينات من القرن الماضي على الرغم من تبنيه قضية تركز على الإطاحة بالحكومة واستبدالها بأخرى شيوعية، وإنشاء منظمة سياسية، وتأسيس بنية تحتية عسكرية محدودة، وعلى النحو الذي أوجز فيه زعيم جيش التحرير الوطني ELN هكتور بيجار ذلك، فإنّ الجماعة لم تكن قادرة على بدء التَّمرُّد لعدة أسباب، فقد كانت قوات الأمن في بيرو أقوى مما كان متوقعاً، حيث اعتقلت أغلب أعضاء جيش

(1) For example, Collier, «Economic Causes of Civil Conflict and Their Implications for Policy,» p. 3.

(2) Stathis N. Kaylvas and Matthew Adam Kocher, «How 'Free' is Free Riding in Civil Wars? Violence, Insurgency, and the Collective Action Problem,» World Politics, Vol. 49, No. 2 (January 2007), pp. 177 - 216.

(3) Peng, My Side of History, p. 201.

التحرير الوطني ELN أو قتلتهم، إضافة إلى فشل الأخير في تحشيد سكان الريف في بيرو، إذ لم يتعاطف الكثير منهم مع أهداف المنظمة»، وخلص بيجار في العام 1965 إلى «ان المقاتلين لم يتمكنوا من توحيد أساليبهم مع الأساليب التي يتبناها الفلاحون»[1]، كما فشل جيش التحرير الوطني ELN في التعاون مع الجماعات المناهضة للحكومة، بما في ذلك الحركة اليسارية الثورية MIR، وكما لاحظ بيجار فإنّ «هذه المنافسة لم تؤد إلى تبديد الجهود والمهام وتداخلها فحسب، بل وقفت حائلاً دون توحيد الخط السياسي»[2]، وتُفصح هذه المنافسة عن أن مقاتلي الحركة اليسارية الثورية MIR وجيش التحرير الوطني ELN قد حاربوا العدو نفسه في مواقع قريبة للغاية ـ لكن لم يكن بينهم سوى اتصال محدود أو لم يكن موجودا بالمرة.

أما في سنغافورة فقد فشل الحزب الشيوعي الماليزي MCP أيضاً ببدء التَّمرُّد على رغم جهوده المتكررة في الأربعينات والخمسينات وأوائل الستينات من القرن المنصرم، كان هدفهم الإطاحة بالحكومة الإستعمارية البريطانية بحكومة شيوعية، وكما خلص أحد التقييمات، فقد كان أحد الأسباب هو ان «الجيش والشرطة كانا قويين للغاية»[3] لقد أدارها أفراد بريطانيون والجوركا والملاويون، ولم يكن لأي منهم أي سبب لدعم الثورة الشيوعية الصينية، وبالاستعارة من لعبة كرة القدم، فقد كانت إنجازات الحزب الشيوعي الماليزي MCP مثل «فريق كرة قدم تدرب على عدد من مباريات البطولات إلا أنه خسر في كل مباراة»[4]، وساعد على ذلك أيضاً افتقار سنغافورة إلى التضاريس الجبلية والحجم السكاني الضخم الذي سهل حدوث حركات تمرد في أماكن أخرى، وعلى الرغم من وجود تنبؤات في أندلاع حركة تمرد في مقدونيا بعد انهيار يوغسلافيا، إلا أنها لم تتحقق، على الرغم من أن مقدونيا قد عانت من عنف محدود في العام 2011، [5] ووجدت إحدى الدراسات التي تناولت العنف العرقي في أفريقيا ان متوسط

(1) Héctor Béjar, Peru 1965: Notes on a Guerrilla Experience, translated by William Rose (New York: Monthly Review Press, 1970), p. 118.

(2) Béjar, Peru 1965, p.74.

(3) Richard Clutterbuck, Conflict and Violence in Singapore and Malaysia 1945 - 1983 (Boulder, CO: Westview Press, 1985), p. 269.

(4) Clutterbuck, Conflict and Violence in Singapore and Malaysia, p. 268.

(5) Lund, «Greed and Grievance Diverted: How Macedonia Avoided Civil War, 1990 - 2001,» in Collier and Sambanis, eds., Understanding Civil War, Vol. 2, pp. 231 - 257.

الأحداث العنيفة الفعلية بوصفها نسبة مئوية من الأحداث المحتملة يناهز الصفر على الرغم من الحكمة التقليدية التي تقول إن الصراع منتشر في كل مكان[1].

وبنحو عام، غالباً ما توجد الكثير من العقبات أمام المتمردين، الذين يفتقرون للموارد الكافية والقيادة الشعبية، ويفصح هذا العائق عن سبب تحذير تشي جيفارا من أن «المهمة الأساسية» للمتمرّد في الطور الأول «هي أن لايعرض نفسه للإبادة»[2]، ولكن مع وجود فهم أفضل لأسباب التَّمرُّد، قد تتمكن الجماعات من زيادة فرصها.

(1) James D. Fearon and David D. Laitin, «Explaining Interethnic Cooperation,» The American Political Science Review, Vol. 90, No. 4 (December 1996), pp. 715 - 735.

(2) Guevara, Guerrilla Warfare, p. 13.

3

الإستراتيجيات

مع تجمع الزخم الكافي للقيام بالكفاح المسلح، شعرت بالقلق من أن المخابرات البريطانية ربما اخترقت صفوفنا لدرجة أن أصبح عدد من قراراتنا معروفة لدى السلطات، هذا الحسبان بحد ذاته يملي علينا التسريع بأنشطتنا، أنا دعوت اللجنة المركزية للانعقاد في شمال جوهور هذه المرة في 5 آيار/مايو [عام 1948]... كان الهدف هو مناقشة تنفيذ الكفاح المسلح[1].

تشينغ بينغ، زعيم الحزب الشيوعي المالايوي

كان أرشيبالد نيكلسون، مدير شركة جونونج بولاي للمطاط، يقود سياراته مصطحباً زوجته إلى المنزل في طريق سكوادي ـ بونتيان في منطقة جنوبية من مالايا تديرها بريطانيا في 6 تشرين الأول/أكتوبر عام 1946، كان الزوجان قد تناولا طعام العشاء مع رئيس جمعية مزارعي مقاطعة ساوث جوهور، أ.ج بويد وزوجته، وصادفوا في حوالي الساعة 10:00 مساء، حاجزاً عند منعطف مزدوج على الطريق، تم بناؤه من جذوع الأشجار المطاطية والحطام بنحو عشوائي على الطريق، أمسك نيكلسون المقود وتوجه صوب حفرة في الجانب الأيسر في محاولة لإختراق الحاجز، إلا ان إطاره الأمامي قد اصطدم بساتر ناعم من الكمين الذي على الطريق وتدحرجت سيارته بعنف على الطريق لتستقر في حفرة غير عميقة بجانب مجموعة من الأشجار المطاطية، وقد قتل نيكلسون على الفور، واقترب أربعة ملثمين من السيارة وانتزع أحدهم ساعة ذهبية من معصم زوجة نيكلسون التي بقيت على قيد الحياة، وعندما طالب قاطع طريق آخر بخاتم زواجها الماسي رفضت إعطاءه إياه؛ لذا ضربها على رأسها بأخمص بندقيته من طراز ستن، وهي مدفع رشاش بريطاني رخيص الثمن عيار 9 ملم شاع استخدامه من قبل القوات البريطانية وقوات الكومنولث[2].

سرعان ما أصبح مقتل نيكلسون بؤرة لتحشيد مجتمع المزارعين الأوروبيين وعامل إضافي

(1) Chin Peng, My Side of History (Singapore: Media Masters, 2003), p. 207.

(2) Peng, My Side of History, p. 195; «Pontian Tragedy,» The Straits Times, November 6, 1947, p. 1.

لاستقطاب المجتمع الملايوي، وساعد هذا الأمر على تصاعد وتيرة التشدد في أنحاء البلاد كافة، وقد وفر هذا الحدث بالنسبة للحزب الشيوعي الملايوي فرصة مواتية للإطاحة بالطبقة الرأسمالية في مالايا وفي نهاية المطاف الإطاحة بحكومتها؛ لذا عقد الحزب اجتماعاً في 5 آيار/مايو عام 1948 في جوهور لمناقشة الخيارات الإستراتيجية، وبحسب ما ذكره شين بينغ، رئيس الحزب الشيوعي في مالايا، فقد إستقرت الجماعة على خيار حرب العصابات إذ قال: « لقد قررنا إنشاء نواة لقوات حرب العصابات في كل ولاية، نحن ماضون لتحليل أفضل الوسائل لإدخالها في معسكرات الغابات»[1]، لقد كان هذا القرار حاسماً للحزب الشيوعي الملايوي، صحيح أنهم اتفقوا على الأهداف طويلة الأجل في مالايا، بما في ذلك الإطاحة بالحكومة، إلا أنهم اتفقوا الآن على إستراتيجية للعمل.

يُعنى هذا الفصل بفحص إستراتيجيات المتمردين، وتشتمل الإستراتيجية، على النحو المستعمل هنا، موارد الجماعة وأساليبها لهزيمة خصومها أو إضعافهم، بما في ذلك الحكومة[2]، يحتاج قادة المتمردين إلى التفكير في كيفية استعمال قواتهم الأمنية ومواردهم السياسية لهزيمة الحكومة في ساحة المعركة أو إجبارها على تحقيق أهداف التَّمرُّد الأخرى، إن الإستراتيجية تجبر المتمردين على التنبؤ بطبيعة الحرب، هل خطة الهجوم ـ الإستراتيجية المقترحة ـ كفيلة بإحراز النجاح بكلفة معقولة؟ [3]، وقد أشار الجندي البريطاني والمنظر العسكري ليدل هارت إلى الإستراتيجية بأنها «فن توزيع الوسائل العسكرية وتطبيقها لتحقيق الغايات السياسية[4].» وفي حرب المتمردين لا تشتمل الإستراتيجية على وسائل عسكرية فحسب بل على أدوات سياسية وغيرها من الأدوات أيضاً، لذا يكون البعد السياسي مهماً للغاية في الإستراتيجية، إذ يحتاج المتمردون، على سبيل المثال، إلى تحشيد السكان المحليين

(1) Peng, My Side of History, p. 207.

(2) On Strategy see, for example, Lawrence Freedman, Strategy: A History (New York: Oxford University Press, 2013), pp. ix - xvi.

(3) John J. Mearsheimer, Conventional Deterrence (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983), pp. 2, 28 - 29. For insurgent and asymmetric strategies see Ivan Arreguín - Toft, How the Weak Win Wars: A Theory of Asymmetric Conflict (New York: Cambridge University Press, 2005); JerryM. Tinker, ed., Strategies of Revolutionary Warfare (New Delhi: S. Chand & Co., 1969); Gérard Chaliand, Guerrilla Strategies: An Historical Anthology from the Long March to Afghanistan (Berkeley, CA: University of California Press, 1982).

(4) B. H. Liddell Hart, Strategy: The Indirect Approach (London: Faber, 1967), p. 335.

عندما يعتمدون إستراتيجية حرب العصابات التي غالباً ما تتركز على التحشيد السياسي أكثر من الموارد العسكرية.

لذا فإنّ الإستراتيجية بهذا المعنى تختلف عن «الإستراتيجية الكبرى»، وهي العملية الأوسع (التي عادة ما تتبناها الدولة) لتحديد المصالح الأمنية الحيوية، وتحديد التهديدات لتلك المصالح، وتحديد أفضل السبل لاستعمال الموارد السياسية والعسكرية والاقتصادية لحماية هذه المصالح[1]، ولامناص أيضاً من تمييز الإستراتيجية عن التكتيكات التي سيتم تفصيلها في الفصل الرابع، فهي تتضمن استعمال الأسلحة أو الوحدات العسكرية مجتمعة للاشتباك مع الخصم وهزيمته.

يستنتج هذا الفصل، على خلاف العديد من الحسابات التي تربط استراتيجيات التَّمرُّد بحرب العصابات، أن المتمردين يمكنهم الاختيار من بين ثلاث استراتيجيات رئيسة وهي: حرب العصابات، والحرب التقليدية، والعقاب[2]، بيد أن هذه الإستراتيجيات لايستبعد أحدها الآخر، إذ يمكن للجماعات تبني إستراتيجية واحدة أو أكثر على مدى الحرب، اعتماداً على عوامل عدة، فقد يغير المتمردون الإستراتيجيات إذا ما فشلت إحداها في تحقيق النتائج المرجوة، وقد تعتمد الجماعات استراتيجيات مختلفة بناءً على ميزان القوى مع الحكومة الذي يمكن أن يتغير على مدار الصراع بل ويختلف باختلاف المناطق، وقد أيد ماو وجود ثلاثة مراحل من التَّمرُّد تبدأ ببناء القدرات السياسية والعسكرية، ومن ثم الإنتقال إلى حملة حرب العصابات، وتُختتم في النهاية بشن عمليات تقليدية مستمرة، فضلاً على ذلك، قد تستعمل الجماعات إستراتيجيات مختلفة اعتماداً على سيطرتها على المنطقة، فهي يمكن أن تختلف داخل المناطق الحضرية والريفية وفيما بينهما أيضاً، فعلى سبيل المثال، تكون إستراتيجيات حرب العصابات أكثر فاعلية عندما يكون المتمردون

(1) On Grand strategy see Barry R. Posen, The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984), p. 13; Hart, Strategy, pp. 335 - 336.

(2) On insurgent strategies see Chaliand,Guerrilla Strategies; Arreguín - Toft, How the Weak Win Wars, pp. 23 - 47; Brian Crozier, The Rebels: A Study of Post - War Insurrections (London: Chatto and Windus, 1960); Thomas Perry Thornton, «Terror as a Weapon of Political Agitation,» in Harry Eckstein, ed., Internal War: Problems and Approaches (New York: Free Press, 1964), p. 91; Tinker, ed., Strategies of Revolutionary Warfare.

أضعف من القوات الحكومية، على حين تكون الاستراتيجيات التقليدية أكثر فاعلية عندما يميل ميزان القوى لمصلحة المتمردين.

انتظم ما تبقى من الفصل في أربعة أقسام، أوجز الأول منها إستراتيجية حرب العصابات، وناقش القسم الثاني إستراتيجية الحرب التقليدية وقدم في سياق ذلك أمثلة تاريخية، وحلل الثالث إستراتيجية العقاب، أما القسم الرابع فقد كُرّس لبحث الأنماط التاريخية في إستراتيجيات المتمردين وعمل على استجلاء السبب الكامن وراء اختيار الجماعات لإستراتيجيات بعينها دون غيرها.

حرب العصابات

تنطوي إستراتيجية حرب العصابات على استعمال الموارد العسكرية والسياسية لتحشيد السكان المحليين وتنفيذ هجمات الكر والفر (عوضاً عن المواجهة المباشرة في ساحة المعركة)، وتقويض إرادة الحكومة في القتال[1]، ويكمن الهدف الأساس لإستراتيجية حرب العصابات في تثبيط إرادة الحكومة عبر تحشيد السكان المحليين، وتقويض الدعم الحكومي، ورفع كلفة استمرار القتال، وليس الهدف بالضرورة هزيمته الحكومة ولا تركيعها عبر معاقبة السكان ورفع كلفة استمرار القتال، إذ غالباً ما تجنح الجماعات المتمردة صوب إستراتيجية حرب العصابات عندما تكون أضعف بكثير من القوات الحكومية، وهذا مايفسر أن حملة حرب العصابات تشبه في بعض الأحيان «حرب البرغوث»[2].

وعلى الرغم من أن حرب العصابات اشتهرت في كتابات ماو وتشي جيفارا، إلا نها موغلة في القدم[3]، إذ أكد الفيلسوف العسكر الصيني صن تزو أهمية مهاجمة نقاط ضعف الخصم، وتجنب مواطن قوته، والتحلي بأقصى قدر ممكن بالصبر ـ وهذه هي جميعها مبادئ أساسية في إستراتيجية حرب العصابات[4]، واعتمدت الجماعات إستراتيجيات حرب العصابات ضد

(1) Arreguin - Toft, How the Weak Win Wars, pp. 32 - 33.

(2) Robert Taber, War of the Flea: The Classic Study of Guerrilla Warfare (Washington, D.C.: Potomac Books, 2002).

(3) Walter Laqueur, Guerrilla Warfare: A Historical and Critical Study (New Brunswick, NJ: Transaction, 2010); John Shy and ftomas W. Collier, «Revolution War,» in Peter Paret, ed., Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), pp. 815 - 862; Hart, Strategy; Chaliand, Guerrilla Strategies.

(4) Sun Tzu, The Art of War, trans. Ralph D. Sawyer (Boulder, CO: Westview Press, 1994).

القوى الاستعمارية الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين كما هي الحال في بورما (1824 ـ 1825، 1853 ـ 1885)، والجزائر (1830 ـ 1847)، ومدغشقر (1895 ـ 1844)، وغرب أفريقيا (1898 ـ 1882)، وحرب البوير(1880 ـ 1881 و1899 ـ 1902)، والقوقاز (1859 ـ 1836)[1]، وهُزم جيش نابليون العظيم، إلى حد ما، بعمليات حرب العصابات التي قام بها الفلاحون الأسبان[2].

تتميز حرب العصابات عن الإستراتيجيات الأخرى التي يتبناها المتمردون بثلاثة خصائص رئيسة، أولاً، يحاول المتمردون تحشيد السكان المحليين للحصول على الموارد الكافية لدعم التَّمرُّد، بما في ذلك المقاتلون، والطعام، والمأوى، والمؤن، والمعلومات الاستخباراتية[3]، إن منطق الاستفادة من السكان المحليين واضح ومباشر، مؤداه أن المتمردين أضعف من الحكومة، ويعتقدون أنهم سيهزمون إذا قاتلوا الحكومة بنحو مباشر، إلا أنهم يقدرون وجود دعم كافٍ كامنٍ في أوساط الشعب لبدء القتال، وكما أستنتج ماو بالقول»، من السمات الرئيسة لعمليات حرب العصابات هي اعتمادها على الناس أنفسهم لتنظيم الكتائب والوحدات الأخرى»[4]، وفي الواقع لم يكن تركيز ماو على حرب العصابات بذاتها أهم إسهاماته، مادامت ليست بجديدة، بل عوضاً عن ذلك تركيزه على مشاركة الفلاحين في النضال، سواء أكانوا قوة قتالية أم بنية سياسية سرية، وقد علّق البراشاندا، زعيم الحزب الشيوعي الموحد للنيبال، بالقول :«ان حرب العصابات لايمكن تبنيها إلا إذا شُنَّت من أجل الجماهير وبالجماهير»[5]، وكما أكد العديد من ثوار أمريكا اللاتينية بأن الاضطهاد الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي للسكان المحليين في المنطقة جعل التَّمرُّد أمراً محتوماً[6].

ومن ثم يغدو التحدي الماثل في إستراتيجية حرب العصابات تحشيداً للسكان، ويعد إقناع

---

(1) Chaliand, Guerrilla Strategies, p. 3.

(2) Camille Rougeron, La prochaine guerre (Paris: Berger - Levrault, 1948).

(3) Weinstein, Inside Rebellion, p. 29.

(4) Mao, On Guerrilla Warfare, p. 51. Emphasis added.

(5) Commander Prachanda, «Some Ideological and Military Questions Raised by People's War,» in Prachanda et al., Problems and Prospects of Revolution in Nepal (Nepal: Janadisha, 2004), chapter 15.

(6) See For example, Robert Taber, War of the Flea: The Classic Study of Guerrilla Warfare (Washington, D.C.: Potomac Books, 2002), p. 6.

أكبر عدد ممكن من الناس ـ عبر إستمالتهم أو إكراههم بالإلتزام بالجماعة ـ أحد العناصر المهمة في ذلك، فعلى سبيل المثال بدأ قادة المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) في جنوب أفريقيا الاستعدادات في العام 1963 لعملية مايبيوي التي تضمنت تنظيم إستراتيجية حرب العصابات وتنفيذها ضد الحكومة، وقام بتنسيقها الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الأفريقيANC (الذي يعرف ب ـ أمخونتو وسيزوي)، وشددت الخطة ذات النقاط الست لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي ANC بشأن عملية مايبيوي على الحاجة لبدء «عمليات حرب عصابات معدة إعداداً جيداً يتم من خلالها تجنيد جموع الجماهير وتسليحهم»[1]، كما أرسل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ANC مئات النشطاء إلى البلدان المجاورة للتدريب على فن حرب العصابات وتقنياتها[2].

وفي الوقت الذي نُفذت فيه إستراتيجية حرب العصابات في المناطق الريفية في كثير من الأحيان، كما صممها ماو وتشي جيفارا لهذا الغرض، استعملت هذه الاستراتيجية لتحشيد السكان في المناطق الحضرية أيضاً[3]، وفي الواقع انطوى 25 % من إجمالي الحالات التي اعتمدت فيها إستراتيجية حرب العصابات على القتال في مناطق حضرية، وقد بلغت حملات حرب العصابات في المناطق الحضرية ذروتها في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، عندما شكلت نسبة 40 % من إجمالي حرب العصابات، وقد انحسرت إلى 20 % في الثمانينات وإلى 15 % في التسعينيات من القرن الفائت، ثم ما لبثت أن ارتفعت مرة أخرى إلى 30 % من إجمالي حرب العصابات بعد عام 2000.

ويعد تشييد بنية سياسية ناجعة أحد المكونات المهمة في تحشيد السكان المحليين[4]، إذ يحتاج مقاتلو حرب العصابات إلى إنشاء خلايا سياسية تتولى وضع سردية متماسكة ومن ثم الانخراط بأنشطة الدعاية، كما يحاول المتمردون أيضاً التسلل إلى مؤسسات العدو والتحريض على الإضرابات والمظاهرات وتنفيذ مهام التخريب، وقد ينادي المتمردون، في سياق جهدهم السياسي، بالمظالم الدينية أو الاثنية أو الاقتصادية، ويقدمون الخدمات الاجتماعية لإظهار

---

(1) African National Congress, «Operation Mayibuye,» Part I, 1963.

(2) Joe Slovo, The Unfinished Biography (London: Hodder and Stoughton, 1996), pp. 145 - 146.

(3) See For example, Prachanda's comments on urban guerrilla warfare. Prachanda, «Some Ideological and Military Questions Raised by People's War.»

(4) See the discussion on political networks in Roger Trinquier, Modern Warfare: A French View of Counterinsurgency, trans. Daniel Lee (New York: Praeger, 2006), pp. 9 - 13.

مصداقيتهم وكسب الدعم، ويتمثل الهدف الرئيس هنا في تجنيد القادة المحليين الذين يؤدون دوراً رئيساً في فصل الناس عن الحكومة، ولجعل الدعم مؤسسياً غالباً مايحاول المتمردون إرساء بنى حكومية توفر سلطة بحكم الأمر الواقع على السكان[1]، هذا الجانب من التحشيد هو مهمة سياسية أكثر من كونها مهمة عسكرية، وأسبقية الاهتمامات السياسية على العسكرية هي السمة المميزة لنظرية ماو بشأن الحرب.

ثانياً، تعوّل الجماعات التي تستعمل إستراتيجية حرب العصابات على القوات غير النظامية التي تنظمها وحدات صغيرة ذات قدرة عالية على التحرك ضد القوات الحكومية وحلفائها، إذ تشدد إستراتيجية حرب العصابات عادة على حملات الاغتيالات، والتخريب، وهجمات الكر والفر التي ترمي إلى تكبيد العدو كلفة باهظة، عوضاً عن الإنخراط في معارك تقليدية تسعى إلى هزيمة العدو بنحو مباشر، باختصار، تُسند إستراتيجية حرب العصابات أهمية قصوى للحرب المتنقلة[2]، وهناك العديد من الأمثلة التي ركن فيها المتمردون إلى تكتيكات الكر والفر، بدءاً من السلفادور (1979 ـ 1992) مروراً بالتَّمرُّد في بيرو (1980 ـ 1996) وصولاً إلى النيبال (1996 ـ 2006)، في تلك الحروب وغيرها اعتمد المتمردون على التعرض (المناوشات) والمفاجأة، والتمويه، وشن الغارات[3]، وقد تبنى المتمردون إستراتيجية حرب العصابات بعد الحرب الباردة عندما قاتلوا الدول العظمى مثل الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، يعود ذلك أساساً إلى التفاوت في القوة.

يعتقد المتمردون أن لديهم القدرة على مضايقة الدولة، إلا أنهم يفتقرون إلى القدرة على مواجهة أجهزتها الأمنية مباشرة، بعبارة أخرى، بما أن الدولة يمكنها الرد بهجوم مدمر في المواجهة المسلحة المباشرة، استنتج المتمردون أن الخيار الوحيد الناجع هو القتال بنحو غير متماثل[4]، وقد أشار الجنرال الكوبي ألبرتو بايو، تأسيساً على خبرته في الحرب الأهلية الأسبانية

(1) O'Neill, Insurgency and Terrorism, pp. 49 - 55.

(2) Mao Tse - Tung, «On Protracted War,» in Selected Works of Mao Tse - Tung, Vol. II (Peking: Foreign Languages Press, 1967).

(3) Anna Simons, «War: Back to the Future,» Annual Reviews of Anthropology, Vol. 28, 1999, pp. 73 - 108.

(4) Stathis N. Kalyvas and Laia Balcells, «International System and Technologies of Rebellion: How the End of the Cold War Shaped Internal Conflict,» American Political Science Review, Vol. 104, No. 3 (August 2010), pp. 415 - 429.

والعديد من حركات التَّمرُّد في أمريكا اللاتينية، إلى أن من الواجب «أن تركن كل حرب عصابات جديدة إلى المفاجأة، والمناوشات، والكمائن، والهجوم الدائم عندما يكون العدو مطمئناً ولايتوقع هجوماً، وعندما يبدأ العدو بالهجوم المضاد يجب أن نتوارى عن الأنظار وننسحب إلى مكان أكثر أماناً»[1]، أما بالنسبة إلى توماس إدوارد لورنس، ذكر الضابط والمستشار البريطاني للمتمردين العرب ضد الإمبراطوية العثمانية، كان التنقل أمراً ضرورياً، في كتابه الموسوم «تطور الثورة» أن: «من المسلم به أن امتلاك حرية الحركة، والأمن (الذي يتجسد في حرمان العدو من الأهداف) والوقت، والعقيدة (فكرة تحويل كل موضوع الى حالة وجدانية) سيجعل النصر حليف المتمردين، لان هذه العوامل حاسمة في تحقيق الغاية المنشودة[2]» وعلى وفق المتمردين النيباليين، كان مفتاح النجاح هو «تطبيق أساليب الكر والفر» «وشن هجمات مفاجئة» عند استهداف القوات الحكومية[3]، كما نصح ماو بالمثل بالقول:

> في حرب العصابات... تجنب المواقع الحصينة، هاجم المواقع الضعيفة، هاجم ثم انسحب، ثم وجه ضربة صاعقة وأنشد قراراً سريعاً خاطفاً، وعندما يشتبك المقاتلون مع عدو أقوى، فهم ينسحبون إذا أقبل، يضايقونه إذا أحجم، يضربونه إذ كان منهكاً، ويطاردونه إذا أدبر[4].

قد يحاول مقاتلو حرب العصابات أيضاً إجبار وحدات الجيش والشرطة الحكومية على الانتشار أو على الأقل انتظار قيامهم بذلك، لجعلهم أكثرعرضة للخطر، وكما وضَّح أحد قادة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA «أنت تعرف، على وفق قوانين حرب العصابات، لايمكننا تحمل تموضع قوات العدو، يجب أن نجعلهم يتفرقون حتى نتمكن من مهاجمتهم في مجموعات صغيرة»[5]، وتستنتج قوات مكافحة التَّمرُّد عن طريق الخطأ أحياناً أن هجمات

(1) General Alberto Bayo,150 Questions for a Guerrilla (Denver, CO: Cypress, 1963), p. 31.

(2) The Evolution of a Revolt, CSI Reprint (Fort Leavenworth, KS: Combat Studies Institute, 1990), p. 22. The document was printed with permission from the Army Quarterly and Defence Journal, October 1920.

(3) Commander Prachanda, " War Policy of Nepalese New Democratic Revolution in the Context of Historical Development," in Prachanda , problems and prospects of Revolution in Nepal, chapter 14.

(4) Mao, On Guerrilla Warfare, p. 46.

(5) Don Barnett and Roy Harvey, The Revolution in Angola: MPLA, Life Histories and Documents (New York: the Bobbs - Merrill Company, 1972), p. 8.

الكر والفر هي علامة على الجبن والضعف، فعلى سبيل المثال سخر المسؤولون العسكريون والمدنيون الأمريكيون بنحو متكرر من كمائن طالبان أو غارتها أو هجماتها الإنتحارية بوصفها علامات على «الضعف» و«اليأس»[1]، إلا ان هذه الإستنتاجات تبتعد عن الصواب بنحو عام، لأنها تجسد حساباً إستراتيجياً من لدن المتمردين.

ثالثاً، إن حرب العصابات هي إستراتيجية طويلة الأمد تسعى إلى استنزاف الإرادة السياسية للحكومة وداعميها الخارجيين[2]، وعلى المدى الطويل، يكمن هدف إستراتيجية حرب العصابات في التسبب بانهيار الروح المعنوية، والتقاعس، والانشقاقات عن الحكومة، وقد يرغب المتمردون أيضاً في تخويف الشرطة وقوات الأمن الأخرى من أجل إضعاف الحكومة وسيطرتها أكثر، ففي أوغندا على سبيل المثال انتظم جيش المقاومة الوطني في أربعة أقسام وشرع بسلسلة من عمليات الكر والفر في مثلث لويرو خلال حرب الأدغال الأوغندية بين عامي 1980 و1986[3]، صحيح ان الهدف طويل الأمد للمتمردين هو عزل السكان عن الحكومة، إلا أن إستراتيجية حرب العصابات يجب أن تُفهم على أنها تستمر لعقد أو أكثر وليس لأشهر أو لسنوات، وهذا مايفسر سبب قيام ماو بتسمية أحد مقالاته الرئيسة عن الموضوع «بالحرب المطولة» للتركيز على الطابع الممتد طويل الأمد لحرب العصابات[4].

ففي غينيا بيساو على سبيل المثال، وضع أميلكار كابرال وحزبه الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر (PAIGC) إستراتيجية حرب العصابات لنيل الاستقلال عن البرتغال، وقد أمضى الحزب (PAIGC) أكثر من عقد من الزمان في شن هجمات الكر والفر ضد القوات البرتغالية حتى نالت غينيا بيساو الاستقلال عن البرتغال في العام 1974، ويعود الفضل في ذلك إلى حد ما إلى الإنقلاب الذي حصل في البرتغال[5]، ويصح الشيء نفسه، إلى حد كبير، في إيرلندا الشمالية، فعلى وفق وثيقة للجيش الجمهوري الأيرلندي

(1) H. D. S. Greenway, «A ‘Sign of Weakness’ in the Propaganda of War,» Boston Globe, August 2, 2011; Eric Schmitt and David Rohde, «Taliban Fighters Increase Attacks, with Troubling Toll among G.I.s and Afghans,» New York Times, August 1, 2004.

(2) Mao, On Guerrilla Warfare, p. 46

(3) Weinstein, Organizing Rebellion, p. 69.

(4) Mao, Protracted War.»

(5) Chaliand, Revolution in the Third World, pp. 74 - 87.

المؤقت IRA، فقد تم تصميم إستراتيجية حرب العصابات الخاصة بالجماعة من أجل «إلحاق الضرر النفسي بالبريطانيين من أجل الانسحاب، والسأم من الكلفة والقتال والتوابيت والعودة إلى إنجلترا، إلا اننا نعلم بعدم قدرتنا على هزيمتهم بالمعنى العسكري، لكن ليس بالقدر الذي يمكنهم من الحاق الهزيمة بنا» [1] لقد كان لإستراتيجية حرب العصابات التي تبناها الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA خمسة أهداف رئيسة، يجدر أن نوردها باستفاضة على النحو الآتي:

- شن حرب الاستنزاف ضد عناصر العدو تسعى إلى التسبب بأكبر عدد ممكن من الإصابات والقتلى من أجل أن يفضي ذلك إلى أن يطلب مواطنوهم في بلدهم انسحابهم.
- القيام بحملة تفجيرات ترمي إلى جعل المصالح المالية في البلد غير مربحة وفي الوقت نفسه إعادة الاستثمار المالي طويل الأجل في بلدنا.
- جعل من المتعذر حكم مقاطعاتنا الست، كما هي الحال في الوقت الحاضر وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، إلا من خلال الحكم العسكري الاستعماري.
- مواصلة الحرب وكسب الدعم لتحقيق غاياتها عبر الدعاية الوطنية والدولية والحملات الإعلامية.
- الدفاع عن حرب التحرير عبر معاقبة المجرمين والمتعاونين والمخبرين[2].

لقد أكد العديد من القادة المؤثرين بقيادة تشي جيفارا وروجيس ديبريه، الأكاديمي الفرنسي الذي قاتل مع تشي جيفارا في بوليفيا، أن المتمردين يمكنهم تخطي عملية التحشيد السياسي لحرب العصابات والجنوح الفوري صوب العنف، التي أصبحت تعرف باسم «نظرية فوكو focoism»[3]، وكما وضَّح تشي جيفارا، «ليس من الضروري الإنتظار لحين توفر الظروف اللازمة لصناعة الثورة، إذ يمكن للانتفاضة المسلحة خلقها[4]»، وقد زعم

(1) Tim Pat Coogan, The IRA: A History (Niwot, CO: Roberts Rinehart, 1994), p. 366.

(2) The Republican Army,Green Book (Belfast: Irish Republican Army, 1977), p. 7.

(3) المصطلح مشتق من الكلمة الأسبانية foco، التي تعني «المحور» أو «بؤرة». وتأسيساً على مفهوم حرب العصابات لتشي جيفارا، صاغ المصطلح لأول مرة:

Régis Debray, Revolution in the Revolution? Armed Struggle and Political Struggle in Latin America (New York: Grove Press, 1967), p. 22.

(4) Guevara, Guerrilla Warfare, p. 7.

تشي جيفارا وديبريه ان القوة الثورية، التي تستعمل العنف، يمكنها حشد الدعم الشعبي بسرعة أكبر عبر الاستيلاء على الحكومة مباشرة[1]، تفترض إستراتيجية حرب العصابات، التي تبدأ بالتجنيد الدقيق في القرى الريفية، أنها ستفضي في نهاية المطاف إلى وجود دعم محلي كاف لبناء قوة عسكرية يمكنها محاربة الحكومة، وتجسد نظرية فوكو المنطق السببي على النحو الآتي: يمكن للصراع العسكري نفسه أن يساعد في تحشيد السكان المحليين، فالعنف هو المحفز، وقد كان أنصار نظرية فوكو يأملون أن يتحفز السكان المحليون بهجمات المتمردين، وبالغضب، وأن تشجعهم الاستجابة الحكومية الوحشية وعدم كفاءتها، وأن ينفضوا من حول الحكومة في حال طلبت الحكومة المساعدة من قوة أجنبية[2]، وقد تبنى المتمردون مقاربات نظرية فوكو في بلدان مثل الباراغواي، والإكوادور، والبيرو، وجمهورية الدومنيكان، وفنزويلا، وغواتيمالا، وبوليفيا، وحتى الكونغو[3]، إلا ان معظم هذه الجهود لم تنجح وسحقتها حكومات تلك البلدان[4]، وقد كتب جيفارا غداة جهوده الفاشلة في الكونغو، قائلاً:

> الجنود هم من الفلاحين من أصول ريفية وهم معدمون كلياً، وإنجذبوا بنحو رئيس للحصول على بندقية وملابس وفي بعض الأحيان حتى الحذاء وسلطة محدودة في المنطقة، أفسدهم الخمول والعادات التي تتضمن توجيه الأوامر للفلاحين، الحبلى بالأفكار التي تتضمن الولع بالموت والعدو، الخالية من أي تعليم سياسي محكم، لذا فهم يفتقرون للوعي الثوري أو أي منظور تقدمي يتجاوز الأفق التقليدي للإطار القبلي، فهم كسالى وغير منضبطين ومن دون أي روح قتالية أو تضحية بالنفس[5].

---

(1) Gérard Chaliand, Revolution in the Third World: Currents and Conflicts in Asia, Africa, and Latin America (New York: Penguin, 1989), pp. 43 - 44; Lacquer, Guerrilla Warfare, pp. 330 - 338.

(2) John Shy and Thomas W. Collier, «Revolution War,» in Peter Paret, ed.,Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), p. 850.

(3) Chaliand, Revolution in the Third World, p. 44.

(4) Chaliand, Revolution in the Third World, pp. 44 - 45; Chaliand, Guerrilla Strategies, p. 27.

(5) Quoted in Arne Westad, The Global Cold War (New York: Cambridge University Press, 2007), p. 179.

الجدول رقم (3.1) مدة التَّمرُّد على وفق نوع الإستراتيجية	
إستراتيجية التَّمرُّد	معدل مدة التَّمرُّد [1]
الإستراتيجية التقليدية	7 سنوات
إستراتيجية حرب العصابات	16 سنة
إستراتيجية العقاب	15 سنة

يوضح الجدول رقم 3.1 أن حركات التَّمرُّد التي استمرت لمدة 16 عاماً في المتوسط هي التي تبنت إستراتيجية حرب العصابات، على حين لم تستمر الحركات التي تبنت إستراتيجية الحرب التقليدية سوى 7 سنوات فقط، وعلى النحو الذي سيتم بحثه بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا الفصل، فإنّ إستراتيجيات العقاب يمكن أن تستمر أيضاً لمدة طويلة يبلغ متوسطها 15 عاماً، إذ تتحول حرب العصابات في كثير من الأحيان إلى حروب استنزاف مادام النجاح النهائي يعتمد على إضعاف الخصم حتى تغدو مقاومته غير مجدية[2]، وقد يكون هناك أسباب عدة لهذا الاختلاف في المدة، فعلى سبيل المثال، عندما يكون المتمردون أقوياء بما يكفي لشن حملة تقليدية ضد الحكومة سيكونوا قادرين على أنهاء الحروب بسرعة أكبر.

وفي الوقت الذي يقرن فيه عدد كبير من الدراسات إستراتيجية التَّمرُّد بحرب العصابات[3] يكون للمتمردين خياران آخران عند تصميم الإستراتيجية أولهما الحرب التقليدية.

الحرب التقليدية

تنطوي إستراتيجية الحرب التقليدية على استعمال قوات المتمردين للإجهاز على القوات المسلحة الحكومية أو تدميرها، ومن ثم السيطرة على قيم الحكومة ـ شعبها، وإقليمها،

(1) المعدل الرئيس يتضمن حركات التمرد المتمردة.

(2) Commander Prachanda, «War Policy of Nepalese New Democratic Revolution in the Context of Historical Development,» in Prachanda, Problems and Prospects of Revolution in Nepal, Chapter 14.

(3) See, for example, Gil Merom,How Democracies Lose Small Wars: State, Society, and the Failures of France in Algeria, Israel in Lebanon, and the United States in Vietnam (New York: Cambridge University Press, 2003), p. 33; Chaliand, Guerrilla Strategies. Chaliand excludes cases like Biafra «since the war there was essentially fought on conventional lines» (p. 21).

ومدنها، ومراكزها الصناعية، ومراكز الإتصالات الحيوية، والهدف هو كسب الحرب في اشتباك حاسم أو سلسلة من المعارك عبر تدمير قدرة العدو المادية على المقاومة، فعلى سبيل المثال، قد تتقدم القوة المهاجمة للاستيلاء على الموارد الإستراتيجية ـ مثل المدينة أو القاعدة ـ فيما تتحرك القوة المدافعة لمواجهة هذا الجهد، بعدها ستنشب معركة أو سلسلة معارك، تتميز في بعض الأحيان بهدوء في القتال حتى يهزم أحد الجانبين[1]، وتشدد إستراتيجية الحرب التقليدية، على خلاف إستراتيجية حرب العصابات، على هزيمة قوات الأمن الحكومية، عوضاً عن كسب السكان المحليين، وإذ يتمثل الهدف العسكري الرئيس في تدمير القوات الرئيسة للحكومة، فإنّ الهدف السياسي الرئيس يكمن في تنحية السلطات الحاكمة[2]، وفي الحروب التقليدية، تكون المواجهة العسكرية بنحو مباشر أما عبر خطوط أمامية واضحة المعالم أو بين الأرتال المسلحة، وغالباً ما تأخذ الاشتباكات شكل مجموعة معارك وحرب الخنادق وحصار المدن[3].

وقد يجد بعض المتمردين سلاسة في تبني إستراتيجية الحرب التقليدية، إلا أنهم لن يتمكنوا من ذلك، على الأقل في المراحل الأولى من التَّمرُّد، لأنهم ببساطة ضعفاء للغاية، وهذا مايفسر، إلى حد ما، سبب دعوة ماو إلى الانتظار حتى المرحلة الثالثة، ويمكن للمساعدة الخارجية، ولاسيما من الدول، أن تساعد الجماعات المتمردة في الحصول على أسلحة ثقيلة ـ الدبابات ـ والمدفعية وصواريخ أرض جو ـ وغيرها من الموارد اللازمة لتبني إستراتيجية الحرب التقليدية[4]، فمنذ الحرب العالمية الثانية كانت هناك 89 حالة من بين الحالات التي استعملت فيها الجماعات المتمردة إستراتيجية الحرب التقليدية، قد تلقت دعماً حكومياً بنسبة 70 % من الوقت، وعادة ما تكون الدول أكبر الجهات المانحة الخارجية خلال التَّمرُّد لأنها تمتلك أكثر الموارد أهمية، إذ توفر المساعدات الخارجية التي تقدمها الدولة وسيلة للمساعدة في قلب الموازين لمصلحة أي جانب من شأنه أن

(1) Arreguín - Toft, How the Weak Win Wars, pp. 30 - 31.

(2) O'Neill, Insurgency and Terrorism, p. 50.

(3) Kalyvas and Balceels «International System and Technologies of Rebellion.»

(4) Daniel Byman, Deadly Connections: States That Sponsor Terrorism (New York: Cambridge University Press, 2005); James D. Fearon and David D. Laitin, «Ethnicity, Insurgency, and Civil War,» American Political Science Review, Vol. 97, No. 1 (February 2003), p. 86; Stathis N. Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War (New York: Cambridge University Press, 2006).

يزيد أمنها، كما يمكن للمتمردين الحصول على الأسلحة والذخيرة عبر الإستيلاء عليها من القوات الحكومية[1]، وبالنظر إلى القيود الأساسية التي يفرضها الضعف العددي، يحتاج المتمردون إلى الأسلحة والعتاد، والمال لشرائها، أو السلع للمتاجرة بها، كما أنهم بحاجة أيضاً إلى التزود بالمجندين، وقد قدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مساعدات مهمة للجماعات المتمردة في جميع أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وهو ما مكّن بعضها من حيازة موارد كبيرة وتحقيق تكافؤ تقريبي مع الحكومة وتبني إستراتيجية الحرب التقليدية.

لقد تجنب عدد من قادة المتمردين والمنظرين حرب العصابات بحجة أن النصر يستلزم إستراتيجية الحرب التقليدية في نهاية المطاف، وقد أكد عبد الحارس ناسوشن، وهو جنرال أندنوسي ومفكر بارز، «أن النصر النهائي يجب أن يتحقق عبر جيش نظامي في حرب تقليدية لأن مثل هذا الجيش فقط هو الذي يستطيع شن هجوم من الطابع الذي من شأنه إخضاع العدو»[2].

لقد اعتمد المتمردون إستراتيجية الحرب التقليدية في حالات مثل اليونان (1946 ـ 1949)، وفيتنام (1955 ـ 1975)، ونزاع بيافرا في نيجيريا (1967 ـ 1970)، وأنغولا (1961 ـ 1974)، وسيراليون (1991 ـ 1997)، والحروب الكرواتية ـ البوسنية في يوغوسلافيا السابقة (1992 ـ 1995)، وأفغانستان (1996 ـ 2001)، وسوريا (2011 ـ)، والعراق (2014 ـ)، وأوكرانيا (2014 ـ)، وقد تضمنت هذه الصراعات نشر المدفعية والدبابات في مشهد تسود فيه غالباً الخنادق.

ففي اليونان على سبيل المثال، أنشأ الجيش الديمقراطي اليوناني، في أواخر عام 1948، ألوية للقتال ضد الحكومة اليونانية والانخراط في حرب موضعية للدفاع عن المناطق التي يسيطرون عليها، فقد قام ببناء جيش بلغ ذروته عند 25,000 جندي مجهزين بمدافع مضادة للطائرات والدبابات، ومدافع رشاشة، وقذائف الهاون الثقيلة، وقذائف صاروخية[3]، ولدعم جيش تقليدي متنام تطلبت فرق المتمردين اليونانية قواعد لوجستية وخطوط اتصال وغيرها

(1) David Galula, Counterinsurgency Warfare: Theory and Practice (St. Petersburg, FL: Hailer, 2005), pp. 53 - 58.

(2) Abdul Haris Nasution, Fundamentals of Guerrilla Warfare (New York: Praeger, 1965), p. 17.

(3) Laqueur, Guerrilla Warfare, pp. 284 - 285.

من أشكال الدعم الضرورية لجيش تقليدي[1]، ولسوء حظ المتمردين اليونانيين كان التحول صوب إستراتيجية الحرب التقليدية في غير محله لذلك هزموا هزيمة نكراء، وكما لاحظ الملك بول، الذي إعتلى العرش اليوناني عام 1947 قائلاً: «لقد ارتكب رجال العصابات خطأ إذ تبنوا الأسلوب العسكري النظامي في الحرب في وحدات كبيرة لذا وقعوا في مأزق، قبل ذلك عندما كنا نسدد لهم ضربة كانوا يتلاشون كالدخان، ثم يعاودون الظهور ويهاجمون إحدى القرى للحصول على الطعام»[2].

وقد تبنى الفيت كونغ إستراتيجية الحرب التقليدية بحلول أواخر الستينات من القرن الفائت كما بين لك الجنرالان فو نجوين جياب، وفات تيان دونج بالقول :«لقد اعتمدنا الهجمات العسكرية عبر إستراتيجيتنا للأرتال العسكرية المتنقلة بوصفها القوة الضاربة الرئيسة للقضاء على الجيش وتحطيمه، وهذا هو تجسيد لقانون الحرب الشائع وهو: استعمال قواتنا المسلحة لتدمير القوات المسلحة للعدو»[3]، كما دشن الجيش الفيتنامي في نيسان/أبريل عام 1975 حملة هوشي مينه لتوجيه ضربة تقليدية حاسمة لجيش فيتنام الجنوبي المنهار، وأكد كل من جياب ودونغ بأنهما بذلا جهوداً كبيرة في بناء عدة أرتال عسكرية إستراتيجية كبيرة تتألف من العديد من الوحدات الفنية الحديثة ولاسيما الدبابات، والدروع، والمدفعية، ووحدات مضادات الطائرات القادرة على شن هجمات مشتركة على نطاق واسع[4].

أما في صراع بيافرا في نيجيريا فقد كان الهدف الرئيس لجماعة إغبو، الجماعة العرقية المهيمنة في شرق نيجيريا، هو الانفصال، وقد كان الفضل في تركيز جماعة إغبو على العمليات التقليدية يعود، إلى حد ما، إلى قدرتهم على تأمين الأسلحة والذخيرة من مخازن الجيش النيجيري، والتبرعات من فرنسا، وأسبانيا، والبرتغال، واستحوذ جيش بيافرا على طائرات، ومروحيات لقوة جوية صغيرة، وقوارب مزودة بمدفع رشاش لقوة بحرية صغيرة، وقد التحق العديد من الضباط، الذين ينتمون إلى جماعة إغبو بأكاديمية ساندهيرست الملكية العسكرية،

(1) Captain Labignette, «Casconcrete de guerre révolutionnaire,» Revue demilitaire l'information, No. 281 (February - March 1957); Chaliand, Guerrilla Strategies, p. 266.

(2) « An Interview of King Paul of Greece,»US News & World Report, April 21, 1950, p. 29.

(3) General Vo Nguyen Giap and Van Tien Dung,How We Won the War (Philadelphia: RECON, 1976), p. 40. Emphasis added.

(4) Ibid., p. 35.

مركز التدريب الوطني التابع للجيش البريطاني، حيث درسوا مقررات بشأن عمليات الحرب التقليدية، وبصرف النظر عن المحاولة الجريئة للاستيلاء على المنطقة الوسطى والغربية من نيجيريا عام 1967، رغم فشلها في نهاية المطاف، فقد وقعت العمليات العسكرية التقليدية في الشرق واستعملت فيها المدفعية وقذائف الهاون(1).

وتبنى متمردو الاتحاد الوطني للإستقلال التام لأنغولا UNITAإستراتيجية الحرب التقليدية في أنغولا أيضاً، لينخرطوا في قتال عنيف ويسيطروا على محافظات عدة(2)، وقد اشتملت على معركة كيتو كوانافال التي وقعت في أيلول/سبتمبر عام 1987 بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) ومقاتلي يونيتا UNITA المدعومين من جنوب أفريقيا، بين أرتال مدججة بالسلاح(3)، وفي سيراليون تبنت الجبهة الثورية المتحدة RUF إستراتيجية الحرب التقليدية ضد حكومة سيراليون، ولاسيما في المراحل الأولى من الصراع، وبيّنت إحدى وثائق الجبهة الثورية المتحدة RUF ذلك بالقول: «لقد خضنا حرباً شبه تقليدية تعتمد على مركبات متنقلة بنحو كثيف» تسعى إلى هزيمة القوات المسلحة الحكومية(4)، وتبنى متمردو الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA إستراتيجية تقليدية في الحالات التي كانت فيها وحداتهم مجهزة بالأسلحة التقليدية ولديها مايكفي من المقاتلين للقضاء على القوات الحكومية، وقدد وضح أحد قادة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA قائلاً :«يمكننا الآن، بوجود الأرتال المتحركة بأعداد كبيرة المجهزة بأسلحة ثقيلة، تنفيذ هجمات أكبر بكثير، نحن أكثر قدرة على إبادة وحدات العدو كاملة ومهاجمة المواقع البرتغالية واحتلالها»(5).

وقد تبنت الجماعات المتمردة الكرواتية والبوسنية الرئيسة، خلال الحرب في يوغسلافيا، إستراتيجيات الحرب التقليدية واستعملت قواتها في سلسلة من الاشتباكات العسكرية الحاسمة، وخلص تقييم لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، إلى الآتي: «لقد قادت

(1) John De St. Jorre, The Nigerian Civil War (Toronto: Ernest Benn, 1960); O'Neill, Insurgency and Terrorism, pp. 56 - 57.

(2) Robert Asprey, War in the Shadows: The Guerrilla in History (New York: William Morrow and Company, 1994), pp. 1188 - 1189.

(3) Chester Crocker, High Noon in Southern Africa: Making Peace in a Rough Neighborhood (New York: W.W. Norton, 1992).

(4) Revolutionary United Front, Footpaths to Democracy: Toward a New Sierra Leone, 1995.

(5) Barnett Harvey, The Revolution in Angola, p. 276.

جميع المعارك تقريبا جيوشاً من المواطنين المنظمة تنظيماً احترافيا»[1]، وكما هي الحال مع الجيوش الحكومية، فقد طورت الجماعات البوسنية والكرواتية بنى عسكرية مع طاقم عمل مركزي يتحكم في بنية تراتبية للوحدات، مثل الدفاع الجوي، والنقل، والتدريب، والشرطة العسكرية، والاتصالات، وخططوا ونفذوا عمليات عسكرية معقدة ضمت عشرات الآلاف من المقاتلين على جبهات امتدت على عشرات أو مئات الأميال، وشمل بعضها حرب خنادق[2].

وقد وضع متمردو تحالف الشمال إستراتيجية الحرب التقليدية للإطاحة بنظام طالبان، بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر عام 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة بمساعدة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA وفرق العمليات الخاصة، وقد وضَّح غاري شروين، الذي ترأس أول فريق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA في أفغانستان عام 2001، إستراتيجية تحالف الشمال ـ الأمريكي في برقية إلى مقر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA بالقول :«إذا ما حطمنا الخطوط الأمامية لطالبان فإننا [تحالف الشمال] سنستولي على سهول شومالي وكابول، ولن تحاول طالبان الاحتفاظ بكابول، بل ستهرب إلى الجنوب والشرق نزولاً إلى باكتيا وباكتيكا وغارديز»[3]، وقد هاجم تحالف الشمال وفرق الولايات المتحدة، بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر مواقع طالبان بدبابات T ـ 55، ومدفعية M ـ 30، ومدافع رشاشة 14.5 ملم، وغيرها من الأسلحة الثقيلة، بدعم من الطائرات الأمريكية التي استهدفت مواقع طالبان، كما اعتمد المتمردون مثل دولة العراق الإسلامية إستراتيجية الحرب التقليدية في الصراعات في سوريا والعراق.

وقد شجع بعض قادة تنظيم القاعدة، مثل عبد العزيز المقرن، المتمردين الجهاديين على

(1) Central Intelligence Agency, Balkan Battlegrounds: A Military History of the Yugoslav Conflict, 1990 - 1995 (Washington, D.C.: Central Intelligence Agency, Office of Russian and European Analysis, 2002), p. xiii.

(2) Laura Silver and Allan Little, Yugoslavia: Death of a Nation (New York: Penguin, 1997); Steven L. Burg and Paul S. Shoup, The War in Bosnia - Herzegovina: Ethnic Conflict and International Intervention (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1999); Central Intelligence Agency, Balkan Battlegrounds.

(3) Gary C. Schroen, First In: An Insider's Account of How the CIA Spearheaded the War on Terror in Afghanistan (New York: Ballantine Books, 2005), pp. 161 - 162.

التفكير في الركون إلى إستراتيجية الحرب التقليدية عند الاقتضاء، وقد أشار المقرن، على سبيل المثال، إلى أن هذه هي الحروب التي تُستعمل فيها جميع الأسلحة، باستثناء أسلحة الدمار الشامل، وهذه هي الحرب التي تنشب بين جيشين تقليديين»[1]، لقد استعمل تنظيم الدولة الإسلامية إستراتيجية الحرب التقليدية في العام 2014 بوصفها جزءاً من حملة الحرب الخاطفة للاستيلاء على الأراضي في غرب العراق وشماله، إذ بدأ بالهجوم على سامراء في 5 حزيران/يونيو 2014، تلاه الاستيلاء على الموصل في 10 حزيران/يونيو، وتكريت في 11 حزيران/يونيو ثم مجموعة من المدن والبلدات الأخرى، وقد حصل تنظيم الدولة الإسلامية على أسلحة من القواعد ونقاط التفتيش العراقية والسورية ـ مثل الصواريخ أرض ـ جو، والدبابات، وسيارات الهمفي، والمدافع المضادة للطائرات، والصواريخ، وقاذفات الصواريخ ـ التي أتاحت لها القيام بعمليات تقليدية ضد القوات العراقية[2].

العقاب

تتضمن إستراتيجيات العقاب استهداف غير المقاتلين عمداً، مثل قتل المدنيين أو تدمير البنية التحتية، في سبيل رفع الكلفة المجتمعية لاستمرار المقاومة وإرغام الحكومة على التنازل لمطالب المتمردين[3]، إن السمة المشتركة لحملات العقاب هي أنها تتسبب في معاناة للمدنيين، أما بنحو مباشر أو غير مباشر[4]، وقد تتضمن أهدافهم تثبيط معنويات المدنيين عبر تعريض قطاعات كبيرة من السكان للإرهاب أو عبر التسبب في نقص حاد في السلع والخدمات الإستهلاكية (مثل المواد الغذائية، والمنسوجات،

(1) ‘Aziz Al - Muqrin, A Practical Course for Guerrilla Warfare, trans. by Norman Cigar (Washington, D.C.: Potomac Books, 2009), p. 90.

(2) See Islamic State,» Jane’s World Insurgency and Terrorism Data Base. Accessed on November 8, 2015.

(3) Toft, How the Weak Win Wars, pp. 31 - 32; Robert B. Asprey, War in the Shadows: The Classic History of Guerrilla Warfare from Ancient Persia to the Present (New York: Little, Brown and Company, 1994), p. 108; Nathan Leites and Charles Wolf, Jr., Rebellion and Authority: An Analytic Essay on Insurgent Conflicts (Santa Monica, CA: RAND, February 1970), pp. 90 - 131.

(4) Robert A. Pape, Bombing to Win: Air Power and Coercion in War (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), pp. 13 - 18.

والسلع الصناعية) فضلاً على ثني السكان عن التعاون مع الحكومة، إذ من المؤمل أن يفضي تثبيط معنويات المواطنين إلى اضطرابات داخلية تسبب معارضة شعبية للحكومة المحلية، وعلى خلاف إستراتيجيات حرب العصابات لا يشدد المتمردون الذين يستعملون إستراتيجية العقاب على كسب الدعم الشعبي من السكان المحليين، بل يسعون عوضاً عن ذلك إلى الحصول على الدعم قسراً واستغلاله عبر استعمال القوى الوحشية، مادام أن هدفهم استهداف السكان ـ وليس بالضرورة الحكومة، وفي غضون ذلك ربما مايزال المتمردون يشتبكون مع القوات الحكومية، مع ذلك فليس هدفهم تحقيق النصر عبر تثبيط قدرة الحكومة على القتال بقدر ما هو تقويض معنوياتها من خلال استهداف مواطنيها.

ونادراً يستعمل المتمردون إستراتيجية العقاب بمفردها، بل يمزجون عموماً بين هذه الإستراتيجية والإستراتيجيات الأخرى، ويمكن للمتمردين استعمال خطر العقاب بنحو تدريجي بدلاً من الركون إلى وحشية واسعة النطاق على الفور[1]، وينصب التركيز في بعض حملات العقاب على رفع التهديد بوقوع الأضرار المدنية ببطء وعن قصد، وإجبار الحكومة على الاعتراف بالهزيمة وتفادي المعاناة من التكاليف المستقبلية، ويمكن أن تحدث العقوبة مباشرة عن طريق قتل جماعة منتقاة من المدنيين، أو بنحو غير مباشر عبر تدمير البنية التحتية الاقتصادية وحرمان السكان من السلع والخدمات الأساسية، الأمر المهم هو ليس تدمير الهدف بالكامل بضربة واحدة، نظراً لأن قوة تأثير القسر تأتي مع توقع حدوث ضرر في المستقبل، إذ يجب أن يكون المتمردون حريصين على توفير جزء كبير من الممتلكات المدنية للخصم من أجل التهديد بمزيد من الدمار[2].

قد يبدو تفسير السبب الكامن وراء استعمال الجماعات لإستراتيجية العقاب أمراً محيراً بالمرة، إذ يمكن للعنف العشوائي أن يولد السخط في أوساط السكان المدنيين، ويفضي إلى مستويات عالية من المقاومة لتقدم المتمردين، ويضر بسمعة الجماعة المتمردة محلياً ودولياً[3]، إلا أن الجماعات المتمردة قد تستعمل إستراتيجية العقاب لأسباب عدة.

---

(1) Thomas C. Schelling, Arms and Influence (New Haven: Yale University Press, 1966).

(2) On punishment campaigns and air power see Pape, Bombing to Win: Air Power and Coercion in War, pp. 66 - 69.

(3) Weinstein, Inside Rebellion, p. 206; Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War, pp. 153 - 154.

أولاً، قد يحاول المتمردون ممارسة القسر ضد السكان المحليين في المناطق التي لايسيطرون عليها[1]، وخلصت إحدى الدراسات إلى أن مثل هذا القسر قد يتضمن «إبادة جزئية، يقصد منها إقناع السكان المستهدفين بأن هذه هي الطريقة التي سيتم فيها حسم الأمور على طول الخط»[2]، وقد يكون هناك مشكلة في تحديد الهوية في المناطق التي لايسيطر عليها المتمردون، إذ قد يواجه المتمردون، في خضم الحرب، صعوبة في التمييز بين الأصدقاء والأعداء، مادام الجواسيس والعملاء من كلا الطرفين يختبئون في أوساط السكان المدنيين، كما تواجه القوات الحكومية التحدي نفسه، وقد علّق جندي أمريكي كان يقوم بدورية في إحدى القرى الأفغانية بالقول :«يوجد شخصان من كل 10 أشخاص يكرهونك ويريدون قتلك، يتعين عليك معرفتهما فحسب»[3]، ولايحتاج المتمردون عموماً إلى استعمال العنف ضد المدنيين عندما يتمتعون بالأساس بمستويات عالية من السيطرة، لذا قد يلجأون إلى العنف العشوائي عندما يفتقرون إلى السيطرة على الارض، على حين يجنحون صوب عنف أكثر انتقائية في الحالات التي يسيطرون فيها على الأرض لكن بنحو غير كامل، ووجد عالم السياسة ستاذيس كاليفاس أن الموارد المهمة التي تدور حولها العملية تنتظم على المعلومات والعنف، إذ يحتاج الفاعلون السياسيون إلى المعلومات كي يتمكنوا من الاستهداف بنحو انتقائي ولفرز أولئك الذين يساعدون العدو عن جموع المدنيين»[4].

لقد تم توضيح هدف الإكراه بدقة مع تجربة جبهة التحرير الوطني في الجزائر FLN عندما لاحظ أحد المراقبين ذلك قائلاً :«عندما تقوم جبهة التحرير بعملية قتل واحدة، من شأنها أن تكون عبرة قوية بما فيه الكفاية لإخافة جمع غفير من الناس وإجبارهم على الإذعان، والنجاح بذلك مرة يكفل ذلك[5]»، وقد لجأ متمردو القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC في كولومبيا في تسعينيات القرن المنصرم إلى المذابح في المناطق التي لا يسيطرون عليها[6]،

(1) Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War.

(2) Leites and Wolf, Rebellion and Authority, p. 96.

(3) David Zucchino, «Sorting Friends from Foes,»Los Angeles Times, November 1, 2004, pp. A8 - A9.

(4) Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War, p. 209.

(5) Quoted in Leites and Wolf,Rebellion and Authority, p. 100.

(6) Gonzalo Sánchez, «Introduction: Problems of Violence, Prospects for Peace,» in Charles

والشيء نفسه ينطبق على كولومبيا في أواخر الأربعينيات ومطلع الخمسينيات من القرن الفائت أبان العنف، عندما ارتكب كلا الجانبين وحشية واسعة النطاق ضد القرويين في محاولة للسيطرة على المناطق الريفية[1]، واستهدف المتمردون في مالايا مراكز إعادة التوطين والقرى التي يسيطر عليها البريطانيون[2]، وقصفت جبهة تحرير موزمبيق FRELIMO في موزمبيق بالصواريخ وقذائف الهاون القرى التي تحميها الحكومة (aldeamentos) على أساس منتظم أبان كفاح إنهاء الاستعمار[3]، واستعمل الكونترا في نيكاراغوا العنف ضد معاقل الساندينيستا، وجماعة الدرب الساطع ضد القرى التي شكلت مليشيات، والجبهة الثورية المتحدة RUF في سيراليون ضد القرى التي شكلت ميليشيا كاماجور، وجيش التحرير الوطني في كولومبيا ELN ضد القرى التي انتفضت ضدهم[4]، وقد تبنى جيش الرب للمقاومةLRA في أوغندا إستراتيجية العقاب، وقال جوزيف كوني، زعيم جيش الرب للمقاومة LRA، في إشارته إلى جماعة أكولي العرقية في شمال أوغندا: «إذا لم تدعمنا أكولي، فيجب القضاء عليهم»[5]، إن المتمردين الذين يستخدمون إستراتيجية العقاب لايستهدفون الجماعات العرقية أو الطائفية

Bergquist, Ricardo Penaranda, and Gonzalo Sánchez, eds., Violence in Colombia, 1990 - 2000: Waging War and Negotiation Peace (Wilmington, DE: Scholarly Resources, 2001), p. 30.

(1) Chaliand, Revolution in the Third World, p. 57.

(2) Richard Stubbs, Hearts and Minds in Guerrilla Warfare: The Malayan Emergency, 1948 - 1960 (New York: Oxford University Press, 1989), p. 105; Robert Thompson, Defeating Communist Insurgency (St. Petersburg, FL: Hailer, 2005), p. 25.

(3) Counterinsurgency in Africa: The Portuguese Way of War, 1961 - 1974 (Westport, CT: Greenwood Press, 1997), p. 157.

(4) Lynn Horton, Peasants in Arms: War and Peace in the Mountains of Nicaragua, 1979 - 1984 (Athens, OH: Ohio University Center for International Studies, 1998), p. 167; Clifford Krauss, Zimbabwe's Guerrilla War: Peasant Voices (New York: Cambridge University Press, 1999); Ponciano H. Del Pino, «Family, Culture, and 'Revolution': Everyday Life with Sendero Luminoso,» in Steven J. Stern, ed., Shining and Other Paths: War and Society in Peru, 1980 - 1995 (Durham, NC: Duke University Press, 1998), pp. 172, 189; Nelson Manrique, «The War for the Central Sierra,» in Stern, Shining and Other Paths, p. 218; Paul Richards, Fighting for the Rain Forest: War, Youth, and Resources in Sierra Leone (Oxford: James Currey, 1966), pp. 181 - 182; Mauricio Rubio, Crimen e impunidad: precisiones sobre la violencia (Santafé de Bogotá: Tercer Mundo, 1999), p. 120.

(5) Faith J. H. McDonnell and Grace Akallo, Girl Soldier: A Story of Hope for Northern Uganda's Children (Grand Rapids, MI: Chosen, 2007), p. 100.

المتنافسة فحسب، بل عاقبوا الكثير من إخوتهم الذين يشتركون معهم بالأصول العرقية نفسها ممن تعاون مع العدو كما حصل في حروب إنهاء الاستعمار في أفريقيا والتَّمرُّد الكوردي في شرق تركيا[1].

وتبنى متمردو الماو ماو إستراتيجية العقاب في بعض المناطق في كينيا ضد عرق الكيكويو التي ناصرت الحكومة التي تدعمها بريطانيا تاركين الضحايا المدنيين يتعرضون للاختراق والتشويه، فقد وجه الأغلبية العظمى من عنف المتمردين ضد أبناء جلدتهم من الكيكويو وليس المستوطنين البيض، وخلص أحد التقييمات إلى القول: «لقد كانت حرباً في محميات الكيكويو، وفي طوابير العمل حيث كانت الأسر الأفريقية تقيم في المزارع، وفي المناطق الأفريقية البائسة في نيروبي، إذ كانت حرباً دارت رحاها بين مجتمعات الكيكويو وفيما بينها»[2]، كان أحد أكثر الأمثلة فظاعة لإستراتيجية العقاب التي تبناها الماو ماو في بلدة لاري في كينيا في آذار/مارس عام 1953، إذ ذبح عناصر الماو ماو الرجال والنساء والأطفال لأن لديهم أصدقاء أو كانوا أفراداً في أسر عارضت صراحة الماو ماو، للتوضيح، لم يكن هذا النوع من هذه الهجمات عشوائياً، بل كان جزءاً من جهد متعمد لمعاقبة مؤيدي الحكومة والحيلولة دون تقديم الدعم لها في المستقبل، وفي الواقع، لقد قام جيران الضحايا بتسهيل الهجمات، كتلك التي وقعت على لاري، إذ كان الكثير منهم من الداعمين لحملة الماو ماو.

ثانياً، قد يتبنى المتمردون حملة العقاب لاستدراج الحكومة للقيام برد فعل مبالغ فيه، على أمل أن يفضي ذلك الجهد إلى احتمالية أن تشعر القوات الحكومية بالفزع الشديد جراء قتل المدنيين لدرجة أنها ستقوم برد فعل مبالغ فيه والقيام بمذابح ضد المتمردين ومؤيديهم المفترضين، وهو ما يقوض الدعم الحكومي في قلوب السكان المحليين وعقولهم على المدى الطويل[3]، ففي الجزائر، استهدفت جبهة التحرير الوطني الجزائرية FLN الأقدام السوداء ـ وهم المستوطنون من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا الذين هاجروا إلى الجزائر ـ إلى جانب أهداف

(1) Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War, p. 224.

(2) David Anderson, Histories of the Hanged: The Dirty War in Kenya and the End of Empire (New York: W.W. Norton, 2005), p. 118.

(3) Stathis N. Kaylvas and Matthew Adam Kocher, «How 'Free' is Free Riding in Civil Wars? Violence, Insurgency, and the Collective Action Problem,» World Politics, Vol. 49, No. 2 (January 2007), pp. 189 - 190.

أمنية فرنسية لإثارة رد فعل فرنسي عنيف وتشجيع المزيد من السكان المحليين لدعم التَّمرُّد[1].

ثالثاً، يعتمد المتمردون أحياناً إستراتيجية العقاب في الحالات التي لديهم فيها وفرة في الموارد لتمويل الحرب، ومن شأن هذا الأمر أن يقلل من تكاليف الأعمال الوحشية، فعندما يتمكن المتمردون من الوصول إلى الموارد الطبيعية أو الدعم الخارجي من راع خارجي قد يصبحون انتهازيين ويهتمون بالمكاسب المادية قصيرة الأجل في المقام الأول، ويؤدي سلوك المقاتلين على المدى القصير في بعض الأحيان إلى حوادث نهب وتدمير وقتل العشوائي، ومن ثم تسمح الجماعات، إن لم تكن تشجع، الهجمات على السكان المدنيين من أجل الحفاظ على عضويتها ومنع الانهيار التنظيمي، ما دام تماسك الجماعة رهناً بتلبية المصالح القصيرة الأجل لأعضائها[2]، ويوضح الجدول 3.1 أن الحروب التي تركن فيها الجماعات لإستراتيجية العقاب تكون طويلة في الغالب، إذ يبلغ متوسطها 15 عاماً، ويعود سبب طول أمد حملات العقاب، إلى حد ما، إلى إمكانية الجماعات في الوصول إلى موارد وفيرة، وهو ما يتيح لها تمويل عمليات التَّمرُّد لمدة طويلة.

ففي موزمبيق، على سبيل المثال، انخرطت المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO في عمليات قتل وحشية واسعة النطاق، ذكر أحد المدنيين قائلاً:

> «في البداية، اختطفوا الصبيان فقط وأخذوهم، لكن مالبثوا حتى عادوا وقالوا إن الهدف هو قتل كل من ينضم إلى جماعة ديناميزادور، وعندما بدأوا بقتل هؤلاء الناس شرعوا فيما بعد بقتل الأشخاص الذين ليس لديهم أي صلة بجماعة ديناميزادور أو أية جماعة أخرى»[3]، وكان العنف الذي استعملته المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO يعود إلى حد ما إلى الدوافع المادية قصيرة الأجل لأعضائها، وهذا الأمر جعل قادة المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO غير قادرين أو غير راغبين في منع الإنشقاق في صفوف وحداتهم، وقد عززت المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO قاعدتها المالية عبر النهب الممنهج

(1) Russell Crandall, America's Dirty Wars: Irregular Warfare from 1776 to the War on Terror (New York: Cambridge University Press, 2014), p. 179.

(2) Weinstein, Inside Rebellion, pp. 204 - 206.

(3) Quoted in Anders Nilsson, Peace in Our Time (Gothenburg,Sweden: Padrigu, 1999), p. 115. Also see Weinstein, Inside Rebellion, p. 230.

> للممتلكات المنزلية، وتجارة البضائع غير القانونية، واستدرار الأموال عبر ابتزاز الشركات الخاصة مقابل توفير الحماية، وفي المناطق التي تسيطر المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO استعملت السلطات التقليدية لضمان استمرار الإمدادات من الطعام، واختطاف أعضاء جدد من المدارس والمنازل، واحتجاز النساء بوصفهن زوجات للجنود(1).

رابعاً، قد تتبنى الجماعات إستراتيجية العقاب لبث الخلاف والاضطراب في صفوف المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك إثارة المخاوف في أوساط السكان من أن الحكومة لم تعد قادرة على حمايتهم(2)، إن المسؤولية الأساسية للحكومة هي ضمان الأمن لسكانها، وقد تحاول الجماعات المتمردة تشويش السكان عبر إظهار عجز الحكومة عن توفير الدعم والأمن الكافيين، وفي هذه الحال يكمن منطق المتمردين في التأثير على الحال النفسية للسكان المحليين، وعزلهم عن الحكومة وتدمير استقرارهم الاجتماعي والشخصي(3).

خامساً، قد يعتمد المتمردون العقاب لأسباب أيديولوجية ولاسيما عندما ينظرون للعدو بوصفه غير إنساني أو غير شرعي، فقد زعمت بعض الجماعات، على سبيل المثال، التي يلهمها التطرف الديني، بما في ذلك الجماعات السلفية الجهادية مثل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، أن من المشروع قتل المدنيين الذين يعدونهم مرتدين.

فقد أكد زعيم القاعدة أيمن الظواهري أن من الجائز قتل المدنيين، حتى المسلمين، في ظل بعض الظروف، وكانت إحدى الحالات خلال الغارات الليلية، التي استهدف فيها تنظيم القاعدة أفراداً معينين، لكن لم يقتل سوى النساء والأطفال عن طريق الخطأ، فقد كتب قائلاً: «إذا تعذر فصلهم عن الآخرين، حينها من الجائز قتلهم بمن فيهم كبار السن والصبية الصغار والمرضى والأشخاص العاجزون ورجال الدين(4)» أما الشرط الثاني، فيتعلق

(1) Weinstein, Inside Rebellion, pp. 79, 229 - 239.

(2) Thomas Perry Thornton, «Terror as a Weapon of Political Agitation,» in Harry Eckstein, ed., Internal War: Problems and Approaches(New York: Free Press, 1964), p. 83.

(3) One of the classical works on the psychology of terrorism is Hannah Arendt, «Ideologie und Terror,» in Klaus Piper, ed., Offener Horizont: Festschrift für Karl Jaspers (Munich, Germany: Piper, 1953), pp. 229 - 254.

(4) Ayman al - Zawahiri, A Treatise on the Exoneration of the Nation of the Pen and Sword of the Denigrating Charge of Being Irresolute and Weak, March 2008, p. 40.

بقتل أولئك الذين ساندوا الكفار عبر توفير المال أو المعلومات أو المساعدات الأخرى، وعلى الرغم من عدم مشاركتهم في قتال فعلي، فقد كانت مساعدة العدو على القدر نفسه من الأمور التي توجب الإدانة، فقد كتب الظواهري :«من الجائز قتل النساء والفتية الصغار والمسنين والعجزة إذا ساعدوا العدو»[1]، أما الشرط الثالث، عند اختلاط المدنيون بنحو مباشر مع الكفار، إذ شدد الظواهري قائلاً: «إذا اختلطوا مع الآخرين ولايستطيع المرء تفادي قتلهم مع الآخرين، فمن الجائز حينئذ قتلهم»[2]، وقد نفذ تنظيم القاعدة في العراق بحلول عام 2007، بعد أربع سنوات من بدء التَّمرُّد في العراق، 6,210 هجوماً تسببت بمقتل 13,612 شخصاً، وكان ما يقرب 70 % من الضحايا مدنيين وأكثر من 50 % من الضحايا كانوا من المسلمين[3].

الاتجاهات السائدة في إستراتيجيات التَّمرُّد

في ضوء هذه الخيارات الإستراتيجية، ما الاتجاهات التاريخية الرئيسة؟، يعمل هذا القسم على استجلاء البيانات التي جُمعتْ بشأن إستراتيجيات المتمردين، مع التركيز على عدد المرات التي استعملت فيها هذه الإستراتيجيات، وكيف تطورت عبر الزمن، والكيفية التي يختار فيها المتمردون من بين تلك الإستراتيجيات، لقد كانت حرب العصابات، منذ الحرب العالمية الثانية، هي الإستراتيجية الأكثر شيوعاً من بين الإستراتيجيات التي اعتمدتها الجماعات المتمردة، على الرغم من أنها استعملت بنحو أكثر تواتراً أبان الحرب الباردة، وقد اعتمد المتمردون إستراتيجية حرب العصابات، كما يوضحه الجدول رقم 3.2، في 69 % من الحالات، وإستراتيجية الحرب التقليدية في 49 % من الوقت، وإستراتيجية العقاب في 36 % فقط من الحالات، وقد استعملت الجماعات أكثر من إستراتيجية واحدة في 44 % من حركات التَّمرُّد.

ما الذي يفسر تواتر إستراتيجيات المتمردين المختلفة؟ أحد الاحتمالات يكمن في أن معظم الجماعات تتبنى إستراتيجية حرب العصابات بسبب ضعفها النسبي ـ أو المتصوّر ـ

(1) Ibid., p.41.

(2) Ibid., P.41.

(3) National Counterterrorism Center, 2009 Report on Terrorism (Washington, D.C.: National Counterterrorism Center, April 2010), p. 28; National Counterterrorism Center, 2007 Report on Terrorism (Washington, D.C.: National Counterterrorism Center, April 2008), pp. 11, 36.

قياساً بالحكومة، إذ قد يكون من قبيل الانتحار قتال الحكومة مباشرة باستعمال إستراتيجية الحرب التقليدية، في ظل نقص في الدعم الشعبي والمقاتلين والموارد ـ في البداية على الأقل.

الجدول رقم 3.2 تواتر استعمال إستراتيجيات المتمردين	
الإستراتيجية	النسبة المئوية لإجمالي حركات التَّمرُّد على وفق الإستراتيجية المستعملة
حرب العصابات	69 %
الحرب التقليدية	49 %
العقاب	36 %

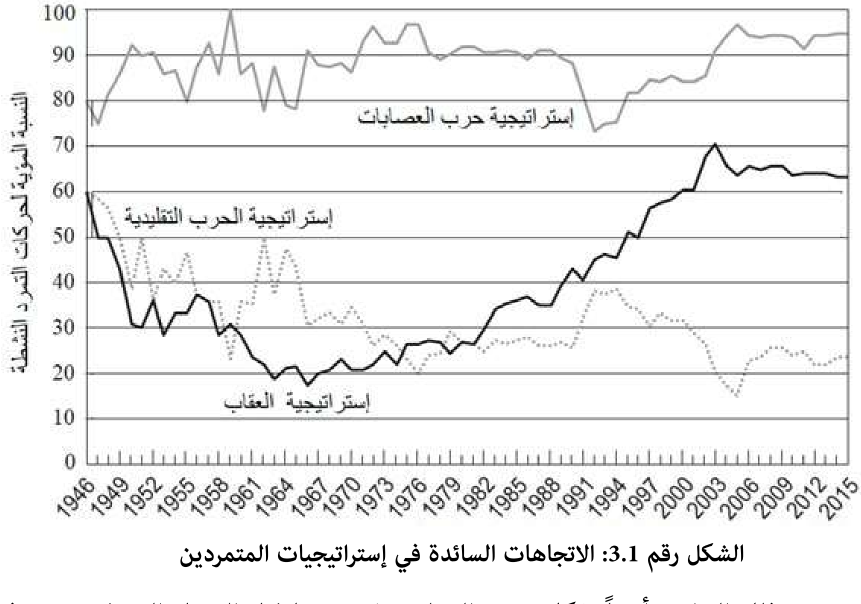
التفسير الآخر المحتمل لانتشار إستراتيجيات حرب العصابات هي أنها أكثر نجاحاً، لكن مع ذلك لاتدعم البيانات هذا الاستنتاج، ففي النزاعات المنتهية انتصر المتمردون الذين تبنوا إستراتيجية الحرب التقليدية في 41 % من الحالات، وأدركوا التعادل في قتال الحكومة في 23 % أخرى (أي ما مجموعه 64 %)، على وفق البيانات التي تم جمعها في هذا الكتاب، بعبارة أخرى، فقد حقق المتمردون الذين تبنوا إستراتيجية تقليدية إما النصر وإما التعادل في ثلثي الوقت تقريباً، وقد حقق المتمردون الذين تبنوا حرب إستراتيجيات حرب العصابات والعقاب انتصاراً صريحاً بنسبة 34 % و31 % من الوقت على التوالي.

لكن مع ذلك، على النحو الموضح في الفصل الثامن، لايرتبط أي من هذه الإستراتيجيات بانتصار المتمردين بنحو وثيق، وهو ما من شأنه الإفصاح عن عوامل أكثر أهمية في تحقيق النصر ـ على الأقل في 181 حالة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية[1]، وتوجد أيضاً تأثيرات محتملة ناجمة عن اختيار إستراتيجيات الحرب التقليدية أثناء تطبيقها على أرض الواقع، فقد تتبنى الجماعات إستراتيجيات الحرب التقليدية عندما تكون الحكومة ضعيفة ـ أو تتصوّر ضعفها، ومن ثم، قد تؤشر النتائج وجود حكومة ضعيفة بدلاً من كون الإستراتيجية أكثر فاعلية، الاحتمال الآخر هو أن الجماعات تجنح صوب إستراتيجية الحرب التقليدية عندما

(1) of insurgencies see, for example, Jason Lyall and Isaiah Wilson III, «Rage against the Machines: Explaining Outcomes in Counterinsurgency Wars,» International Organization, No. 63 (Winter 2009), pp. 67 - 106.

تحظى بالدعم القتالي من الحكومات الخارجية، وهو ما يعزز قدراتها، إذ تمتع المتمردون، الذين اعتمدوا إستراتيجية الحرب التقليدية، بدعم قتالي من دول خارجية في ما يقرب من نصف الحالات منذ الحرب العالمية الثانية.

لم تبق الإتجاهات السائدة في إستراتيجيات التَّمرُّد ثابتة عبر الزمن، إذ استعملت الجماعات إستراتيجية حرب العصابات، كما يوضحه الشكل رقم 3.1، في أكثر من 90 % من حركات التَّمرُّد في أوقات مختلفة منذ الحرب العالمية الثانية، على الرغم من أنخفاض النسبة مؤقتاً في نهاية الحرب الباردة، وقد إنحسرت استراتيجيات الحرب التقليدية في حقبة ما بعد الحرب الباردة مع تقلص عدد الجماعات التي استعملت استراتيجيات الحرب التقليدية من 38 % من حركات التَّمرُّد في العام 1992 إلى 24 % في العام 2015، وقد يعود السبب في أنحسار إستراتيجيات الحرب التقليدية، إلى حد ما، إلى إنخفاض دعم الدول الكبرى للجماعات المتمردة، وهو ما سيناقش بمزيد من التفصيل في الفصل السابع، إذ زودت الدول الكبرى الجماعات المتمردة تاريخياً بالمساعدات المالية والأسلحة والمعدات التي يمكن أن تزيد قوتها بالنسبة إلى الحكومة، وقد قطع كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة دعمهما للمتمردين بنحو كبير مع نهاية الحرب الباردة.



الشكل رقم 3.1: الاتجاهات السائدة في إستراتيجيات المتمردين

وقد يؤشر ذلك التراجع أيضاً تفكك بعض الدول، مثل يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي، حيث

تركت حالة الفوضى الناشئة غداة التفكك هناك الجماعات مجهزة بأسلحة كافية لخوض قتال بنحو تقليدي[1]، أخيراً، إستمرت إستراتيجيات العقاب بالتزايد منذ نهاية الحرب الباردة، وقد يعود سبب هذا التزايد، إلى حد ما، إلى صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تم تسليط الضوء عليها في الفصل الأول التي اعتمدت إستراتجيات العقاب وتكتيكاته.

وفي الوقت الذي استعمل فيه بعض الأفراد مصطلحات مثل «الحرب الهجينة» لوصف الجمع بين إستراتيجية الحرب التقليدية وبين الإستراتيجيات الأخرى، كما استعملها المتمردون الأوكرانيون وأنصارهم الروس في شرق أوكرانيا ابتداء من العام 2014[2]، اعتمدت الجماعات المتمردة مزيجاً من الإستراتيجيات منذ مدة طويلة، وفي الواقع فقد استعملت الجماعات أكثر من إستراتيجية واحدة في 44% من حركات التَّمرُّد، وتؤشر البيانات أسباباً عدة تفسر سبب استعمال الجماعات أكثر من إستراتيجية واحدة.

أولاً، قد يغير المتمردون الإستراتيجيات إذا ما فشلت واحدة في تحقق الغايات المنشودة، ففي سيراليون على سبيل المثال، انتقلت الجبهة الثورية المتحدة RUF من إستراتيجية الحرب التقليدية إلى إستراتيجية حرب العصابات بسبب النتائج السيئة في ساحة المعركة، وخلص أحد تقييمات الجبهة الثورية المتحدة RUF إلى الآتي:

> لقد خضنا في البدء حرباً شبه تقليدية اعتمدت اعتماداً كبيراً على مركبات ذات قدرة عالية على الحركة، وأثبت هذا النهج نجاعته بوصفه سلاحاً فتاكاً ضد قوة النارية المشتركة لنيجيريا وغينيا وغانا... لقد تفرقنا في وحدات أصغر، بصرف النظر عن قوتنا القتالية المتبقية،

---

(1) Barry Posen «The Security Dilemma and Ethnic Conflict,» in Michael E. Brown, ed., Ethnic Conflict and International Security (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), pp. 103 - 124; James D. Fearon, «Rationalist Explanations for War,» International Organization, Vol. 49, No. 3 (Summer 1995), pp. 379 - 414.

(2) On Hybrid warfare see, for example, David Kilcullen,The Accidental Guerrilla: Fighting Small Wars in the Midst of a Big One (New York: Oxford University Press, 2009), pp. 4 - 6, 25, 148 - 154, 188, 294 - 300; Peter Pindják, «Deterring Hybrid Warfare: A Chance for NATO and the EU to Work Together?» NATO Review, 2014; David E. Johnson, Military Capabilities for Hybrid Warfare: Insights from the Israel Defense Forces in Lebanon and Gaza (Santa Monica, CA: RAND, 2010);Frank G. Hoffman, «Hybrid Warfare and Challenges,» Joint Forces Quarterly, No. 52 (2009), pp. 34 - 39.

> ونصحنا المدنيين بهجر البلدات والمدن، وهذا ما فعلوه، لقد دمرنا جميع مركباتنا والأسلحة الثقيلة التي من شأنها أن تبطئ تقدمنا وتكشف مواقعنا، لقد اعتمدنا الآن على الأسلحة الخفيفة وعلى أقدامنا وعقولنا ومعرفتنا بالريف، لقد انتقلنا إلى مكان أعمق إلى حضن أمنا المريح ـ الغابة[1].

ثانياً، ربما تستعمل الجماعات إستراتيجيات مختلفة اعتماداً على ميزان القوى مع الحكومة الذي يمكن أن يتغير على مدار النزاع، بل ويمكن أن يختلف باختلاف المنطقة، ولاسيما في المواضع التي قد تكون القوات الحكومية أضعف فيها من المناطق الأخرى، وقد دعا ماو إلى تبني نهج ثلاثي المراحل للتمرد، في المرحلة الأولى، عندما تكون لقوات المعارضة مزية كبيرة في العدد والقوة العسكرية، ينبغي على المتمردين التركيز على بناء أجهزتهم السياسية وتأمين الدعم من القوى الخارجية، أما في المرحلة الثانية، التي أطلق عليها ماو «المأزق الإستراتيجي»، يجب أن يجنح المتمردون صوب حرب العصابات، مع التركيز على هجمات الكر والفر، وكما كتب ماو، في هذه المرحلة، سيكون أسلوب قتالنا هو حرب العصابات في المقام الأول، على أن تُستكمل بحرب متنقلة» [2]، سيعتمد طول أمد هذه المرحلة «على درجة التغيير في ميزان القوى بيننا وبين العدو وعلى التغييرات في الوضع الدولي»[3]، أما في المرحلة الثالثة فيتعين على المتمردين التركيز على العمليات الهجومية مع زيادة قوتهم العسكرية[4].

ثالثاً، قد تستعمل الجماعات إستراتيجيات مختلفة اعتماداً على سيطرتها على الأرض، وهذا الشيء يختلف باختلاف المناطق الحضرية والريفية، فقد يتبنى المتمردون إستراتيجية العقاب، على سبيل المثال في المناطق التي لايتوافر فيها سوى دعم محلي محدود وسيطرة محدودة على الأرض، على حين تركن إلى إستراتيجية حرب العصابات في المناطق التي لديهم فيها بعض الدعم وسيطرة أكبر على الأرض[5]، ففي الجزائر اعتمدت الجماعة الإسلامية المسلحة GIA القليل من العنف في المناطق التي تسيطر عليها، مع تفضيلها لإستراتيجية

(1) Revolutionary United Front, Footpaths to Democracy: Toward a New Sierra Leone.

(2) Mao, «On Protracted War,» p. 138.

(3) Mao, «On Protracted War,» p. 139.

(4) On the three phases see Mao, «On Protracted War,» pp. 136 - 145.

(5) Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War, p. 221.

حرب العصابات واستهداف الحكومة الجزائرية، إلا أنها (الجماعة الإسلامية المسلحة GIA) تبنت إستراتيجية العقاب في بعض المناطق المتنازع عليها.

بالمحصلة، إن الإستراتيجيات تعد عنصراً حاسماً في حرب المتمردين، إذ تحتاج جماعات المتمردين لتقرير الكيفية التي يتم فيها استعمال مواردها العسكرية والسياسية لهزيمة الحكومة في ساحة المعركة وإجبارها على تحقيق أهدافها، على عكس الحسابات التي تقرن إستراتيجية التَّمرُّد بحرب العصابات، يمكن للمتمردين الاختيار من بين ثلاث إستراتيجيات رئيسة هي: الحرب التقليدية والعقاب وحرب العصابات، وكما يفترض هذا الفصل أن التركيز الأعمى على إستراتيجية حرب العصابات قد يكون كارثياً للمتمردين الطموحين، وفي النهاية فإنّ المتمردين يختارون الإستراتيجية التي من شأنها المواءمة بين الوسائل بالغايات، فقد يحتاجون تغيير إستراتيجياتهم على وفق المنطقة (اعتماداً على السيطرة على الأرض)، ومراحل التَّمرُّد (اعتماداً على ميزان القوى مع الحكومة)، وإستراتيجية الحكومة، أو العوامل الأخرى، لكن من دون وجود إستراتيجية مناسبة لن تكون للمتمردين فرصة كبيرة لتحقيق أهدافهم.

4
التكتيكات

في حرب العصابات، إختر أسلوب التظاهر في الشرق، لتوجه الهجوم من الغرب، تجنب المواقع الحصينة، هاجم المواقع الضعيفة، هاجم ثم انسحب، ثم وجه ضربة صاعقة وانشد قراراً سريعاً خاطفاً[1].

ماوتسي تونغ

إن التكتيكات تحددها الظروف القائمة، والمنطق في هذه الحال أيضاً بسيط للغاية، من دون دعم بالمتطوعين، وتوفير الملاذ، والأسلحة، والمال، وما إلى ذلك، لا يمكننا شن عملية، ناهيك عن القيام بحملة[2].

الجيش الجمهوري الأيرلندي، الكتاب الأخضر

تبنت الجماعات المتمردة السورية، مع بداية عام 2011، طيفاً واسعاً من التكتيكات ضد نظام الأسد، وتراوحت هذه التكتيكات من الهجمات باستعمال السيارات المفخخة (VBIEDs) إلى الإغتيالات والكمائن الموجهة، مع اعتماد تلك الجماعات بنحو متكرر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ووسائل التواصل الاجتماعي لبث انجازاتها، ففي واحدة من أكثر الهجمات جرأة شنّت الجماعات المتمردة بقيادة تنظيم الدولة الإسلامية هجوماً متطوراً على قاعدة منغ الجوية في سوريا في العام 2012، وهي منشأة تابعة للقوات الجوية السورية، بالقرب من حلب التي كانت مقراً لسرب الطيران الرابع التابع للجيش السوري

(1) Mao Tse - Tung, On Guerrilla Warfare, translated by Samuel B. Griffith II (Urbana, IL: University of Illinois Press, 2000), p. 46.

(2) Irish Republican Army, Green Book (Belfast: Irish Republican Army, 1977), p. 6. The Green Book was a training and induction manual issued by the Irish Republican Army to new volunteers.

وتضم طائرات فلامنغو للتدريب من طراز MBB 223، والطائرات المروحية من طراز Mi ـ 8، وذخيرة ولوازم أخرى، وقد كانت هذه القاعدة هدفاً إستراتيجياً للجماعات المتمردة لأن الحكومة السورية استعملت طائرات القاعدة ضد قوات المتمردين في شمال سوريا، بما في ذلك مدينة حلب، لقد بدأ حصار قاعدة منغ في آب/أغسطس عام 2012، عندما هاجمت قوات المتمردين القاعدة باستعمال الأسلحة الصغيرة القاذفات الصاروخية RPG ودبابات الجيش التي تم الاستيلاء عليها[1]، واشتدت ضراوة المعركة في أواخر كانون الأول/ديسمبر مع تقدم المتمردين إلى سور القاعدة وقصف الطائرات الحكومية لمواقع المتمردين[2].

وقد نفذت الجماعات، خلال النصف الأول من العام 2013، هجمات متعددة ضد القاعدة الجوية، ثم اخترقت في نهاية المطاف أسوار قاعدة منغ في 5 آب/أغسطس، إذ قام انتحاريان من جيش المجاهدين والأنصار، وهي جماعة يقودها الزعيم الشيشاني المقيم في سوريا أبو عمر الشيشاني، بتنفيذ الهجوم الأولي من خلال قيادة مركبة مدرعة من طراز BMP، وهي مركبة قتالية روسية الصنع، محملة بستة أطنان من المتفجرات، صوب السور الخارجي[3]، ثم اقتحم مقاتلون من عدة جماعات ـ مثل تنظيم الدولة الإسلامية، وجيش المجاهدين والأنصار، ولواء الفتح، وكتيبة العاصفة الشمالية ـ قاعدة منغ بنجاح، لقد رافق العملية ضد قاعدة منغ الجوية حملة قوية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ووسائل التواصل الاجتماعي، فعلى سبيل المثال، أظهر مقطع فيديو تم تحميله على تطبيق يوتيوب في 6 آب/أغسطس عام 2013، قادة المتمردين وهم يقومون بتقديم تقرير عن العملية من داخل القاعدة[4].

وكشف الهجوم على قاعدة منغ الجوية تبني المتمردين السوريين مزيجاً واسعاً من التكتيكات ـ من التفجيرات إلى الكمائن ـ في كفاحهم للإطاحة بنظام الأسد.

(1) The Campaign for Homs and Aleppo: The Assad Regime's Strategy in 2013 (Washington, D.C.: Institute for the Study of War, January 2014), pp. 27 - 28; Damien McElroy, «Syrian Rebels Use Captured Army Tanks to Attack Aleppo Airforce Base,» Telegraph (UK), August 2, 2012.

(2) «Government Airstrike in Northern Syria Reportedly Kills 14 as Rebels Attack Airbase,» Associated Press, December 28, 2012.

(3) Joby Warrik, «Second Wind for Syrian rebels?»Washington Post, August 21, 2013; Loveday Morris, «Syrian Rebels Claim Key Air Base, Other Gains,» Washington Post, August 7, 2013.

(4) Video uploaded to YouTube on August 6, 2013. Accessed on February 20, 2014. The link (www.youtube.com/watch?v=SG87ZafxSHs) was eventually taken down.

يركز هذا الفصل على تكتيكات المتمردين، تشير التكتيكات، على النحو المستعمل هنا، إلى توظيف القوات وترتيبها ـ بما في ذلك الأسلحة والمعدات والأفراد ـ في المعركة أو في سياق وجود فوري للعدو في مواجهة حركة التَّمرُّد[1]، وفي الوقت الذي تنطوي فيه الإستراتيجية على خطة تتبناها جماعة لاستعمال الأدوات العسكرية وغيرها، فإنّ التكتيكات تتصل بما يفعله المتمردون وقوات مكافحة التَّمرُّد ـ وكيف يفعلون ذلك، كما أشار المنظّر العسكري كارل فون كلاوزفيتز، فإنّ التكيكات هي «استعمال القوات المسلحة في المعركة، أما الإستراتيجية هي استعمال هذه المعارك لكسب الحرب»[2]، وذهب المارشال الميداني البريطاني أرشيبالد ويفل إلى مثل ذلك عندما عرف التكتيكات بالقول :«هي فن تدبير القوات في ساحة المعركة، أما الإستراتيجية هي فن توجيه القوات إلى ساحة المعركة في الموقع الملائم».[3]

يُعنى هذا الفصل بالعديد من الدفوع، أولاً أن التكتيكات الفعالة هي تلك التي تستغل نقاط ضعف الحكومة (مثل الكمائن ضد القوات الحكومية المكشوفة)، وتقوض شرعيتها (مثل إثارة الفوضى)، أو تعزز قوات المتمردين (مثل الغارات التي تفضي إلى الاستيلاء على الأسلحة والإمدادات الحكومية) أو التي ترمي إلى استفزاز الحكومة لتقوم برد فعل مبالغ فيه، هذه الأهداف هي أهداف سياسية ونفسية بقدر ما هي عسكرية، وكي تكون التكتيكات فعالة يجب أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإستراتيجية التَّمرُّد وعناصره الأخرى بما في ذلك الحملات الدعائية والإعلام، ثانياً إن التكتيكات غير الفعالة هي التي تفضي إلى إضعاف الدعم المحلي أو التي تكشف نقاط الضعف لدى المتمردين، فالتكتيكات التي تنطوي على الإفراط بمعاقبة السكان المحليين تخاطر بتقليص الدعم المحلي ومن ثم تقوض فرص الجماعة بالنصر، كما هي الحال مع تبني إستراتيجيات العقاب، ولطالما أدت بعض التكتيكات، مثل الهجمات

(1) See, for example, Department of Defense, Joint Publication I - 01: Department of Defense Dictionary of Military anf Associated Terrms (Washington, D.C.: Department of Defense, 2012), p.259; Lawrence Freedman, Strategy:A History (New York: Oxford University Press, 2013), pp.72 - 75.

(2) Karl von Clausewiz, OnWar, edited and translated by Micheal Howard and Peter Paret (Priceton, NJ: Priceton University Presss, 1989), P.128.

(3) Quoted in Herman Hattaway, Reflections of a Civil War Historian: Essays on Leadership, Society, and the Art of War (Columbia, MO: University of Missouri, 2004), p. 200.

الانتحارية، إلى نتائج عكسية في تحقيق الأهداف طويلة الأجل، فما من جماعة متمردة استعملت الإرهاب الانتحاري حققت النصر في أي حركة تمرد سابقة، ولاتؤشر البيانات وجود أي ارتباط بين معظم التكتيكات وبين تحقيق المتمردين النصر، صحيح أن كل جماعة متمردة تقريباً تستعمل طيفاً واسعاً من التكتيكات من الكمائن والغارات إلى الاغتيالات، إلا أن الأمر الأكثر أهمية يكمن في الكيفية التي يستعمل فيها المتمردون التكتيكات.

انتظم ما تبقى من هذا الفصل في قسمين رئيسين، درس الأول منهما طائفة التكتيكات المتاحة للجماعات المتمردة، وحلل الثاني الأنماط السائدة في استعمال تكتيكات المتمردين، بما في ذلك شدة فتك تكتيكات المتمردين، وخسارة الدعم الشعبي، والتكتيكات الحضرية بإزاء التكتيكات الريفية.

تكتيكات ميدان المعركة

اعتمدت الجماعات المتمردة تكتيكات متعددة ـ عادة مع بعضها الآخر ـ لقتال الحكومات، يركز هذا القسم على عدة أساليب وهي: الكمائن، والغارات، وإثارة الفوضى، والتخريب، والاغتيالات، والتشويه، والخطف، والتفجيرات (بما في ذلك الهجمات الانتحارية)، لا يراد من هذه القائمة أن تكون جامعة، بقدر ما تسلط الضوء على بعض التكتيكات الأكثر استعمالاً من لدن المتمردين في ساحة المعركة، ومن الممكن أن تُستعمل هذه التكتيكات في جميع الإستراتيجيات التي تمت مناقشتها في الفصل الثالث وهي: حرب العصابات، والحرب التقليدية، والعقاب، ولايستبعد بعضها بعضا إذ يمكن للمتمردين استعمالها معاً.

الكمائن والغارات: لقد تم تصميم كل من الكمائن والغارات لتحقيق مجموعة من الأهداف العسكرية والسياسية، مثل قتل الأعداء وأسرهم، وتدمير مركبات العدو وإمداداته أو الإستيلاء عليها، أو إكراه قوات العدو أو السكان المحليين وردعهم.

الكمين، هو هجوم من موقع خفي على عدو متحرك أو متوقف توقفاً مؤقتاً، وعادة ما توقف الكمائن قوات العدو أو تمنعها أو تدمرها عبر زيادة عنصر المفاجأة، إلا أنها لا تتضمن الاستيلاء على الأراضي والسيطرة عليها، ويمكن للمتمردين القائمين بالكمين استعمال نيران مباشرة أو غير مباشرة[1].

(1) يشير إطلاق النار المباشر إلى إطلاق قذيفة اعتماداً على خط البصر المباشر بين الفرد والهدف. ويمكن أن

تقوم الجماعات المتمردة في بعض الأحيان بتنظيم الكمائن في ثلاث فرق وهي: الهجوم، والدعم، والحماية، أما فريق الهجوم، فيتولى إطلاق النار على «منطقة القتل» حيث توجد قوات مكافحة التَّمرُّد، ويقوم المتمردون أيضاً بالانقضاض على منطقة القتل ويحاولون تطهيرها، وقد يتم تكليف بعضهم بمهام إضافية مثل البحث عن عناصر ذات قيمة إستخباراتية وأسر سجناء، ثم يأتي بعد ذلك فريق الدعم ليقوم بمساعدة قوة الهجوم من خلال إطلاق النار على منطقة القتل وما حولها، ويحاول فريق الدعم تدمير أغلبية القوة القتالية لمكافحة التَّمرُّد قبل أن ينتقل فريق الهجوم إلى منطقة القتل، أخيراً، يعمل فريق الحماية على التحذير من وصول قوات مكافحة التَّمرُّد ويوفر الحماية لفريقي الهجوم والدعم(1).

أما الغارة، فهي عملية هجومية للاستيلاء على منطقة ما مؤقتاً، أما لتأمين المعلومات، أو إرباك الخصم أو تهديده، أو القبض على أشخاص أو قتلهم، أو الاستيلاء على المعدات أو تدميرها، ثم يتبع ذلك انسحاب مخطط له(2)، وعلى خلاف الكمين، الذي يكون فيه المتمردون عادة في مكانهم عندما تتحرك قوات العدو صوب منطقة القتل، فإنّ القوات الحكومية عادة ما تكون في مكان الغارة، وقد بيّن ذلك عبد العزيز المقرن، الذي تزعم تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية حتى مقتله على يد قوات الأمن السعودية في حزيران/يونيو عام 2004، في كتابه الموسوم «دورة التنفيذ وحرب العصابات»، والفارق الفني بين الكمين والإغارة يكمن في أن الكمين: انتظار وترقب في موقعٍ جيد، بينما الإغارة تقّدم مدروس ومرتب على هدفٍ مختارٍ بدقةٍ وعناية(3)».

لقد كانت الكمائن والغارات ذات قيمة خاصة في ضرب الحكومة المحلية أو القوات

تأتي من مجموعة أسلحة مثل البنادق والقذائف الصاروخية RPG والمسدسات. ويشير إطلاق النار غير المباشر إلى إطلاق قذيفة من دون الاعتماد على خط الرؤية المباشر، حيث يحدد الفرد الهدف اعتماداً على زاوية السمت وزوايا الارتفاع. وتشتمل الأمثلة على الصواريخ وقذائف الهاون.

(1) US department of the Army, FM 3 - 90 - 1: Offense and Defense, Volume 1 (Washington, D.C.: Headquarters, Department of the Army, March 2013), pp. 3 - 23. Also see, for example, ‘Abd Al - ‘Aziz Al - Muqrin, A Practical Course for Guerrilla War, translated by Norman Cigar (Washington, D.C.: Potomac Books, 2009), pp. 118 - 119.

(2) See, for example, Department of Defense, Joint Publication 1 - 02: Department of Defense Dictionary of Military and Associated Terms (Washington, D.C.: Department of Defense, 2012), p. 219; Al - Muqrin, A Practical Course for Guerrilla War, p. 119.

(3) Al - Muqrin, A Practical Course for Guerrilla War, p. 119.

الأجنبية المجهزة بنحو أفضل، ففي فيتنام، قام الفيت كونغ بنصب كمائن وشن غارات ضد القوات الفيتنامية الجنوبية والقوات الأمريكية وتقويض الروح المعنوية، من بين أهداف أخرى، وأمضوا وقتاً كبيراً في تخطيط العمليات، أحياناً باستعمال طاولة رمل أو باستعمال نسخة طبق الأصل من الهدف خلال التدريبات، واختار الفيت كونغ بعناية التضاريس التي وفرت إمكانية التمويه للمتمردين لتطويق القوات الحكومية وتشتيتها، واستعمال الأسلحة الثقيلة للحفاظ على إستمرارية قدرة إطلاق النار، وإنشاء مراكز مراقبة للكشف المبكر عن القوات الحكومية أو القوات الحليفة لها، والسماح لنقل القوات بالخفاء إلى مواقعها وتفريقها أثناء الانسحاب[1]، أما في أنغولا، فقد استعمل متمردو الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA، الكمائن، إلى حد ما، «لتثبيط معنويات القوات البرتغالية، لمنعهم من العيش بسلام في ثكناتهم»[2].

وخلال التَّمرُّد الشيشاني في روسيا نفذ المتمردون كمائن وغارات ضد القوات الروسية بنحو متكرر[3]، وقد أشار العقيد غينادي زيلين، رئيس الأركان التنفيذية الرئيسة لتجمع لقوات الفدرالية الروسية الموحدة OGV، إلى أن الكمائن الشيشانية كثيراً ما بدأت عبر تفجير قنبلة على جانب الطريق :«بعد انفجار القنبلة، ولاسيما إذا كانت الأرتال صغيرة نسبياً، يندفع رجال العصابات داخل مركبات القوات بلا هوادة لمدة من 5 إلى 15 دقيقة، مستعملين جميع أنواع الأسلحة، ثم يستولون على أكبر قدر ممكن من الأسلحة والوثائق والسجناء ويختفون بسرعة في الجبال والغابات المحيطة[4]»، بالإضافة إلى ذلك، فقد شن المتمردون الشيشان

(1) M. Anderson, M. Arnsten, and H. Averch, Insurgent Organization and Operations: A Case Study of the Viet Cong in the Delta, 1964 - 1966 (Santa Monica, CA: RAND, August 1967), pp. 107 - 108, 113.

(2) Don Barnett and Roy Harvey, The Revolution in Angola: MPLA, Life Histories and Documents (New York: Bobbs - Merrill, 1972), p. 17.

(3) This paragraph and the following two paragraphs draw heavily from Mark Kramer, «The Perils of Counterinsurgency: Russia's War in Chechnya,» International Security, Vol. 29, No. 3 (20052006/), p. 19.

(4) Col. Gennadii Zhilin «Opyt boevogo primeneniya voisk na Severnom Kavkaze» [Experience with the combat employment of troops in the North Caucasus], part 3, Soldat Otechestva, No. 47 (June 16 2004), p. 5; Mark Kramer, «The Perils of Counterinsurgency: Russia's War in Chechnya,» International Security, Vol. 29, No. 3 (20052006/), p. 19.

غارات على القواعد والمعسكرات الروسية، وقد صممت هذه الغارات «لإيجاد كم هائل من الضغط النفسي على الجنود [الروس] وتقويض معنوياتهم[1]»، لقد كانت الكمائن قاتلة بنحو خاص في المناطق شمال القوقاز حيث كان نظام الطرق غير موجود تقريباً، وكانت المركبات العسكرية الروسية تستخدم طرقاً معروفة[2].

وقد حذر أحد القادة الروس في العام 2004 من أن «الكمائن المستمرة على طول الطرق» في الشيشان أسفرت عن مقتل «عدد مثير للقلق» من الجنود الروس، وأن محاولات المتمردين الممنهجة لتوسيع نطاق عملياتهم القتالية» خلفت وضعاً خطيراً في شمال القوقاز[3]، وقد انتقدت وزارة الشؤون الداخلية والجيش في وقت لاحق «لردودهم البطيئة وغير المنظمة بنحو مخيف» على الغارات والكمائن[4].

وكانت الكمائن تكتيكاً رئيساً للمتمردين في أفغانستان بعد الإطاحة بنظام طالبان عام 2001، أفغانستان بلد ذو كثافة سكانية منخفضة ويمتاز برداءة الطرق، لذا فقد وفرت خطوط المواصلات الأمريكية أهدافاً سهلة لهم، وقد استعملت حركة طالبان طيفاً واسعاً من تكتيكات الكمائن ضد الدوريات الراجلة والراكبة في التضاريس الجبلية وعلى طول الطرق الرئيسة، وقد كانت معظم الكمائن عبارة عن هجمات كر وفر، استغرقت أقل من 30 دقيقة، واعتمد المتمردون الاستطلاع لمراقبة تحركات القوات الأفغانية والأمريكية والقوات الأخرى التابعة للناتو، وغالباً ما قام عناصر الاستطلاع في المقدمة بالإبلاغ عن تفاصيل الرتل المستهدف، مثل

(1) Quoted from a set of «instructions on the waging of combat operations» issued by the Chechen guerrilla commander Hattab in 2002. The document was captured by Russian forces after Hattab was killed. Kramer, «The Perils of Counterinsurgency,» p. 20.

(2) Quoted in Vladimir Mukhin, «Chechnya kak obshchevoiskovoi poligon» [Chechnya as a combined - forces training ground], Nezavisimoe voennoe obozrenie, No. 42 (November 28 2003), p. 2; Kramer, «The Perils of Counterinsurgency,» pp. 19 - 20.

(3) Interview transcribed in Andrei Pilipchuk, «General - polkovnik Vladimir Boldyrev: My—lyudi derzhavnye, i Otechestvo sumeem zashchitit» [Colonel General Vladimir Boldyrev: We are people who serve a great power, and the Fatherland will be able to defend us], Krasnaya zvezda (October 16 2003), p. 1. Kramer, «fte Perils of Counterinsurgency,» p. 24.

(4) Vadim Solovev, «Severnyi Kavkaz: Retsidiv 22 iyunya 1941 goda» [The North Caucasus: A Reprise of June 22, 1941], Nezavisimoe voennoe obozrenie, No. 24 (June 25 2004), p. 3; Kramer, «The Perils of Counterinsurgency,» p. 24.

عدد المركبات ونوعها، والتأكد من وجود أجهزة سيطرة جوية تكتيكية من عدمه، وكذلك ما اذا كانت الرتل يضم مدفعية أم لا، فعلى سبيل المثال كان المتمردون الكامنون في وادي غوليستان في ولاية فراه في تشرين الأول/أكتوبر عام 2007 يعرفون على مايبدو أن الدعم الجوي كان مستبعداً، وقد أتاح لهم هذا الأمر متسعاً من الوقت للمناورة على هدفهم، وعرف المتمردون أيضاً الطريق الذي سيسلكه الرتل وموعد وصوله، يوضح الشكل رقم 4.1 كمين وادي غوليستان في 31 تشرين الأول/أكتوبر عام 2007، حيث قتل المتمردون 20 من عناصر الأمن الأفغانية وجرح جنديين أمريكيين[1].

ويمكن للجماعات المتمردة في بعض الحالات حشد قوات كبيرة ضد القوات الحكومية في الغارات والكمائن التي تبدأ وكأنها معارك تقليدية، ففي كولومبيا، على سبيل المثال، قام متمردو القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC بعمليات ضد وحدات من الجيش الكولومبي بحجم كتيبة، فأدى إلى تدمير الكتيبة الثانية والخمسين لمكافحة العصابات (52BCG) التابعة للواء المتحرك الثالث (BRIM 3) في شباط/فبراير عام 1998[2].

(1) Jerry Meyerle and Carter Malkasian, Insurgent Tactics in Southern Afghanistan, 2005 - 2008 (Alexandria, VA: Center for Naval Analysis, August 2009), pp. 3 - 8.

(2) Thomas Marks, Colombian Army Adaptation to FARC Insurgency (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, US Army War College, 2002), p. 8.



الشكل رقم 4.1: كمين معقد في مقاطعة غولستان، ولاية فراه، في تشرين الأول/أكتوبر عام 2007 (1)

علاوة على ذلك شنّت الجماعات المتمردة كمائن وغارات ضد المليشيات وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية المتحالفة مع الحكومة، ففي كينيا، على سبيل المثال، نصب متمردو الماو ماو الكمائن لدوريات الحرس الوطني في محاولة لترويعهم(2).

وفي الوقت الذي استعمل فيه المتمردون الكمائن بنحو متكرر لقتل أفراد العدو، أو أسرهم، أو القضاء عليهم، إلا أنهم استعملوها أيضاً لمصادرة الأسلحة، والذخيرة، والمركبات، والغذاء، والمعدات الطبية وغيرها من الإمدادات من قوات المعارضة(3)، فقد أغارت القوات

---

(1) Meyerle Malkasian,Insurgent Tactics in Southern Afghanistan, p. 25.

(2) Kiboi Muriithi (General Kamwana), War in the Forest (Nairobi: Trafford, 1971); David Anderson, Histories of the Hanged: The Dirty War in Kenya and the End of Empire (New York: W.W. Norton, 2005), pp. 252 - 257.

(3) Army Special Operations Command, Undergrounds in Insurgent, Revolutionary, and Resistance Warfare (Fort Bragg, NC: United States Army Special Operations Command, January 2013), p. 80.

المسلحة الثورية الكولومبية FARC في كولومبيا على المزارع للحصول على الغذاء، وهاجمت فيما بعد المواقع العسكرية الصغيرة أو الدوريات للإستيلاء على الأسلحة، والملابس، ومعدات الاتصالات والذخيرة، وعلى وفق أحد الروايات، فقد جمع المقاتلون في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني FMLN في السلفادور مجموعة من أسلحتهم بما في ذلك مدافع الهاون وغيرها من قطع المدفعية... من الأسلحة التي استولوا عليها من القوات الحكومية(1)»، وتمكنت جماعة الدرب الساطع في بيرو وبوكو حرام في نيجيريا بإعالة نفسها، إلى حد ما على الأقل، عبر الإغارة على مواقع مثل مراكز الشرطة، ومشاغل التعدين لجمع الأسلحة والمتفجرات والإمدادات(2)، وكذلك فعل المتمردون الحوثيون في اليمن، الذين حصلوا على الأسلحة، والذخيرة، والمركبات من الغارات والكمائن ضد القوات الحكومية(3)، ولما كان مقاتلوا الماو ماو يعانون من نقص في الأسلحة والمعدات الأخرى على الدوام لجأوا إلى الغارات والسرقة للاستيلاء عليها(4).

إثارة الفوضى والتخريب: تنطوي إثارة الفوضى على الجهود التي تبذلها الجماعات المتمردة لتقويض القوة العسكرية، أو الإقتصادية، أو النفسية، أو السياسية للحكومة بواسطة أفراد يعملون سراً(5)، تعتمد شرعية الحكومة على توفير الأمن وتقديم الخدمات الأساسية، لذا تحاول تكتيكات إثارة الفوضى تقويض نظرة الجمهور إلى الحكومة، كما يمكنهم المساعدة في تحشيد الاضطرابات الاجتماعية من دون اللجوء إلى المزيد من الإجراءات الواسعة النطاق المكشوفة، صحيح أن حركات التَّمرُّد قد لا تتمكن من الإستيلاء على السلطة عبر إثارة الفوضى، إلا ان الجهود الرامية إلى تقويض شرعية النظام تحتل

(1) Ron Bulikema and Matt Burger, «Farabundo Martí Frente Para La Liberación Nacional (FMLN),» in Casebook on Insurgency and Revolutionary Warfare, Volume II: 1962 - 2009 (Laurel, MD: Johns Hopkins University Applied Physics Laboratory, 2010).

(2) Ron Buikema and Matt Burger, «Sendero Luminoso,» inCasebook on Insurgency and Revolutionary Warfare, Volume II: 1962 - 2009, p. 64.

(3) Barak Salmoni, Bryce Loidolt, and Madeleine Wells,Regime and Periphery in Northern Yemen: The Huthi Phenomenon (Santa Monica, CA: RAND, 2010), pp. 197 - 204.

(4) Waruhiu Itote (General China),«Mau Mau» General (Nairobi: East African Publishing House, 1967), p. 97.

(5) Joint Publication 3 - 24, Counterinsurgency Operations (Washington, D.C.: Department of Defense, 2009), GL - 9.

أهمية للجماعات المتمردة لفرض سيطرتها [1]، وكما أوجز دليل إرشادي لمتمردي تنظيم القاعدة أكد على «ان الهدف من [إثارة الفوضى] هو زعزعة الأمن والشعور بالاستقرار الضروري للمضي قدماً وتحريك عجلة الاقتصاد، كما حصل في الهجوم على الآبار وأنابيب النفط في العراق التي تسببت في أنسحاب الشركات الأجنبية»[2]، وعلى خلاف الكمائن والغارات، التي تنطوي على مواجهة مباشرة ومكشوفة مع قوات مكافحة التَّمرُّد، لاتشتمل إثارة الفوضى على الاشتباك المباشر.

وقد ركز متمردو الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA عملياتهم لإثارة الفوضى في العام 1961 في لواندا على إطلاق سراح السجناء السياسيين المحتجزين في مراكز الشرطة والسجون في البلدة[3]، أما في فيتنام فقد طوّر الفيت كونغ عقيدة أطلق عليها اسم بنه فان ركزت على الهروب من الخدمة العسكرية والانشقاق عن حكومة فيتنام[4]، وقد كانت حملة إثارة الفوضى التي قام بها الفيت كونغ ترمي، عبر التحريض والإقناع والإكراه والتهديدات، إلى إضعاف شعبية الحكومة وتعزيز صفوف التَّمرُّد، وقد ساعد ذلك على تثبيط إرادة الجنود الفيتناميين على القتال من أجل حكومتهم وقد قدموا، في بعض الحالات، معلومات استخباراتية عن نشاط الحكومة أو عن المنشقين عن الفيت كونغ[5]، أما في نيكاراغوا فقد أشعل السكان المحليون في الأحياء مشاعل بوصفها رمزاً لإثارة الفوضى ضد نظام سوموزا ودعم متمردي الساندنيستا، وعبر عن ذلك أحد المتمردين التابعين لجبهة الساندنيستا بالقول :«لقد استولت النار على طابع إثارة الفوضى هذا إذ التف كل من في المعارضة، وكل الناس المناهضين لسوموزا، وكل مؤيدي الساندنيستا معاً حول النيران، لذا كانت

(1) United States Army Special Operations Command,Undergrounds in Insurgent, Revolutionary, and Resistance Warfare (Fort Bragg, NC: United States Army Special Operations Command, January 2013), p. 171.

(2) Al - Muqrin A Practical Course for Guerrilla War, p. 128.

(3) Barnett and Harvey, The Revolution in Angola, p. 2.

(4) James I. Wirtz, The Tet Offensive: Intelligence Failure in War (New York: Cornell University Press, 1991), p. 22.

(5) United States Army Special Operations Command,Undergrounds in Insurgent, Revolutionary, and Resistance Warfare (Fort Bragg, NC: United States Army Special Operations Command, January 2013), p. 38. On Vietnam, see James I. Wirtz, The Tet Offensive: Intelligence Failure in War (New York: Cornell University Press, 1991), p. 22.

المشاعل علامة على إثارة الفوضى ورمزاً للتحريض السياسي والأفكار الثورية التي جلبها الطلاب إلى الأحياء»[1].

وتعد الدعاية عنصراً مهماً من عناصر إثارة الفوضى، وهو ما سيتم بحثه بمزيد من التفصيل في الفصل السادس، ويمكن للمتمردين أيضاً اعتماد تقنيات إثارة الفوضى للتلاعب في الحشود والاضطرابات المدنية في سبيل المضي قدماً في إستراتيجيتهم الشاملة[2]، وتعد الجماعات مثل طلاب الجامعة والنقابات والمنظمات السياسية أهدافاً رئيسة لتحشيد المتمردين لأنها يمكن أن تسهل الإضطرابات والإحتجاجات والأنواع الأخرى من الإضطرابات الإجتماعية والسياسية[3].

زد على ذلك، يعد التخريب أحد تكتيكات إثارة الفوضى المهمة وينطوي على وجود «فعل أو أفعال ترمي إلى إلحاق الضرر بالدفاع الوطني لبلد ما أو اختراقه أو إعاقته عبر الإضرار أو محاولة الإضرار بأي دفاع وطني أو معدات حربية أو مرافق وتدميرها بحيث تشمل المواد البشرية والطبيعية[4]»، ويمكن أن يشتمل التخريب على أنشطة عنيفة وغير عنيفة، إذ يعمد المتمردون إلى التخريب الإنتقائي عندما يحاولون أن يدمروا أو يعطلوا المنشآت التي لايمكن استبدالها أو إصلاحها بسهولة، وفي بعض الحالات، قد تتلقى الجماعات المتمردة تدريبات من الجماعات المتمردة الأخرى، مثل أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA الذين سافروا إلى كولومبيا لتدريب القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC على العبوات الناسفة[5]، ويمكن أن يساعد للتخريب على تقويض القوة العسكرية، والاقتصادية، والنفسية، والسياسية، والمعنوية للسلطة الحاكمة عبر الإضرار بالإنتاج العسكري، والموارد الاقتصادية، والمنشآت الصناعية، وإنتاج الأغذية، والمعنويات، والأمن العام[6].

---

(1) Omar Cabezas, Fire from the Mountain: The Making of a Sandinista (New York: Crown, 1985), p. 44.

(2) US Special Command, Unconventional Warfare, Draft Document, Joint Publication,2013.

(3) United States Army Special Operations Command,Undergrounds in Insurgent, Revolutionary, and Resistance Warfare (Fort Bragg, NC: United States Army Special Operations Command, January 2013), p. 38.

(4) Department of Defense, Joint Publication 1 - 02, Department of Defense Dictionary of Military and Associated Terms (Washington, D.C.: Department of Defense, 2012), p. 291.

(5) United States Army Special Operations Command, Undergrounds in Insurgent, Revolutionary, and Resistance Warfare, p. 178.

(6) US Special Operation Commend Command, Unconventional Warfare, Draft Document, Joint Publication, 2013.

استعمل عناصر المؤتمر الوطني الأفريقي ANC ففي جنوب أفريقيا عمليات التخريب لتقويض الدعم للحكومة البيضاء، وكما هو موضح في بيانات المؤتمر الوطني الأفريقي ANC مثل عملية مايبيوي، فقد شملت الأهداف الرئيسة؛ الطرق الإستراتيجية، والسكك الحديدية، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، والمنشآت الصناعية الرئيسة، والسدود[1]، وقد حقق التخريب عدداً من الأغراض في بداية الستينات من القرن الفائت، إذ كان المؤتمر الوطني الأفريقيANC يأمل في إلهام بعض الشباب المتشددين الانضمام إلى وحدات القتال السرية، فضلاً على ذلك، فقد ركن حزب المؤتمر الوطني الأفريقيANC إلى التهديد بمزيد من التصعيد إذا لم تغير الحكومة سياساتها حيال السود، وعلى حد تعبير أحد ناشطي المؤتمر الوطني الأفريقي ANC جاك هودجسون قائلاً: لقد كان الهدف واضحاً :«عندما يتعين عليهم حماية كل ما يُفتح ويُغلق في البلاد، فلن يكون لديهم أي شخص متاح لحماية الناس»[2]، وقد أعطت قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي ANC تعليمات محددة لعناصرها تقضي بتفادي الهجمات التي من شأنها أن تفضي إلى الإصابات أو خسائر في الأرواح على أمل أن يغير النظام سياساته، وعلى وفق أحد نشطاء المؤتمر الوطني الأفريقي ANC:

> لقد تم توضيح النقطة بقوة في الإعلان الذي رافق أعمال التخريب الأولى التي أعربت عن الأمل في «أن تنبه الإجراءات الجميع «حتى في هذه الساعة المتأخرة» على إدراك الحالة المأساوية التي تقود إليها سياسة النظام التي يمكن أن تدفع الحكومة وأنصارها إلى أن يثوبوا إلى رشدهم قبل فوات الأوان وقبل أن تصل الأمور مرحلة تبعث على اليأس من وضع حد للحرب الأهلية[3].

وقد أشار الخبير الاقتصادي توماس شيلينج إلى هذا المنطق بوصفه «دبلوماسية العنف»، لقد كان التهديد بمزيد من العنف ـ والمزيد من الضرر في المستقبل ـ من شأنه أن يسهم في رضوخ الدولة أو امتثالها[4]، وقد أكد القائد العسكري الكوبي الجنرال ألبرتو بايو، في رسالة موجهة إلى فيديل كاسترو، أن التخريب كان أحد أهم جوانب حملة التَّمرُّد وشجع كاسترو على «تدشين موجة من التخريب الذي يستهدف مراكز السكر الداخلية

(1) African National Congress, «Operation Mayibuye,» Part V, 1963.

(2) Ronnie Kasrils, Armed and Dangerous: From Undercover Struggle to Freedom (Auckland Park, South Africa: Jacana Media, 2013), p. 35.

(3) Joe Slovo, The Unfinished Biography (London: Hodder and Stoughton, 1996), p. 152.

(4) Thomas C. Schelling, Arms and Influence (New Haven, CT: Yale University Press, 1966), p. 3.

على وجه الخصوص»[1]، وبالمثل أيضاً أشار جيفارا إلى أن «أعمال التخريب مهمة للغاية» للمتمردين وان «أنشطة التخريب المدارة بنحو جيد هي سلاح فعال للغاية»[2]، إن الطرق، والسكك الحديدية، والجسور، والأنهار معرضة للخطر لأنها مراكز النقل الرئيسة، وتحتاج إلى أعداد كبيرة من القوات الحكومية للدفاع عنها، وتستغرق وقتاً طويلاً وكلفة عالية لإعادة بنائها.

ففي السلفادور، قامت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني FMLN بتقسيم البلاد إلى جزأين بنحو فعال عبر تدمير كل الجسور الرئيسة التي تقطع نهر ليمبا، شريان الحياة الاقتصادي، ودمرت الجبهة FMLN عشرات منشآت القهوة، وقصب السكر بما في ذلك أكبر تلك المنشآت وأكثرها أهمية، وقطعت الجبهة FMLN التيار الكهربائي في أكثر من 80 % من البلاد[3]، أما في نيجيريا فقد نجحت حركة تحرير دلتا النيجر في إغلاق أجزاء من البنية التحتية النفطية في دلتا النيجر جراء عمليات التخريب[4]، وفي اليمن نفذ الحوثيون عمليات تخريب متعددة ضد الحكومة اليمنية ومؤيديها في الحرب التي بدأت في العام 2004، بما في ذلك مضخات المياه في باقم[5].

واستهدف المتمردون، في حرب العراق التي بدأت عام 2003، البنية التحتية الرئيسة التي عطلت صادرات النفط وإنتاج الكهرباء وتوزيع الوقود[6]، وقد أشار تقييم أجرته الحكومة الأمريكية للبنية التحتية الحيوية إلى أن المتمردين العراقيين» أظهروا بعض المرونة في الحركة في تغيير هجماتهم بين النفط والطاقة والسكك الحديدية ـ لكن يجب توقع المزيد

(1) General Alberto Bayo, 150 Questions for a Guerrilla (Denver, CO: Cypress Printing, 1963), p. xiv.

(2) Ernesto Che» Guevara,Guerrilla Warfare (ftousand Oaks, CA: BN Publishing, 2007), pp. 17 - 18.

(3) Joaquin Villalobos, «Popular Insurrection: Desire or Reality?»Latin American Perspectives, Vol. 62, No. 3 (Summer 1989), pp. 5 - 37.

(4) United State Army Special Operations Command, Undergrounds in Insurgent, Revolutionary, and Resistance Warfare, p. 178.

(5) » Infijar'Anif Yahazz Madinat Baqim bi - Muhafazat Sa'da,» al - Ayyam, December 10, 2006. On broader Huthi insurgent tactics see Salmoni, Loidolt, and Wells, Regime and Periphery in Northern Yemen.

(6) Coalition Provisional Authority, Pipeline Sabotage, October 28, 2003. From the Coalition Provisional Authority Archives.

من القسوة، إن الأضرار التي طالت أعمدة الكهرباء، وأنابيب النفط، وخطوط السكك الحديدية أمر غير مقبول ولكن من السهل إصلاحه نسبياً، إلا أن تخريب محطة الكهرباء أو مصفاة لتوليد الطاقة الكهربائية (البنية التحتية الحيوية) هو أمر كارثي»[1]، كانت المشكلة رهيبة في العراق حيث يوجد 23,500 كيلومتر من البنية التحتية، وهو ما يفوق بكثير قدرة القوات الأمريكية والعراقية على حمايتها، الحل، على وفق تقييم الولايات المتحدة، كان التركيز على البنية التحتية الحيوية، وتطوير قدرات الدوريات والمراقبة الجوية الموجهة صوب الاستخبارات، والاستثمار في تقنيات الإصلاح السريع[2]، استهدف المتمردون العراقيون السكك الحديدية كذلك، وخلص أحد تقارير الحكومة الأمريكية إلى أن «المدى الذي عطلت فيه العمليات الاعتيادية يبقى أمراً غير مقبول إذا كان للسكك الحديدية أن تعمل بوصفها عنصر نقل حيوي في حركة الشحنات»[3]، لقد كانت العديد من هذه الجهود التخريبية فعالة في تقويض الدعم لسلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة، وعلى وفق تقييم عسكري لوزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد فقد «وصلت التهديدات والهجمات الناشئة ضد البنية التحتية العراقية إلى مستوى يتطلب عملاً فورياً وغير مسبوق، نحن نفقد رضا الشعب العراقي عبر الفشل في تلبية توقعاته في أغلب المجالات الأساسية لدعم الحياة، وعلى هذا النحو نحن نخاطر بفقدان السلام[4].

وفي بيرو، دشن متمردو حركة الدرب الساطع تمردهم في آيار/مايو عام 1980 خلال الانتخابات الرئاسية عبر شن هجمات ضد مراكز الاقتراع في أياكوتشو وهي هجمات كانت تسعى إلى تقويض شرعية الحكومة، وقد نظمت حركة الدرب الساطع في السنوات اللاحقة سلسلة من حملات التخريب عالية المستوى، بما في ذلك تلك التي نفذت ضد شبكات

---

(1) Memo from James Ellery to Ambassador Bremer, Subject: Read Ahead for Ambassador Bremer: Infrastructure Security Strategy, January 11, 2004. From the Coalition Provisional Authority Archives.

(2) Infrastructure Security Planning Group, Infrastructure Security Strategy, January 12, 2004. From the Coalition Provisional Authority Archives.

(3) Info Memo from Darrell Trent to the Administrator, Subject: Ministry of Transportation Issues Update, December 15, 2003. From the Coalition Provisional Authority Archives.

(4) Memorandum from United States Central Command to Secretary of Defense, Subject: Energy Systems Stability and Security in Iraq, August 28, 2003. From the Coalition Provisional Authority Archives.

الطاقة الكهربائية في البلاد، فقد قصفت حركة الدرب الساطع في آب/أغسطس عام 1982 خمسة أبراج للضغط العالي التي تزود الطاقة الكهربائية في منطقة ليما كالاو، وهو ما أدى إلى وقوع 9 ملايين شخص ـ نصف سكان البلاد ـ في الظلام لمدة 48 ساعة، وبعد عدة أشهر شنت حركة الدرب الساطع هجوماً آخر على شبكة الكهرباء في ليما فتسبب في أنقطاع كامل للطاقة في العاصمة وفي ست مدن أخرى، وبعد دقائق من أنقطاع التيار الكهربائي أَضاءت حركة الدرب الساطع شعلة على شكل مطرقة كبيرة ومنجل على سطح جبل يطل على مدينة ليما المظلمة[1].

الاغتيالات: لقد تم تصميم هذا التكتيك لإكراه المدنيين أو المسؤولين الحكوميين أو ردعهم أو ببساطة القضاء عليهم عبر الاستعمال الدقيق للعنف، وتنطوي الاغتيالات على القتل الهادف لقوات مكافحة التَّمرُّد والمتعاونين معها، وغيرهم من الذين يتعاطفون مع الحكومة، وكما لخص دليل إرشادي لتنظيم القاعدة، بشأن حرب العصابات، ذلك بالتأكيد على أن الاغتيال هو «عملية تنطوي على قتل مفاجئ لهدف محدد، تُنفذ من كفّ الأذى الذي يرتكبه شخص ما ولردع الآخرين على شاكلته»[2]، وهناك أهداف عدة للاغتيالات وهي: القضاء على الأفراد أو عناصر الأمن المنخرطين في مكافحة التَّمرُّد، والتسبب بالانشقاقات داخل الحكومة، وتشجيع الإنشقاقات داخل الحكومة أو في صفوف السكان المدنيين، وصرف السكان المحليين عن التعاون مع الحكومة، ويمكن لجماعات المتمردين استعمال أساليب عدة لاغتيال الأعداء، من نيران الأسلحة الصغيرة إلى العبوات الناسفة IEDs.

دشن متمردو الماو ماو في كينيا حملتهم في العام 1952 باغتيالات مروعة ضد عرق الكيكويو الذين دعموا الحكومة، وقد قُتل العديد من الضحايا جرّاء جروح تسبب فيها الطعن بالسيف مع تقطيع الجثث وتشويهها، وقد استهدفت فرق اغتيال الماو ماو المتعاونين مع الحكومة البريطانية وحلفائها، بما فيهم مليشيات الحرس الوطني، ولخص أحد قادة المتمردين في الماو ماو أنها كانت باكورة أنشطة «اللجنة السرية» التي أسست في العام 1952، «القضاء على المخبرين»[3]، أما في الجزائر فقد اغتالت الجماعة الإسلامية المسلحةGIA الأصدقاء

(1) Gordon McCormick, The Shining Path and Peruvian Terrorism (Santa Monica, CA: RAND, 1987), pp. 4, 11.

(2) See Al - Muqrin, A Practical Course for Guerrilla War, p. 141.

(3) Itote, «Mau Mau» General, p. 43. Also see Anderson, Histories of the Hanged, p. 87.

وأفراد الأسرة لعملهم مع الحكومة، بما في ذلك أولئك الذين صوتوا خلال الانتخابات[1]، واستهدف المتمردون الحوثيون في اليمن الشيوخ وأفراد أسرهم ممن دعموا الحكومة، فضلاً على تدمير منازلهم وقطع الأراضي الزراعية وغيرها من الممتلكات[2]، وفي أوغندا أجبر قادة جيش الرب للمقاومة LRA الأطفال في بعض الأحيان على قتل أفراد عائلاتهم للتأكد من أن ولاء الطفل كان للجماعة وليس للعائلة[3].

واستهدف الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA في أيرلندا الشمالية بنحو منتظم قوات شرطة ألستر الملكية RUC وغيرها من القوات، وشمل ذلك طائفة من الاغتيالات، مثل نساء الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA اللواتي استدرجن ثلاثة عرفاء بريطانيين لحضور حفلة على طريق أنتريم في بلفاست، ثم قُبض على العرفاء، وجعلوهم صفاً ثم أطلق النار عليهم من أسلحة رشاشة حتى الموت، وضبطت فرقة للجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA اثنين من العرفاء في قوات شرطة ألستر الملكية RUC خارج أوقات العمل يشترون النبيذ ليأخذوهما إلى المنزل ويعدموهما، وأشار أحد مسؤولي الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA بصراحة «نحن لانعارضهم شخصياً، إنه الزي الرسمي الذي نتعقبه، إنها مجرد أعمال»[4].

التشويه: في الوقت الذي تحظر فيه المادة 3 من اتفاقيات جنيف التشويه، الذي ينطوي على قطع أحد الأطراف أو إصابتها أو تدميرها أو أي جزء آخر من أجزاء جسم الإنسان بنحو دائم[5]، لجأت العديد من الجماعات المتمردة والحكومات إلى التشويه لإكراه السكان المحليين أو ردعهم من خلال الخوف، وعلى خلاف الاغتيالات، المصممة لقتل الهدف، يضمن هذا التكتيك بقاء الضحية على قيد الحياة ـ لكن مع تركها بجروح واضحة، ومثلما ورد في

(1) Baya Gacemi, I, Nadia, Wife of a Terrorist (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 2006), p. 65.

(2) Salmoni, Loidolt, and Wells, Regime and Periphery in Northern Yemen, p. 206.

(3) McDonnell and Grace Akallo,Girl Soldier: A Story of Hope for Northern Uganda's Children (Grand Rapids, MI: Chosen, 2007),p. 118.

(4) The IRA: A History (Niwot, CO: Roberts Rinehart, 1994), p. 290.

(5) تحظر اتفاقيات جنيف: «الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب». ينظر: المادة 3 من اتفاقية جنيف الرابعة المتصلة بحماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس العام 1949.

رواية الكاتب ناثانيال هوثورن الخيالية الموسومة ب ـ «الحرف القرمزي» فإن الهدف هو ترك الضحية بعلامة واضحة من شأنها أن تبعث برسالة إلى الآخرين.

قام جيش الرب للمقاومة في أوغندا LRA بتقطيع شفاه الضحايا وآذانهم وأنوفهم وأيديهم، وقاموا بخياطة العينين والشفتين لبعض الضحايا وإغلاقهما معاً، وقام مقاتلو جيش الرب للمقاومة LRA بقطع آذان صبي يبلغ من العمر 17 عاماً وشفاهه وأصابعه، ثم لفوا إذنيه برسالة أنذرت السكان المحليين من الانضمام إلى قوات الدفاع المحلية، مع تهديد صريح «سنفعل بكم مافعلناه به»[1]، لقد استعمل جيش الرب للمقاومة LRA التشويه للتأثير على السكان المحليين أو السيطرة عليهم، فعلى سبيل المثال كان قطع الأذنين والشفتين تكتيكاً متعمداً لثني المدنيين عن الإبلاغ عن متمردي جيش الرب للمقاومة[2]LRA، واشتهر متمردو الماو ماو في كينيا بالتشويه، وقد وجه الأعضاء في بعض المناطق التوجيهات الآتية :«يجب تقطيع أي عدو يتم أسره في قتال أو غارة إلى قطع صغيرة بسكين حاد، أولاً، يقطع معصم اليد اليمنى وإلقاءه بعيداً للطيور الجارحة وتستمر هذه العملية حتى يتم تقطيع الجسم بالكامل، ثم تُلقى أجزاء الجسد للضباع»[3]، أما في أيرلندا الشمالية، فقد قام الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA بطائفة من تكتيكات التشويه ـ بما في ذلك «كسر الركبة»، التي تسببت بها إطلاقة نارية في منطقة الركبة ـ التي تسعى إلى إصابة المتعاونين مع البريطانيين بالشلل[4]، وقد يحجم المتمردون، في بعض الحالات، عن تشويه الأفراد لكن يقومون عوضاً عن ذلك بتدمير ممتلكاتهم، ففي الجزائر، على سبيل المثال، دمرت الجماعة الإسلامية المسلحة GIA ممتلكات المتعاونين، بما في ذلك إحراق منازل المتعاونين وإحراق ممتلكاتهم[5].

يمكن للإغتيالات والتشويه (تساوقاً مع تكتيكات المتمردين الأخرى) أن تأتي بنتائج عكسية إذا تسببت بخسائر بشرية في أوساط السكان المدنيين، وهو ما يقوض الدعم المحلي ـ بل وحتى الدولي ـ للمتمردين، كما سيتم مناقشته لاحقاً في هذا الفصل، إذ أكد العديد من

(1) Anthony Vinci, «The Strategic Use of Fear by the Lord's Resistance Army,» Small Wars and Insurgencies, Vol. 16, No. 3, December 2005, p. 370.

(2) McDonnell and Grace Akallo,Girl Soldier: A Story of Hope for Northern Uganda's Children (Grand Rapids, MI: Chosen, 2007),pp. 100 - 102.

(3) Kiboi Muriithi (General Kamwana), War in the Forest (Nairobi: Trafford, 1971), p. 56.

(4) Coogan, The IRA: A History, p. 355.

(5) Gacemi, I, Nadia, Wife of a Terrorist, p. 74.

المتمردين وعناصر مكافحة التَّمرُّد على السواء أن دعم السكان المحليين هو شرط لاغنى عنه لحرب التَّمرُّد، وأن الوحشية الكبيرة يمكن أن تأتي بنتائج عكسية.

عمليات الاختطاف: تنطوي عمليات الاختطاف على الاستيلاء على الأفراد بالقوة، يركن المتمردون إلى عمليات الاختطاف والتكتيكات ذات الصلة، مثل أخذ الرهائن، لتحقيق أهداف عدة وهي: إجبار الحكومة على قبول مطالب محددة، مثل إطلاق سراح السجناء المتمردين، والتسبب بالحرج السياسي للحكومة، وتأمين المعلومات من الشخص المختطف، والحصول على المال عبر دفع الفدية، وجذب الأنظار إلى قضية الجماعة من خلال التغطية الإعلامية للحادث[1]، كما يستولي المتمردون على المدنيين، بمن فيهم الأطفال، لإجبارهم على الانضمام إلى منظمتهم[2].

وتعد الفدية واحدة من أكثر أهداف الاختطاف شيوعاً، فقد قامت العديد من الجماعات ـ مثل القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC في كولومبيا وحركة طالبان في أفغانستان، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال أفريقيا، وحركة تحرير دلتا النيجر في نيجيريا ـ باختطاف الأفراد لجمع الفدية، غالباً ما تستعمل هذه المنظمات شبكة مُحكمة من الوسطاء والمفاوضين لمقايضة أسراهم للحصول على المال[3]، وعلى وفق أحد التقييمات، فقد جنى تنظيم القاعدة وفروعه مالا يقل عن 125 مليون دولار من عمليات الخطف بين عامي 2008 و2014[4]، وقد تم استحصال معظم المبالغ كاملة تقريباً، كما خلص التقييم، من لدن الحكومات الأوربية التي حولتها عبر وكلاء، وقد يكون هذا السبب الذي جعل الزعيم السابق لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ناصر الوحيشي، يشير إلى أن «عمليات خطف الرهائن تعد غنيمة سهلة»، وقد وصفها بأنها «تجارة رابحة وكنز ثمين»[5].

---

(1) See Al - Muqrin, A Practical Course for Guerrilla War, p. 156.

(2) United States Army Special Operations Command, Undergrounds in Insurgent, Revolutionary, and Resistance Warfare (Fort Bragg, NC: United States Army Special Operations Command, January 2013), p. 38. On Vietnam, see James I. Wirtz, The Tet Offensive: Intelligence Failure in War (New York: Cornell University Press, 1991), p. 32.

(3) Army Special Operations Command, Undergrounds in Insurgent, Revolutionary, and Resistance Warfare, p. 38. On Vietnam, see Wirtz, The Tet Offensive, p. 67.

(4) Rukmini Callimachi, «Paying Ransoms, Europe Bankrolls Qaeda Terror,» New York Times, July 29, 2014.

(5) Ibid.

وبالمثل أيضاً أرغمت بعض الجماعات المتمردة الأفراد والشركات على التبرع تحت وطأة التهديد الضمني أو المباشر بالانتقام بما في ذلك الاختطاف، ففي كولومبيا، حصلت القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC على أموال من خلال الابتزاز والمساهمات القسرية الأخرى وعاقبت الأفراد والشركات التي لم تقدم الأموال بعقوبات منها الاختطاف، وفي إحدى الحالات قام عناصر القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC بحرق ثمانية وأربعين شاحنة نقل تملكها شركة كوكا كولا رفضت تقديم الأموال، وإختطاف 11 من عمالها، وسرقة الشركة قرابة 400 مرة[1]، واختطفت جماعة بوكو حرام، في العام 2014، 300 تلميذة في شمال شرق نيجيريا وطلبت الإفراج عن عناصرها المحتجزين في السجون، وصرح أبو بكر شيكاو، زعيم بوكو حرام، في شريط فيديو قائلاً :«نحن لانطلق سراحهم، إلا إذا أطلقوا سراح إخواننا»[2]، وفي أوغندا قام جيش الرب للمقاومة في كثير من الأحيان باختطاف الأفراد لاستعمالهم ورقة مساومة لكسب المال أو إطلاق سراح السجناء أو الحصول على سلع أخرى مثل الطعام[3].

وقد استعملت الجماعات أيضاً عمليات الخطف والتكتيكات ذات الصلة، مثل احتجاز الرهائن، لتأمين إطلاق سراح المتمردين ولفت النظر إلى قوة المتمردين، ففي نيكاروغوا على سبيل المثال هاجم أكثر من 20 من عناصر جبهة الساندنيستا برئاسة إيدن باستورا Edén Pastora قصر نيكاراغوا الوطني في آب/أغسطس عام 1978 أثناء انعقاد الكونكرس، وطلب باستورا ب ـ 500,000 دولار والإفراج عن 58 سجيناً سياسياً، وخلص أحد التقييمات إلى أن «نجاح الغارة أشعل ثورة ضد النظام في الأحياء الفقيرة في محيط ماناغوا» وربما الأهم من ذلك «أظهر لشعب نيكاراغوا، ونظام سوموزا والمسؤولين في واشنطن أن جماعة الساندنيستا كانت جماعة تمرد جبارة ـ قادرة على القيام بعمليات مثيرة وناجحة»[4].

إلا أن الجماعات المتمردة بحاجة إلى توخي الحذر، إذ يمكن للخطف والأساليب المماثلة،

(1) Phillips, «Fuerzas Armadas Revolutionarias—FARC,» in Chuck Crossett, ed., Assessing Revolutionary and Insurgent Strategies (Laurel, MD: Johns Hopkins Applied Physics Laboratory, 2009), p. 23.

(2) Abubakar Shekau, statement on video released on multiple jihadist websites circa May 12, 2014.

(3) McDonnell and Akallo, Girl Soldier, p. 99.

(4) Russell Crandall, America's Dirty Wars: Irregular Warfare from 1776 to the War on Terror (New York: Cambridge University Press, 2014), p. 284.

مثل أخذ الرهائن، أن يأتي بنتائج عكسية إذ ما نفّرت السكان المحليين، ففي روسيا على سبيل المثال ألحق المتمردون الشيشان أضراراً جسيمة بسمعتهم ـ محلياً ودولياً ـ في حملات احتجاز الرهائن، كما هي الحال في عملية احتجاز الرهائن في أيلول/سبتمبر عام 2004 التي أدت إلى وفاة 334 مدنياً بضمنهم 186 طفلاً[1].

التفجيرات: كثيراً ما يعتمد المتمردون التفجيرات لتثبيط معنويات القوات وإجبار قوات مكافحة التَّمرُّد على البحث عن الأمان في القواعد المحصنة، وعزلهم عن السكان المحليين[2]، وهي أسلحة قليلة المخاطر وعالية المردود، ولاسيما باستعمال العبوات الناسفة IEDs، إذ يستعمل المتمردون طائفة متنوعة من الأصناف وهي: العبوات الناسفة المتحكم فيها لاسكلياً، والهجمات الإنتحارية، والمتفجرات ذات الدوائر الكهربائية المنشطة بالضغط المغناطيسي، وقنبلة ذات مكونات التبديل منخفضة المعادن، والقذائف الخارقة للدروع[3]، وبنحو أعم فقد قام المتمردون بتطوير العبوات الناسفة عبر مفاتيح التحكم اللاسلكي (باستعمال الهواتف المحمولة، وأجهزة المذياع الشخصية المحمولة، وأجهزة الإرسال والاستقبال المحمولة باليد، وأنظمة أمان المركبات، وفاتحات أبواب مرائب السيارات، والهواتف اللاسلكية عالية الطاقة) والمفاتيح الموقوتة (مثل الكهربائية أو الميكانيكية أو الكيميائية)، والمفاتيح المفعلة من قبل الضحية التي تأتي في أنواع عديدة.

وقد يكون الاستعمال المتزايد للعبوات الناسفة IEDs رد فعل على تبني مكافحة التَّمرُّد لمركبات ووسائط وأنظمة أكثر تطوراً ومن ثم لاتماثل تلك التي تمتلكها الجماعات المتمردة[4]،

(1) Robert W. Schaefer, The Insurgency in Chechnya and the North Caucasus: From Gazavat to Jihad (Santa Barbara, CA: ABC - CLIO, 2011), pp. 195 - 232.

(2) Adam Dolnik, Understanding Terrorist Innovation: Technology, Tactics and Global Trends (New York: Routledge, 2007); Paul Gill, John Horgan, and Jeffrey Lovelace, «Improvised Explosive Device: The Problem of Definition,» Studies in Conflict and Terrorism, Vol. 34, No. 9 (September 2011), pp. 732 - 748.

(3) See , for example Alec D. Barker, «Improvised Explosive Devices in Southern Afghanistan and Western Pakistan, 2002 - 2009,» Studies in Conflict and Terrorism, Vol. 34, No. 8 (2011), pp. 600 - 620.

(4) On the vulnerability of high - tech vehicles in insurgencies, see, for example, Lyall and Wilson, «Rage against the Machines,» pp. 67 - 106. On foraging, see Martin L. Van Creveld, Supplying War: Logistics from Wallenstein to Patton (London: Cambridge University Press, 1977).

ولمواجهة هذه التطورات والتعويض عن الخلل في ميزان القوى، طوّر المتمردون مجموعة من التكتيكات غير المتماثلة بما في ذلك العبوات الناسفة IEDs لاستهداف ابتكارات مكافحة التَّمرُّد وفصل الجيوش عن السكان المحليين.

فقد مثّل في الشيشان استعمال الجماعات المتمردة المتفجرات تحدياً كبيراً للقوات الروسية، فقد تسبب بحوالي 40 % من الإصابات خلال بعض مراحل الحرب(1)، وقد أشار الجنرال نيكولاي سيردتسيف، رئيس القوات الهندسية للجيش الروسي، إلى أن وحدات إزالة الألغام كانت منهكة بسبب العبوات الناسفة IEDs وكان عليها في بعض الأحيان مواجهة ما يصل إلى 20 عبوة يومياً، وعبر عن ذلك بالقول:

> لقد كان [المقاتلون الشيشان] يستعملون ألغاماً مفخخة ومتفجرات مصنوعة من القنابل الجوية، أو قذائف المدفعية، أو مدافع الهاون أو توليفة أوسع نطاقاً من ذي قبل... وإذا ما قارنا حجم «حرب الألغام» في الحملة الحالية بتلك السابقة، لوجدنا أن شدتها تصاعدت بحدة كما زاد عدد الإصابات في صفوف العاملين في المجال القتالي والتقني زيادة حادة، كل ذلك يؤكد أن الإرهابيين باتوا أكثر تنظيماً في تحضيراتهم، وفي تراكم ترساناتهم من الذخائر شديدة الانفجار، وفي تطويرهم لشبكة من المختبرات السرية لتصنيع العبوات الناسفة وأجهزة التفجير التي يتم التحكم فيها عبر اللاسلكي وخططهم لزراعة الألغام والحواجز المتفجرة(2).

وعلى نطاق أوسع بات المتمردون أكثرة كفاءة في تحقيق مستويات عالية من التطور التقني والتكتيكي للعبوات الناسفة IEDs، ففي الوقت الذي استغرق فيه الجيش الجمهوري

---

(1) Kramer, «The Perils of Counterinsurgency,» p. 25. The proportion of casualties was cited by Col. Vladimir Trushkov, head of engineering forces of the Russian airborne commando staff in Chechnya, in «Za vremya kontrterroristicheskoi operatsii na Severnom Kavkaze pogibli 22 sapera desantnika» [During the counterterrorist operation in the North Caucasus, 22 of the paratroop mine - clearers have perished], Agenstvo voennykh novostei [Military News Agency], April 19, 2001, item 9.

(2) remarks in the series of untitled commentaries by senior military and MVD officers under the rubric «Kontrterroristicheskaya operatsiya na Severnom Kavkaze: Osnovnye uroki i vyvody-Kruglyi stol» [The counterterrorist operation in the North Caucasus: fte main lessons and conclusions-A roundtable], Voennaya mysl, No. 4 (July - August 2000), pp. 5 - 24. Serdtsev's commentary is on pp. 21 - 24. Kramer, «The Perils of Counterinsurgency,» pp. 25 - 26.

الأيرلندي المؤقت IRA حوالي 30 عاماً لإحراز التقدم في صناعة العبوات الناسفة بدءا من ابتكار العبوة الناسفة عن طريق سلك التحكم (CWIEDs) مروراً ب ـ العبوات الناسفة التي يتم التحكم فيها عن بعد (RCIEDSs) وصولاً إلى الحشوة المشكلة، استغرق المتمردون الشيشان حوالي 6 سنوات لإجراء التحسينات نفسها، و3 سنوات للمقاتلين في غزة، وحوالي 12 شهراً للمتمردين في العراق[1]، أما في أفغانستان وباكستان، فقد بدء المقاتلون بتكنولوجيا العبوات الناسفة التي يتم التحكم فيها عن بعد RCIED التي كانت في متناول اليد، وسرعان ما تقدموا صوب الإبتكارات الأخرى مثل القنبلة ذات النفادية المغناطيسية، وقنبلة ذات مكونات التبديل منخفضة المعادن، ويمكن تفسير ذلك، إلى حد ما على الأقل، بتوسع توفر المعلومات المتصلة بالقنابل التي يتم تبادلها عبر الإتصالات الشخصية، والأدلة الإرشادية المطبوعة، وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وقد يُعزى ذلك، إلى حد ما، إلى انتشار التقنيات الإلكترونية بين أيدي المستهلكين وغيرها من التقنيات المتاحة تجارياً التي تعد مناسبة لصنع القنابل[2]، زد على ذلك أن إستغلال أنظمة تحديد المواقع العالمية قد أتاح للمتمردين القدرة على استهداف المركبات الثابتة أو بطيئة الحركة بنحو أكثر دقة.

كانت العديد من تلك التفجيرات هجمات إرهابية، إذ ينطوي الإرهاب على استعمال العنف ـ أو التهديد به ـ ضد غير المقاتلين لتحقيق أهداف سياسية[3]، وفي حركات التَّمرُّد، صُمم الإرهاب لتحقيق أهدافاً عدة مثل إكراه السكان المحليين على دعم المتمردين، وصرفهم عن مساعدة الحكومة، وكذلك لأغراض دعائية، كما استنتج الأخصائي الفرنسي روجر ترانكيه ذلك قائلاً: بالإرهاب الفعال، تم كسب «صمت السكان غير المحميين وتواطئهم»[4]، وفي الواقع استعملت الجماعات المتمردة كلها تقريباً التكتيكات الإرهابية.

(1) Alec D. Barker, «Improvised Explosive Devices in Southern Afghanistan and Western Pakistan, 2002 - 2009,» Studies in Conflict and Terrorism, Vol. 34, No. 8 (2011), pp. 600 - 620; Hazard Management Solutions, «Timescale to Develop/Deploy Sophisticated IEDs,» unpublished briefing, November 2004.

(2) Barker, «Explosive Devices in Southern Afghanistan and Western Pakistan, 2002 - 2009,» pp. 600 - 620.

(3) See For Example, Bruce Hoffman,Inside Terrorism (New York: Columbia University Press, 2006), pp. 1 - 40.

(4) Trinquier, Modern Warfare, p. 17.

وجدير بالذكر أن هناك زيادة في استعمال الهجمات الانتحارية التي تزود المتمردين بسلاح رخيص نسبياً ويمكن المناورة به، إذ يمكن في كثير من الأحيان أن يقتل بدقة مخيفة[1]، وعلى وفق البيانات الواردة في هذا الكتاب يكون اعتماد التكتيكات الانتحارية في حركات التَّمرُّد ظاهرة نادرة نسبياً، إذ استعملت الجماعات أساليب الانتحار في 23 حركة تمرد فقط (12.7 %)، إلا أن استعمال التكتيكات الانتحارية قد زاد، فمن بين 38 حركة تمرد نشطة في مجموعة البيانات، على سبيل المثال، استعملت الجماعات التكتيكات الانتحارية في 20 حالة (52.6 %)، وكانت معظم الجماعات المتمردة التي اعتمدت التكتيكات الانتحارية هي جماعات إسلامية متطرفة خلا استثناءات طفيفة، مثل جبهة نمور تحرير تاميل ـ إيلام في سريلانكا LTTE، ويوضح الجدول رقم 4.1 استعمال الجماعات المتمردة للهجمات الانتحارية.

وكما أكدت إحدى الدراسات أن الإرهابيين والمتمردين تعلموا أن هذه الإستراتيجية ناجعة[2]، لكن هل الإرهاب مجدٍ في حالات التَّمرُّد؟ تشير البيانات إلى العديد من الاستنتاجات العامة بشأن كيفية استعمال الإرهاب الانتحاري في حركات التَّمرُّد.

(1) On suicide terrorism see Bruce Hoffman, Inside Terrorism, revised ed. (New York: Columbia University Press, 2006), pp. 131 - 171; Mia Bloom, Dying to Kill: The Allure of Suicide Terror (New York: Columbia University Press, 2005); Robert A. Pape, Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism (New York: Random House, 2005); Pape and James K. Feldman, Cutting the Fuse: The Explosion of Global Suicide Terrorism and How to Stop It (Chicago: University of Chicago Press, 2010).

(2) Pape, Dying to Win, p. 22.

الجدول رقم 4.1 استعمال الهجمات الانتحارية في حركات التَّمرُّد، 1946 ـ 2015 [1]			
حالة النزاع	**السنة التي نسب لها أول هجوم انتحاري**	**الفارق الزمني بين بدء الصراع واستعمال الهجمات الانتحارية**	**نتيجة النزاع** [2]
أفغانستان من العام 2001 حتى الآن	2001	0 سنة	مستمر
الجزائر من العام 1992 حتى الآن	1995	3 سنة	مستمر
الصين/شينجيانغ منذ العام 1991 حتى الوقت الحاضر	2002	11 سنة	مستمر
مصر/سيناء من العام 2013 حتى الوقت الحاضر	2013	0 سنة	مستمر
الهند/كشمير من العام 1990 حتى الوقت الحاضر	1998	9 سنة	مستمر
الهند/أسام من العام 1990 ـ حتى الوقت الحاضر	2007	17 سنة	مستمر
أندنوسيا، من العام 1990 ـ 2005	2003	14 سنة	تعادل
العراق من العام2003 حتى الوقت الحاضر	2003	0 سنة	مستمر
اسرائيل/الأراضي المحتلة من العام 1987حتى الوقت الحاضر	1989	2 سنة	مستمر

(1) مشروع شيكاغو حول الأمن والإرهاب CPOST قاعدة بيانات الهجمات الانتحارية، جامعة شيكاغو، و ومجموعة بيانات STRAT العالمية بشأن الإرهاب، جامعة ماريلاند. تتفق مجموعة البيانات هذه إلى حد كبير مع قائمة حالات حركات التمرد التي تنطوي على إستعمال التكتيكات الانتحارية، مع بعض الاستثناءات البسيطة. تسجل مجموعة بيانات STRAT عدداً صغيراً من الهجمات الانتحارية في النزاعات في أسام وميندناو وبلوشستان، والتي لم يتم تضمينها في مجموعة بيانات CPOST.

(2) تضمنت الحروب في الهند/ أسام وتركيا/ كردستان مستويات منخفضة من العنف (أي أقل من 100 قتيل بالسنة)، ولكن تم الحكم على أنها لم تحل وتنطوي على احتمال منطقي للتصعيد في المستقبل نظراً لجملة من العوامل الكمية والنوعية.

لبنان من العام 1975 حتى العام 1990	1982	7 سنة	انتصار الحكومة
ليبيا من العام 2014 حتى الوقت الحاضر	2014	0 سنة	مستمر
مالي من العام 2012 حتى الوقت الحاضر	2012	0 سنة	مستمر
نيجيريا من العام 2009 حتى الوقت الحاضر	2011	2 سنة	مستمر
باكستان من العام 2007 حتى الوقت الحاضر	2007	0 سنة	مستمر
باكستان/بلوشستان من العام 2004 حتى الوقت الحاضر	2011	7 سنة	مستمر
الفلبين/ميندناو من العام 1970 حتى الوقت الحاضر	2000	سنة 30	مستمر
روسيا/الشيشان من لعام 1994 حتى الوقت الحاضر 1994 ـ	1999	سنة 5	مستمر
الصومال من العام 2006 حتى الوقت الحاضر	2006	0 سنة	مستمر
سوريا من العام 2011 حتى الوقت الحاضر	2011	0 سنة	مستمر
سريلانكا من العام 1984 حتى العام 2009	1987	3 سنة	انتصار الحكومة
تركيا/كردستان من العام 1984 حتى الوقت الحاضر	1996	12 سنة	مستمر
أوكرانيا من العام 2014 حتى الوقت الحاضر	2014	0 سنة	مستمر
اليمن من العام 2008 حتى الوقت الحاضر	2008	0 سنة	مستمر

أولاً: أن التكتيكات الانتحارية قاتلة للغاية، فقد بلغ معدل عدد القتلى جرّاء الهجمات الانتحارية التي حدثت في حملات التَّمرُّد المدرجة في مجموعة البيانات الخاصة بنا 9 أشخاص وجرح 24 لكل هجوم[1]، وعندما يكون جهاز التوصيل الذي يستعمله المتمردون عبارة عن

(1) تم حساب هذه البيانات من قاعدة بيانات الهجمات الانتحارية CPOST. إذ سجلت مجموعة البيانات التابعة ل ـ CPOST من العام 1982 إلى العام 2014، إجمالي الهجمات الانتحارية في جميع أنحاء العالم

شاحنة مفخخة تحديداً تتصاعد هذه الإحصائيات إلى 17 عشر قتيلاً و62 جريحاً لكل هجوم، كما هو موضح في الجدول 4.2، وهذه المعدلات أعلى بكثير من الأنواع الأخرى من الهجمات، على النحو الذي سيتم توضيحه بمزيد من التفصيل في القسم القادم، لكن مع ذلك، لم تصبح الهجمات الانتحارية أكثر فتكاً بنحو ملحوظ مع مرور الوقت، وفي الواقع انخفض معدل عدد الأفراد الذين قتلوا أو جرحوا في كل هجوم إلى حد ما بعد 2009، ثانياً، لايبدو أن الهجمات الانتحارية مرتبطة بانتصار المتمردين، إذ لم يستتبع استعمال الهجمات الانتحارية ـ على الأقل حتى الآن ـ النجاح في الإطاحة بالحكومة أو إقامة الإستقلال، وهي الأهداف طويلة الأجل لمعظم الجماعات المتمردة، وفي الوقت الذي لايبدو أن هناك علاقة بين الهجمات الانتحارية ونجاح حملات المتمردين، إلا انه ليس من الواضح ما إذا كان استعمال الإرهاب الانتحاري قد تسبب بالفعل في أنحسار نجاح المتمردين، ففي نهاية المطاف، هناك العديد من العوامل التي قد تؤثر على ما يحققه المتمردون من نتائج، مع ذلك يمكن أن تأتي الهجمات الانتحارية وغيرها من الهجمات الإرهابية بنتائج عكسية وتقلل من الدعم الشعبي، فقد خسر تنظيم القاعدة في العراق، على سبيل المثال، الكثير من الدعم بدءاً من أوائل العام 2005 بسبب وحشيته الواسعة التي شملت استعمال الهجمات الانتحارية ضد العراقيين[1].

التي يبلغ عددها 4,620، التي سجل 4,532 هجوماً انتحاريا منها (98 %) لحركات التمرد في هذا الكتاب. لقد تم استبعاد الهجمات التي شنها تنظيم القاعدة ضد الولايات المتحدة (مثل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر) والمنشآت العسكرية والدبلوماسية الأمريكية في الخارج التي وقعت خارج مناطق الحرب (على سبيل المثال، يو أس أي كول وتفجيرات السفارات الأمريكية في تنزانيا وكينيا). وترتفع هذه المعدلات إلى 9.9 قتيل و25.5 جريح لكل هجوم انتحاري بما في ذلك جميع الهجمات في مجموعة بيانات CPOST حتى العام 2014. وتتوافق هذه المعدلات بنحو كبير مع البيانات المسجلة في قاعدة بيانات START العالمية الخاصة بالإرهاب GTD التي تسضيفها جامعة ماريلاند.

(1) On the Anbar Awakening see, for example, Mitchell B. Reiss,Negotiating with Evil: When to Talk to Terrorists (New York: Open Road, 2010), pp.177 - 220; «The Anbar Awakening,» Survival, Vol. 50, No. 2 (April - May 2008), pp. 67 - 94.

الجدول 4.2 تأثير الهجمات الانتحارية على وفق النوع بين الأعوام 1982 و2015 [1]					
	عدد الهجمات الانتحارية التي قام بها المتمردون	عدد القتلى (باستثناء المتمردين)	عدد الجرحى (باستثناء المتمردين)	معدل القتل	معدل الجرح
التفجير بالأحزمة الناسفة	1,620	16,373	39,125	10.1	24.2
التفجير بالقوارب	43	569	242	13.2	5.6
التفجير بالسيارات	2,217	17,628	44,350	8.0	20.0
التفجير في الدراجات النارية	219	1,237	3,370	5.6	15.4
التفجير بالشاحانات	332	5,540	20,537	16.7	61.9
الأخرى/المختلطة [2]	189	1515	4,073	8.0	21.6
الإجمالي	4,616	42,861	111,697	9.3	24.2

ثالثاً، إن التكتيكات الانتحارية قد استعملت على وجه الحصر تقريباً من جانب المتمردين عندما كان الجانب الحكومي مدعوماً أما من جانب دولة كبرى أو كانت الحكومة هي ذاتها دولة كبرى[3]، وكان هذا هو الحال في 95 % من حركات التَّمرُّد التي استعملت فيها الهجمات الانتحارية منذ الحرب العالمية الثانية[4].

(1) البيانات مستقاة من قاعدة بيانات مشروع شيكاغو للأمن والإرهاب (CPOST)، قاعدة بيانات الهجمات الانتحارية، جامعة شيكاغو (نشرت بتأريخ 30 أيلول/ سبتمبر عام 2015).

(2) يتم ايصال القنبلة بواسطة العربة، الحيوان، الغواص، حقيبة الظهر، الطائرة (لاتتضمن هجمات 9/11)، وطرق أخرى غير معروفة.

(3) يشمل الدعم الخارجي كلًا من الدعم القتالي (قوات في الميدان و/أو غارات بالطائرات المسيرة) بالإضافة إلى المساعدات الفتاكة وغير الفتاكة. فعلى سبيل المثال، واجهت كل من روسيا والصين والهند مهاجمين انتحاريين في حركات التمرد الداخلية (الشيشان، وشينجيانغ، وكشمير، وأسام، وسريلانكا). ووجهت الولايات المتحدة، وفرنسا، وحلف شمال الأطلسي NATO، وروسيا مهاجمين انتحاريين في النزاعات التي نشرت فيها قوات في الميدان لدعم الحكومات (العراق، وأفغانستان، ومالي، وسوريا، ولبنان)، وقدمت دعماً جوياً قاتلاً (اليمن، والصومال، وباكستان، والجزائر، ونيجيريا)، وقدمت أشكالاً أخرى من التدريب والتجهيز وتبادل المعلومات الاستخباراتية (إسرائيل، والفلبين، وتركيا).

(4) الاستثناء الوحيد كان باكستان مقابل الانفصاليين البلوشيين. ومع ذلك في ضوء إمكانية استبدال المساعدات الدفاعية الأمريكية لباكستان كان المعقول أيضاً أن تُرمّز بوصفها حالة تنطوي على دعم خارجي من الولايات المتحدة.

الاتجاهات السائدة في تكتيكات المتمردين

بعد مراجعة تكتيكات ساحة المعركة ننتقل الآن إلى اتجاهات أوسع عبر طرح ثلاثة أسئلة، أولاً، هل هناك تباين في شدة فتك تلك التكتيكات، سواء أكان ذلك التباين فيما بين التكتيكات من جهة أم بمرور الوقت من جهة أخرى؟ ثانياً، هل هناك مخاطرة في فقدان القلوب والعقول؟ ففي نهاية المطاف، يمكن أن يفضي قتل الأفراد وتشويههم أو ترهيبهم إلى نتائج عكسية إذا ما قوض الدعم المحلي وتستفيد منه عناصر مكافحة التَّمرُّد، ثالثاً، هل يختلف استعمال هذه التكتيكات باختلاف البيئات الحضرية والريفية؟

شدة الفتك: هناك اختلافات ملحوظة في شدة فتك التكتيكات، على النحو الموضح في الجدول 4.3، فقد تسببت عمليات التخريب والاغتيالات، كما هو متوقع، بعدد أقل من الضحايا الذين قتلوا في كل هجوم، لأنها تنطوي على الاستعمال الدقيق للعنف ـ بواقع مقتل أقل من شخص واحد في كل هجوم لعمليات التخريب وحوالي شخص واحد ونصف في كل عملية اغتيال، أما معدل شدة فتك الكمائن والغارات فقد كان أعلى بكثير من التفجيرات، إذ قتل 5 أشخاص في المعدل في كل هجوم في الكمائن والغارات، على حين كان معدل القتلى 2 فقط في كل هجوم جرّاء التفجيرات.

جدول رقم 4.3 معدل شدة الفتك في هجمات المتمردين على وفق النوع بين الأعوام 1970 ـ 2015 [1]			
التكتيك	التكرار	إجمالي القتل المتحقق (بما في ذلك في صفوف المتمردين)	معدل شدة الفتك لكل هجوم
الكمائن والغارات [2]	30,049هجوم	133,788 قتيل	4.5 قتيل لكل هجوم
الهجمات التخريبية [3]	4,508 هجوم	3,427 هجوم	0.8 قتيل لكل هجوم
الاغتيالات [4]	13,327 هجوم	18,959 قتيل	1.4 قتيل لكل هجوم
الاختطاف [5]	7,140 هجوم	64,049 مختطف	9.0 مخطوف لكل هجوم
الهجمات الانتحارية [6]	3,668 هجوم	34,533 قتيل	9.4 قتيل لكل هجوم

قد تكون هناك عدة أسباب لهذا الاختلاف، أحد هذه الأسباب يكمن في أن تفجيرات المتمردين يمكن أن تتراوح بدءاً من السيارات المفخخة[7] المصممة لقتل العشرات على الطراز العراقي، وصولاً إلى بعض من تفجيرات الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA، مثل هجمات حزيران/يونيو عام 1996 في مانشستر، التي صممت للتسبب في أضرار اقتصادية وتقويض دعم الحكومة البريطانية ـ وليس لقتل عدد قليل من الاشخاص أو عدم القتل بالمرة، وقد يكون هذا الاختلاف في شدة الفتك ناجماً عن العدد الكبير من الجماعات المتمردة التي استعملت الكمائن والغارات، والاشتباك المباشر مع القوات الحكومية، وقدرة الجماعات

(1) البيانات مستقاة من قاعدة بيانات START لجامعة ماريلاند، قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD)، لكن ستعملت الجماعات فقط في قاعدة بياناتنا للتمرد.

(2) وصفت قاعدة بيانات STRAT للكمائن والغارات بأنها "هجمات مسلحة/ غير مسلحة".

(3) وصفت قاعدة بيانات STRAT عمليات التخريب بأنها "تخريب للمنشآت/ البنية التحتية". بالإضافة إلى ذلك ليس لديها بيانات الأنشطة التخريبية الأخرى.

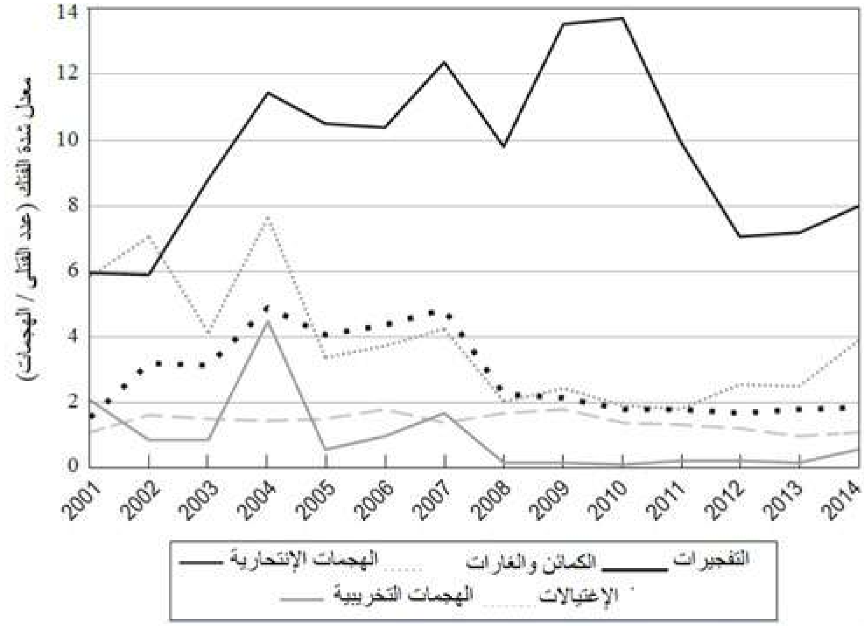
(4) لا تتضمن قاعدة بيانات START بيانات عن التشويه.

(5) لقد إستعملت عدد الرهائن الذين تم أخذهم، بدلًا من عدد القتلى، لأن معظم الجماعات المتمردة أطلقت الرهائن مقابل المال أو السجناء.

(6) لقد تم ترميز الهجمات الانتحارية في قاعدة بيانات STRAT بوصفها نوعاً فرعياً ويمكن أن تأتي من فئات متعددة. تم ترميز مايقرب من 93 بالمائة % من الهجمات الانتحارية على أنها تفجيرات/ انفجارات. وماتبقى من 7 بالمائة%، معظمها إغتيالات.

(7) تعرف باسم جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة.

المتمردة على أخذ زمام المبادرة ـ كل ذلك من شأنه أن يزيد من احتمال وقوع إصابات أكبر، وكما ذكرنا آنفاً، تعد الهجمات الانتحارية من أكثر التكتيكات فتكاً، إذ تفضي إلى مقتلِ ضِعْفِ عدد قتلى الكمائن والغارات بواقع مقتل أكثر من 9 أشخاص في الهجوم الواحد، أخيراً، تميل عمليات الاختطاف إلى أن تكون كبيرة في حالات التَّمرُّد، إذ تستولي الجماعات على تسعة أشخاص في المعدل لكل هجوم.



الشكل رقم 4.2: معدّل شدة الفتك على وفق نوع الهجوم[1]

لقد انخفض معدل الوفيات الناجمة عن العديد من التكتيكات مع مرور الوقت (ينظر الشكل رقم 4.2) وليست الأسباب التي تقف وراء ذلك واضحة، ولكن قد يكون نتيجة لردود فعل مكافحة التَّمرُّد، فهناك بعض الأدلة على أن قوات مكافحة التَّمرُّد قد طورت معدات وتكنولوجيا أفضل من سابقتها لحماية المركبات والمنشآت والأفراد من هجمات المتمردين، فعلى سبيل المثال، أنفقت عدة جيوش غربية موارد كبيرة على المركبات المدرعة المضادة للألغام (MRAP) وطورت طلاء الدروع على العربات من طراز همفي (المركبات ذات القدرة العالية على التنقل متعدد الأغراض) والشاحنات وغيرها من المركبات، فبحلول عام

(1) البيانات مستقاة من قاعدة بيانات STRAT الخاصة بجامعة ماريلاند ولكن بإستعمال جماعة فقط في قاعدة بيانات المتمردين.

2011 استثمرت وزارة الدفاع الأمريكية وحدها 35 مليار دولار للمركبات المدرعة المضادة للألغام (MRAP) في تطويرها وانتاجها [1]، وطوّرت بعض جيوش مكافحة التَّمرُّد أيضاً أجهزة تشويش إلكترونية وغيرها من ابتكارات التكنولوجيا لتحسين عمليات الاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع ضد هجمات المتمردين، واستعمل العديد من أفراد المكافحة دروعاً واقية (سترات واقية) أكثر تطوراً، وربما ساعد هذا الأمر في تراجع شدة الفتك لهجمات المتمردين.

خسارة القلوب والعقول: على الرغم من هذه التطورات كان أحد الاتجاهات الأكثر إثارة للانتباه في البيانات المتصلة بالتكتيكات هو عدم وجود ارتباط بين التكتيكات ونتائج التَّمرُّد، وفي الواقع استعملت كل جماعة تمرد تقريباً، منذ الحرب العالمية الثانية، هذه التكتيكات مجتمعة ضد الحكومات، ومن المحتمل أن يكون لطائفة أخرى من العوامل ـ مثل الدعم الخارجي ـ تأثير أكبر من التكتيكات المستعملة، ومع ذلك، فإنّ كيفية استعمال المتمردين للتكتيكات ضد الحكومة وحلفائها يمكن أن يكون عاملاً مهماً، فالتكتيكات الفعالة هي تلك التي تميل إلى استغلال نقاط الضعف في قوات مكافحة التَّمرُّد، أو تقلل من شرعية الحكومة، أو تدعم المتمردين، أو تستدرج الحكومة صوب القيام برد فعل مبالغ فيه، أما التكتيكات غير الفعالة فهي تلك التي تميل إلى إضعاف الدعم المحلي للجماعات المتمردة أو التي تكشف نقاط الضعف لدى المتمردين.

لقد حذر ماوتسي تونغ من أن «الجنود الذين يفتقرون إلى الانضباط هم وحدهم يجعلون من الشعب عدواً لهم، ويصبحون بذلك مثل السمك الذي خرج من مكانه الطبيعي، غير قادر على العيش»[2]، وقد وضع ثلاث قواعد تكتيكية لسلوك المتمردين وهي: أن تخضع جميع الأعمال للقيادة، ولاتسرقوا شيئاً من الشعب، وابتعدوا عن الظلم والأنانية، كان من المفترض أن تكون قواعد عملية للعمل في أوساط السكان المحليين، كما حث ماو المقاتلين على الالتزام بثمانية «ملاحظات» من شأنها أن تجعل صلة روحية بين السكان المحليين المتمردين أو على الأقل، تقلل من احتمال العداء المحلي وهي:

- أرجع الباب إلى مكانه عند مغادرة المنزل[3]

---

(1) Major Raymond M. Longabaugh, «Incorporating MRAPs into the Army Force Structure,» Army Sustainment, September - October 2011, p. 28.

(2) Mao, On Guerrilla Warfare, pp. 92 - 93.

(3) تُرفع الأبواب عادة في فصل الصيف وتستعمل بدلًا من الأسرة لينام عليها الناس. المترجم.

- أصلح الفراش الذي نمت عليه
- كن لطيفاً ومهذباً
- كن أميناً في معاملاتك
- سدد كل ماتستدينه
- أصلح كل ماتكسره
- لاتستحم بوجود امرأة
- لاتقم بتفتيش من تقبض عليهم بدون إذن[1].

ان التكتيكات الوحشية تميل إلى تقويض الدعم للمتمردين[2]، ولخص ذلك مصدر مباشر لنشاط الجماعة الإسلامية المسلحة GIA في الجزائر بالقول :«عندما بدأت الجماعة الإسلامية المسلحة GIA في ارتكاب مجازر بالمدنيين، بمن فيهم الأشخاص الذين لاعلاقة لهم بالحكومة على الصعيدين الوطني والمحلي، ولاسيما بعد أن بدأوا بذبح عائلات بكاملها من دون تمييز، تحول التعاطف الذي شعر به الناس حيال الحركة إلى رعب»[3]، وقد أطلق قادة الجماعة الإسلامية المسلحة GIA، مثل جمال زيتوني، العنان لحملة دامية حيال المدنيين، ومسؤولي الحكومة الجزائرية، والمواطنين الفرنسيين، وحتى فصائل المعارضة داخل الجماعة الإسلامية المسلحة GIA، وقد أدان عدد متزايد من الجماعات السلفية الجهادية المتطرفة، بما في ذلك الجهاد الإسلامي المصري، الزيتوني ووصف تلك الاعمال بأنها»سفك دماء محرم» وألغى دعمه للجماعة الإسلامية المسلحة GIA، وخلص أحد التقييمات إلى أن الجماعة الإسلامية المسلحة GIA كانت منقسمة في العاصمة الجزائرية بنحو خاص، إذ ضاقت الطبقة الوسطى ذرعاً من العنف الذي لانهاية له الموجه ضدها، والإبتزاز من جانب عصابات الشباب باسم الجهاد، وقد شاركوا بنحو جماعي في الانتخابات الرئاسية لعام 1995»[4].

---

(1) Mao, On Guerrilla Warfare, p. 92.

(2) وجد ماكس أبرامز بالمثل أن استهداف الإرهابيين للمدنيين يقوض دعمهم، وفي نهاية المطاف قدرتهم على تحقيق الأهداف. ينظر:

Max Abrahms, «Why Terrorism Does Not Work,» International Security, Vol. 31, No. 2 (Fall 2006), pp. 42 - 78.

(3) Gacemi, I, Nadia, Wife of a Terrorist, p. 141.

(4) See, for examble, Gilles Kepel, Jihad: The Trail of Political Islam (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002), p. 271.

أما في أفغانستان فقد حاول قادة طالبان زيادة الدعم المحلي عبر وضع مدونة قواعد سلوك (ليها Layha) على المستوى التكتيكي، فقد أكدت المادة 78، على سبيل المثال أن المجاهدين «ملزمون بتبني السلوك الإسلامي والتعامل الحسن مع الناس محاولة كسب قلوب سائر المسلمين، وبوصفهم مجاهدين، يجب أن يكونوا ممثلين للإمارة الإسلامية التي يرحب بها الجميع ويمدون لها يد العون والمساعدة»[1]، وعلى المستوى التكتيكي، شمل ذلك خطوات مثل عدم تدمير الممتلكات الخاصة أو قتل المدنيين، لكن مع ذلك لم يتبع قادة طالبان في الواقع العملي مدونة السلوك بأمانة على الدوام، إذ قتلوا عدداً من المدنيين يفوق الحكومة الأفغانية وقوات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ففي العام 2015 على سبيل المثال، عزت الأمم المتحدة حوالي ثلاثة أرباع عدد القتلى والجرحى من المدنيين إلى طالبان وهجمات المتمردين الأخرى، على حين عزت 16 % فقط إلى الحكومة الأفغانية والقوات المتحالفة معها[2].

التكتيكات الحضرية والريفية: أكد بعضهم أن التغيير في الأنماط الديموغرافية ونمو المدن المترامية الأطراف والبيئات المحيطة لتخوم المدن من شأنه أن يزيد من احتمال القتال الحضري ـ بما في ذلك التَّمرُّد في المناطق الحضرية[3]، إلا ان المتمردين استعملوا، منذ مدة طويلة، التكتيكات الموصوفة في هذا الفصل في كل من البيئات الحضرية والريفية على السواء، ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، قامت مجموعة من المنظمات ـ بدءاً من القوات المسلحة المتمردة في غواتيمالا وصولاً إلى المونتينيروس في الأرجنتين والدرب الساطع في البيرو ـ بإجراء عمليات في المدن والريف، واستنتج غوردون ماكورميك في دراسته لحركة الدرب الساطع ان التَّمرُّد الحضري المنظّم له تقاليد عريقة في أمريكا اللاتينية»[4]، وقد

(1) The quote comes from Article 78 in Islamic Emirate of Afghanistan [Taliban], Layha [Code of Conduct], 2010.

(2) United Nations Assistance Mission in Afghanistan, Afghanistan: Midyear Report 2015, Protection of Civilians in Armed Conflict (Kabul: United Nations Assistance Mission in Afghanistan, 2015), p. 2.

(3) David Kilcullen, Out of the Mountains: The Coming Age of the Urban Guerrilla (New York: Oxford University Press, 2013).

(4) Gordon McCormick, From the Sierra to the Cities: The Urban Campaign of the Shining Path (Santa Monica, CA: RAND, 1992), p. 5.

كانت التكتيكات الحضرية، في بعض حركات التَّمرُّد، أكثر فائدة في المراحل اللاحقة من التَّمرُّد، فبالنسبة لحركة الدرب الساطع، التي دشنت تمردها ضد حكومة بيرو عام 1982، فقد زادت من عملياتها الحضرية عندما حازت الجماعة على سيطرة أكبر في المرتفعات الريفية، لقد كان إدخال العمليات الحضرية أمراً حتمياً استناداً إلى التغيرات الديموغرافية في بيرو، إذ كان هناك يقرب من 3 ملايين شخص يعيشون في المدن عام 1961، إلا أن هذا الرقم قد تضاعف في العام 1972 ثم تضاعف مرة أخرى إلى 11 مليون في العام 1985، في الواقع، في الوقت الذي كان فيه سكان المناطق الحضرية يمثلون أقل من 30 % من السكان على المستوى الوطني في منتصف الستينيات من القرن المنصرم قُدر أنهم يمثلون أكثر من 50 % من المجموع الوطني للسكان في منتصف الثمانينات من القرن الفائت[1].

لقد كانت التكتيكات الحضرية ـ من الكمائن إلى الاغتيالات والتفجيرات ـ شائعة في حركات التَّمرُّد الأخرى، ففي الجزائر خُلدت ذكرى النضال الحضري في فيلم معركة الجزائر (La Bataille d’Alger) في العام 1966، الذي أخرجه جيلو بونتيكورفو، في قصبة الجزائر بالعاصمة، أما في كينيا فقد كانت ساحة القتال الرئيسة لمتمردي الماو ماو في الأزقة والشوارع الترابية في نيروبي، ولاسيما في الأكواخ في إيستلاند التي شملت حشوداً من العاطلين عن العمل والمحرومين من الحقوق التي تمتع بها الكيكويو، لذا ركز عناصر الماو ماو على اغتيال أفراد عرق الكيكويو الذين دعموا الحكومة التي أطلقوا عليها اسم تايتاي، لقد أجبر تواجد الماو ماو في مدن مثل نيروبي البريطانيين على القيام بالحملات الحضرية، بما فيها عملية جوك سكوت في العام 1952، وعملية رات كاتشر في العام 1953 وعملية أنفيل في العام 1954[2]، وقد قامت الجماعات المتمردة في الآونة الأخيرة، في العراق، وسوريا، واليمن، وباكستان، والشيشان، والأراضي الفلسطينية، والصومال بمجموعة من التكتيكات في المناطق الحضرية المحرومة ـ من الأحياء المكتظة بالسكان في بغداد، ودمشق، وصنعاء وكراتشي، وغروزني، ومقديشو إلى مخيمات اللاجئين المزدحمة في جنين وغزة.

مع ذلك ما يزال هناك اختلافات في الحرب في المناطق الحضرية والريفية[3]، إذ توفر البيئات الحضرية بعض المزايا للمتمردين، فالمراكز الحضرية تمثل موضع سلطة الحكومة

(1) McCormick, From the Sierra to the Cities, p. 8.

(2) Anderson, Histories of the Hanged, pp. 181 - 229, 190 - 192.

(3) Kilcullen, Out of the Mountains.

لذا يمكن أن تثبت هجمات المتمردين عليها ضعف الحكومة، ووجود معظم الصحفيين ووسائل الإعلام في تلك المناطق يزيد من احتمال بث الهجمات على الصعيدين الوطني والدولي، وهذا ما يفسر سبب تأكيد أحد أعضاء تنظيم القاعدة في دليل إرشادي قائلاً :«بما أن العمليات موجودة في المدن فسيراها الناس وسيشاهدون الأهداف التي تمت مهاجمتها، ومن ثم لاتستطيع وسائل الإعلام الكذب بشأنها»(1)، بالإضافة إلى احتمال أن يكون المتمردون أكثر قدرة على تحشيد أعداد أكبر من الناس ضد الحكومة، بما في ذلك منتديات التواصل الاجتماعي، وأخيراً، إن الاستعمال العشوائي للقوة من جانب الحكومة في البيئات الحضرية قد يتسبب في خسائر أكثر قياسا بالمناطق الريفية وهو ما يقوض الدعم المحلي.

لكن بإزاء ذلك تنطوي البيئات الحضرية على تحديات خطيرة للمتمردين أيضاً من الممكن أن تقلل من فاعلية تكتيكات المتمردين، أولاً، غالباً ما تتمتع الدول بقدرة أكبر على تركيز قوتها النارية وقواتها الأمنية على المتمردين في المناطق الحضرية، وخلص أحد التقييمات إلى التأكيد على أن «هناك طريقة بسيطة ومروعة لسحق تمرد حضري بنحو حاسم إذا تصاعد ليشكل تحدياً من جانب المتمردين ـ وذلك باعتماد القوة النارية التقليدية لإبادة المدينة أو المدن التي يتواجد فيها التَّمرُّد، إذ تمثل المدن أهدافاً سهلة للقوات العسكرية التقليدية قياساً بالقيام بالعمليات التي تشنها لتهدئة الأوضاع لمساحات شاسعة من التضاريس الريفية، بصرف النظر عن خصائصها الاجتماعية»(2)، ففي الشيشان على سبيل المثال تمكنت القوات الروسية من حشد قواتها وقوتها النارية باستعمال المدفعية بعيدة المدى (بما في ذلك الصواريخ البالستية التكتيكية، والصواريخ الحرارية، وقذائف الهاون الموجهة بالليزر من طراز 240 ملم) والغارات الجوية ضد الشيشان في غروزني، والنتيجة كانت تدمير غروزني واستعادة الأراضي بنجاح من المتمردين(3).

ثانياً، تستطيع وحدات الجيش، والشرطة، والمخابرات الحكومية التحكم بسهولة في الحركة

(1) Al - Muqrin, A Practical Course for Guerrilla Warfare, p. 131.

(2) «Cities on Fire: Social Mobilization, State Police, and Urban Insurgency,» Comparative Political Studies, Vol. 43, No. 12 (June 2010), p. 1630.

(3) See, for example Michael Orr, «Better or Just Not So Bad? An Evaluation of Russian Combat Effectiveness in the Second Chechen War,» in Anne Aldis, ed., The Second Chechen War (Camberley, UK: Conflict Studies Research Centre, 2000); Mark Kramer, «The Perils of Counterinsurgency,» pp. 5 - 63.

والوصول إلى المناطق الحضرية أكثر مما تستطيع ذلك في المناطق الريفية، كما تفضي شبكة الطرق، التي يتعذر اجتنابها والتي تحدد المناطق الحضرية، إلى العديد من الطرق الضيقة أو نقاط الاختناق التي يمكن استعمالها للسيطرة على الحركة، إذ يمكن أن تستفيد قوات الدولة من الطرق الضيقة أو نقاط الاختناق تلك عبر مجموعة من التدابير الفعالة (مثل نقاط التفتيش) والتدابير السلبية (مثل الحواجز الرملية، وحقول الألغام، والكاميرات) للتحكم في الوصول إلى المناطق الحضرية والحركة في داخلها ومراقبتها والحركة[1]، وقد يكون هذا السبب، إلى حد ما، وراء إشارة الشيخ يوسف العييري، مؤسس تنظيم القاعدة وزعيمه في المملكة العربية السعودية، إلى أن «الأخطار المحدقة بالمجاهد داخل المدن أكثر بكثير من الأخطار في الجبال والأدغال»[2].

ثالثاً، تعد المناطق الحضرية أيضاً، مرتعاً خصباً لجمع المعلومات الاستخباراتية عن المتمردين، ويُصح ذلك على كل من الاستخبارات البشرية والتقنية على السواء، فبالنسبة لجمع المعلومات الاستخباراتية البشرية، توفر البيئات الحضرية بيئة تنطوي على مصادر عديدة غير معروفة، وهو ما يوفر للعناصر المكلفة بجمع المعلومات فرصاً أكبر لتجنيد المصادر، على حين تتميز المجتمعات الريفية في كثير من الأحيان بشبكات اجتماعية حميمة ومتداخلة، وهو ما يجعل من السهولة تحديد المتعاونين مع الحكومة، أما بالنسبة لجمع المعلومات الاستخباراتية التقنية، فإنّ المناطق الحضرية عادة ما تتمتع بشبكات اتصال إلكترونية أكثر كثافة من المناطق الريفية التي يمكن مراقبتها من جانب عناصر مكافحة التَّمرُّد[3]، وإن سهولة جمع المعلومات من جانب مكافحة التَّمرُّد هي ما يفسر تأكيد أحد الأدلة الإرشادية للمتمردين على أن عمليات المتمردين وتكتيكاتهم أكثر صعوبة لأن «المدينة مليئة بالعيون والجواسيس» كما أن « المدن عادة ما تمثل هيبة الدولة»[4]، وحذر تشي جيفارا من أن حرب العصابات الحضرية «يجب عدها بأنها قائمة في أرض تبلغ مبلغاً استثنائياً من المجافاة لها، فالعدو هنا بالغ اليقضة، وتزداد امكانات التنكيل والوشاية إلى حد عظيم»[5].

(1) Austin Long «Swimming through Concrete: Enduring Barriers to Urban Insurgency,» Draft Document, April 2013.

(2) Al - Muqrin, A Practical Course for Guerrilla Warfare, p. 171.

(3) Long, «Swimming through Concrete.»

(4) Al - Muqrin, A Practical Course for Guerrilla Warfare, p. 120.

(5) Guevra, Guerrilla Warfare, p. 28.

صفوة القول، تعد التكتيكات حاسمة في حرب المتمردين لأنها تساعد الجماعات على تنفيذ إستراتيجياتها وعملياتها، وفي الوقت الذي لايبدو أن هناك علاقة بين التكتيكات التي تستخدمها الجماعة وبين انتصار المتمردين وهزيمتهم أو تعادلهم، لكن مازالت الجماعات المتمردة بحاجة إلى أن تضع في الحسبان الكيفية التي تؤثر فيها تكتيكاتهم على السكان المحليين، فالتكتيكات قد لاتكفل النجاح، ولاسيما في ظل غياب إستراتيجية جيدة، لكن الاستعمال السيء للتكتيكات يمكن أن يقوض الدعم المحلي وربما يقرر مصير الجماعات المتمردة، ويقدم الكتاب الأخضر للجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقتIRA تحذيراً مفيداً للمتمردين مفاده:

> إن العدو الذي نخلقه جراء خطأنا وتقصيرنا هو العدو الذي نخلقه عبر سلوكنا الشخصي وخلال سلوكنا الجمعي في النضال: فالمرأة الصغيرة التي يتم سحب بابها الخلفي أو خلعه من مكانه من لدن متطوع هارب من الاعتقال ولا يقوم بالاعتذار في أقرب وقت ممكن أو لم يتم إصلاح الضرر من جانب أحد أنصارنا بعد ذلك، حينها ستعاقب العائلة وجيران المخبر أو المجرم من دون إخبارهم السبب، باختصار يجب أن يسعى سلوكنا الشخصي وكذلك سلوك الجيش الجمهوري إذا لم يكن لتعزيز الدعم، فعلى أقل تقدير الحيلولة دون إيجاد أعداء بلا مبرر[1].

(1) Irish Republican Army, Green Book, p. 7.

5
البنى التنظيمية

بحلول أوائل العام 1984 كان [رئيس جهاز المخابرات الباكستاني ISI] الجنرال اختار مصمماً على تشكيل نوع من التحالف الرسمي مكون من الأطراف [المتمردة الأفغانية]، بعض الهيئات رفيعة المستوى المعترف بها كانت حيوية لتعمل بمنزلة قناة لنقل السلاح والمال إلى المستفيدين، ومن خلالهم يمكننا تنسيق العمل داخل أفغانستان[1].

محمد يوسف

كثير من أولئك الذين يقررون المشاركة في أنشطة حرب العصابات لايعرفون أساليب التنظيم[2].

ماوتسي تونغ

سافر محمد يوسف، الذي عُيّن رئيساً للمكتب الأفغاني في جهاز المخابرات الباكستاني ISI، في تشرين الأول/أكتوبر عام 1983 إلى بيشاور، باكستان، كانت بيشاور بلدة حدودية صاخبة تبعد 30 ميلاً عن الحدود الأفغانية وهي العاصمة المفضلة للممالك البوذية والهندوسية المتعاقبة، جذبت أسواقها (بازاراتها) الزوار على مر القرون بما تمتلكه من مجموعة زاخرة من السجاد والفخار والأسلحة والأعمال الفنية، لقد كانت مهمةُ يوسف مهمةً لا يحسد عليها وهي: تأسيس بنية تنظيمية فعالة للتمرد في أفغانستان المجاورة، يدعمها جهاز المخابرات الباكستاني ISI، لقد كان هناك سبع جماعات متمردة أفغانية رئيسة، لكن لم يكن هناك أي تنسيق بينها في أواخر عام 1983، وفي هذا الخصوص سرد يوسف قائلاً: «لم أستطع سوى مقابلة الزعماء بنحو منفصل، لقد كان السبب هو أنهم لم يجلسوا مع بعضهم الآخر في الغرفة

---

(1) Mohammed Yousaf and Mark Adkin, Afghanistan the Bear Trap: The Defeat of a Superpower (Havertown, PA: Casemate, 2001), p. 39.

(2) Mao Tse ـ Tung, On Guerrilla Warfare (Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 2000), p. 77.

نفسها، لقد كنت أتحدث لرجال تغذيهم المنافسات الشخصية والتعصب والكراهية وكانت تطغى في كثير من الأحيان على آرائهم وتحدد أفعالهم، على رغم من أنهم من المسلمين المتدينين وعلى الرغم من التزامهم الجهاد»[1].

وعلى مدى الأشهر القليلة التالية، وافقت الجماعات السبع على إنشاء بنية تنظيمية أكثر تحديداً، لكن بعد جهود حثيثة من جانب الحكومة الباكستانية لاسترضائها، وقد تضمن الاتفاق جزأين، الأول، إنشاء لجنة عسكرية، مقرها في بيشاور، وتضم رؤساء الجماعات الرئيسة السبعة وهم كل من: قلب الدين حكمتيار، ويونس خالص، وبرهان الدين رباني، وعبد الرسول سياف، ومولوي محمد نبي محمدي، وبير سيد أحمد جيلاني، وصبغة الله مجددي، وكان يتعين على كل قائد أفغاني أن ينتمي إلى أحد هذه الجماعات السبع، وبخلافه، لن يتلق أية أسلحة أو ذخيرة أو تدريب أو أية مساعدات أخرى من المخابرات الباكستانيةISI، أما الجزء الثاني من الاتفاق فقد تضمن إنشاء مقر قيادة سياسي في كويتا، في باكستان، يضم ممثلين عن كل جماعة، وقد عملت المخابرات الباكستانية في باكستان بوصفها حلقة وصل رئيسة بين الجماعات، وكان لكل جماعة من الجماعات بنية للقيادة والسيطرة خاصة بها في أفغانستان، وفي الوقت الذي مازالت هناك مشاكل في التنسيق بالنسبة لما تبقى من ترتيبات الحرب، إلا أن هذه البنية كانت كافية لمحاربة الحكومة الأفغانية والجيش السوفيتي بفعالية، وبحلول العام 1989، سحب القادة السوفيت الجيش الأحمر من أفغانستان، وبعد ثلاث سنوات، انهارت الحكومة الأفغانية بقيادة محمد نجيب الله، لكن مع ذلك فقد انهارت البنية التنظيمية وبدأت الجماعات يقاتل بعضها بعضاً للسيطرة على الدولة.

وكما هو موضح في التجربة الأفغانية كان إنشاء بنية تنظيمية ناجعة تحدياً رئيساً للجماعات المتمردة، وعلى النحو المستخدم هنا، تشير منظمة التَّمرُّد إلى السمات الداخلية للجماعة المتمردة، مثل عضويتها وسياساتها وبناها[2]، ففي حركات التَّمرُّد ذات الجماعات متعددة، كثيراً ما يؤسس قادة المتمردين بنى جامعة لتيسير التنسيق والتعاون بين الجماعات، وينطوي القيام بحركة تمرد على بناء منظمة قادرة على تحدي الحكومة عسكرياً وسياسياً[3].

---

(1) Afghanistan the Bear Trap, pp. 38 39 ـ.

(2) Inside Rebellion: The Politics of Insurgent Violence (New York: Cambridge University Press, 2007), p. 19.

(3) On Organizational challenges see Charles Tilly From Mobilization to Revolution (Reading, MA: Addison - Wesley, 1978).

وتأسيساً على ذلك، يطرح هذا الفصل ثلاثة أسئلة رئيسة وهي: ما التحديات التنظيمية للجماعات المتمردة؟ ما الخيارات المتاحة لقادة المتمردين في تنظيم جماعاتهم الخاصة؟ ما الخيارات المتاحة لدى القادة عندما يكون هناك أكثر من جماعة متمردة؟ تؤشر البيانات نتائج عدة.

أولاً، تواجه الجماعات المتمردة مشاكل العمل الجماعي ومشكلة الموكِل ـ الوكيل[1] التي من الممكن أن تؤثر وبشدة على قدرتها على أنجاز المهام التنظيمية الرئيسة، مثل تجنيد الأعضاء، وشن الحرب، وتأمين الأموال، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وحكم الأرض، ومن ثم، يحتاج قادة المتمردين إلى إيجاد السبل للتغلب على هذه المشكلات، مثل توفير الحوافز النقدية أو غيرها من الحوافز للتغلب على تكاليف المشاركة.ثانياً، في سياق تصميم المنظمات، فإنّ المنظمات المركزية عموماً أكثر فاعلية لأنها تساعد القادة على تحديد من ينخرط في سلوك التهرب أو الإنشقاق ومعاقبته، كما يمكن أن تساعد المركزية أيضاً الجماعات المتمردة على حكم الأراضي التي تسيطر عليها بنحو أفضل وتعمل على تمكين القادة من تنسيق الأمور اللوجستية، وفي الوقت الذي تكون فيه البنية التنظيمية المركزية هي الأفضل، إلا أن هناك العديد من العوامل قد تسبب صعوبة في تنفيذها، فالقمع الحكومي على سبيل المثال، يمكن أن يُجبر الجماعات على التشتت والتفويض في سبيل البقاء، وقد يجد قادة التَّمرُّد الذين تضم صفوف جماعاتهم مزيجاً من الجماعات الاثنية، والدينية وغيرها من الجماعات صعوبة في السيطرة المركزية بسبب الأفضليات أو الميول غير المتجانسة، ثالثاً، تتاح لدى قادة التَّمرُّد خيارات عدة في الكثير من حركات التَّمرُّد التي تضم أكثر من جماعة، إذ يمكنهم إنشاء بنى جامعة لتنسيق الأنشطة أو توزيع الجهود أو التنافس ـ بما في ذلك القتال ـ ضد بعضهم بعضا، وقد تغدو الجماعات أكثر نجاحاً بنحو عام إذا ما تمكنت من إنشاء بنية جامعة وعملت على تنسيق أنشطتها.

انتظم ما تبقى من هذا الفصل في أربعة أقسام، فحص الأول منها التحديات والمهام التنظيمية التي تواجه الجماعات المتمردة، على حين اهتم القسم الثاني بتحليل الخيارات

(1) تحدث مشكلة الموكِل والوكيل في العلوم السياسية والاقتصاد (تعرف أيضا باسم معضلة الوكالة أو مشكلة الوكالة) عندما يكون بإستطاعة شخص أو كيان (الوكيل) القدرة على اتخاذ قرارات و/أو اتخاذ إجراءات نيابة عن أو ذات تأثير على شخص أو كيان آخر (الموّكِل). هذه المعضلة تتواجد في الظروف التي يكون فيها الوكلاء مدفوعون إلى التصرف بحسب مايرونه مناسباً ولكنه يتعارض مع رغبات موكِلوهم. المترجم.

المتاحة للجماعات المتمردة، وعمل القسم الثالث على تقييم الخيارات المتاحة عندما توجد جماعات معارضة متعددة، أما القسم الرابع فقد أبرز تحديات البنى اللامركزية.

التحديات والمهام التنظيمية

تحتاج الجماعات المتمردة إلى انجاز مهام متعددة في الوقت الذي تحاول فيه البقاء بمأمن من الرقابة الحكومية وبمنأى عنها، وهو ما خلق معضلة لقادة المتمردين، إذ تفضي الأدوات التي يستعملها القادة للسيطرة على التَّمرُّد، والإدارة، وجمع الأموال، وغيرها من الأنشطة، إلى نقاط ضعف عملياتية وتزيد من احتمالية القبض على العناصر وتعرض الجماعة للخطر[1]، وفي الوقت الذي يتعين فيه على جماعات المتمردين تجنيد أعضاء جدد، والحيلولة دون الانشقاقات، وتأمين التمويل، وجمع المعلومات الإستخباراتية وتحليلها وحكم المناطق التي تسيطر عليها، تحاول في الوقت نفسه الحفاظ على سرية أنشطتها، إلا أنها تواجه في سبيل أداء تلك المهام تحديات تنظيمية.

التحديات: اثنان من أصعب التحديات التنظيمية؛ العمل الجماعي ومشاكل الموكِل ـ الوكيل، إذ يؤثر كلاهما على قدرة الجماعة المتمردة على أنجاز مهامها الأساسية، أولاً، تحتاج الجماعة المتمردة إلى التغلب على ما أسماه الخبير الاقتصادي مانكور أولسون ب ـ «مشكلة العمل الجماعي»[2]، الأفراد ـ بما فيهم المتمردين المحتملين ـ يثمنون السلع التي لايمكن انتاجها إلا عبر العمل الجماعي، السلع الجماعية غير قابلة للاستبعاد، إذ يمكن للجميع الاستفادة منها بصرف النظر عمّا إذ كانوا يؤدون دور في تأمين السلع أم لا، فإذا ما أطاحت جماعة متمردة بحكم قمعي، ربما يستفيد الكثير من الأفراد، ومع ذلك فإنّ الأفراد يقدرون السلع الشخصية البحتة، مثل الوقت، وكلفة الفرصة البديلة، والمخاطر التي ينطوي عليها العمل الجماعي، بمعنى آخر، إن فوائد العمل الجماعي غالباً ماتكون عامة، على حين تكون التكاليف خاصة، وفي ظل هذه الظروف، يغدو الخيار الأفضل لكل شخص البقاء في المنزل والسماح لشخص آخر بالعمل من أجل المنفعة العامة.

ففي حركات التَّمرُّد تُثني الظروف الناجمة عن إصابة المشاركين أو موتهم (وأحياناً

(1) Jeremy Shapiro, The Terrorist's Dilemma: Managing Violent Covert Organizations (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013).

(2) Mancur Olsin, The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups (Cambridge: Harvard University Press, 1965).

أصدقاؤهم وأفراد عائلاتهم وجيرانهم)، والصعوبات المالية، والاضطرابات وشظف العيش الذي يمليه أسلوب الحياة السري، والترحيل القسري، العديد من الأفراد عن المشاركة في المراحل الأولى من التَّمرُّد، لقد كان الخطاب الموجه لعمر كابيزاس، الذي أصبح أحد رجال حركة الساندنيستا في نيكاراغوا، عند تجنيده بسيطاً:» تبدو هزيلاً... حسناً... هل تعتقد أنك ستكون مهتماً بالتزام أكبر حيال الناس والمؤسسة؟» كابيزاس، الذي انضم في نهاية المطاف إلى المنظمة، سرعان ما أدرك الخطر، إذ ذكر فيما بعد «لقد كنت خائفاً... من أن أعرض نفسي للقتل»[1]، ولكن بعد بدء الحرب قد تتغير هذه المفارقة، إذ قد تكون خطورة الامتناع عن دعم المتمردين في بعض المناطق أكبر، فقد يشارك الأفراد في التَّمرُّد ليس رغم المخاطر التي ينطوي عليها ذلك، بل بغية إدارتها بنحو أفضل[2].

ان الأثر الرئيس لأنموذج العمل الجماعي يكمن في أن نشطاء التَّمرُّد يواجهون عقبات هائلة في شن التَّمرُّد، إذ حرص الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقتIRA على أن يدرك مجندوه الصعوبات الكامنة في الانضمام إلى منظمة متمردة، ووضَّح الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA في كتابه الأخضر «يجب على المتطوعين المحتملين كافة أن يدركوا أن التهديد بالأسر وعقوبات السجن الطويلة يشكلان خطراً حقيقياً للغاية وشبحاً يخيم على كل متطوع... ينبغي أن يتأكد من دوافعه بالكامل، وأن يعرف المخاطر المحدقة به، وأن يعرف انه لن يجد قصة حب داخل الحركة»[3]، وقدم متمردوا الماو ماو في كينيا نصائح مماثلة لمجنديهم، إذ أوجز أحد زعماء الماو ماو قائلاً:

> «سيسجن بعضكم ويقتل بعضكم الآخر لكن عندما تحصل هذه الأشياء، لاتخافوا يا أبنائي ـ يجب عليها شراء حريتنا بدمائنا»[4]، ولخص أحد الباحثين أن التَّمرُّد هو التزام كبير وخطير للغاية على المشاركين[5].

(1) Omer Cabezas, Fire from the Mountain: The Making of a Sandinista (New York: Crown, 1985), p. 9.

(2) Stathis N. Kaylvas and Matthew Adam Kocher, «How ‘Free’ is Free Riding in Civil Wars? Violence, Insurgency, and the Collective Action Problem, »World Politics, Vol. 49, No. 2 (January 2007), pp. 177 - 216.

(3) Irish Republican Army, Green Book (Belfast: Irish Republican Army,1977), p. 2.

(4) Waruhiu Itote (General China),«Mau Mau» General (Nairobi: East African Publishing House, 1967), p.45.

(5) Paul Collier, «Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy,» in Chester

أن الجماعات المتمردة تستطيع التغلب على مشاكل العمل الجماعي بطرق عدة، إذ يمكن أن توفر حوافز انتقائية قوية بما فيه الكفاية للتغلب على تكاليف المشاركة، إذ يتمتع المتمردون بعدة أنواع من الفوائد، بما في ذلك الأرباح من الإنتاج، وتجارة الماس، والنفط، والمخدرات وغيرها من الأنشطة المشروعة أو غير المشروعة، ويتلقى المتمردون حوافز مادية خاصة للمشاركة تتجاوز أي منافع عامة متوقعة[1]، ووصف المبعوث الأمريكي في اليونان، وليام ماكنيل، في إشارة إلى جيش التحرير الشعبي اليوناني (ELAS) بالقول: «ان الجندي في جيش التحرير الشعبي اليوناني ELAS عاش بنحو أفضل من الفلاحين العاديين، ولم يكن يتعين عليه العمل بالمشقة والكدح نفسه... وفي ظل هذه الظروف، وجد العديد من أبناء الفلاحين أنفسهم منجذبين بنحو لايقاوم لحياة العصابات وقد سهلت الاعداد الغفيرة من الفلاحين عملية التجنيد»[2]، هناك طريقة أخرى للجذب تتمثل في المصالح غير المادية، مثل الأيديولوجية، والهوية الإثنية والدينية، والقبول الاجتماعي[3]، ويمكن للمتمردين توفير الأمن للأفراد المتعاونين ويستهدفون غير المتعاونيين، ليغيروا من حساباتهم المستندة على

A. Crocker, Fen Osler Hampson, and Pamela Aall, eds., Turbulent Peace: The Challenges of Managing International Conflict (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 2001), p. 150.

(1) Mark Irving Lichbach, The Rebel's Dilemma (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1995), pp. 215 - 238.

(2) William H. McNeil,The Greek Dilemma: War and Aftermath (Philadelphia, PA: J.B. Lippincott, 1947), pp. 80 - 81.

(3) Edward N. Muller and Karl - Dieter Opp, «Rational Choice and Rebellious Collective Action,» American Political Science Review, Vol. 80 (June 1986); Charles D. Brocket, Political Movements and Violence in Central America (New York: Cambridge University Press, 2005); Elisabeth Jean Wood, Insurgent Collective Action and Civil War in El Salvador (New York: Cambridge University Press, 2003); Roger D. Petersen, Resistance and Rebellion: Lessons from Eastern Europe (New York: Cambridge University Press, 2001); Samuel Popkin, The Rational Peasant: The Political Economy of Rural Society in Vietnam(Berkeley: University of California Press, 1979); Norman Frolich, Joseph Oppenheimer, and Oran Young, Political Leadership and Collective Goods (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971); Michael Taylor, «Rationality and Revolutionary Collective Action,» in Michael Taylor, ed., Rationality and Revolution (New York: Cambridge University Press, 1988), pp. 63 - 97; and Michael Hechter, Principles of Group Solidarity (Berkeley: University of California Press, 1987).

الكلفة والفائدة ويخلقون وضعاً يكون فيه عدم دعم المتمردين أكثر كلفة ومخاطرة من دعمهم[1].

ثانياً، يواجه المتمردون مشكلة «الموكِل ـ الوكيل»[2]، إذ يحتاج الموكِل (زعيم التَّمرُّد) إلى وضع نظام للثواب والعقاب بحيث يؤدي الوكيل (عضو الجماعة) مايتوقعه الموكِل، أن التقليل من مشاكل الموكِل ـ الوكيل تكتسي أهمية خاصة وذلك للحيلولة دون حصول «التهرب» والانشقاقات، ولاسيما عندما يكون لدى العناصر في المستوى الأدنى تفضيلات ودوافع تختلف عن كبار القادة، ويحدث التهرب عندما يتخذ الأعضاء إجراءات لاتسهم في تحقيق أقصى قدر من الكفاءة للمؤسسة[3]، فعلى سبيل المثال، ينشأ التهرب عندما يأخذ المقاتل قسطاً من النوم بدلاً من وضع قنبلة على جانب الطريق لمهاجمة قافلة حكومية، وفي ظل عدم وجود أحد العناصر لمراقبة السلوك، قد يحسب المقاتل أنه لن يتم القبض عليه، ويعتمد نجاح المنظمة على قدرتها على تحفيز الأعضاء وتشجيعهم على التصرف بطرق تتسق مع أهدافها ومقاصدها الأوسع، إن الافتقار إلى الانضباط بين الأعضاء في الصفوف الدنيا يمكن أن يهدر الموارد، وينفّر المؤيدين المحتملين، ويقوض الجهود العسكرية والسياسية، لذا يحتاج القادة إلى اتخاذ قرارا بشأن كيفية صياغة سلوك الأعضاء وإدارته والتحكم فيه[4]، وتحتاج جماعات المتمردين أيضاً إلى الاهتمام بشأن الانشقاقات بسبب الحوافز المادية أو غيرها من الحوافز.

ففي فيتنام عد الفيت كونغ الانشقاق أحد أكبر المشاكل التي تواجههم[5]، لقد كان مقاتلو الفيت كونغ قساة في التعامل مع الهاربين، وعلى وفق أحد الروايات، عندما استعادوا السيطرة على قرية انشقت عن الحكومة في مقاطعة كوانج نغاي، ألقوا القبض «على زعيم القرية وعائلته، ونزعوا أحشاء زوجته أمامه وقطعوا أيدي أطفاله وأرجلهم ومن ثم قطعوا

(1) Kaylvas and Kocher, «How 'Free' is Free Riding in Civil Wars?» pp. 177 - 216.

(2) On principal - agent problems and insurgency see Shapiro, The Terrorist's Dilemma; Weinstein, Inside Rebellion, p. 130.

(3) Weinstein, Inside Rebellion, pp. 129 - 130.

(4) Weinstein, Inside Rebellion, pp. 43 - 44; Abdulkader H. Sinno, Organizations at War in Afghanistan and Beyond (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2008), p. 70.

(5) Mark Moyar, Phoenix and the Birds of Prey: The CIA's Secret Campaign to Destroy the Viet Cong (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 1997), pp. 250 - 251.

أنثييه»[1]، وفي عمان واجهت الجبهة الشعبية لتحرير عمان انتكاسات متكررة بعد حالات الهروب المتزايدة باضطراد خلال السبعينات من القرن الماضي، أما في تايلاند، كانت هناك سلسلة من الانشقاقات في أوساط المتمردين التايلنديين في الثمانينات من القرن المنصرم بعد العودة إلى الحكم المدني وبرنامج العفو[2].

يتخذ المقاتلون المتمردون إجراءات لايمكن رؤيتها وتقييمها بسهولة من جانب رؤسائهم، زد على ذلك، فإنّ المقاتلين المتمردين يعملون في بعض الأحيان تحت قيادة العديد من الموكِلين، وتساهم صعوبة رقابة قوات المتمردين المشتتة والمضاعفات الناجمة عن تعدد الموكِلين، بتحد ذي صلة بإدارة المنظمات المتمردة ألا وهو: تتزايد الحوافز على التهرب جرّاء مستوى المخاطر التي يواجهها المقاتلون وطابعها الملح.

لكن يمكن لقادة المتمردين تصميم أدوات للمساعدة في التقليل من حالات التهرب إلى أدنى حد، فعلى سبيل المثال يمكن لقادة المتمردين، عند تعيين الأعضاء، تصميم آليات فرز للاختيار من بين المجندين المحتملين وتقييم كفاءتهم، ويمكن للقادة أيضاً مراقبة تصرفات أعضاءهم من خلال آليات الرقابة المباشرة (مثل الدوريات)، أو يمكنهم مراقبتهم بنحو سري باللجوء إلى التقارير التي يقدمها الطرف الثالث للإبلاغ عن السلوك السيئ عبر نشاط مكافحة التجسس، لكن مع ذلك الرقابة وحدها لا تكفي عادة، إذ يجب أن تقترن بتهديدات حقيقية تقضي بمعاقبة المتمردين ذوي السلوك السيء، وتكتسي مصداقية التهديد أهمية خاصة لأن إصدار العقوبات يمكن أن يكون مكلفاً للقائد أيضاً[3].

المهام: ان الجماعات التي تتغلب بنحو فعال مشاكل العمل الجماعي ومشكلة الموكِل ـ الوكيل هي في وضع أفضل لأداء مهام جسام، أولاً، يحتاج المتمردون إلى وضع إستراتيجية سياسية، وتجنيد الأعضاء، وتحشيد السكان المحليين، إذ يرغب قادة المتمردين، كما هو حال أرباب العمل في شركة خاصة، جذب مجندين مؤهلين وملتزمين ومقتدرين يهتمون

(1) Robert Thompson, Defeating Communist Insurgency (St. Petersburg, FL: Hailer, 1966), p. 25.

(2) Bard E. O'Neill Insurgency and Terrorism: From Revolution to Apocalypse (Washington, D.C.: Potomac Books, 2005), pp. 115 - 116.

(3) Roderick Kiewiet and Mathew McCubbins, The Logic of Delegation: Congressional Parties and the Appropriations Process (Chicago: University of Chicago Press, 1991); Idean Salehyan, «The Delegation of War to Rebel Organizations,» Journal of Conflict Resolution, Vol. 54, No. 3 (2010), pp. 493 - 515.

بالأهداف طويلة الأجل للمنظمة[1]، ويعد التجنيد تحدياً تنظيمياً تقليدياً للمنظمات المتمردة ويتطلب منهم التغلب على مشكلة العمل الجماعي على وجه الخصوص، لذا يقوم القادة، في بعض الأحيان، بإنشاء ذراع سياسي للمساعدة في التجنيد والخطوات السياسية الأخرى، بما في ذلك التفاوض مع الحكومات وغيرها من الجماعات المتمردة، فقد عمل حزب الشين فين بوصفه جناحاً سياسياً للجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA، حيث قاد المفاوضات مع الحكومة البريطانية التي توجت باتفاق الجمعة العظيمة في العام 1998، وأنشأت منظمة لشكر طيبة ذراعاً سياسياً في باكستان وهي جماعة الدعوة والتي كانت تعمل إلى حد ما بوصفها منظمة رعاية إجتماعية، وبالمحصلة، كان لدى نحو نصف الجماعات المتمردة ذراعاً سياسياً علنياً.

أما بالنسبة لزعيم جماعة الدرب الساطع أبيميل جوزمان، فكان يرى ضرورة أن تحتل للمنظمة السياسية لحركة التَّمرُّد الأسبقية على المنظمة العسكرية، وكانت أولويته الأولى هي تأسيس حزب من النشطاء السياسيين يمكن تكليفهم بهدف توجيه النضال الثوري، وقد كانت الطليعة السياسية للحزب «منظمة مختارة» مثلت المركز الإستراتيجي للمنظمة[2]، وفي أنغولا أكد قادة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA على أولوية الجوانب السياسية على حساب الجوانب الأخرى في بدء تمردهم، «نحن نعلم أن مشكلتنا هي سياسية، لكن لايمكن حلها من دون عنف، لذلك، وفي الوقت الذي كان فيه الجانب العسكري أمراً ثانوياً بالنسبة للجانب السياسي، إلا أن هناك ترابط بين الاثنين»[3]، أما في فيتنام فقد أكد قادة الفيت كونغ على الحاجة الى تحشيد «القوى السياسية للجماهير» التي يمكن استعمالها فيما بعد للمساعدة في العمليات العسكرية»[4].

ثانياً، تحتاج الجماعات المتمردة خوض غمار الحرب[5]، ومن ثم يحتاج القادة إلى وضع بنى تنظيمية من شأنها تثقيف الجنود وتدريبهم وشراء المعدات وصيانتها، وجمع المعلومات

(1) Weinstein, Inside Rebellion, pp. 42 - 43.

(2) Interview with Abimael Guzman, July 15, 1988, printed in El Diario, July 24, 1988, p. 15.

(3) Don Barnet and Roy Harvey,The Revolution in Angola: MPLA, Life Histories and Documents (New York: Bobbs - Merrill, 1972), p. 13.

(4) General Vo Nguyen Giap and Van Tien Dung,How We Won the War (Philadelphia: RECON, 1976), p. 41.

(5) Weinstein, Inside Rebellion, p. 44.

الاستخباراتية وتحليلها والإشراف على الأمور اللوجستية المتصلة بإيصال المواد إلى الجنود، وبناء البنية التحتية، وإطعام الجنود وإكسائهم والقتال في ساحة المعركة، والقيام بالعديد من المهام الأخرى التي تحتاجها الجيوش، وهي مهمة ضخمة ومعقدة، كرس لها ماو وتشي جيفارا وقتاً ومساحة كبيرة لبيان كيفية تنظيم وحدات المتمردين للقتال، بما في ذلك تقسيم الوحدات المقاتلة في الميدان[1]، إن العديد من الشخصيات التي سيرد ذكرها في وقت لاحق في هذا الفصل ـ بما في ذلك تلك التي حددت البنية التنظيمية لجماعات مثل جبهة التحرير الوطني/جيش التحرير الوطني وطالبان والدولة الإسلامية ـ تفصح عن وجود أجنحة عسكرية مفصلة تُعنى بالتدريب، واللوجستيات، والأمن، والعمليات وغيرها من المهام في الحرب.

ثالثاً، يحتاج المتمردون إلى تأسيس بنية تحتية مالية لتأمين الأموال اللازمة ونقلها لدعم التَّمرُّد، وكذلك لدفع الرواتب، وبناء المرافق، وشراء المواد الفتاكة وغير الفتاكة، ويمكن أن يأتي التمويل من مصادر عدة، إذ تتمتع بعض الجماعات المتمردة بالقدرة على استخراج الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأخشاب، والأحجار الكريمة، والخشخاش، والماس، والمعادن الأخرى، ويعتمد الكثيرون في فرض الضرائب على الإنتاج المحلي أو ممارسة الأعمال الإجرامية، بما في ذلك تجارة المخدرات، ويتلقى الكثيرون تبرعات من المؤيدين في الشتات أو مساهمات من رعاة خارجيين[2]، وغالباً مايُتوقع من القادة المحليين تمويل بعض أنشطتهم اليومية أو معظمها، ففي تركيا على سبيل المثال كان يُتوقع أن يقوم مقاتلو حزب العمال الكردستاني PKK بتمويل عملياتهم، فقد كان لدى عملاء الحزب PKK في المدن وظائف ساعدت على تغطية بعض التكاليف العملياتية[3].

رابعاً، يحتاج المتمردون إلى جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، إذ يؤثر وضع

(1) Mao, On Guerrilla Warfare, pp. 71 - 87; Ernesto Che Guevara, Guerrilla Warfare (Thousand Oaks, CA: BN Publishing, 2007), pp. 61 - 86.

(2) Paul Collier, Anke Hoeffler, and Dominic Rohner, «Beyond Greed and Grievance: Feasibility and Civil War,» Oxford Economic Papers, Vol. 61, No. 1 (January 2009), pp. 1 - 27; Collier, «Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy,» pp. 1, 3; Paul Staniland, «Organizing Insurgency,» International Security, Vol. 37, No. 1 (Summer 2012), pp. 142 - 177; Michael L. Ross, «A Closer Look at Oil, Diamonds, and Civil War,» Annual Review of Political Science, Vol. 9 (June 2006), pp. 265 - 300.

(3) Aliza Marcus, Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence (New York: New York University Press, 2007), pp. 181 - 184.

شبكة الاستخبارات على جوانب حرب المتمردين كافة تقريباً، بدءاً من الإستراتيجية وانتهاءً بالتكتيكات، ويحتاج المتمردون إلى فهم بعض الأسئلة من قبيل ما تخطط له قوات مكافحة التَّمرُّد، وكيف يتم تنظيمها، وأماكن تواجدها، ونقاط ضعفها، ومن هم جواسيسها وأماكن تواجدهم[1]، ولاحظ الجنرال البرتو بايو Alberto Bayo، «أن من الضروري أن يمارس رجال العصابات كافة أعمال الاستخبارات ومكافحة الاستخبارات، لان كسب الحرب يعتمد على المكر والدهاء أكثر الضغط على الزناد»[2]، وفي نيكاراغوا، جندت الساندينيستا جواسيس من الجامعات، وقاد طلاب جامعة نيكاراغوا جماعات قومية مناهضة للسوموزا، وباتت المدارس مرتعاً خصباً للتجنيد ومنبتاً فكرياً للساندنيستا وغيرها من الجماعات المناهضة للسوموزا[3]، وفي الواقع ان الجبهة الساندينية للتحرير الوطني (FSLN) أسسها رجال، مثل كارلوس فونسيكا أمادور، وتوماس بورج، وسيلفيوا مايورجا في العام 1961، كانوا من قادة الشباب في الحركة الطلابية المناهضة للسوموزا، أما في كينيا، قام متمردو ماو ماو بتجنيد كثيف للمخبرين في المناطق الحضرية والريفية، واعتمدوا عليها للحصول على معلومات بشان القوات البريطانية والحرس الوطني والمتعاونين معهم[4].

خامساً، يحتاج المتمردون إلى حكم المناطق التي يسيطرون عليها[5].ففي نهاية المطاف، غالباً ما يكون التَّمرُّد عملية بناء دولة بديلة، حيث يوفر المتمردون الحكم للسكان في المناطق التي يسيطرون عليها[6]، ويريد القادة استخراج ما في وسعهم من غير المقاتلين

---

(1) On insurgent intelligence see, for example, Lincoln B. Krause, «Insurgent Intelligence: The Guerrilla Grapevine,» International Journal of Intelligence and Counterintelligence, Vol. 9, No. 3 (1996), pp. 291 - 311; J. Bowyer Bell, «The Armed Struggle and Underground Intelligence: An Overview,» Studies in Conflict and Terrorism, Vol. 17, No. 2 (1994), pp. 115 - 150; William Rosenau, «Understanding Insurgent Intelligence Operations,» Marine Corps University Journal, Vol. 2, No. 1 (Spring 2011), pp. 1 - 32.

(2) General Alberto Bayo,150 Questions for a Guerrilla (Denver, CO: Cypress Printing, 1963), p. 21.

(3) Omar Cabezas, Fire from the Mountain: The Making of a Sandinista (New York: Crown, 1985), p. 225.

(4) Kiboi Muriithi (General Kamwana), War in the Forest (Nairobi: Trafford, 1971), p. 93.

(5) Weinstein, Inside Rebellion, p. 44.

(6) Stathis N. Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War (New York: Cambridge University Press, 2006), p. 218.

للحفاظ على جماعاتهم، مثل المعلومات والسكن والمؤن، لكنهم يحاولون عموماً تفادي استخراج الكثير لان ذلك من شأنه جعل المدنين ينفضون من حولهم وينشقون إلى صفوف المعارضة، ويحتاج قادة المتمردين أيضاً إلى اتخاذ قرارات بشأن بنية الحكومات التي يتبنوها في المناطق المحررة ويحكمونها على وفق ذلك، وتحتاج الجماعات إلى إنشاء بنى تنظيمية يمكنها تأمين الأموال من خلال فرض الضرائب وغيرها من الوسائل، وتنظيم الشرطة، وإقامة العدل، وتوفير الإعانات الصحية (بما في ذلك الرعاية للجنود الجرحى).

على وفق إحدى روايات جماعة الدرب الساطع في وادي كانيباكو في وسط بيرو، «فان الجماعة سيطرت على كل جانب من جوانب الحياة اليومية من السكان ونظمته، واضطلعت الجماعة بإدارة العدالة وأداء دور القوة الأخلاقية»[1]، وشاركوا في طائفة من الأنشطة الأخرى، مثل الفصل في نزاعات الزواج، وأفصحت الفيت كونغ في سياستها ذات النقاط العشر الخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، عن أنها تعتزم إلغاء النظام، والجهاز الإداري، والقوات المسلحة، والتنظيمات والقوانين كافة، وجميع أشكال القمع والإكراه للإدارة العميلة»، وقد دعت، عوضاً عن ذلك إلى الإنشاء السريع للإدارة الشعبية الثورية على جميع مستويات المناطق المحررة حديثاً[2]، وفي الجزائر منعت الجماعة الإسلامية المسلحةGIA تدريس الفرنسية في المناطق التي تسيطر عليها، وعندما تبلغ الفتيات سن التاسعة، لم يعد بإمكانهن الذهاب للمدرسة بعدها وكان عليهن تغطية رؤوسهن عند الخروج[3].

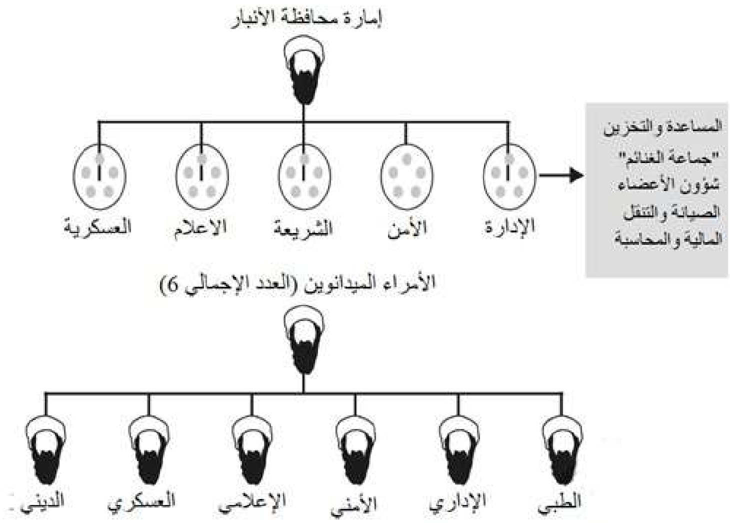
أما في العراق، فقد صممت الدولة الإسلامية ومنظماتها السابقة؛ تنظيم القاعدة في العراق ودولة العراق الإسلامية، بنية تنظيمية للمساعدة على السيطرة على الأراضي، فعلى سبيل المثال، وضَّحت سلسلة الوثائق التي استولت عليها مليشيا محلية متعاونة مع القوات الأمريكية في محافظة الأنبار في آذار/مارس عام 2007 بنية الجماعة على مستوى محافظة الأنبار وماحولها، وكما هو موضح في الشكل رقم 5.1 تصور الوثائق بنية تنظيمية لتنظيم القاعدة المركزي، فهي تضم لجنة شرعية (الشريعة)، ولجنة عسكرية، ولجنة إدارية، ولجنة

(1) Nelson Manrique, «The War for the Central Sierra,» in Steve J. Stern, ed., Shining and Other Paths: War and Society in Peru, 1980 - 1995 (Durham: Duke University Press, 1998), p. 204.

(2) Giap Dung,How We Won the War, p. 56.

(3) Baya Gacemi, I, Nadia, Wife of a Terrorist (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 2006), p. 46.

أمنية، ولجنة إعلامية، ومع مرور الوقت قامت دولة العراق الإسلامية ببعض التعديلات على هذه البنية[1]، ففي مذكرة داخلية اقترح أحد مسؤولي دولة العراق الإسلامية يدعى أسعد أن يتم توسيع المؤسسة المالية في خطوتين[2]، وكما أشار أسعد فإنّ هذه البنية الجديدة:



الشكل رقم 5.1: بنية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق لمحافظة الأنبار، قرابة العام 2006 [3]

تيسر مراقبة الخزانة وتجعل من قضية الإدارة المالية متميزة عن ضرائب الخزينة [كما وردت] وإدارة الضرائب متميزة عن الادارة المالية وهذه مسألة مهمة للحد من مشكلة الاختلاس والاحتيال في المقام الأول، والأمر الثاني، هو [للسماح] للمدير المالي بتأمين المهام والعمليات من تدمير السنّة على يد العدو[4].

جملة القول، في مواجهة مشاكل العمل الجماعي والموكِل ـ الوكيل تحتاج الجماعات المتمردة إلى أن تصمم منظماتها بطرق من شأنها أن تفضي إلى استقطاب أعضاء جدد،

(1) Patrick B. Johnston et al., Foundations of the Islamic State: Management, Money, and Terror in Iraq, 2005 - 2010 (Santa Monica, CA: RAND, 2016).

(2) Harmony documents NMEC - 2009 - 636065, NMEC - 2009 - 636153, and NMEC - 2009 - 634370. The Harmony documents are located at the Combating Terrorism Center at West Point (https://www.ctc.usma.edu/programs - resources/harmony - program).

(3) الشكر لهوارد شات وإيرين اليزابيث جونسون لمساعدتهما في تصميم البنية التنظيمية لدولة العراق الإسلامية في الأنبار بناء على الوثائق التي تم الاستيلاء عليها.

(4) Harmony document NMEC - 2009 - 636153.

والحيلولة دون التهرب، والقيام بعمليات عسكرية فعالة، وتأمين التمويل، وضمان استمراريته، وحكم الأراضي التي تسيطر عليها.

تنظيم جماعة التَّمرُّد

إذن كيف تقوم الجماعات المتمردة ببناء منظماتها؟ يركز هذا القسم على أحد الجوانب المهمة في التصميم التنظيمي ألا وهو: درجة المركزية، التي تسمى أحيانا بالتراتبية، وهي تشير إلى مقياس توزيع السلطة في عملية صنع القرار داخل المنظمة[1]، وتنطوي عملية صنع القرار على خطوات من قبيل صياغة الإستراتيجية، وتوزيع الموارد، والسيطرة على الاتصالات، وفرض الانضباط[2]، وعلى النحو المحدد هنا، فإنّ المنظمة تكون مركزية عندما تتحكم قيادتها مباشرة في العمليات والموارد، فالقضية الرئيسة هنا تكمن في السيطرة، ففي الجماعات المركزية يمارس القادة قدراً من السيطرة على العمليات والموارد، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل فرق صغيرة من قوات العمليات الخاصة الأمريكية بنحو منفصل في الخارج، إلا أنها تظل جزءاً من منظمة مركزية لأنها تنضوي تحت سيطرة هيأة صنع قرار أعلى[3].

هناك مكونات تنظيمية أخرى مهمة للجماعات المتمردة، مثل الترابط (طبيعة الروابط بين قادة الخلايا والوحدات) والتخصص (توزيع المهارات داخل الخلايا)[4]، إلا ان المركزية تكتسي أهمية خاصة للإدارة التنظيمية، فمن أجل النجاح يحتاج قادة المتمردين إلى وضع

(1) On hierarchy and centralization see Shapiro, The Terrorist's Dilemma, pp. 1 - 25.

(2) Sinno, Organizing to Win, p. 11.

(3) Shapiro, The Terrorist's Dilemma.

(4) On interconnectedness and specialization see, for example, John Horgan and Max Taylor, «The Provisional Irish Republican Army: Command and Functional Structure,» Terrorism and Political Violence, Vol. 9, No. 3 (1997), pp. 1 - 32; Phil Williams, «Transnational Criminal Networks,» in John Arquilla and David Ronfeldt, eds., Networks and Netwars (Santa Monica, CA: RAND 2002); Andrew Silke, «In Defense of the Realm: Financing Loyalist Terrorism in Northern Ireland—Part One: Extortion and Blackmail,» Studies in Conflict and Terrorism, Vol. 21 (1998), pp. 331 - 361; Silke, «Drink, Drugs, and Rock'n'Roll: Financing Loyalist Terrorism in Northern Ireland-Part Two,» Studies in Conflict and Terrorism, Vol. 23 (2000), pp. 107 - 127; Brian A. Jackson et al., Aptitude for Destruction: Organizational Learning in Terrorist Groups and Its Implications for Combating Terrorism (Santa Monica, CA: RAND, 2005).

قدر من السيطرة على استعمال العنف والجوانب الأخرى لشن التَّمرُّد[1]، إذ يمكن أن تساعد المركزية الجماعات أن تكون أكثر فاعلية من خلال تسهيل تقاسم الموارد، وتحسين وفورات الحجم، وتقليص تكاليف التعاقد[2].

الجماعات المركزية: ان الأغلبية العظمى من الجماعات المتمردة منذ عام 1946 (91 %) هي ذات بنى مركزية[3] لكن مع ذلك هناك تباين واسع في درجة المركزية، فالجماعات يمكن أن تتمتع بمستوى عال من السيطرة المركزية (تتحكم القيادة مباشرة في جميع العمليات والموارد)، وهناك مستوى معتدل من السيطرة المركزية (تتحكم القيادة مباشرة في بعض العمليات والموارد وليس كلها)، كما يوجد مستوى منخفض من السيطرة المركزية (تتحكم القيادة بعدد قليل من العمليات والموارد)[4]، تشير الجداول التقاطعية البسيطة للبيانات ان الجماعة ذات المستويات العالية من المركزية أكثر ميلاً لتحقيق النصر (46 %) قياسا بتلك التي تتبنى مستويات معتدلة (34 %) أو تلك التي تتبنى مستويات منخفضة من المركزية (15 %)، وفي الواقع، من بين حركات التَّمرُّد التي انتهت منذ الحرب العالمية الثانية والتي شهدت فيها الجماعات درجة عالية من المركزية، إنتهى 4 من أصل 5 نزاعات بانتصار المتمردين أو التعادل.

عموماً، ثمة سببان إثنان على الأقل يفسران سبب تبني جماعات المتمردين بنى مركزية عوضاً عن البنى اللامركزية وهما؛ أولاً، إن الجماعات تشكلها النواة الأولية للقادة الذين يدشنون

(1) Shapiro, The Terrorist's Dilemma, pp. 1 - 13, 15 - 17; Weinstein, Inside Rebellion, pp. 133 - 134.

(2) Shapiro, The Terrorist's Dilemma, p. 17; Gery J. Miller, Managerial Dilemmas (New York: Cambridge University Press, 1992).

(3) ان البيان المعتمدة من كرستيان سكريدي جليدش وديفيد كاننغهام وايدان صالحيان والجهات الفاعلة غير الحكومية: النسخة 3.4، 23 تشرين الثاني عام 2013، متاحة على الموقع الإلكتروني http://privatewww.essex.ac.uk/~ksg/eacd.html. وفي حركات التمرد ذات الجماعات المتعددة، اعتمد التركيز على بنية الجماعة المهيمنة. وتم ترميز تسع حالات في مجموعة البيانات الخاصة بي على أنها «غير متوفرة (n/a) اما لان التمرد لايظهر في قاعدة بيانات UCDP (على سبيل المثال، أوكرانيا منذ عام 2014 حتى الوقت الحاضر) أو لأن UCDP يرمز على درجة من المركزية «n/a».

(4) ان الترميزات العالية والمعتدلة والمنخفضة متأتية من مجموعة بيانات الجهات الفاعلة غير الحكومية. ينظر:

David E. Cunningham, Kristian Skrede Gleditsch, and Idean Salehyan, Codebook for the Non - State Actor Data, University of North Texas, Version 3.3, January 2012.

حركة التَّمرُّد والذين يتغلبون على مشاكل العمل الجماعي، ولهؤلاء الأفراد رهانات كبيرة وغالباً مايطالبون بالسيطرة على مسار المنظمة، بما في ذلك عملية اختيار الأعضاء، وتعد القيادة أمراً حاسماً بالنسبة للجماعات المتمردة، بما في ذلك المنظمات المركزية، وخلص الدليل الإرشادي لمتمردي تنظيم القاعدة إلى التأكيد على أن «القيادة هي الجهة التي توحد وتخطط وتنفذ، القادة يوحدون، بمعنى أنهم يدمجون تحت مظلة واحدة جميع الكوادر والجهود والقدرات والخبرات التي تمتلكها الحركة[1]».

ثانياً، إن البنية المركزية غالباً ما تكون أكثر فاعلية في التعامل مع مشاكل الموكِل ـ الوكيل لأنه من السهل تحديد المتورطين في أعمال التهرب أو الانشقاقات ومعاقبتهم، وهذا مايفسر ان العديد من قادة المتمردين، مثل المتمرد الكوبي البيرتو بايو، قد شددوا على «لاجدال بشأن ضرورة احترام الجميع لمن يمارس مهمة توجيه الوحدة أو أي شخص يتولى القيادة»[2]، ويكون للقادة في المنظمات المركزية سيطرة أكبر على أعضائهم، إذ ان نطاق نشاط المتمردين ودرجته يجعل من اللامركزية أقل كفاءة ولاسيما إذا ما كانت الخلايا في المستوى الأدنى لاتعمل في تناغم مع الأهداف المشتركة[3].ويمكن أن تكون المركزية مفيدة إذا جنحت الجماعات المتمردة صوب المهمة الصعبة المتمثلة بحكم الأرض، إذ أنها تقلل من احتمالية استئثار الخلايا المحلية للسلطة والموارد لمصلحتها الخاصة، صفوة القول، تسهل البنية المركزية عموماً على القادة انجاز المهام الرئيسة التي حددت في مستهل هذا الفصل وهي: تجنيد أعضاء جدد، ومنع الانشقاقات، والقيام بعمليات عسكرية، وتأمين التمويل، ومع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، وحكم المناطق التي يسيطرون عليها.

وهناك العديد من الأمثلة على الجماعات المركزية، فعلى سبيل المثال، أنشأت جبهة التحرير الوطني الجزائرية FLN، خلال التَّمرُّد الجزائري للمدة من العام 1954 إلى العام 1962، بنية مركزية نجحت في الحصول على الاستقلال من فرنسا، وقد التقى قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية FLN في20 آب/أغسطس عام 1956 في وادي سومام بالجزائر وأصدروا

(1) ‘Abd Al - ‘Aziz Al - Muqrin, A Practical Course for Guerrilla War, translated by Norman Cigar (Washington, D.C.: Potomac Books, 2009), p. 103.

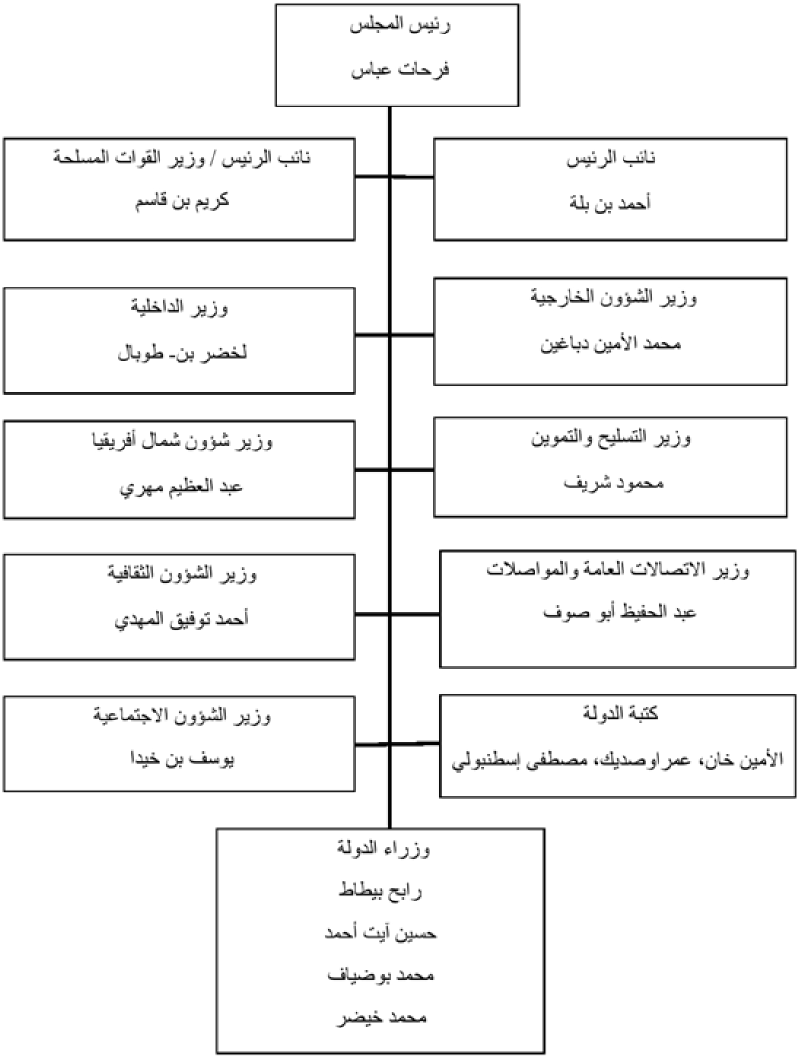
(2) General Alberto Bayo,150 Questions for a Guerrilla (Denver, CO: Cypress Printing, 1963), p. 21.

(3) Weinstein, Inside Rebellion, p. 134.

وثيقة من خمس وأربعين صفحة دونت المبادئ التوجيهية للحصول على الاستقلال[1]، وقد أنشأ الحاضرون مؤسستين سياسيتين لحكم جبهة التحرير الوطني الجزائريةFLN: الأولى، هيأة تشريعية تعرف باسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والثانية، هيأة تنفيذية تعرف باسم لجنة التنسيق والتنفيذ.

لقد كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية، هو الهيأة الحاكمة العليا لجبهة التحرير الوطني الجزائرية FLN، وقد أعلنت في 19 أيلول/سبتمبر عام 1958 عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها حكومة جزائرية في المنفى، وقد ضمت الحكومة رئيس، ونائباً للرئيس، ورؤساء للوزارات الرئيسة مثل، الدفاع، والشؤون الخارجية، والإعلام، والشؤون الاجتماعية، والشؤون الاقتصادية والمالية، والداخلية على النحو الموضح في الشكل 5.2، وقد أتاحت هذه البنية التراتبية لجبهة التحرير الوطني FLN تبسيط عملية صنع القرار في العديد من المجالات وكذلك التغلب على مشاكل الموكِل ـ الوكيل المحتملة، وقد سهلت أيضاً تنفيذ المهام الرئيسة، مثل تأمين الأموال لدعم التَّمرُّد (بما في ذلك الدعم الأجنبي مثل مصر، وليبيا، وتونس، والمغرب) والمناطق الخاضعة لسيطرة جبهة التحرير الوطني الجزائريةFLN.

(1) Front de Liberation Nationale, Plateforme de la Soummam, August 1956; Commandant en Chef des Forces en Algérie, État - Major Interarmées, 2e Bureau, Section «Opérations,» Evolution des structures et des methods de la rébellion de 1957 à 1960, No. 4515/EMI/2/OPE (Alger, 18 août 1960), 1, in folder, «10e Région Militaire, État - Major Interarmées, 3e Bureau-Enseignements de la lute contre les rebelles d'AFN - ESG, 10 mars 1958,» Dossier 1H1942 d. 3, Fonds Algérien, SHAT.



الشكل 5.2: الحكومة الجزائرية المؤقتة، أيلول/سبتمبر عام 1958 [1]

تُفصح بنية الحكومة المؤقتة عن أن القيادة ملتزمة بإنشاء جهاز بديل للدولة يمكن أن يحكم البلد إذا ما نجحت جبهة التحرير الوطني FLN في نيل استقلال الجزائر.

وقد كانت البنية السياسية ـ العسكرية تعمل بنحو مكشوف إلى حد ما في المناطق

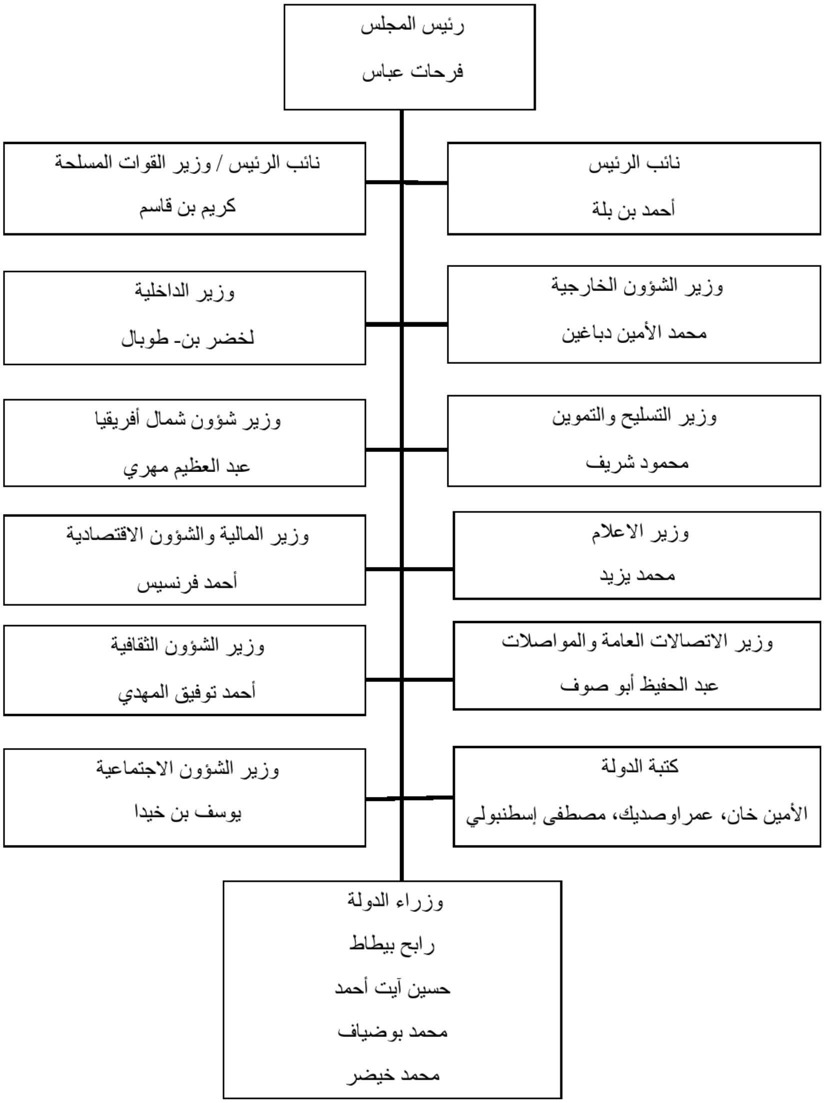
(1) Schrader, The First Helicopter War, p. 140.

الخاضعة لسيطرة جبهة التحرير الجزائري FLN في الجزائر، على حين كانت سرية في المناطق التي يسيطر عليها الفرنسيون[1].

أما على الجانب العسكري، فقد قسمت جبهة التحرير الوطني الجزائريFLN الجزائر إلى ست مناطق إدارية أو ولايات، وقد تم تقسيم الذراع العسكري لجبهة التحرير الوطني (جيش التحرير الوطنيALN) إلى قيادتين؛ الأولى، القيادة الشرقية التي تتولى تنسيق العمليات في الولايات 1، 2، 3، والعديد من المناطق الأخرى، أما القيادة الغربية، فهي تنسق العمليات في الولايات 4، 5، 6، وعلى النحو الموضح في الشكل رقم 5.3 فقد كان جيش التحرير الوطني ALN تابعاً للحكومة المؤقتة، وهو ما كفل هيمنة القادة السياسيين على القادة العسكريين، ومن أجل خوض الحرب والتقليل من التهرب والانشقاق إلى أقل مايمكن، أشرفت لجنة وزارية حربية مشتركة على جيش التحرير الوطني ALN، بما في ذلك هيأة الأركان العامة المكونة من وحدات توزعت على مكاتب عدة وهي؛ شؤون الجند، والإستخبارات، والعمليات، واللوجستيات، والأمن[2].

(1) Charles R. Schrader, The First Helicopter War: Logistics and Mobility in Algeria, 1954 - 1962 (Westport, CT: Praeger, 1999), pp. 137 - 40.

(2) Schrader, The First Helicopter War, pp. 149 - 151.



الشكل رقم 5.3: القيادة العليا لجيش التحرير الوطني الجزائري ALN، كانون الثاني/يناير 1960 [1]

فعلى سبيل المثال كان للمكتب الثاني دور فعال في إدارة المعلومات الاستخباراتية وجمعها، وتحليلها، وتوزيعها، وأشرفت على الأنشطة في كل ولاية التي شملت وضع شبكة

(1) Schrader, The First Helicopter War, p. 149.

استخبارات مع العملاء، واتصالات سرية، ومنازل آمنة، وتوزيع الرسائل السرية[1]، على حين أشرف المكتب الرابع على نظام لوجستي هائل كُرس لشراء الغذاء، والملابس، والأسلحة، والذخيرة، والمركبات، والوقود، وغيرها من المؤن وتوزيعها، وتخزينها، وصيانتها، لقد كانت العمليات اللوجستية (السوقية) معقدة، ويعود ذلك إلى حد ما لأنها تنطوي على التنسيق السري للمؤن في الجزائر، وشمال أفريقيا، وأوروبا (بما في ذلك فرنسا) وكذلك في مناطق بعيدة كالصين.

لقد أتاحت البنية السياسية والعسكرية لجبهة التحرير الجزائرية FLN بأن تغدو جماعة متمردة فعالة وموحدة إلى حد ما، فقد كانت قادرة على قمع المعارضة الداخلية، وأن تتغلب على المنافسين الخارجيين، وأن تحصل على المساعدات من القوى الخارجية، وقد تمكنت جبهة التحرير الوطني FLN أيضاً من جمع الوحدات العسكرية التابعة لجيش التحرير الوطني ALN وتنظيمها، وتجهيزها، وتوجيهها لتكون قادرة على تحدي القوات الفرنسية والجماعات شبه العسكرية مثل منظمة الجيش السري، إذ كانت الأخيرة (OAS) منظمة شبه عسكرية يمينية متطرفة استعملت العنف للحيلولة دون استقلال الجزائر عن الحكم الاستعماري الفرنسي.

ثمة أمثلة أخرى للجماعة المتمردة المركزية، ففي بيرو أنشأت جماعة الدرب الساطع بنية تنظيمية مركزية تخضع لسيطرة ابيميل جوزمان على الرغم من أن قادة جماعة الدرب الساطع الإقليميين قد عملوا بدرجة من الاستقلال التكتيكي[2]، وكذلك فعلت حركة 19 نيسان/ أبريل M ـ 19 في كولومبيا[3]، واحتفظ متمردو الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائرGIA

(1) On the intelligence network see Norman C. Walpole et al.,US Army Handbook for Algeria, Department of the Army Pamphlet No. 550 - 44 (Washington, D.C.: Headquarters, Department of the Army, January 1965); Commandant en Chef des Forces en Algérie, État - Major Interarmées, 2e Bureau, Section «Opérations,» Evolution des structures et des methods de la rébellion de 1957 à 1960, No. 4515/EMI/2/OPE (Alger, 18 août 1960), 1, in folder, «10e Région Militaire, État - Major Interarmées, 3e Bureau- Enseignements de la lute contre les rebelles d'AFN - ESG, 10 mars 1958,» Dossier 1H1942 d. 3, Fonds Algérien, SHAT.

(2) Gordon McCormick, The Shining Path and Peruvian Terrorism (Santa Monica, CA: RAND, 1987), p. 5.

(3) Maria Eugenia Vázquez Perdomo, My Life as a Colombian Revolutionary: Reflections of a Former Guerrillera, translated by Lorena Terando (Philadelphia: Temple University Press, 2005), p. 87.

بسجلات منفصلة لكل ما فعلوه تقريباً، ولخص أحد التقارير المستندة على رواية مباشرة «كانت توجد قائمة بكل من كان يتعاون مع الجماعة الإسلامية المسلحة GIA وما علاقته/ علاقتها بها، وقد دونت الجماعة كل شيء كتابةً، حتى عندما يقررون قتل شخص ما يقومون بتدوينه[1]».

وقد أنشأ الفيت كونغ بنية تحتية متطورة للغاية ذات خمسة مستويات «ظل» بحلول عام 1968، فعلى وفق أحد التقييمات التي استندت على مايقرب من 2400 مقابلة مع الفيتناميين المطلعين على أنشطة الفيت كونغ والجيش الفيتنامي الشمالي، اعتقد الفيت كونغ أن « الأداة الرئيسة للحرب الثورية [كانت] منظمة فعالة تم إدارتها بنحو مركزي»[2]، لقد كان حزب الشعب الثوري أهم هيأة لصنع القرار، إذ أفصح القاسم المشترك في المنظمات المتمردة ألا وهو: الميل صوب وضع الهيئات السياسية (وليس العسكرية) في السلطة، وفي الواقع فقد نفذت المنظمات العسكرية التابعة للفيت كونغ، وجيش التحرير وجبهة التحرير الوطنية، قرارات الحزب، وقد أتاحت هذه البنية التراتبية للفيت كونغ تجنيد أعضاء من شمال وجنوب فيتنام، وتقليل الإنشقاقات، والقتال، والحفاظ على التمويل، وحكم المناطق الخاضعة لسيطرتها، وأتاحت للفيت كونغ الاحتفاظ بسجلات مركزية شاملة تتضمن تقارير ما بعد العمليات، وخطط الدروس، والأدلة الإرشادية الميدانية، وتقارير بحوث العمليات[3].

وابتكرت حركة طالبان، إبان التَّمرُّد الأفغاني الذي بدأ بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، منظمة مركزية، إلى حد ما، ضمت مستويات متعددة، وقد تضمنت، على النحو الموضح في الشكل رقم 5.4، بنية مركزية، ومجلس شورى القيادة العليا، الذي قسم إلى لجان تشرف على الشؤون المالية، والعمليات العسكرية، والدعاية، والشؤون الدينية، وغيرها من المهام لإدارة التَّمرُّد.

(1) Gacemi, I, Nadia, Wife of a Terrorist (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 2006), p. 44.

(2) M. Anderson, M. Arnsten, and H. Averch, Insurgent Organization and Operations: A Case Study of the Viet Cong in the Delta, 1964 - 1966 (Santa Monica, CA: RAND, August 1967), p. ix.

(3) Anderson, Arnsten, and Averch, Insurgent Organization and Operations, p. xi.



الشكل رقم 5.4: مثال على البنية التنظيمية لطالبان

وفي العام 2013 كان من بين الأعضاء الرئيسين أشخاص مثل الملا محمد عمر (أمير المؤمنين أو زعيم المؤمنين)، والملا غول أغا (رئيس اللجنة المالية)، وملا عبد القيوم ذاكر (رئيس اللجنة العسكرية)، والملا محمد حسن أخوند (رئيس اللجان ورئيس لجنة التجنيد)، وملا أختر محمد منصور (رئيس مجلس شورى القيادة العليا)، وأنشأت طالبان لجنة المساءلة للمساعدة في حل مشكلات الموكِل ـ الوكيل، وقامت بمراجعة فاعلية القادة العسكريين والزعماء السياسيين في طالبان، وساعدت على حل النزاعات بين الأعضاء، وعينت قادة جدد،

وكما هي الحال في العديد من حركات التَّمرُّد الأخرى حرصت حركة طالبان على أن تكون هيأة صنع القرار الرئيسة هي هيأة سياسية لاعسكرية، ومن بين أهم مهامها الإشراف على الدعاية التي شملت إقامة علاقات مع وسائل الإعلام المحلية والدولية، ونشر الصحف والمجلات، مثل مجلة الصمود، والإشراف على المواقع الإلكترونية، وتوزيع المعلومات على مجموعة متنوعة من منتديات التواصل الاجتماعي، وإصدار الكتب ونشرها، وإعداد مقاطع الفيديو وتوزيعها[1].

يلي مجلس شورى القيادة العليا ثلاث مجالس إقليمية في باكستان (في بيشاور، ووزيرستان الشمالية، وكويتا)، وحكام الظل في الولايات وقادة عسكريون، وحكام الظل آخرون على مستوى المقاطعة وقادة عسكريون، ومن ثم المقاتلون في المستويات الدنيا، والمسؤولون القضائيون، والملالي، وغيرهم ممن يقدمون الدعم المحلي.

وفي الوقت الذي تفضل فيه أغلب الجماعات المنظمات المركزية على اللامركزية، إلا ان البنية التراتبية لاتكفي للنجاح، إذ مايزال المتمردون بحاجة، على سبيل المثال، إلى دعم خارجي، على النحو الذي سيتم توضيحه في الفصل الثامن، فالبنى المركزية يمكن أن تكون شديدة المقاومة للتغيير، وبطيئة في الابتكار، وهي بيروقراطية أكثر من اللازم، وعرضة لضرب الرأس[2]، وغير مرنة على مدار الحرب[3]، هناك العديد من الجماعات التي تبنت بنى مركزية لكنها خسرت في ساحة المعركة مثل الجيش الديمقراطي في اليونان (1946 ـ 1949)، وجمهورية بيافرا في نيجيريا (1967 ـ 1970)، وكذلك الحال بالنسبة لجبهة تحرير نمور تاميل إيلام LTTE في سريلانكا، التي كان لها بنية مركزية في ظل قيادة فيلوبيلاي برابهاكاران التي تضمنت نمور البحر (وحدة الهجوم البحري)، والنمور الأطفال (الجنود الأطفال)، والنمور

(1) Joanna Nathan, «Reading the Taliban,» in Antonio Giustozzi, ed.,Decoding the New Taliban: Insights from the Afghan Field (New York: Columbia University Press, 2009), pp. 23 - 42. Also see, for example, Austin Long, «Whack - a - Mole or Coup de Grace? Institutionalization and Leadership Targeting in Iraq and Afghanistan,» Security Studies, Vol. 23, No. 3 (2014), pp. 471 - 512.

(2) وهي إستراتجية ترمي إلى القضاء على القيادة أو السيطرة لحكومة أو جماعة متمردة، إذ تعتمد على تحطيم العدو أو هزيمته عبر القضاء على قيادة العسكرية والسياسية. المترجم.

(3) On the challenge of hierarchical structures, including for counterinsurgency and counterterrorist operations, see John Arquilla and David Ronfeldt, eds., Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy (Santa Monica, CA: RAND, 2001), pp. 15 - 16; Weinstein, Inside Rebellion, pp. 127 - 159.

السوداء (الإنتحاريين)، والقوات الجوية (القوة الجوية)، والوحدات العسكرية التابعة لجبهة نمور تحرير تاميل ايلام LTTE[1]، وبحلول العام 2009، دُمرت الجبهة LTTE بعد حملة وحشية لمكافحة التَّمرُّد من جانب الحكومة السريلانكية[2].

الجماعات اللامركزية: على الرغم من تواتر البنى اللامركزية، إلا أن 9 % فقط من الجماعات المتمردة كانت ذات بنى لامركزية بعد الحرب العالمية الثانية[3]، تكون المنظمة لامركزية عندما لايكون هناك سوى سيطرة مركزية ضئيلة أو معدومة، ولاتتحكم القيادة بنحو مباشر إلا في عدد قليل من العمليات والموارد أو لاتتحكم بالمرة، وقد تقوم الخلايا المحلية بتمويل نفسها، وتقوم بعمليات التجنيد محلياً، وتعمل على تخطيط معظم عملياتها وتنفذها، وكلما تمتع العناصر في المستوى الأدنى بمزيد من السيطرة على رسم العمليات وتوفير الموارد كلما كانت المنظمة لامركزية أكثر[4]، وكما لوحظ آنفاً، من المرجح أن تواجه الجماعات اللامركزية مشاكل الموكِل ـ الوكيل لأنه من الصعب اكتشاف العناصر الضالعة في التهرب أو الانشقاق وتأديبها، وقد تجد الجماعات اللامركزية أيضاً صعوبة في السيطرة على الأرض، نظراً لأن الخلايا في المستويات الأدنى من المرجح أن تستأثر بالسلطة والموارد لمصالحها الخاصة إذا كانت الرقابة محدودة، ولا تختار الجماعات المتمردة البنى اللامركزية بالضرورة، إلا أنها قد تضطر لإختيارها لأسباب عدة.

أولاً، يمكن للقمع الحكومي أن يجبر الجماعات على الإنتشار وتفويض السلطات من أجل البقاء، إذ تتعرض بعض الجماعات التراتبية لإستراتيجيات ضرب الرأس التي تحاول الحكومة بمؤداها إضعاف الجماعة أو تدميرها عبر القبض على قياداتها أو قتلهم[5]، ويمكن أن يجبر ضغط الحكومة خلايا المتمردين أو أعضاءها على الاختباء، وهو ما يزيد من احتمال التشتت، وبالمجمل، فإنّ جماعات المتمردين تختار مستويات اكبر من التراتبية عندما تسمح البيئة

(1) Mia Bloom, Dying to Kill: The Allure of Suicide Terror (New York: Columbia University Press, 2005), p. 60.

(2) K. M. de Silva, Sri Lanka and the Defeat of the LTTE (New York: Penguin, 2012).

(3) Data adapted from Gleditsch, Cunningham, and Salehyan, Non - State Actor Data: Version 3.4, http://privatewww.essex.ac.uk/~ksg/eacd.html.

(4) Sinno, Organizing to Win, p. 11.

(5) Audrey Kurth Cronin, How Terrorism Ends: Understanding the Decline and Demise of Terrorist Campaigns (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009), pp. 13 - 34.

العملياتية بذلك، على حين تضطر إلى اللامركزية عندما تواجه ضغوطاً من الحكومة، إذ ان الإجراءات المركزية التي قد تنطوي على اتصالات إلكترونية منظمة أو حفظ السجلات لحل مشاكل الوكالة من شأنها أن تجعل المتمردين عرضة للخطر، والحقيقة هي أن الجماعات التي تتعرض لضغط حكومي كبير تتنازل عموماً عن الرقابة والفعالية قياسا بتلك التي تتعرض لضغط أقل[1].

فقد أنشأ الحزب الشيوعي المالايوي، إبان حالة الطوارئ المالايوية التي استمرت من العام 1948 إلى العام 1957، بنية تتسم باللامركزية بنحو متزايد، وقد تضمن الجهاز السياسي في البدء لجنة مركزية ومجموعة من لجان الولايات والمقاطعات والفروع ـ وإلى حد ما في الغابات وخارج البلاد، قام الجيش الشعبي الملايوي المناهض لبريطانيا، الذراع العسكري، في البدء بتحشيد 8 أفواج تم زيادتها بعد ذلك إلى 10[2]، لكن مع ذلك بدءاً من حوالي العام 1951، بات الحزب الشيوعي الملايوي لامركزياً وكان ذلك استجابة للإختراق البريطاني والنجاحات في ميدان المعركة، وقد أدت عملية اعادة التنظيم هذه إلى التسبب بمشاكل خطيرة للحزب الشيوعي الملايوي، الذي لم تتلق مراتبه في المستويات الأدنى أوامر أو تعليمات محددة لا من خارج البلاد ولا من مقرات قياداتهم العليا[3].

ثانياً، غالباً ماتواجه الجماعات المتمردة التي تحصل على فوائد كبيرة من الموارد الطبيعية أو من الجهات الراعية الخارجية صعوبات في ممارسة السيطرة وفرض الانضباط على أعضائها، إذ من المرجح أن ينخرط المقاتلون بعمليات نهب، وتدمير للممتلكات، والهجوم على المدنيين بلا تمييز، والحقيقة هي أن الجماعات المنظمة على أساس الهبات الاقتصادية، إلى حد كبير، مثل حركة المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO في الموزمبيق أو الدرب الساطع في وادي هوالاغا العلوي في بيرو، تواجه صعوبة في السيطرة على أعضائها أو منعهم من ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق ضد المدنيين[4].

ثالثاً، قد يجد قادة المتمردين الذين تضم منظماتهم أعضاء ينتمون لخليط من المكونات

(1) Shapiro, The Terrorist's Dilemma, pp. 26 - 62.

(2) Richard Clutterbuck, Conflict and Violence in Singapore and Malaysia, 1945 - 1983 (Boulder, CO: Westview Press, 1985), pp. 170 - 171.

(3) Clutterbuck, Conflict and Violence in Singapore and Malaysia, pp. 198 - 199.

(4) Weinstein, Inside Rebellion, pp. 7 - 16.

الاثنية والدينية والثقافية، صعوبة في السيطرة المركزية بسبب الميول المتباينة، والبنى اللامركزية بدورها، تجعل من الصعب على القادة التحكم في المراسلات، والبيانات العامة، والمفاوضات، ويمكن أن يؤدي ضم سكان الشتات خارج البلاد، في بعض الحالات، إلى زيادة احتمال اللامركزية، فقد كانت حركة الأنيانيا، في السودان، مشتتة لمدة طويلة في الحرب، التي استمرت من العام 1963 إلى العام 1972، وخلص أحد التحليلات إلى أن حركة الأنيانيا «لم تتطور إلى حركة منظمة تخضع لقيادة سياسية منضبطة» بل عوضاً عن ذلك، «تألفت من عصابات مقاومة محلية متناثرة»[1]، فقد كان هناك تنافس بين أعضاء الأنيانيا في المنفى وداخل السودان أيضاً، وهو ما أعاق فاعليتها العسكرية وشرعيتها السياسية، أما في أنغولا، فقد كان لجبهة تحرير إقليم كابيندا FLEC بنية تتسم بلامركزية متزايدة، ففي منتصف سبعينيات القرن الفائت، وقد إنقسمت جبهة تحرير إقليم كابينداFLEC، بسبب المنافسة من جانب جماعات أخرى (مثل الحركة الشعبية لتحرير أنغولا) والمنافسات الشخصية، إلى ثلاثة فصائل، وقد كانت هناك انشقاقات إضافية في الأعوام 1977 و1979 التي أدت إلى زيادة لامركزية المنظمة وتقويض فاعليتها[2]، أما في السنغال، كان لحركة قوى كازمانس الديمقراطية (MFDC) بنية لامركزية، وخلص أحد التقارير إلى أن حركة قوى كازماس الديمقراطية MFDC «لم تك لها خلا سيطرة محدودة على وحداتها المسلحة»[3]، وهذا جعل من الصعب على حركة قوى كازماس الديمقراطية MFDCتجنيد الأعضاء، ومنع الانشقاقات، وفي نهاية المطاف كسب الحرب ضد السنغال.

وكان لجبهة التحرير الإريترية ELF، في أثيوبيا، بنية تنظيمية لامركزية، أسست في العام 1961 في ولاية بركاء، وهي المنطقة الغربية المنخفضة من إريتريا، وجندت الجبهة ELF في البدء من بين السكان المسلمين شبه الرحّل الساكنين في الأراضي المنخفضة، وبدأت الجبهة ELF في منتصف الستينيات من القرن المنصرم بإستقطاب المسيحيين القاطنين

(1) John Howell «Horn of Africa: Lessons from the Sudan Conflict,» International Affairs, Vol. 54, No. 3 (1978), p. 425.

(2) Phyllis Martin, «The Cabinda Connection: An Historical Perspective,» African Affairs, Vol. 76, No. 302 (January 1977), pp. 47 - 59.

(3) Michael C. Lambert, «Violence and the War of Words: Ethnicity v. Nationalism in the Casamance,» Africa: Journal of the International African Institute, Vol. 68, No. 4 (1998), p. 598.

في المرتفعات، وبحلول عام 1965، وأنشأ قادة الجبهة ELF أربع مناطق على أسس عرقية ودينية وإقليمية، ومع تزايد تدفق المسيحيين المتعلمين في المناطق الحضرية القاطنين في المرتفعات، أنشأ قادة الجبهة منطقة خامسة في العام 1966، عاشت القيادة في الخارج في السودان والمملكة العربية السعودية، ومن ثم لم تشترك في الأنشطة اليومية للجماعة، مع ذلك ضمت صفوف المقاتلين العاديين طائفة متنوعة من النواب عن الجماعات الدينية والاثنية، وهو ما جعل من الصعب إنشاء جهاز مركزي للقيادة والسيطرة، وبحلول أواخر الستينيات من القرن العشرين، تصدعت جبهة التحرير الإريترية ELF وانشقت إلى جماعات عدة لتتشكل الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في العام 1970 [(1)].

حتى في كينيا عانى متمردو الماو ماو من بنية لامركزية، وخلص أحد التقييمات إلى أن «حركة ماو ماو كانت قوة قتالية كبيرة بحلول منتصف العام 1953، إلا أنها لم تك جيش حرب عصابات موحداً البتة»[(2)]، وقد سهلت البنية اللامركزية لمقاومة الماو ماو بحلول منتصف الخمسينيات على البريطانيين بث الفرقة في صفوف وحدات العصابات عبر وضع «العصابات الزائفة» (الوحدات الموالية للحكومة متنكّرة في زي المتمردين التي أرسلت إلى الغابة) وتشجيع الانشقاقات في صفوف وحدات الماو ماو، إذ تنافس قادة الماو ماو، مثل ديدان كيماثي وستانلي ماثينجي، مع بعضهم الآخر على السلطة في جهاز لامركزي[(3)]، وأوجز أحد التقييمات «أن هذا الفشل، مع المعارضة الداخلية التي تولدت، أفضى لوأد قضية الماو ماو»[(4)]، أما في اليمن فقد تبنى الحوثيون بنية تنظيمية لامركزية تأثرت بنظام القبيلة، وهي

(1) Tekle Mariam Woldemikael, «Political Mobilization and Nationalist Movements: The Case of the Eritrean People's Liberation,» Africa Today, Vol. 38, No. 2 (1991), pp. 31 - 42; Haggai Erlich, The Struggle Over Eritrea 1962 - 1978 (Stanford: Hoover Institution Press, 1982); David Pool, «Revolutionary Crisis and Revolutionary Vanguard: The Emergence of the Eritrean People's Liberation Front,» Review of African Political Economy, No. 19 (Sep. - Dec. 1980), pp. 33 - 47.

(2) David Anderson, Histories of the Hanged: The Dirty War in Kenya and the End of Empire (New York: W.W. Norton, 2005), p. 244.

(3) See, for example the primary source accounts in Donald L. Barnett and Karari Njama, Mau Mau from within: Autobiography and Analysis of Kenya's Peasant Revolt (New York: Monthly Review Press, 1966), pp. 103 - 104, 114, 126 - 127, 134; H. Kahinga Wachanga, The Swords of Kirinyaga: The Fight for Land and Freedom (Nairobi,: Kenya Literature Bureau, 1975).

(4) David Anderson, Histories of the Hanged: The Dirty War in Kenya and the End of Empire (New York: W.W. Norton, 2005), p. 249.

النظام الإثني للقبيلة في شمال اليمن التي أكدت على الاستقلال الذاتي الفردي، ويتمتع قادة المنطقة باستقلالية كبيرة في تنظيم العمليات وتمويلها وشنها[1].

وفي بعض البلدان ذات الدول الضعيفة أو تضم خليطاً غير متجانس من الجماعات الاثنية، والقبلية، والدينية، والثقافية، وغيرها، قام المتمردون باستعمال المليشيات المحلية، وهو ما أسهم في إنشاء جهاز لامركزي، ففي أنغولا، على سبيل المثال، كانت المليشيات المحلية أمراً حاسماً للحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA، وأكد أحد قادة الحركة قائلاً: «لايمكن للقوات شبه العسكرية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA السيطرة على هذه المنطقة، إذ أن [مقاطعة] موكسيكو نفسها، كما تعلم أكبر أربع مرات من البرتغال، لذا نحن بحاجة إلى مساعدة المليشيات من أجل السيطرة على هذه المنطقة»[2]، حتى في فيتنام، أنشأ الفيت كونغ مليشيات محلية على مستوى القرى والنجوع، وقد أدت هذه المليشيات أغراضاً متعددة وهي: المساعدة في الدفاع عن القرى ضد جيش جمهورية فيتنام، وجمع المعلومات الإستخباراتية لوحدات الفيت كونغ، ومكافحة تسلل جواسيس الحكومة في القرى، والقيام بعمليات ضد مواقع الجيش والشرطة الحكومية وشن العمليات التخريبية[3].

وبنحو أوسع، فقد أضطر المتمردون إلى التعامل مع عدد من القوات المحلية التي ليست بالضرورة مؤيدة للحكومة أو مؤيدة للتمرد، ففي العراق، على سبيل المثال، تحولت القبائل السنّية صوب الجانب الآخر إبان التَّمرُّد الذي بدأ في عام 2003، على حين تحالفت جماعة بنه شوين، وهي عصابة قراصنة من مهربي الأفيون المتمركزين مقاطعة شجون في سايغون، في البدء مع جماعة التَّمرُّد فيت مين في العام 1945 ضد فرنسا، ومع ذلك، سرعان ما سقط الاثنان ولم تأل جماعة فيت مين جهداً في سبيل اغتيال زعيم جماعة بنه شوين، باي فين Bay Vien[4]، وقد كانت جماعة بنه شوين فاعلة في مجابهة جماعة فيت مين في تشولين لتتوسع

(1) Barak Salmoni, Bryce Loidolt, and Madeleine Wells,Regime and Periphery in Northern Yemen: The Huthi Phenomenon (Santa Monica, CA: RAND, 2010), pp. 189 - 241.

(2) Don Barnett and Roy Harvey, The Revolution in Angola: MPLA, Life Histories and Documents (New York: Bobbs - Merrill, 1972), p. 13.

(3) Anderson, Arnsten, and Averch, Insurgent Organization and Operations: A Case Study of the Viet Cong in the Delta, 1964 - 1966 (Santa Monica, CA: RAND, August 1967), p. 16.

(4) Special Operation Research Office,Ethnographic Study Series: Selected Groups in the Republic of Vietnam: Binh Xuyen (Washington, D.C.: American University, 1966).

في وقت لاحق لحماية معظم سايغون، لكن مع ذلك وكما خلص أحد التقارير، ففي نهاية الحرب الهند الصينية حافظت جماعة بنه شوين على «إقطاعيات شبه مستقلة في الجنوب والجنوب الشرقي من تشولين وسيطرت على شرطة سايغون ـ تشولين، وأدارت مؤسسات القمار والبغاء المربحة، وسيطرت على تجارة الأفيون، والكثير من تجارة الأسماك والفحم، والعديد من الفنادق والمزارع»[1]، وفي الجزائر أسست الأقدام السوداء، الموالية للحكومة شكلياً، منظمة الجيش السري المناهضة للحكومة[2]، وقد أسهمت في بعض الأحيان الجهود التي يبذلها المتمردون بتسخير المليشيات المحلية والقوات الأخرى في تحقيق اللامركزية في الجماعات المتمردة.

رابعاً، قد تكون هناك أسباب أخرى وراء اختيار قادة المتمردين البنى اللامركزية، وأكد العالم السياسي جاكوب شابيرو أن قادة المتمردين قد يختارون البنى اللامركزية في ظل عدة شروط وهي: عندما لاتريد الجماعة أو تحتاج لممارسة التمييز في استعمالها العنف، وكذلك عندما يعتري القادة والنشطاء غيض من عدم اليقين بشأن الأهداف التي من شأنها تحقيق المقاصد السياسية للجماعة، وعندما يوجد اتفاق جوهري (أو انحسار في الاختلاف في الميول) بين قادة المتمردين والنشطاء في المستويات الأدنى على أفضل السبل لاستعمال العنف لتحقيق أهدافهم المرجوة[3].

وتأسيساً على ذلك، في الوقت الذي قد لاتكون فيه البنى التنظيمية اللامركزية بالضرورة مفضلة لقادة المتمردين، إلا أن هناك عوامل عدة تسهم في زيادة من تواترها، فالقمع الحكومي، وتوفر المنح الاقتصادية على نطاق واسع، وعدم التجانس بين الجماعات يمكن أن يزيد من احتمال وجود المزيد من البنى اللامركزية.

---

(1) Special Operations Research Office,Binh Xuyen, pp. 5 - 6.

(2) of local militias in insurgencies, see Ariel I. Ahram,Proxy Warriors: The Rise and Fall of State - Sponsored Militias (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011); Austin Long, Stephanie Pezard, Bryce Loidolt, and Todd C. Helmus, Locals Rule: Historical Lessons for Creating Local Defense Forces for Afghanistan and Beyond (Santa Monica, CA: RAND 2012).

(3) Shapiro, The Terrorist's Dilemma, pp. 26 - 62. Shapiro also includes the level of government pressure, which is discussed earlier in this subsection.

الخيارات المتاحة عندما تكون هناك جماعات متعددة

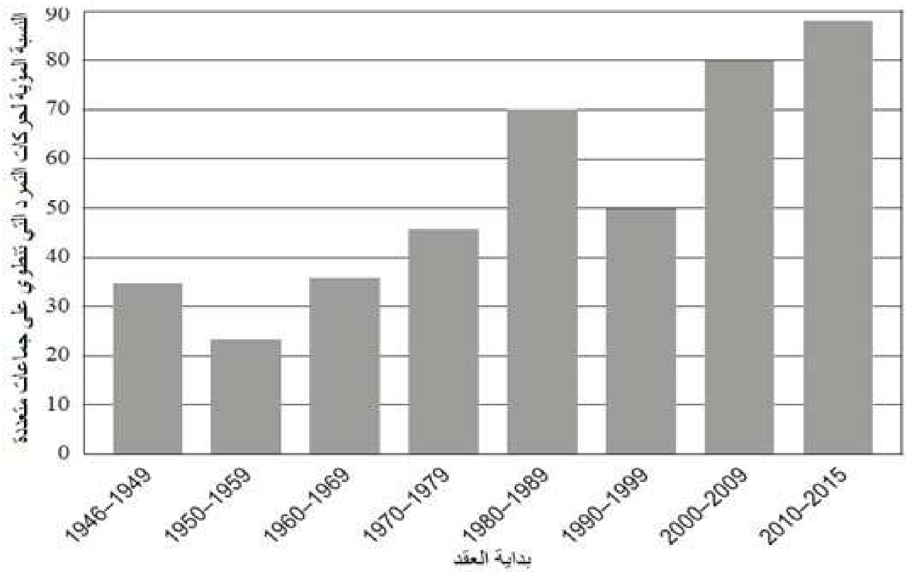
يتمثل التحدي التنظيمي الآخر للجماعات المتمردة بتقييم الخيارات عندما يكون هناك أكثر من جماعة، ففي نهاية المطاف، كان هناك أكثر من جماعة متمردة في نصف (50 %) حركات التَّمرُّد منذ عام 1946، واستمرت حركات التَّمرُّد ذات الجماعات المتعددة لمدة أطول من حركات التَّمرُّد ذات الجماعة الواحدة، ومن بين حركات التَّمرُّد المنصرمة، بلغ معدل مدة حركات التَّمرُّد ذات الجماعات المتعددة 13 عاماً، بالقياسا بمدة 7 سنوات فقط لحركات التَّمرُّد ذات الجماعة الواحدة[1]، وتشير الجداول التقاطعية البسيطة إلى أن حركات التَّمرُّد ذات الجماعة الواحدة تؤول على الأرجح إلى انتصار حكومي حاسم قياسا بحركات التَّمرُّد ذات الجماعات المتعددة، وباستثناء الحالات المستمرة، فقد أسفرت نسبة 44 % من حركات التَّمرُّد ذات الجماعة الواحدة عن انتصار الحكومة، بالمقارنة مع 25 % فقط لحركات التَّمرُّد ذات الجماعات المتعددة، وقد أدركت ثلاثة أرباع (75 %) حركات التَّمرُّد ذات الجماعات المتعددة التي انتهت منذ الحرب العالمية الثانية، النصر أو التعادل، بالقياسا بما يربو قليلاً على النصف (56 %) لحركات التَّمرُّد ذات الجماعة الواحدة.

زد على ذلك، فقد زادت نسبة حركات التَّمرُّد ذات الجماعات المتعددة بمرور الوقت، كما هو موضح في الشكل 5.5، فمن بين 100 حركة تمرد بدأت في الأربعينيات وحتى السبعينيات من القرن المنصرم، ثلثان منها كانت حركات تمرد ذات جماعة واحدة، على حين كان الثلث منها فقط حركات تمرد ذات جماعات متعددة، لكن مع ذلك فقد إنقلبت هذه النسبة تقريباً في العقود الثلاثة والنصف الماضية، فمن بين حركات التَّمرُّد التي بدأت بعد العام 1980، كان هناك 36 % منها فقط ذات جماعة واحدة، على حين كان 64 % ذات جماعة متعددة، ومن بين 38 حركة تمرد نشطة في جميع أنحاء العالم كان 82 % منها ذات جماعات متعددة، قد تقف أسباباً عدة وراء زيادة حركات التَّمرُّد ذات الجماعات المتعددة، فقد يكون سبب ذلك على سبيل المثال، انخفاض الدعم الحكومي للجماعات المتمردة، لأن القوى الخارجية حاولت مراراً وتكراراً تقليص حركات التَّمرُّد، وقد يكون سبب ذلك أيضاً تصاعد التَّمرُّد الإسلامي، والذي يميل إلى زج جماعات متعددة.

يتاح لقادة المتردين خيارات إستراتيجية عدة في الحروب التي تنطوي على أكثر من

(1) المعدل الرئيس يشمل حركات التمرد المستمرة.

جماعة واحدة، إذ يمكنهم تنسيق الأنشطة، والتنافس مع بعضهم الآخر، أو شن عمليات مجتزأة.



الشكل 5.5: النسبة المئوية لحركات التمرد التي تنطوي على جماعات متعددة مع بداية كل عقد

هذه الخيارات ليست متعارضة (لايستبعد بعضها بعضا)، إذ قد تختار الجماعات أكثر من خيار واحد ـ بل حتى الخيارات الثلاثة كلها ـ خلال التَّمرُّد، ويمكن أن تختار جماعة ما إستراتيجيات بديلة حيال جماعات مختلفة في أن واحد ـ فعلى سبيل المثال تتعاون مع جماعة منافسة وتقاتل جماعة أخرى، ويصح ذلك بنحو خاص في حركات التَّمرُّد ذات الجماعات المتعددة، كما هي الحال في سوريا بدءاً من العام 2011، والعراق بدءاً من العام 2004، ولبنان من العام 1975 حتى العام 1990.

أولاً، تستطيع الجماعات تنسيق أنشطتها، أما بنحو رسمي أوغير رسمي أو عبر إيجاد بنية جامعة[1]، غالباً ما تختار الجماعات التنسيق عندما يكون لديها أيديولوجيات متماثلة أو سمات

(1) Michael C. Horowitz and Philip B. K. Potter, «Allying to Kill: Terrorist Intergroup Cooperation and the Consequences for Lethality,» Journal of Conflict Resolution, forthcoming; Bruce Hoffman and Gordon H. McCormick, «Terrorism, Signaling, and Suicide Attack,» Studies in Conflict and Terrorism, Vol. 27, No. 4 (2004), pp. 243 - 81; Marc Sageman, Understanding Terror Networks (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004).

مشتركة أخرى، مثل التجنيد من الجماعة الاثنية نفسها، ويمكن للتنسيق أيضاً أن يعمل على تعزيز القدرات، تماماً كما تستفيد الشركات الصناعية الدفاعية في بعض الأحيان من الإنتاج المشترك من خلال تحقيق وفورات في الانتاج، فالجماعات أيضاً يمكن أن توحد جهودها وتستجمع قدراتها وتشكل تهديداً أكثرة خطورة على الحكومة، ويمكن أن يساعد التنسيق الجماعات على زيادة وصولها إلى المعلومات التكتيكية والتكنولوجية والأسلحة، أخيراً، يوفر التنسيق للجماعات فرصة التدريب المشترك، وتطوير مهارات جديدة، ونقل المعرفة والخبرات ـ كما تفعل بعض الشركات عندما تتعاون[1]، ففي ثلثي الحالات التي تنطوي على جماعات متعددة، حاول المتمردون التعاون وتنسيق الأنشطة في مرحلة معينة خلال مدة التَّمرُّد، مع ذلك لم ينجحوا في تأسيس منظمة جامعة إلا في حوالي نصف هذه الصراعات، وهو ما يؤشر الصعوبات الكامنة في التغلب على المنافسات الشخصية والإختلافات الأيديولوجية في سبيل مأسسة ترتيبات تقاسم السلطة ـ عوضاً عن مجرد»زواج مصلحة» تكتيكي، وفي بعض الحالات، كما هي الحال في أفغانستان في الثمانينيات من القرن المنصرم، يمكن أن تكون القوى الخارجية مفيدة ـ بل ضرورية ـ عبر إضطلاعها بدور الوسيط المحايد، ومن ثم تذليل مشاكل العمل الجماعي، فقد كان جهاز المخابرات الباكستاني ISI فاعلاً محورياً في التَّمرُّد الأفغاني في الثمانينيات من القرن الفائت، إذ ساعد على تصميم بنية تضم الجماعات المتمردة السبع الرئيسة[2]، أما في ليبيا فقد ساعدت الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة على تنسيق شبكة متصدعة من المتمردين والمليشيات التي أطاحت بحكومة القذافي[3].

إلا أن الجهات الفاعلة الخارجية ليست ضرورية دائماً، ففي باكستان انضوى العديد من قادة المتشددين تحت لواء حركة طالبان الباكستانية TTP، بقيادة بيت الله محسود، لقد سعوا إلى إيجاد تفسير راديكالي للشريعة عبر الحزام البشتوني، وقد بدا أن القائدين الملا نذير وحافظ كول بهادور قد عملا، في أواخر شباط/فبراير عام 2008، على تنحية خلافاتهما جانباً مع بيت الله محسود بنحو مؤقت وأسسا منظمة جامعة[4]، وقد كانت واحدة من أكثر

(1) Horowitz and Potter, «Allying to Kill.»

(2) Yousaf and Adkin, Afghanistan the Bear Trap, pp. 38 - 43; Sinno, Organizations at War, pp. 119 - 172.

(3) Christopher S. Chivvis, Toppling Qaddafi: Libya and the Limits of Liberal Intervention (New York: Cambridge University Press, forthcoming).

(4) Abbas, «Increasing Talibanization in Pakistan's Seven Tribal Agencies,» Terrorism Monitor,

السبل نجاحاً هي استغلال المظالم المحلية وهي: الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية في أوساط الباكستانيين، أي إخفاقات الحكم في باكستان، بما في ذلك الأمن والعدالة الكافية والملائمة والإحباط من الفساد الحكومي، لقد أسسوا وظائف لمهام للشرطة ـ وإن كانت وحشية ـ وآلية لفض النزاعات، وقد طالب القضاة في المحاكم التي أسست في سوات، بإدارة فقهاء إسلاميون، بإضافة قضاة جدد (فقهاء إسلاميون) عندما تجاوز عدد القضايا المعروضة عليهم 150 قضية، إذ لايوجد مثل هذا الحكم في المحاكم السائدة.

وأنشأت الجماعات المرتبطة بحركة طالبان باكستان TTP «مكاتب زواج» لإتمام إجراءات الزواج، وكان في ذلك مزية لجذب الشباب الذين كانوا مستاءين من الزواج القسري وخففوا من المتطلبات الاقتصادية التي تثقل كاهل الشباب بدفع مبالغ كبيرة لاتمام العرس[1]، لكن بمرور الوقت انهارت حركة طالبان باكستان TTP بسبب الخلافات الداخلية بشأن القيادة والتكتيكات (بما في ذلك الخسائر المدنية)، والأيديولوجيا، وغير ذلك من العوامل[2]، وبدءاً من العام 2014، استفادت الدولة الإسلامية من الانشقاقات داخل حركة طالبان باكستان TTP لتجنيد أعضاء لفرعها في خراسان، الذي خضع في بادئ الأمر لقيادة حافظ سعيد خان، الرئيس السابق لفرع طالبان باكستان في منطقة وراكزاي في المناطق القبلية في باكستان.

وخلال الحرب الباردة، كانت هناك أمثلة عديدة على قيام جماعات حرب العصابات في أمريكا اللاتينية بتنسيق أنشطتها، ففي السلفادور، أسست جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني FMLN بمساعدة كوبا بوصفها جماعة جامعة في تشرين الأول/أكتوبر عام 1980 وقد تكونت من منظمات مسلحة يسارية وهي كل من: قوات التحرير الشعبية «فارابوندو مارتي»، والجيش الثوري الشعبي، والمقاومة الوطنية، والحزب الشيوعي السلفادوري، والحزب الثوري للعمال أمريكا الوسطى ـ السلفادور، وقد أسسوا برنامجاً ينسق الجهود السياسية والعسكرية، وأعلنوا «لن يكون هناك سوى قيادة واحدة، وخطة عسكرية واحدة، وقيادة

Vol. 5, No. 18 (September 27 2007), pp. 1 - 5; Hassan Abbas, «A Profile of Tehrik - i - Taliban Pakistan,» CTC Sentinel, Vol. 1, No. 2 (January 2008), pp. 1 - 4; Syed Shoaib Hasan, «Profile: Baitullah Mehsud,» BBC News, December 28, 2007; Saeed Shah, «Taliban Rivals Unite to Fight US Troop Surge,» The Guardian, March 3, 2009.

(1) عمل المؤلف الميداني في باكستان في شباط ونيسان من العام 2009.

(2) See such articles as Asad Hashim, «Pakistan Taliban Splits into Factions,» Al Jazeera, May 28, 2014.

واحدة فقط، وخط سياسي واحد»[1]، أما في كولومبيا فقد قامت عدة جماعات يسارية بإنشاء مجلس التنسيق الوطني للمقاتلين في العام 1985 لتنسيق الأنشطة، من بينها التفاوض مع الحكومة الكولومبية، وقد تم تغيير اسمه في العام 1987 إلى مجلس تنسيق سيمون بوليفار، الذي ضم أعضاء من القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC)، وحركة 19 نيسان/أبريل (M ـ 19)، وجيش التحرير الوطني ELN، وجيش التحرير الشعبي EPL، وحزب العمال الثوري PRT قيادة لامي، وفي التَّمرُّد الغواتيمالي الذي بدأ في العام 1965، شكلت الجماعات المتمردة منظمة جامعة وهي الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية في العام 1982 لتنسيق الأنشطة السياسية والعسكرية التي توصلت في نهاية المطاف إلى اتفاق سلام مع الحكومة الغواتيمالية في العام 1996 والتي أنهت الحرب.

لكن مع ذلك تحاول الجماعات المتمردة أحياناً ـ إلا أنها تفشل ـ في تنسيق جهودها، وقد لايتمكنون من التغلب على مشاكل العمل الجماعي، اما لعدم الاتفاق على القضية المشتركة، أو لإخفاقها في مواجهة المصالح المتنافسة للجماعات ذات العضوية العرقية أو الدينية المختلفة، أو الصدام بشأن ضرورة الدخول في المفاوضات السياسية من عدمه والكيفية التي يتم فيها ذلك، ففي التَّمرُّد السوري، الذي بدأ في العام 2011، على سبيل المثال، حاولت المنظمات المتمردة ومؤيديها الخارجيين بنحو متكرر تنسيق الجهود من خلال منظمات مثل المجلس العسكري الأعلى، والجيش الوطني السوري، والقيادة العسكرية المشتركة للثورة السورية.وفي كانون الأول/ديسمبر عام 2012، أنشأ مجموعة من قادة المتمردين المجلس العسكري السوري وانتخبوا هيأة قيادة موحدة تضم 30 عضواً، وقد عمل المجلس العسكري السوري على تعزيز قيادته وسيطرته على الجماعة المتمردة وكان ذلك آلية يمكن من خلالها للفواعل الدوليين والجهات المانحة الأجنبية تقديم مساعدات فتاكة وغير فتاكة إلى سوريا، لكن مع ذلك، لم يكن لها تأثير يذكر على العمليات اليومية للجماعات أو على خطط حملاتها[2].

بالإضافة إلى ذلك، رفضت العديد من جماعات المعارضة السورية المشاركة، بما في ذلك جماعة جبهة النصرة والدولة الإسلامية، وفي الحقيقة حاولت جبهة النصرة استمالة

(1) Quoted in Jon B. Perdue,The War of All the People: The Nexus of Latin American Radicalism and Middle Eastern Terrorism (Dulles, VA: Potomac Books, 2012), p. 144.

(2) Elizabeth O'Bagy, The Free Syrian Army (Washington, D.C.: Institute for the Study of War, March 2013).

الجماعات السنّية الأخرى بدءاً من العام 2012، لتنشئ مجلس شورى المجاهدين في دير الزور، وقد أسس المجلس، على وفق ماجاء ببيان صدر في كانون الأول/ديسمبر عام 2012، «لتوحيد صفوف الألوية الجهادية في سبيل الله وتنظيم الجهود والهجمات ضد جنود الكفر والردة، وتمييز الحق عن الباطل»، وتابع البيان» نحن ندعو إخواننا المجاهدين المخلصين الأشداء في أنحاء بلاد الشام كافة إلى توحيد صفوفهم في جماعات، وتنقيتها من شوائب الجماعات المشبوهة وتسلل الأشخاص الذين ليس لديهم أخلاق أو دين، في سبيل تطهير راياتهم وتنقية طريقهم[1]، إلا ان هذه الأهداف وضعتهم على خلاف مع الجماعات المعارضة السورية الأخرى، وهو ما قوض احتمال قيام الجماعات بتنسيق أنشطتها.

الخيار الثاني، هو المنافسة، يمكن للجماعات محاولة استمالة أعضاء الجماعات الأخرى أو إكراههم، بما في ذلك قتالهم، وقد تكون المنافسة أكثر شيوعاً عندما لاتتشارك الجماعات بأيديولوجيات مماثلة أو سمات مشتركة أخرى، منطق المنافسة واضح: فقد تقرر الجماعة أن أفضل طريقة للحفاظ على نقاء قضيتها والتأكد من احتفاظ قادتها بالسلطة هو إلحاق الهزيمة بجماعات أخرى في ساحة المعركة أو استمالتها من دون اللجوء إلى العنف، والمنافسة بين الجماعات شائعة إلى حد ما في حركات التَّمرُّد، إذ حدثت في حوالي ثلث من حركات التَّمرُّد التي ضمت أكثر من جماعة متمردة.

فقد كانت هناك منافسة شديدة بين جماعات التاميل إبان التَّمرُّد السريلانكي من العام 1984 إلى 2009، بحلول السبعينيات من القرن الماضي، كانت هناك خمس جماعات رئيسة وهي: منظمة تحرير تاميل إيلام، ومنظمة إيلام الثورية للطلاب، منظمة التحرير الشعبية في تاميل إيلام، وجبهة التحرير الثورية لشعب إيلام، ونمور التاميل الوطنية (والتي سميت باسم جبهة تحرير تاميل إيلام LTTE)[2]، خارج تلك الجماعات الخمسة كان هناك مالا يقل عن 20 جماعة أخرى في شبه حزيرة جفنا في سريلانكا وكلها محلية، وقرابة العام 1985، قرر فيلوبيلاي برابهاكاران والقادة الآخرين من جبهة تحرير نمور تاميل إيلام LTTE القضاء على الجماعات الأربع الرئيسة للمقاومة، لقد كان برابهاكاران يتصور نفسه رئيساً لتاميل إيلام المستقلة في سريلانكا، لقد بدأ مع منظمة التحرير الشعبية في تاميل

(1) Bill Roggio, «Al Nusrah Front Poised to Take Over Last Major City on Euphrates River,» Long War Journal, March 13, 2013.

(2) Bloom, Dying to Kill, p. 51.

إيلام، واستهدف عناصر جبهة تحرير نمور تاميل ايلام LTTE مقاتلين من منظمة التحرير الشعبية في تاميل إيلام في مدراس وحاولوا قتل زعيمهم، أوما ماهيسوارام [1]، ثم أرسل برابهاكران رسائل مشفرة توضح بالتفصيل كيف ينبغي القضاء على أعضاء منظمة تحرير تاميل إيلام التي مقرها جفنا، وقد تمكنت جبهة تحريرنمور تاميل ايلام LTTE من القضاء وبنحو فعال على منافسيها الرئيسين على مدى 25 عاماً وبلغت ذروتها عام 1986 تقريباً، وكما خلص أحد التقييمات إلى القول:» لقد استسلم منافسيهم وخصومهم، في صفوف الجماعات الإنفصالية التاميلية، واحداً تلو الآخر للعنف الذي لاهوادة فيه من جانب جبهة تحرير نمور تاميل ايلام LTTE»، لقد كانت السمة المميزة للعملية هي التصفية الجسدية لقيادات عدد من الجماعات التاميلية الانفصالية المهمة والمنافسين وشركاء سابقين لجبهة تحرير نمور تاميل إيلام LTTE»[2].

وفي فرنسا، نفذت جبهة التحرير الوطني الجزائرية FLN معركتين؛ الأولى ضد الفرنسيين والأخرى لقمع العناصر القومية المنافسة، والعرقية، والانفصالية، وحتى المعارضة داخل الجبهة، كان المنافس الأكثر أهمية هو الحركة القومية الجزائرية، التي شكلتها عناصر منشقة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي يتزعمها مصالي الحاج، قبل اندلاع التَّمرُّد مباشرة، لقد امتد الصراع بين جبهة التحرير الوطني الجزائريةFLN والحركة الوطنية الجزائرية إلى فرنسا الأم، حيث تنافست الجماعتان على دعم الشعب الجزائري ونفذتا حرباً إرهابية ضد بعضمها الآخر، وقد قُتل بين تشرين الأول/أكتوبر عام 1956 وعام 1957، حوالي 550 مسلم جزائري، وأصيب أكثر من 2200 في حوادث إرهابية في فرنسا، وانتصرت في نهاية المطاف جبهة التحرير الوطني الجزائري FLN على الحركة الوطنية الجزائرية، لكن بعد تحقيق الاستقلال[3]، أما في بيرو، شنت حركة الدرب الساطع حملة لا إِتِّئَاد فيها ضد الجماعات المتمردة الأخرى، وهي

(1) Bloom Dying to Kill, p. 59.

(2) Kingsley de Silva, «Terrorism and Political Agitation in Post - Colonial South Asia: Jammu - Kashmir and Sri Lanka,» in Ramesh Thakur and Oddny Wiggen, eds., South Asia in the World: Problem Solving Perspectives on Security, Sustainable Development, and Good Governance (New York: United Nations University Press, 2004), p. 95.

(3) Walpole et al., US Army Handbook for Algeria, pp. 38 - 39; Edgar O'Ballance, The Algerian Insurrection, 1954 - 62 (Hamden, CT: Archon Books, 1967), pp. 89 - 90; Schrader, The First Helicopter War, p. 143.

حركة توباك أمارو الثورية، وفي الوقت نفسه قاتلت الحكومة، وحازت جماعة الدرب الساطع حتى العام 1984 على احتكار فعلي للتمرد[1].

وقد أنشأ تنظيم القاعدة في العراق، دولة العراق الإسلامية في العراق للجمع بين الجماعات التي عارضت كل من الولايات المتحدة وبعض قبائل الأنبار والحكومة العراقية، وظل هدف تنظيم القاعدة هو طرد القوات الأمريكي وإقامة الخلافة الإسلامية في العراق، وقد كان قرار تنظيم القاعدة القاضي بتأسيس تنظيم الدولة الإسلامية في العراق إلى حد ما يأتي في سياق محاولة التنظيم تعزيز قوته عبر الحيلولة دون المزيد من الانقسامات في جماعات التَّمرُّد، وقد دأب تنظيم القاعدة، عبر الإدعاء بأنه دولة، إلى كسب الشرعية، وقد كان الأمر الذي لم يحظ بقدر كاف من التغطية الإعلامية، لكن ربما الأكثر أهمية، هو محاولة تنظيم القاعدة توحيد العرب السنّة عبر تبني إجراءات صارمة ضد الفساد واغتيال الشيوخ المتمردين، إذ ناشد أحد قادة تنظيم القاعدة المقاتلين «بتجنب أي عمل شنيع والاستعاضة عنه بحسن التصرف»[2]، وإدراكاً من تنظيم القاعدة لأهمية كسب الدعم المحلي فقد دشن حملة دعائية مكثفة تركزت على المثل الإسلامية، هددت المنشقين وحاولت إلحاق العار بهم للانضمام إلى صفوفها الهزيلة.

وبالنسبة لأولئك الذين رفضوا غصن الزيتون لتنظيم القاعدة، واجهوا حرباً شعواء، إذ بدأ تنظيم القاعدة سلسلة من الهجمات القاتلة، فقد قتل 202 شخصاً وجرح 257 آخرين في تفجيرات انتحارية في 23 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2006، على حين قتل 117شخصاً وجرح 270 آخرين في 6 آذار/مارس عام 2007، وقتل 152شخصاً وجرح 347 آخرين في 27 آذار/ مارس، وقتل 140 شخصاً وجرح 160 آخرين في 18 نيسان/أبريل، وقتل 156 شخصاً وجرح 267 آخرين في 2 تموز/يوليو، لقد كانت أرقام الضحايا غير مسبوقة، إذ استهدف تنظيم القاعدة الوجوه البارزة للتحالف الجديد: اغتيال كبار الشيوخ والشرطة[3]، فقد كان إغتيال حارث الضاري، زعيم قبيلة زوبع ورئيس هيأة علماء المسلمين، يعزى إلى رفض منظمته

(1) Raul Gonzales, «Sendero vs. MRTA,»QueHacer, No. 46 (April - May 1987), pp. 47 - 53.

(2) Statement from the Army of Islam on Bombings of Muslim Targets, Harmony Database, NMEC - 2007 - 639043, May 4, 2007.

(3) Disavowals of Who Oppose ISI and Pledges of Allegiance to ISI, Harmony Database, NMEC - 2007 - 636883, date unknown.

الانضمام إلى دولة العراق الإسلامية، واغتيل 30 قائداً من كتائب ثورة العشرين والجيش الإسلامي على يد تنظيم القاعدة أو قتلوا بالمعارك على مخابئ الأسلحة في الأنبار، وقد دعا الشيخ أبو أسامة العراقي أسامة بن لادن، في تشرين الأول/أكتوبر، إلى التنديد بتنظيم القاعدة في العراق لقتله السنّة واستهداف مقاتلي الجهاد في الفصائل السنّية الأخرى.

الخيار الثالث، هو العمل بنحو منفصل: تلجأ الجماعات للعمل بنحو منفرد بوصفها منظمات منفصلة ولا تنسق ولا تتنافس مع بعضها الآخر بنحو مباشر، وغالباً ما يحدث هذا النهج عندما يفشل قادة المتمردين في حل مشاكل العمل الجماعي بين الجماعات، أو في تطوير شبكات شخصية مع قادة آخرين أو عند العمل في مناطق جغرافية مختلفة، والنتيجة غالباً ماتكون تداخل غير مفيد للجهود وتبديد للموارد، ففي الأرجنتين كانت أنشطة حزب العمال الثوري (الذي كان جماعة تروتسكية متأثرة بنحو شديد بتوباماروس) وحركة مونتيرنيوس البيرونية (التي كانت ملتزمة بعودة خوان بيرون وسياساته) منفصلتان تماماً بين عامي 1974 و1977، وفي أندونيسيا، كان هناك فصل كبير بين الجماعات خلال التَّمرُّد من العام 1953 إلى 1961 في سومطرة، أما في كشيمر لم يكن بين الجماعات المتمردة، سواء تلك التي سعت إلى دمج كشمير في باكستان أو تلك التي أرادت اقامة دولة كشمير المستقلة، سوى تنسيق محدود أو معدوم، وفي تشاد كان هناك قدر كبير من الفصل في بين جماعات المعارضة المتعددة خلال الحرب التي بدأت في العام 1991، مثل قوات مسلحة من أجل جمهورية اتحادية، والحركة من أجل الديمقراطية والتنمية.

أي الخيارات هو الأفضل ـ التنسيق، أو التنافس، أو العمل بنحو منفصل؟ تؤشر الجداول التقاطعية البسيطة أن الجماعات كانت أحياناً أكثر نجاحاً عندما أنشأت بنية جامعة رسمية، وهي هيأة تنظيمية تعمل على موائمة الإستراتيجية والعمليات بين الجماعات، وتنطوي البنى الجامعة على أهمية خاصة للمتمردين، بما في ذلك الجهود الرامية للتفاوض على تسوية سلمية، إلا أن البنى الجامعة نادرة نسبياً، فمن بين 31 حركة تمرد قامت فيها الجماعات بتأسيس بنى جامعة، انتهى 3 % فقط بانتصار الحكومة، أما الحالات الأخرى فقد انتهت أما بانتصار المتمردين (26 %) أو بالتعادل (32 %) أو كانت مستمرة (39 %)، وعندما قامت الجماعات بالعمليات بنحو منفصل أو قاتلت بعضها بعضا، كان احتمال نجاحها أقل، وعلى خلاف ما يعتقده الجميع، إلى حد ما، لم تقض المنافسة العنيفة بين الجماعات على فرص الإطاحة بالحكومة، وفي الواقع، فإنّ نسبة احتمال انتصار المتمردين عندما تتنافس الجماعات

مع بعضها بعضاً في التَّمرُّد نفسه (21.4 %) وهي النسبة نفسها لإنتصار الحكومة عند (21.4 %) أيضاً.

تحدي اللامركزية

على النحو الموضح في هذا الفصل، إذا تمكنت الجماعات من التغلب على مشاكل العمل الجماعي ومشاكل الموكِل ـ الوكيل، فإنّ ذلك من شأنه أن يساعدها في أداء جملة من المهام الجسام، إذ تكون أكثر قدرة على تجنيد الأعضاء، والحيلولة دون وقوع الانشقاقات، والقيام بعمليات عسكرية، وتأمين التمويل، وجمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، وحكم المناطق التي يسيطرون عليها ـ كل ذلك يحدث في الوقت الذي تحاول فيه الجماعات أن تبقى سرية، بالإضافة إلى ذلك فإنّ البنى المركزية مفيدة بنحو عام للتغلب على هذه المشاكل.

أما الجماعات اللامركزية من ناحية أخرى، فهي غالباً ما تكون أقل نجاحاً في التعامل مع الموكِل ـ الوكيل لأنه من الصعوبة بمكان تحديد المتورطين في التهرب أو الانشقاق ومعاقبتهم، إن نطاق نشاط المتمردين ومداه يجعل من اللامركزية أقل كفاءة ولاسيما إذا كانت الخلايا في المستوى الأدنى لاتعمل بالتناغم مع الأهداف المشتركة، ويمكن أن تنطوي اللامركزية على إشكالية عندما تجنح الجماعات المتمردة صوب المهمة الصعبة المتمثلة بحكم الأرض، إذ يمكن للخلايا المحلية اغتصاب السلطة والموارد لمصالحها الخاصة، وقد تكون هذه الحقيقة هي السبب وراء ملاحظة ريجس ديبراي، أحد الذين عاصروا تشي جيفارا، التي مفادها، «ان عدم وجود قيادة واحدة يضع القوات الثورية في وضع مماثل لموقف عنصر سلاح المدفعية الذي لم يبلغ في أي اتجاه يطلق النار... ان غياب قيادة تنفيذية (سياسية وعسكرية) مركزية يؤدي إلى مثل هذا الهدر، وهذه المذبحة التي لاطائل منها»[1].

ومع ذلك، فقد تبنت طائفة من الجماعات الإرهابية، والمجرمة، والمتمردة العابرة للحدود الوطنية بنى لامركزية[2]، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال فقد طوّرت بعض العصابات

(1) Régis Debray, Revolution in the Revolution? Armed Struggle and Political Struggle in Latin America (New York: Grove Press, 1967), pp. 72 - 73.

(2) On decentralized, network groups see, for example, John Arquilla and David Ronfeldt, eds., Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy (Santa Monica, CA: RAND, 2001); Arquilla and Ronfeldt, eds., In Athena's Camp: Preparing for Conflict in the Information Age (Santa Monica, CA: RAND, 1997).

الحضرية والمليشيات الريفية ذات القضايا المنفردة بنى ذات خصائص شبكية، وقد دافع الناشط المناهض للحكومة والمتعصب للعرق الأبيض لويس بيم عن وجود بنية تنظيمية أطلق عليه «مقاومة بلا قيادة» لاستهداف حكومة الولايات المتحدة، وكما لاحظ بيم فإنّ «منطق الاستفادة من مفهوم المقاومة بلا قيادة يكمن في أن الأفراد والجماعات كافة يعملون بنحو مستقل عن بعضهم الآخر، ولا يقدمون تقارير إلى مقر قيادة مركزي أو قائد للحصول على التوجيه أو التعليمات، كما يفعل أولئك الذين ينتمون إلى منظمة هرمية أنموذجية»[1]، بالإضافة إلى ذلك، تبنت مجموعة الثوار اليساريين والراديكاليين والفوضويين بنى تنظيمية شبكية، وأكد ذلك كل من جون أركويلا وديفيد رونفلت بالقول:

> ان البنية التنظيمية منبسطة تماماً، إذ لايوجد قائد مركزي واحد أو قائد بل ليس لدى الشبكة بأسرها (لكن ليس بالضرورة لكل عقدة) سوى القليل من البنية التراتيبية أو لاتوجد بالمرة، وقد يكون هناك قادة متعددون، وتعتمد عملية صنع القرار والعمليات على توافق الآراء التشاوري الذي يسمح للمبادرة المحلية والحكم الذاتي، التصميم ينطوي على حالين: الأولى، عدم وجود زعيم (بدون رأس) والثانية، متعدد الزعامات (متعدد الرؤوس) ـ لكن ليس له قلب أو رأس محدد، على الرغم من أن العقد قد «لاتؤسس بنحو متساو»[2].

حتى تنظيم القاعدة أسس بنية جنحت صوب لامركزية متزايدة تتألف من عدة مستويات شاركت في حركات التَّمرُّد في شمال أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا[3]، وكان أحد تلك المستويات المستوى الأساس لتنظيم القاعد والذي ضم قادة التنظيم وكان معظمهم في باكستان، وقد أشار تنظيم القاعدة إلى هذه المنطقة الأوسع باسم خراسان، وهي إشارة تاريخية إلى الأراضي التي شملت بلاد فارس، وآسيا الوسطى، وأفغانستان، وأجزاء من شمال غرب باكستان إبان الخلافة الأموية والعباسية[4]، على حين شمل المستوى التالي الجماعات

(1) Louis Beam, «Leaderless Resistance,» Seditionist, Issue 12, February 1992, p. 5.

(2) Arquilla and Ronfeldt, «The Advent of Netwar,» in Arquilla and Ronfeldt, eds., In Athena's Camp, p. 280.

(3) On al Qa'ida's organizational structure see, for example, Bruce Hoffman, Inside Terrorism, revised ed. (New York: Columbia University Press, 2006), p. 285; Daniel Byman, Breaking the Bonds between Al - Qa'ida and Its Affiliate Organizations (Washington, D.C.: Brookings Institution, 2013).

(4) See, for example, letter from Ayman al - Zawahiri to Abu Bakr al - Baghdadi and Abu Muhammad al - Jawlani, May 2013.

التي أضحت فروعاً رسمية لتنظيم القاعدة، إن مايميز «الفروع» عن الأنواع الأخرى من الجماعات السلفية ـ الجهادية هو قرار أمرائهم بأداء اليمين أو الولاء لقادة تنظيم القاعدة الذين يقبلونهم فيما بعد، وقد شملت هذه المنظمات الجماعات مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (مقرها في اليمن) وحركة الشباب (ومقرها في الصومال) وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (مقرها الجزائر والبلدان المجاورة)، وجبهة النصرة (مقرها في سوريا).

وفيما يأتي طائفة من الجماعات السلفية ـ الجهادية المتحالفة التي أسست علاقات مباشرة مع تنظيم القاعدة[1]، بيد أنها لم تولد من رحم تنظيم القاعدة، ولم تكتسب صفة العضوية الرسمية، ولم تؤد اليمين للمستوى الأساس في تنظيم القاعدة، وقد أتاح هذا الترتيب للجماعات السلفية ـ الجهادية البقاء مستقلة ومكّنها من متابعة أهداف متمرديها بنحو عام، لكنها عملت مع تنظيم القاعدة من أجل شن عمليات محددة أو لأغراض تدريبية عندما تتلاقى مصالحهم، ومن الأمثلة على ذلك عدد من الجماعات في جميع أنحاء أفريقيا (مثل أنصار الشريعة في ليبيا وحركة أنصار الدين)، وآسيا (مثل الجماعة الإسلامية وحركة تركستان الشرقية الإسلامية)، والشرق الأوسط (مثل أنصار بيت المقدس وزياد الجراح)، والقوقاز (مثل إمارة القفقاز)، أخيراً، كان هناك أفراد وشبكات لاتربطهم صلة مباشرة بمركز تنظيم القاعدة، لكن ألهمتهم قضية تنظيم القاعدة وأغضبهم الاضطهاد المتصوّر للمسلمين في أفغانستان، والشيشان، وفلسطين ودول أخرى.

ان الجماعات اللامركزية مثل تنظيم القاعدة لاتستطيع السيطرة على أعضائها ـ ولاسيما عندما يركنون إلى الأساليب الوحشية ـ وهو ما يمكن أن تقوض بشدة دعم الجماعات المتمردة، وعلى النحو الذي تم مناقشته في الفصل الرابع، فإنّ التكتيكات غير المنضبطة والبربرية يمكن أن تضعف الدعم المحلي للجماعات المتمردة على المدى الطويل، وخلصت إحدى الدراسات التي درست تنظيم القاعدة في العراق وجماعات أخرى إلى أن «تنظيم القاعدة في العراق واجه مراراً مشاكل مع الوحدات المحلية التي تتخذ إجراءات أدت إلى نشوب صراعات مع منظمات المتمردين الأخرى وغير المقاتلين الذي انفضوا من حولهم»[2].

(1) على النحو المستخدم هنا، تشير الجماعات «المتحالفة» إلى وجود روابط مع تنظيم القاعدة أو أحد فروعها بسبب التدريب أو العمليات أو المساعي المشتركة الأخرى.

(2) Shapiro, The Terrorist's Dilemma, p. 7.

6

الحملات الإعلامية والدعاية

أن المطبعة هي أعظم سلاح في مستودع أسلحة القائد المعاصر.[1]

توماس إدوارد لورانس

توفر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) للمتمرد القدرة على استعمال البريد الإلكتروني، وغرف الدردشة، والمدونات، والمنتديات الأخرى للدعاية والرسائل المباشرة، ويقوم النشطاء بالتقاط صور الفيديو الرقمية، وتحميلها في غضون دقائق، وبثها إلى جميع أنحاء العالم باللحظة نفسها تقريباً[2].

قيادة العمليات الخاصة بالجيش الأمريكي

احتل عناصر حركة الشباب، وهي الجماعة التي تتخذ من الصومال مقراً لها، عناوين الصحف الدولية عندما شنوا هجوماً مميتاً على مركز ويست غيت التجاري الراقي في نيروبي بكينيا في أيلول/سبتمبر عام 2013، وهو ما أسفر عن مقتل 59 شخصاً على الأقل وجرح 200 آخرين، لقد اختار المهاجمون بعناية مركز ويست غيت التجاري من بين بدائل محتملة أخرى، وأجرت عمليات جمع المعلومات، ورقابة، واستطلاع على الهدف، ونقلوا العناصر والمعدات إلى المكان، وقاموا بالتدريبات، ونفذوا الهجوم، وقاموا بحملة إعلامية قبل الهجوم وأثناءه وبعده[3]، وخلال الهجوم استعملوا مواقع التواصل الاجتماعي تويتر

(1) T.E. Lawrence, « The Evolution of a Revolt,»Army Quarterly and Defence Journal (October 1920), p. 11.

(2) Army Special Operations Command, Undergrounds in Insurgent, Revolutionary, and Resistance Warfare (Fort Bragg, NC: United States Army Special Operations Command, January 2013), p. 112.

(3) See, for example, United States Army, Case Study: Terrorist Attack on Westgate Mall, Nairobi, Kenya: 21 - 24 September 2013, Washington, D.C., 2014; Kevin Yorke, Analysis of Al -

لتحديث المتابعين وتنظيم حملة دعائية، وفيما يأتي عينة من التغريدات أثناء الهجوم، مع الإشارة الى «الشباب» على أنها «حركة شباب المجاهدين (HSM) وباسخدام حساب تويتر على النحو الآتي: @HSM ـ Press:

- لقد حذرت حركة شباب المجاهدين HSM في مناسبات عديدة الحكومة الكينية# من أن عدم سحب قواتها من الصومال سيكون له عواقب وخيمة.
- لقد غزت القوات الكينية#بلدنا المسلم، عبر البر والجو والبحر، فقتلت المئات من المسلمين وشردت آلاف آخرين.
- ان الهجوم على مركز ويست غيت التجاري# ماهو إلا قدر بسيط جداً مما يتعرض له المسلمون في الصومال على أيدي الغزاة الكينيين، ويست غيت#.
- لقد دخل المجاهدون مركز ويست غيت التجاري# اليوم ظهراً ومازالوا داخله، يقاتلون الكينيين الكفار# في عقر دارهم.
- منذ اتصالنا الأخير أكد المجاهدون داخل المركز التجاري لحساب حركة المجاهدين @HSM_Press أنهم قتلوا أكثر من 100 من الكينيين الكفار والمعركة مستمرة.
- الرسالة التي نبعثها للحكومة الكينية والرأي العام كانت ومازالت هي نفسها: اسحبوا كل قواتكم من بلدنا

ويست غيت#

عاجل: اتصلت حركة شباب المجاهدين HSM تواً من داخل مركز ويست غيت التجاري# لايزالون يقاتلون ولايزالون أقوياء، ابقوا معنا!

لقد اختير الكفار فقط لهذا الهجوم، إذ اصطحب المجاهدون جميع المسلمين الموجودين داخل مركز ويست غيت التجاري# إلى الخارج قبل بدء الهجوم.

تناشد الحكومة الكينية مجاهدينا داخل المركز التجاري للتفاوض، لن تكون هناك مفاوضات على الإطلاق ويست غيت#[1].

Shabaab's Attack at the Westgate Mall in Nairobi, Kenya, New York: New York City Police Department, 2013.

(1) The tweets were downloaded from al Shabaab's Twitter site, @HSM_Press, in September 2013.

وأصدرت حركة الشباب طبعة خاصة من مجلتها، Gaidi Mtaani، في أواخر عام 2013 كرست لهجوم المركز التجاري، وقد برر مقال في المجلة الهجوم بالتأكيد على أنه انتقام مما زعم «العدوان الكيني الصارخ ضد الإسلام والمسلمين» في كينيا، فضلاً على «القصف الأعمى والعشوائي للمدنيين من الطائرات والسفن الكينية»[1]، لقد كان استعمال الشباب للتواصل الاجتماعي أحد الأمثلة التي لاحصر لها، ففي تشرين الأول/أكتوبر عام 2015 أعلن فرع الدولة الإسلامية في سيناء في مصر مسؤوليته عن إسقاط طائرة روسية، وهو ما أسفر عن مقتل جميع ركابها البالغ عددهم 224، وقد نص البيان على الآتي :«الدولة الإسلامية في العراق والشام ISIS# مصر# تعلن مسؤوليتها عن إسقاط الطائرة الروسية فوق سيناء #.IS #ISIL pic twitter.com/tBCRt7Xen1».

يُعنى هذا الفصل باستعمال الجماعات المتمردة للحملات الإعلامية ـ بما في ذلك الدعاية، وعلى النحو المستعمل هنا تشير «الحملة الإعلامية» إلى الجهود التي يبذلها المتمردون لنشر المعلومات (أو التضليل الإعلامي) للترويج لقضية التَّمرُّد والتسبب بالإضرار أو تقويض جهود مكافحة التَّمرُّد ومناصريها، والتأثير على الجماهير على الصعيدين المحلي والدولي وتحقيق مآرب أخرى[2]، لكن مع ذلك لايقيّم هذا الفصل منهجياً فاعلية الحملات الإعلامية للمتمردين، وبطبيعة الحال فإنّ جميع الجماعات تقريباً تستعمل التعابير الشفهية، أو المطبوعة، أو الإذاعية، أو التلفزيونية، أو منابر أخرى، وهو ما يشير إلى عدم وجود علاقة بين نوع المنبر وفاعلية حملة إعلامية معينة ـ أو نجاح التَّمرُّد، زد على ذلك، غالباً ما يكون من الصعب فهم كنه العلاقة السببية بين الحملات الإعلامية والنتائج، هل تسببت (الحملة الإعلامية) في نتيجة محددة أم هي نتاج لعوامل أخرى؟ عوضاً عن ذلك، يجمع هذا الفصل طائفة من البيانات الكمية والمواد النوعية بشأن استعمال المتمردين الحملات الإعلامية والدعاية.

وبناءً على مراجعة الحملات الإعلامية للمتمردين، توصل هذا الفصل إلى استنتاجات عدة، أولاً، في الوقت الذي اعتمد فيه المتمردون منذ وقت طويل وسائل الإعلام التقليدية مثل

(1) From the Editor,» Gaidi Mtaani, Dhul Hijra 1434, toleo 4, p. 1.

(2) See, for example, the definition for strategic communications at US Department of Defense, Department of Defense Dictionary of Military and Associated Terms, Joint Publication 1 - 02 (Washington, D.C.: US Department of Defense, November 8, 2010 (as amended through March 15, 2014)), p. 250.

المطبوعات والإذاعة، لكن كانت هناك زيادة كمية هائلة في استعمال المتمردين لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ووسائل التواصل الاجتماعي ويبدو ذلك في موجتين الأولى: أواخر تسعينيات القرن المنصرم التي تضمنت تدشين المواقع الإلكترونية المستقلة والخاصة، وغرف الدردشة المحمية بكلمة مرور، والثانية، بدأت في أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة التي شهدت بروز منتديات وسائل التواصل الاجتماعي العامة، واعتمدت الجماعات المتمردة بنحو متزايد توليفة متطورة من مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ووسائل التواصل الاجتماعي وخدماتها، لتجنيد الأعضاء، وجمع الأموال، والقيام بهجمات إلكترونية محدودة، وشن العمليات النفسية، ثانياً، يبدو أن تكنولوجيا الاتصالات مثل أجهزة الهاتف المحمول تساعد الجماعات المتمردة على التغلب على مشاكل العمل الجماعي، التي تمت مناقشتها في الفصل الخامس، عبر زيادة قدرتها على توزيع المعلومات على المؤيدين وتتيح التنسيق الفوري لعمليات المتمردين، ثالثاً، ينطوي استعمال المتمردين لتكنولوجيا الهاتف المحمول ومنتديات وسائل التواصل الاجتماعي على مخاطر أيضاً، نظراً لأن قوات مكافحة التَّمرُّد باستعمالها قدرات استخبارات الإشارات يمكن أن ترصد بنحو أفضل استعمال المتمردين لجمع المعلومات والعمليات الهجومية، إذ تركن قوات مكافحة التَّمرُّد بنحو متزايد إلى «الجيوش الإلكترونية» الرسمية وغير الرسمية لشن هجمات إلكترونية (سيبرانية) ضد المتمردين وأنصارهم، ونشر معلومات كاذبة، وحجب المواقع الإلكترونية، وأهداف بريد الرسائل غير المرغوبة، وجمع معلومات استخباراتية عن نشاط المتمردين ومواقعهم.

قُسّم الفصل إلى أربعة أقسام، تناول الأول منها وسائل الإعلام التقليدية بما في ذلك التعابير الشفهية، والمطبوعات، والإذاعة، والتلفزيون، على حين حلل الثاني ظهور شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ووسائل التواصل الإجتماعي في حملات التَّمرُّد، ووضَّح الثالث الآثار المترتبة على الاستعمال المتزايد لتكنولوجيا الهاتف المحمول ووسائل التواصل الإجتماعي، بما في ذلك المساعدة على التغلب على مشاكل العمل الجماعي، أما القسم الرابع، فقد كرس لاستجلاء تحديات مكافحة التجسس.

وسائل الإعلام التقليدية

تواجه جماعات المتمردين مهمة معقدة تتمثل في محاولة التواصل مع العديد من الجماهير أثناء التَّمرُّد ـ مثل المجندين المحتملين، والسكان المحليين، والجهات المانحة،

وسكان الشتات، وقوات مكافحة التَّمرُّد وحلفائها، وطائفة أخرى من الجماهير على المستويين المحلي والدولي ـ مع التقليل من استهداف الحكومة إلى أدنى حد، يتطلب تصميم الحملات الإعلامية التعامل مع شريحة واحدة أو أكثر من هذه الجماهير، فعلى سبيل المثال أكد توماس إدوارد لورنس على أهمية تصميم الدعاية للتأثير على جماعات متعددة بما في ذلك المتمردين، فقد كتب مؤكداً «كان علينا أن نهيئ عقولهم للمعركة، بالقدر نفسه من الدقة والرسمية التي يهيئ فيها الضباط أجسادهم»، لكن ذلك « لم يكن فقط عقول رجالنا، على الرغم من أولوية ذلك، بل الأعداء أيضاً بالقدر الذي نستطيع الوصول فيه إليهم، وثالثاً، عقل الأمة التي تدعمنا وراء خطوط إطلاق النار، وعقل الأمة المعادية لتقبل حكمنا، والمحايدون الذين نبحث عنهم»[1].

يستعمل المتمردون الحملات الإعلامية لأغراض شتى، أولاً، يمكن أن تساعد في تجنيد أعضاء وأنصار جدد، كما وضَّح الفصل الخامس هذه المهمة، إذ يحتاج المتمردون جنود راغبين في المجازفة بحياتهم في المعركة ضد قوة حكومية أقوى، وعملاء مخابرات لجمع المعلومات بشأن قوات مكافحة التَّمرُّد، والمتعاونين معهم، وغيرهم من الأعضاء المتفانين للقيام بمجموعة من المهام بدءاً من اللوجستيات وصولاً إلى التدريب، إن استقطاب المجندين مهمة ليست سهلة بالمرة، فحركة التَّمرُّد عمل شاق وغالباً ما يكون خطر[2]، وفي سياق دأب جماعات المتمردين لاستقطاب مجندين جدد تقوم ببث رسائل ترمي إلى كسب الدعم لقضية ما، مثل الإطاحة بحكومة فاسدة وغير فاعلة، ثانياً، يركن المتمردون إلى حملات إعلامية ترمي للقيام بعمليات نفسية وهي: نشر الدعاية والتضليل، وتشجيع الانشقاقات في صفوف قوات مكافحة التَّمرُّد، وزرع الخوف والشقاق، وتصوير المتمردين وكأن كفتهم هي الراجحة، وينشرون صوراً لعملياتهم الأخيرة، ثالثاً، قد تكون الحملات الإعلامية مفيدة في جمع الأموال، وتأمين الموارد المالية من المانحين المحليين والدوليين، وكما هي الحال مع المجندين، فإنّ الهدف هو إرسال الرسائل المصممة خصيصاً لإقناع الأفراد لتمويل التَّمرُّد من مواردهم، رابعاً، يستعمل المتمردون الحملات الإعلامية لتحقيق مآرب أخرى، مثل تبادل المعلومات العملياتية والتكتيكية، والتخطيط لشن هجمات معينة وتنسيقها، وتقديم التأبين للأعضاء المتوفين، إلى

(1) Lawrence Evolution of a Revolt,» p. 11.

(2) Jeremy Weinstein Inside Rebellion: The Politics of Insurgent Violence (New York: Cambridge University Press, 2007), pp. 7 - 8.

جانب ذلك، اعتمد بعض منهم وسائل الإعلام لتنظيم المظاهرات وأعمال الشغب وغيرها من أشكال الإحتجاجات العنيفة وغير العنيفة أثناء التَّمرُّد.

لقد استعمل المتمردون منذ مدة طويلة التعبير الشفهي، والمطبوعات، والإذاعة، والتلفزيون لتوزيع المعلومات، وقد أكد ماوتسي تونغ أن الدعاية كانت عاملاً حاسماً لنجاح المتمردين، مشيراً إلى «ضرورة أن يكون لكل وحدة حرب عصابات كبيرة مطبعة وآلة استنساخ»[1]، وكذلك فعل تشي جيفارا، الذي اقترح أن يركز رجال حرب العصابات على توزيع الصحف والنشرات وغيرها من الإعلانات المكتوبة للتأثير على المناصرين وعناصر مكافحة التَّمرُّد على السواء[2]، يسلط الجدول 6.1 الضوء على بعض الأنواع الرئيسة والأمثلة على الدعاية التقليدية التي استعملها المتمردون منذ الحرب العالمية الثانية.

التعبير الشفهي: تستعمل معظم الجماعات التعبير الشفهي لأنه رخيص ويمكن أن يكون مقنع، ولاسيما إذا كان مستمداً من واقع السكان المحليين الشرعيين، تماماً كما يفهم جميع السياسيين الجيدين، فهناك القليل من البدائل متاحة أمام حركات التَّمرُّد تقوم ب ـ «سياسات التفاعل المباشر» الكلاسيكية، إذ أن وقع المصافحة في غرفة استقبال أحد المرشحين أشد وطأة، في بعض الأحيان، من المراسلة عبر الأثير، وغالباً ما تنطوي الرسائل الفعالة على مشاعر الشك وعدم اليقين والغضب من الحكومة، ففي كوبا، أكد المتمردون على أهمية نشر التضليل الإعلامي عبر التعبير الشفهي والمنابر الأخرى، وكما لاحظ الجنرال ألبرتو بايوAlberto Bayo «يجب تكرار كل الشائعات التي تعمل على تشويه سمعة الطغيان، ينبغي بث مثل هذه الشائعات بسرعة وتهويل الحقائق ضد الحكومة وتحريفها»[3].

(1) Mao Tse - Tung, On Guerrilla Warfare (Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 2000), p. 85.

(2) Ernesto «Che» Guevara, Guerrilla Warfare (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 1998), p. 79.

(3) General Alberto Bayo,150 Questions for a Guerrilla (Denver, CO: Cypress Printing, 1963), p. 78.

الجدول رقم 6.1
الأنواع التقليدية لوسائل إعلام المتمردين

النوع	الوصف	المثال
التعبير الشفهي	نفوذ الفرد المؤثر (مثل الشخصيات الدينية والزعامات القبلية)، عقد اجتماعات عامة، واللقاء مباشرة مع السكان المحليين.	حملة الساندنيستا للتأثير على المزارعين في ريف نيكاراغوا عبر المقابلة الشخصية، وكذلك قيام المتمردين الكوبيين بحملات التضليل.
المطبوعات	استعمال منتديات طباعة متعددة، مثل المنشورات والكتب والصحف والمجلات	استعمال حركة طالبان (رسائل ليلية) في أفغانستان، وقيام الفيت كونغ باستعمال منشورات في فيتنام الجنوبية
المذياع	نشر المعلومات باستعمال الاذاعة والأشرطة والاقراص المدمجة والأغاني	استعمال جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني FMLN لاذاعة فينسريموس في السلفادور، واستخدام الدولة الإسلامية الإذاعة
الفيديو	نشر المعلومات باستعمال التلفزيون الكابلي، والمحطات الفضائية، وأقراص الفيديو الرقمية، وتسجيلات الفيديو الأخرى.	أسس حزب الله قناة المنار في لبنان

ففي نيكاراغوا، استعمل الساندينيون التعبير الشفهي لنشر المعلومات والتضليل الإعلامي، إذ كان المقاتلون في حركة الساندينية يزورون المنازل في المناطق الريفية بانتظام، غالباً في الليل، ويتذكر أحد المقاتلين»عند سؤالهم ما إذا كانوا يمتلكون الأرض التي عاشوا عليها، كان الجواب دائماً لا، فهي تعود إلى «قوم أثرياء»، أو كانوا يضحكون، كما لو كانت مزحة، أو ينكسون رؤوسهم، لأن الأرض كانت بمنزلة حلم للفلاحين»[(1)]، وقد حاول متمردو الساندنيستا بعدئذ استغلال المظالم المحلية، وقد سأل الساندينيين الفلاحين بشأن «النتوءات» التي على أيديهم «كيف حصلت»؟ كان هدفهم التأثير على الفلاحين عبر توجيه غضبهم على أصحاب الأراضي الأثرياء والحكومة.» أردنا أن نجعله يرى انه على الرغم من خطورة الحلم ـ لأنه كان يتطلب نضال ـ إلا أن الأرض كانت حقهم[(2)]، وقد دعا الساندينيون المزارعين إلى القتال من أجل الأرض ـ من أجل أرضهم.

المطبوعات: بالإضافة إلى التعبير الشفهي، فإنّ وسائل الإعلام الجماهيرية يمكن أن تكون

(1) Omar Cabezas, Fire from the Mountain: The Making of a Sandinista (New York: Crown, 1985), p. 209.

(2) Cabezas, Fire from the Mountain, p. 210.

أداة قوية بيد الجماعات المتمردة، إذ تساعد الصحف والمواد المطبوعة الأخرى على نشر معلومات المتمردين وأفكارهم التي يمكن أن تكون مفيدة في إقناع أقرانهم في مجتمع مترابط، ففي اليمن شن المتمردون الحوثيون حملات باستعمال رسائل مطبوعة كان الغرض منها أن يتردد أصداؤها في أوساط سكان صعدة، وشملت هذه الأفكار إحياء الهوية الزيدية وممارساتها، وإذلال العرب، وتواطؤ النظام العربي مع الولايات المتحدة وإسرائيل، لقد اعتمد الحوثيون في نشر رسائلهم آليات مقبولة ثقافياً مثل القصائد، والمحاضرات، والأناشيد، وعلى نطاق أوسع فقد أفصحت الحملات الإعلامية للحوثيين عن جهد واع للجمع بين أنماط التأثير الشائعة ثقافياً من جهة والآليات المتطورة الشائعة التي استعملتها المنظمات الإسلامية المتشددة المختلفة من جهة أخرى، ومن أجل الوصول إلى جمهور دولي أوسع، أجرى القادة الحوثويون أيضاً مقابلات مع مجموعة واسعة من الإعلام في الغرب والعالم العربي مثل هيئة الإذاعة البريطانية BBC وقناة الجزيرة[1].

أما في الجزائر فقد أرسل قادة الجماعة الإسلامية المسلحةGIA رسائل بالفاكس إلى وكالات الأنباء الأجنبية، وفي السلفادور، استعمل مقاتلو جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني FMLN الكتابة على الجدران لتخويف السكان المحليين، وقد سمحت الحكومة السلفادورية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني FMLN بالمشاركة في الانتخابات عام 1982 شرط القائها السلاح السلاح أولاً، إلا أن الجبهة رفضت العرض وحذرت السلفادوريين من المشاركة في الانتخابات، بحجة أن اتفاق تقاسم السلطة يجب أن يسبق أي انتخابات[2]، وقد حذرت دعاية جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني FMLN، في حملة الكتابة على الجدران التي شنتها في أنحاء البلاد كافة بعبارة «صوت في الصباح، تُقتل في المساء»[3].

وفي أفغانستان، حاولت طالبان التأثير على القرويين المحليين عبر توزيع رسائل ليلية (Shabnamah) التي كانت منشورات تحذر القرويين من مغبة التعاون مع القوات الأجنبية

(1) Barak Salmoni, Bryce Loidolt, and Madeleine Wells,Regime and Periphery in Northern Yemen: The Huthi Phenomenon (Santa Monica, CA: RAND, 2010), pp. 216 - 222.

(2) Russell Crandall, America's Dirty Wars: Irregular Warfare from 1776 to the War on Terror (New York: Cambridge University Press, 2014), p. 316.

(3) John D. Waghelstein, El Salvador: Observations and Experiences in Counterinsurgency (Carlisle Barracks, PA: US Army War College, January 1, 1985).

أو نظام كرزاي[1]، وعلى نطاق أوسع، استعملت حركة طالبان الدين بوصفه أداة للدعاية، فقد قالت في حملاتها الدعائية بان «الدول الغربية تحاول تدمير الإسلام «[2]، وأكد أحد قادة طالبان قائلاً :«الحمد لله، نحن الآن على دراية بالكثير من الخطط الأمريكية، نحن نعرف هدفهم، الذي يأتي في سياق توجه عام للقضاء على الإسلام في هذه المنطقة[3]، وركنت طالبان وغيرها من الجماعات المتمردة إلى الزعماء الدينيين المناهضين للحكومة للتأثير على السكان المحليين، فقد أشار أحد تقارير الاستخبارات الأفغانية إلى أن «هناك 107 مسجداً في مدينة قندهار 11 منها تعطي خطب معادية للحكومة»[4].

الإذاعة: يمكن أن تصل عمليات البث الإذاعي إلى عدد كبير من الأشخاص في منطقة شاسعة، وهذا يتوقف على عوامل مثل قوة هوائيات الإرسال والمساعدة المتوفرة من مجتمعات الشتات في خارج البلاد، على حين تستغرق التغطية نفسها للصحيفة وقتاً أطول وأكثر خطورة للناشرين والموزعين والمتلقين (المستفيدين)، فقد أنشأ فيدل كاسترو وزملاؤه من حركة 26 تموز/يوليو محطة إذعة الثوار في كوبا والتي بثت دعاية مؤيدة للثورة لزيادة الدعم في أوساط السكان المحليين، وفي السلفادور أنشأت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير FMLN «إذاعة سننتصر» بوصفها محطة إذاعية سرية لبث الدعاية الأيديولوجية وتقديم التعليقات اللاذعة، والسخرية من الحكومة السلفادورية[5]، وأطلق تنظيم الدولة الإسلامية إذاعة محلية في العام 2014 في محافظة الرقة في سوريا لتحسين صورتها في أوساط الرأي

(1) United States Marine Corps, After Action Report on Operations in Afghanistan (Camp Lejeune, NC: United States Marine Corps, August 2004); Operation Enduring Freedom: Tactics, Techniques, and Procedures (Fort Leavenworth, KS: US Army Training and Doctrine Command, December 2003); United Nations Department of Safety and Security, Half Year Review of the Security Situation in Afghanistan (Kabul, Afghanistan: United Nations, August 13, 2007).

(2) See, for example, Thomas H. Johnson, «The Taliban Insurgency and an Analysis of Shabnamah (Night Letters),» Small Wars and Insurgencies, Vol. 18, No. 3 (September 2007), pp. 317 - 344.

(3) «Taliban Military Chief Threatens to Kill US Captives, Views Recent Attacks, Al - Qa'ida,» Interview with Al Jazeera TV, July 18, 2005.

(4) National Directorate for Security,Strategy of Insurgents and Terrorists in Afghanistan (Kabul: National Directorate for Security, 2006), p. 8.

(5) José Ignacio López Vigil,Rebel Radio: The Story of El Salvador's Radio Venceremos, trans. Mark Fried (Willimantic, CT: Curbstone Press, 1994).

العام وبث تلاوات للقرآن، وقراءة الحديث (تعاليم النبي محمد وأفعاله وأقواله)، وأناشيد وغيرها من المواد[1]، وفي حركة التَّمرُّد في الموزمبيق بثت المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO صوت أفريقيا الحر، الذي أدان حكومة فريليمو[2].

التلفزيون: لقد أتاح إدخال التلفزيون ـ ثم التلفزيون الفضائي ـ للمتمردين توسيع نطاق وصولهم، إذ لا يتطلب إنشاء الرسائل التلفزيونية وبثها بالضرورة تنظيمها ونشرها في داخل البلد الذي يقاتل فيه المتمردون، مادام يمكنهم القيام بالبث التلفزيوني من مناطق أجنبية فيما يتم الإرسال إلى داخل البلد[3]، فقد أسس حزب الله في العام 1991 محطة التلفزيون الخاصة به، المنار، لتكون عاملاً مكملاً لصحفه ومحطات الإذاعة التي أسسها، وقد دشن حزب الله بث قناة المنار عبر الأقمار الصناعية في العام 2000 من قاعدة عملياته في حارة حريك في جنوب لبنان الذي يسيطر عليه الشيعة في الضاحية الجنوبية لبيروت، وفي التسعينات من القرن الفائت أنشأ المتعاطفون مع حزب العمال الكردستاني PKK الذين يقاتلون ضد الحكومة التركية محطة MED TV، التي كانت تبث من لندن حتى ألغت الحكومة البريطانية رخصتها في العام 1999، وبعد أن رفضت السلطات البريطانية تجديد ترخيصها انتقلت المحطة إلى فرنسا ثم إلى بلجيكا.

على حين حاول بعض المتمردين اختيار محطات التلفزيون الوطنية والدولية الموجودة بالفعل ـ أو على الأقل استخدامها لبث الدعاية ـ عوضاً عن إنشاء محطات خاصة بهم، فعلى سبيل المثال بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، اتهم بعض أعضاء مجلس الحكم العراقي قناة الجزيرة بالتعاطف مع المتمردين[4]، وفي 22 أيلول/سبتمبر عام 2003 وافق المجلس على إصدار القرار 48 الذي أمر بإغلاق قناتي الجزيرة العربية لمدة شهر واحد بسبب «الإنتهاكات المتكررة التي ارتكبتها الشبكتان في بث أصوات تدعو إلى العنف السياسي في العراق، التي

(1) SITE Intelligence Group, Islamic State Launches Radio Station in ar - Raqqah (Bethesda, MD: SITE, June 30, 2014).

(2) Weinstein, Inside Rebellion, p. 72.

(3) US Special Operations Command, Unconventional Warfare: Initial Draft, Joint Publication, March 2014, p. I - 15.

(4) Author interview with L. Paul Bremer III, November 15, 2007; author interview with Dan Senor, October 31, 2008.

تصل في بعض الأحيان إلى حد التحريض الصارخ على القتل»[1]، علاوة على ذلك، فقد حصل المسؤولون الأمريكيون على شهادات خطية «تفيد بأن مراسلي قناة الجزيرة أكدوا لديهم معرفة مسبقة بوجود قنبلة في المنطقة، وقد أتوا إلى هناك بحثاً عن لقطات حصرية، لقد أشاروا إلى أنهم سيحصلون على مكافأة إذا ما أنتجوا مثل هذا البرنامج الحصري[2]».

إن الحملات الإعلامية يجب أن تستعمل هذه المنتديات ـ التعبير الشفهي، والمطبوعات، والإذاعة، ومقاطع الفيديو ـ على نحو متكامل، فقد قام متمردو جنوب أفريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) وجناحه المسلح، امخونتو وي سيزوي، بشن حملة إعلامية وطنية وعالمية تسعى الإطاحة بحكومة جنوب أفريقيا وإنهاء نظام الفصل العنصري، كان الهدف هو استعمال وسائل إعلام متعددة لتسليط الضوء على قضية المتمردين في جنوب أفريقيا، وكما هو موضح في وثائق مثل عملية مايبوي، فقد تضمنت إستراتيجية حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ANC استعمال «دعاية ضخمة لكسب الدعم العالمي» لكفاحهم وتشجيع المقاطعة السياسية والاقتصادية لجنوب أفريقيا، «وهو ما من شأنه إثارة عاصفة في الأمم المتحدة تحفزها على التدخل عسكرياً، وتأمين التمويل (بما في ذلك التمويل واسع النطاق) لتمويل الكفاح وتأسيس مرافق إذاعية» للبث اليومي إلى العالم وإلى شعب جنوب أفريقيا»[3]، ويتطلب أن ترتبط هذه الحملة أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالحملة العسكرية، كما وضَّح المؤتمر الوطني الأفريقي في عملية مايبوي «على الرغم من أننا يجب أن نستعد لحرب طويلة الأمد، يجب ألا نغفل عن حقيقة أن العزلة السياسية لجنوب أفريقيا عن المجتمع الدولي [عبر الدعاية]... قد تؤدي إلى مثل هذه المساعدة الضخمة في أشكال مختلفة، وستنهار بنية الدولة في وقت أقرب بكثير مما يمكن أن نتصور في الوقت الراهن[4]».

(1) Memo from the Scott Carpenter to the Administrator, Re: Daily Governing Council Sitrep, September 22, 2003, Coalition Provisional Authority (CPA) archives.

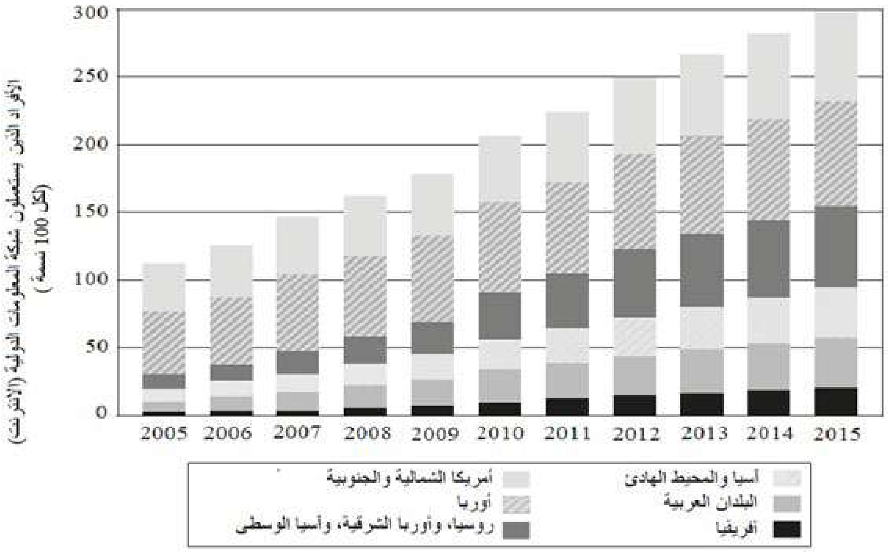
(2) Email from Gary Thatcher to Daniel Senor and Nabeel A. Khoury, Subject: Taking on Al Jazeera, September 13, 2003, Coalition Provisional Authority (CPA) archives; Cable from CPA to SECDEF WASHDC, SECSTATE WASHDC, NSC WASHDC, AMEMB DOHA, IRAQ COLLECTIVE, TREASURY WASHDC, Subject: The CPA and Al Jazeera, September 30, 2003, Coalition Provisional Authority (CPA) archives.

(3) African National Congress, «Operation Mayibuye,» 1963.

(4) African National Congress, «Operation Mayibuye,» 1963.

شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ووسائل التواصل الاجتماعي

بدأ المتمردون في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم في اعتماد شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وفي نهاية المطاف وسائل التواصل الاجتماعي، وكما هي الحال بالنسبة للمطبوعات، والإذاعة، والتلفزيون، والمنابر الأخرى، فقد استعملت الجماعات وسائل التواصل الإجتماعي لأغراض متعددة، مثل تجنيد الأعضاء، وجمع الأموال، والقيام بحملات الحرب النفسية، ويوضح الشكل 6.1 أنماط استعمال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بين عامي 2005 و2015 على وفق المنطقة.



الشكل رقم 6.1: عدد الأفراد الذين يستعملون شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على وفق المنطقة[1]

وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى تزايد استعمال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في عموم المناطق المتأثرة بالتَّمرُّد بين الأعوام 2005 و2015 بواقع أكثر من 760 % في أفريقيا، وحوالي350 % في البلدان العربية، و48 % لكل 100 نسمة في أمريكا الشمالية والجنوبية، وكانت الزيادة كبيرة أيضاً في اشتراكات الهواتف المحمولة، بضمنها زيادة بنسبة 500 % في اشتراكات الهاتف المحمولة في أفريقيا، و300 % في الدول العربية، 100 % لكل نسمة في أمريكا الشمالية والجنوبية بين عامي 2005 والعام 2015.[2]

(1) ITU World Telecommunication/ICT Indicators database, accessed June 2014.

(2) The data for both Internet and mobile cellular subscriptions were from ITU World Telecommunication/ICT Indicators database, accessed June 2014.

لقد حصل استعمال المتمردين لشبكة المعلومات الدولية ووسائل التواصل الاجتماعي عبر موجتين، الأولى، كانت في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم عندما بدأت الجماعات المتمردة في تطوير صفحات شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) الخاصة بها والتواصل في المنتديات الجهادية[1]، إذ مكّنت شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) المتمردين من البحث عن الهجمات وتنسيقها، وتوسيع نطاق دعايتهم لتصل إلى جمهور عالمي، وجذب التجنيد الخارجي، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل الجماهير التي لم يتمكنوا من الوصول إليها عبر التعبير الشفهي، والمطبوعات، والإذاعة، مادام بناء المحطات التلفزيونية وتمويلها باهظ التكلفة بالنسبة لمعظم الجماعات.

وقد كانت جبهة تحرير نمور تاميل ايلام في سريلانكا LTTE أول من دشنت موقعاً إلكترونياً فقد أسست الموقع www.eelam.com في العام 1996، وعلى مدار السنوات القليلة الآتية، دشنت الجبهة LTTE مواقع إلكترونية أخرى مثل www.tamiltigers.net قرابة العام 2001 و www.eprlf.net في العام 2004، وقد أنشأت حماس في العام 1998 موقعاً إلكترونياً في الأراضي الفلسطينية www.palestine ـ info.com وكذلك مواقع أخرى في وقت لاحق مثل www.hamasinfo.net في العام 1998، وفي العام 2002 أنشأت حماس موقعاً إلكترونياً للأطفال www.al ـ fateh.net يحوي على رسوم ساخرة (كاريكاتورية)، وقصائد، وألغاز، ومقالات ترمي إلى جذب انتباه الشباب، وفي الفلبين إبتدأت جبهة تحرير مورو الإسلامية موقعها www.luwaran.com في العام 2000 بوصفه جزءاً من حملتها الدعائية ضد حكومة مانيلا، وقرابة العام 2001 أسست القاعدة موقعاً إلكترونياً www.alneda.com لزيادة الدعم العالمي لجهودها ضد الولايات المتحدة، والدول الغربية الأخرى، والأنظمة المحلية التي كانت ترنو للإطاحة بها، وقد أطلقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC موقعها www.farcep.org في العام 2000.

وقد أنشأت القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC مواقع إلكترونية ظهرت في ست لغات (الأسبانية، والانكليزية، والإيطالية، والبرتغالية، والروسية، والألمانية)، وقد تضمن رسومات ملونة صورت كفاح القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC بالإضافة إلى روابط

(1) Gabriel Weimann, Terror on the Internet: The New Arena, the New Challenges (Washington, D.C.: US Institute of Peace, 2006).

النشرات الإخبارية والوثائق التاريخية وغيرها من المعلومات لمؤيديها ولمتصفحي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) الغرباء، وقد أنشأت الجماعات المتمردة المواقع في المناطق النائية أيضاً، فقد إفتتحت جبهة تحرير إقليم كابيندا مواقع إلكترونية في العام 1999 www. cabinda.org وفي العام 2000 www.cabinda.net، على حين أسست جبهة تحرير أورومو موقعها www.oromoliberationfront.org في العام 1998، وإستهلت الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين موقعها www.onlf.org في العام 2000[1]، وكان العديد من المتمردين والمؤيدين لهم نشطين أيضاً في نشر المعلومات على مواقع إلكترونية ومنتديات غير رسمية.

وقد ضمنت معظم هذه الجماعات معلومات على مواقعها في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بشأن تأريخ الجماعة، والسير الذاتية لقادتها وأهداف منظماتها ونشراتها الإخبارية[2]، وقد ناقشوا في بعض الأحيان التكتيكات، فعلى سبيل المثال، كتب رجل في العام 2003، على أحد مواقع منظمة حماس، كنى نفسه أبو جندل «إخواني الأعزاء في الجهاد، لدي كيلو من مادة بيروكسيد الاسيتون، أريد أن أعرف كيفية صنع قنبلة منها من أجل تفجير سيارة جيب تابعة للجيش، بعد ساعة، أجاب أحد أنصار حماس الذي كنى نفسه أبو حدافة قائلاً» أخي العزيز أبو جندل، أفهم أن لديك 1000 غم من أم العبد، أحسنت! هناك طرق عدة لتحويلها إلى قنبلة[3].» أم العبد كانت لقب حماس لقنبلة بيروكسيد الأسيتون (TATP)[4]، وقد وضَّح أبو حدافة كيفية تجميع القنبلة وأرفق ملفاً يتضمن تعليمات بشأن كيفية عمل الصواعق[5]، لقد دار حوار بين فلسطينيين اثنين مجهولا الهوية لم يلتقيا مع بعضهما الآخر البتة، وكما يوضح الشكل6.2 فقد استفاد مايقرب من 60 % من حركات التَّمرُّد النشطة من المواقع الرسمية في العام 2004، وقد ارتفعت النسبة، على مدى العقد المقبل، إلى حوالي 80 % في العام 2008 و90 % بحلول عام 2014.

(1) The dates for the creation of the websites are based on an analysis of digital archives, such as Wayback Machine at www.archive.org and WHOIS at www.whois.net. WHOIS, for example, was standardized in the early 1980s to look up domains, people, and other resources related to domain registrations.

(2) See, for example Weimann,Terror on the Internet, pp. 49 - 110.

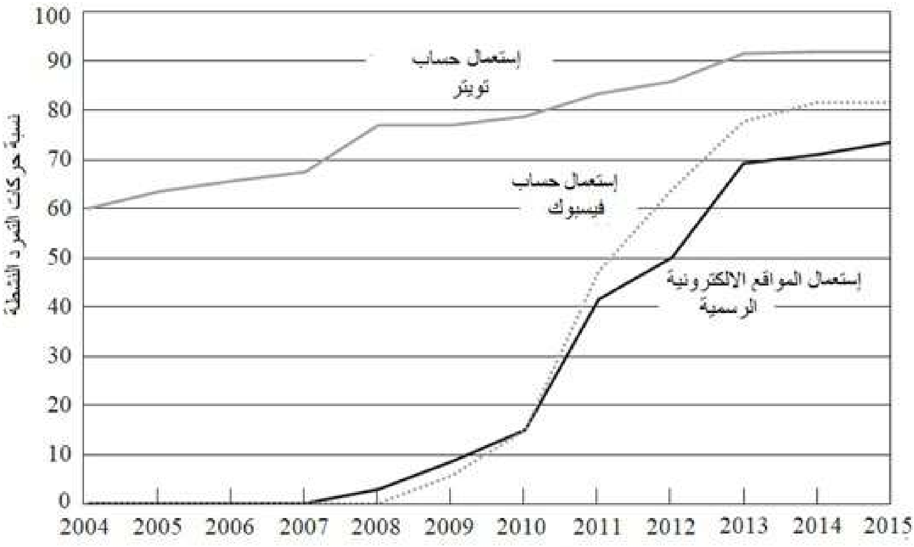
(3) Gabriel Weimann, «Terror on Facebook, Twitter, and YouTube,» Brown Journal of World Affairs, Vol. 16, No. 2 (Spring/Summer 2010), p. 45.

(4) تعرف هذه القنبلة في دوائر مكافحة التمرد باسم (أم الشيطان Mother of Satan). المترجم.

(5) Ibid., p. 45.

وبالإضافة إلى المواقع الإلكترونية، فقد بدأ عدد متزايد من المتمردين باستعمال غرف الدردشة، والجماعات الإلكترونية، والمنتديات، ولوحات النقاش (الرسائل) الافتراضية بحلول أواخر التسعينيات من القرن المنصرم والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين لعمليات الاتصالات والمعلومات، لقد تم تصميم هذه المنابر الإلكترونية لضمان أكبر قدر ممكن من إخفاء الهوية لحماية هوية المشاركين والسماح لهم بالاتصال في بيئة محمية بكلمة مرور[1].

أما الموجة الثانية، فقد بدأت في أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة عندما استعملت الجماعات المتمردة بنحو متزايد مواقع التواصل الاجتماعي، يوضح الشكل رقم 6.2 النسبة المؤية لحالات التَّمرُّد النشطة بين عامي 2004 و2015 والتي أنشأت على الأقل جماعة واحدة موقعاً إلكترونياً وحساباً على الفيسبوك وحساب تويتر، لاتظهر البيانات سوى الحسابات الرسمية التي اعتمدتها الجماعات المتمردة، وهو ما قد يقلل من عدد المواقع التابعة للجماعات المتمردة، على حين ركنت بعض الجماعات ومؤيديها إلى مواقع بديلة غير رسمية يمكن إغلاقها سريعاً وإعادة إنشائها بعيداً عن الرقابة الحكومية أو رداً على الحملات الحكومية لإغلاق مواقعها.



الشكل رقم 6.2: نسبة حركات التمرد النشطة في استعمال المواقع الالكترونية، وتويتر وفيسبوك

(1) Yuki Noguchi and Evan Kohlman, «Tracking Terrorists Online,» Washington Post, April 19, 2006; Weimann, «Terror on Facebook, Twitter, and YouTube,» pp. 45 - 54.

أضحى المتمردون ينجذبون بنحو متزايد إلى التدوين المصغر وغيره من منابر التواصل الاجتماعي لأنها وسائل سهلة الاستعمال، وتضم أعداداً كبيرة من المستفيدين، وهي متاحة عبر العديد من الأجهزة الإلكترونية، ويصح ذلك حتى مع توفر آليات النشر التقليدية مثل المنتديات على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

لقد تم إنشاء تويتر في العام 2006 بوصفه شبكة تواصل اجتماعي عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، الذي يوفر خدمة التدوين المصغر والتي مكّنت المستفيدين من إرسال الرسائل النصية القصيرة أو «التغريدات» المكونة من 140 حرفاً وقراءتها، وفي العام 2008 كان هناك 3 % فقط من حركات التَّمرُّد تدير حساباً رسمياً على تويتر، كما هو موضح في الشكل 6.2، إلا أن هذا الرقم ارتفع إلى 9 % في العام 2009، و15 % في العام 2010، و42 % في العام 2011، و50 % في العام 2012، و69 % في العام 2013، و71 % في العام 2014، و74 % في العام 2015، وكانت هناك اتجاهات مماثلة مع تطبيق الفيسبوك الذي أسس في العام 2004 لتسهيل التواصل الاجتماعي عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ففي العام 2009 إستعانت 6 % فقط من حركات التَّمرُّد النشطة بصفحة فيسبوك رسمية، إلا أن هذا الرقم ارتفع إلى 15 % في العام 2010، و47 % في العام 2011، و64 % في العام 2012، و78 % في العام 2013، و82 % في عامي 2014 و2015.

واستعمل المتمردون منتديات وسائل التواصل الاجتماعي، أحدها كان موقع يوتيوب، الذي بدأ في العام 2005 بوصفه مستودعاً إلكترونياً لمشاركة محتوى الفيديو[1]، وقد كان موقع يوتيوب، بالنسبة للجماعات المتمردة، سهل المنال لنشر مقاطع الفيديو الدعائية والمتطرفة، إذ قامت منظمات مثل حزب الله وحماس وجبهة تحرير نمور تاميل ايلام LTTE، والدرب الساطع بتحميل مقاطع فيديو دعائية على موقع يوتيوب في أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة، وبعد عقد من أنشائها كان لكل جماعة متمردة نشطة مقاطع فيديو على يوتيوب تم تحميلها من جانب الجماعة أو أنصارها.

وفي العديد من الحالات، كان هناك فارق زمني تقريبي من ثلاث إلى خمس سنوات بين الإدخال التجاري لمواقع التواصل الاجتماعي والاستعمال الكبير لها من جانب المتمردين، ومن غير المرجح أن يكون سبب هذا التأخير ناجماً عن افتقار الجماعات المتمردة للقدرات التقنية جراء عدم دأبها لفهم كيفية استعمال التكنولوجيا، بل عوضاً عن ذلك فإنّ هذا الفارق

(1) Chad Hurley, Steve Chen, and Jawed Karim launched YouTube in 2005.

الزمني يعكس، إلى حد ما، حذر المتمردين من احتمالية قيام وكالات الاستخبارات الحكومية جمع بيانات عن هويتهم وشبكاتهم الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، عند الاستجابة لطلب أحد المشاركين بأن يصبح صديق على الفيسبوك، كان بعض أعضاء جماعة أنصار المجاهدين الباكستانية قلقين من أن مثل هذه الشبكة من الأصدقاء يمكن أن تشكل خطراً على الأعضاء والمتعاطفين معهم، وقد تسائل العديد عمّا إذا كانت مخاطر ربط هويتهم الحقيقية بهويتهم على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تفوق المكاسب المحتملة من التواصل مع الداعمين الآخرين، فقد حذر عضو في منتدى جهادي القراء من أن شبكة فيسبوك تتيح لوكالات الاستخبارات بتتبع جماعات كاملة من المتمردين بالقول:

> لاتنشئ شبكة في الفيسبوك... عندها سيعرف الكفار كل صديق لديك الآن وفي الماضي، سيعرفون الموقع، كيف يبدو، وما تريد، وسيعرفون كل شيء! انضم إلى الفيسبوك إذا كنت تريد واستعمله للبقاء على اتصال مع الأصدقاء والإخوان بعيداً ولكن ليس من خلال شبكة[1].

لكن بدأ العديد من المتمردين بإعادة التفكير في هذه الاستنتاجات الأولية لأن وسائل التواصل الاجتماعي كان لها فوائد عديدة، فقد أتاحت الفرصة لتجنيد أعضاء جدد، وجمع الأموال، والتأثير على الجماهير المحليين والأجانب[2]، وزادت من الفرص المتاحة للفواعل الخارجيين، مثل الدول وسكان الشتات، للانخراط في حركات التَّمرُّد والمساعدة في صوغ التصورات الدولية للنزاع[3]، وقد حملت جماعات المتمردين في سوريا والمتعاطفين معها سيلًا ثابتاً من المعلومات بشأن التَّمرُّد على الفيسبوك وتويتر ويوتيوب ومنتديات أخرى[4]، وخلصت إحدى الدراسات إلى أن «كل فاعل سياسي أو مقاتل جاد له مصلحة في ما يحدث في سوريا له وجود على وسائل التواصل الاجتماعي[5]»، بالنسبة لبعض فصائل المتمردين، تم دمج وسائل التواصل الاجتماعي

(1) Quoted in Weimann, «Terror on Facebook, Twitter, and Youtube,» p. 49.

(2) Elizabeth Dickinson, Playing with Fire: How Gulf Financing for Extremist Rebels Risks Igniting Sectarian Conflict at Home (Washington, D.C.: Brookings Institution, 2013).

(3) Marc Lynch, Deen Freelon, and Sean Aday, «Social Media and Transnational Involvement in Civil War,» Working Paper, January 5, 2004.

(4) Marc Lynch, Deen Freelon, and Sean Aday,Blogs and Bullets III: Syria's Socially Mediated Civil War (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 2014).

(5) Christopher Zambelis, «Information Wars: Assessing the Social Media Battlefield in Syria,» Combating Terrorism Sentinel, Vol. 5, No. 7 (July 2012), pp. 19 - 21.

في الاستراتيجية العسكرية والسياسية، وقد أتاحت التطورات التكنولوجية الاخرى، مثل الهواتف المحمولة، للجماعات السورية بتوزيع المعلومات على المقاتلين والمؤيدين والسماح بالتنسيق الفوري لنشاطات المتمردين[1]، باختصار، تبنى المتمردون السوريون مزيجاً واسعاً من التكتيكات ـ في ميدان المعركة وعالم المعلومات ـ في نضالهم ضد نظام الأسد.

أضف إلى ذلك أن الجماعات الإسلامية المتمردة قد اعتمدت بنحو متزايد على أدوات وسائل التواصل الاجتماعي، وفي منتصف عام 2012 كان أسد الجهاد ووليد القلم من أوائل المتطرفين السنّة الذين انضموا إلى تويتر وشجعوا المتطرفين البارزين الآخرين على الانضمام، وقدمت منشوراتهم على تويتر تعليقات بشأن القضايا المهمة، وإرشادات بشأن الخدمات اللوجستية وتفاصيل القيام بالجهاد العنيف، ومعاينة الهجمات القادمة أو السابقة، وفي العام التالي، أنشأ تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وكتيبة زياد الجراح المرتبطة بتنظيم القاعدة حسابات تويتر جديدة قبل وقت قصير من شن هجمات كبيرة، واستعملت الجماعات المتمردة السورية، مثل جبهة النصرة، وتنظيم الدولة الإسلامية، تويتر لتنسيق الأنشطة وتوزيع الدعاية[2]، وعلى النحو الذي تم تفصيله في بداية هذا الفصل، فقد استعملت حركة الشباب موقع تويتر للإعلان عن مسؤوليتها عن الهجوم على مركز التسوق ويست غيت في نيروبي أثناء وقوعه في أيلول/ سبتمبر عام 2013، وقامت حركة الشباب بإنشاء بعض الحسابات على تويتر (اسم المستعمل وعنوان URL المصاحب له) الذي استعملته للإعلان عن الهجوم قبل عام على الأقل[3].

وقد كان لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وجود كبير ومتطور على وسائل التواصل الاجتماعي خلال تمرده على الحكومة العراقية، وتراوح تواجدها بين المراكز الإعلامية الرسمية والمتحدثين الرسميين، مثل وزير الاعلام الدكتور وائل عادل الفياض، إلى المؤيدين الأفراد مثل

---

(1) On the effects of cell phone coverage on political violence in Africa see Jan H. Pierskalla and Florian M. Hollenbach, «Technology and Collective Action: The Effect of Cell Phone Coverage on Political Violence in Africa,» American Political Science Review, Vol. 107, No. 2 (2013), pp. 1 - 18.

(2) Lynch, LFreelon, and Aday, «Social Media and Transnational Involvement in Civil War.»

(3) See, for example United States Army,Case Study: Terrorist Attack on Westgate Mall, Nairobi, Kenya: 21 - 24 September 2013, Washington, D.C., 2014; Kevin Yorke, Analysis of Al - Shabaab's Attack at the Westgate Mall in Nairobi, Kenya, New York: New York City Police Department, 2013.

@Abu_Dujana_ and @muhajirbritanni على تويتر الذي كان يقوم بإنشاء دعاية ونشرها بنحو مستقل من دون توجيه من الدولة الإسلامية، لقد كان تنظيم الدولة الإسلامية من أوائل الجماعات المتمردة التي أجرت حملات الهاشتاغ بنجاح، وقد استعملت الجماعة ومؤيدوها الحملات لجذب الانتباه إلى النجاحات التي حققتها الدولة الإسلامية في ساحة المعركة والتهديد بالانتقام من التدخل الغربي في سوريا أو العراق، إذ وصلت إلى جمهور أكبر بكثير مما كان عليه الحال مع مستعملي تويتر المتطرفين.

تكنولوجيا الهاتف المحمول والعمل الجماعي

لقد اعتمدت جماعات التَّمرُّد بنحو متزايد، بالإضافة إلى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ووسائل التواصل الاجتماعي، تكنولوجيا الهاتف المحمول للتواصل وإجراء حملات إعلامية والتغلب على مشاكل العمل الجماعي[(1)]، وخلصت إحدى الدراسات الخاصة بالعنف السياسي في أفريقيا إلى التأكيد على أنه «عندما تكون تغطية الهاتف المحمول موجودة، فإنّ حدوث الصراع أعلى بكثير مما عليه الحال على خلاف ذلك، إذ نجد باستمرار وجود علاقة بين تغطية الهاتف المحمول والصراع العنيف»[(2)].

وعلى النحو المشار إليه في الفصل الخامس فإنّ تدبير العنف محفوف بالتحديات، إذ يتطلب النشاط الناجح للمتمردين حل العديد من مشاكل العمل الجماعي[(3)]، ويصدق هذا الأمر بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بتنظيم التَّمرُّد، حيث تكون المشاركة محفوفة بالمخاطر وغالباً ماتكون العوائد المتوخاة منها غير واضحة[(4)]، إذ لاغنى للجماعات المتمردة عن تنسيق العمل السياسي والعسكري للمتمردين بعناية كي ينجح، حتى لو تمكنت تلك الجماعات من

(1) Pierskalla and Hollenbach, «Technology and Collective Action,» pp. 207 - 224.

(2) Pierskalla and Hollenbach, «Technology and Collective Action,» p. 220.

(3) Stathis N. Kaylvas and Matthew Adam Kocher, «How 'Free' is Free Riding in Civil Wars? Violence, Insurgency, and the Collective Action Problem,» World Politics, Vol. 49, No. 2 (January 2007), pp. 177 - 216; Elisabeth Jean Wood, Insurgent Collective Action and Civil War in El Salvador (New York: Cambridge University Press, 2003); Mancur Olson, The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups (Cambridge: Harvard University Press, 1965).

(4) Mehdi and Dan Bernhardt, «Collective Action with Uncertain Payoffs: Coordination, Public Signals, and Punishment Dilemmas,» American Political Science Review, Vol. 105, No. 4 (November 2011), pp. 829 - 851.

إقناع الأعضاء بالقتال والسكان المحليين بتقديم الدعم الضمني، فالحرب ضد الحكومات ذات التكنولوجيا العسكرية المتفوقة، والقوة النارية، والتدريب، تعتمد على التخطيط بعناية للهجمات، وعمليات التوقيت، وتنسيق الجماعات في المناطق المستهدفة، وإدارة التراجع إلى الملاذات الآمنة، ويحتاج قادة المتمردين إلى تنسيق تفاعل الجماعات المستقلة عبر المواقع الجغرافية البعيدة[1].

وعلى خلاف وسائل الإعلام الجماهيرية فإن الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات الفردية مثل الهواتف المحمولة يمكن أن يقوض آثار الدعاية الحكومية ويساعد على التغلب على مشاكل العمل الجماعي وتنسيق المشاكل الأخرى المتأصلة في عنف المتمردين[2]، إذ تتيح الهواتف المحمولة توزيع المعلومات على الداعمين الضمنيين في أوساط السكان والسماح بالتنسيق الفوري لعمليات المتمردين[3]، وفي الوقت نفسه يمكن كبح سلوك الراكب المجاني عبر التفاعل المتكرر، وزيادة التواصل، وتعزيز كفاءة رقابة تصرفات أعضاء الجماعة، ويغدو التفاعل بين أعضاء الجماعة أسهل لأن الهواتف المحمولة تجعل الاتصال البعيد ممكناً ولاسيما في الحالات التي تعمل فيها الفصائل المنضوية لحركات التَّمرُّد بعيداً عن بعضها الآخر التي يتطلب الوصول إليها مدد طويلة من الوقت[4].

---

(1) Pierskalla Hollenbach, «Technology and Collective Action,» pp. 207 - 224.

(2) للهواتف المحمولة العديد من الفوائد المجتمعية أيضاً. إذ يمكن أن يكون لاستعمال الهاتف أو لتوفير الخطوط الساخنة للناخبين والرسائل النصية آثار إيجابية على المعلومات السياسية المتاحة للناخبين وكذلك مشاركتهم السياسية. ويمكن للهواتف المحمولة أيضاً تقليل الفساد بين المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك أثناء الانتخابات. زد على ذلك، يمكن لتكنولوجيا الهاتف الخلوي تسهيل الاحتجاجات السلمية، ولاسيما الأنظمة الاستبدادية. وارتبطت تغطية الهواتف النقالة في البلدان النامية بارتفاع مستوى كفاءة السوق، ولاسيما عبر أسواق العمل وأسواق السلع الخاصة. وتقلل الهواتف النقالة من عدم التناسق في المعلومات بين المشاركين في السوق وتسهيل التبادل الاقتصادي.

See, for example, Jenny C. Aker, Paul Collier, and Pedro C. Vincente, «Is Information Power? Using Cell Phones during an Election in Mozambique,» Working Paper, May 2011; Catie Now Bailard, «Mobile Phone Diffusion and Corruption in Africa,» Political Communication, Vol. 26, No. 3 (July 2009), pp. 333 - 353; Larry Diamond and Marc F. Plattner, eds., Liberation Technology: Social Media and the Struggle for Democracy (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2012); Richard Lapper, «Youthful Protesters Help Shape New Kind of Politics,» Financial Times, January 28, 2010; Pierskalla and Hollenbach, «Technology and Collective Action,» pp. 207 - 224.

(3) Pierskalla and Hollenbach, «Technology and Collective Action,» pp. 207 - 224.

(4) Pierskalla and Hollenbach, «Technology and Collective Action,» pp. 207 - 224.

تُفصح نماذج نقاط التحول للاحتجاجات والدعم الشعبي عن انه إذا ما كان المواطنون قادرين على إيصال معتقداتهم الخاصة بشأن النظام، من دون خوف من الانتقام، يمكن أن يتحول الدعم العام للنظام إلى معارضة واسعة النطاق[1]، إن انتشار الهواتف المحمولة يجعل نقل الأخبار للمواطنين عبر البلاد أكثر احتمالاً، ويمكن أن يزداد الدعم النشط للمتمردين في عموم السكان عندما يتم تناقل أخبار فشل الحكم، بما في ذلك الأعمال العدوانية والفساد عبر التواصل مع المواطنين، وبصرف النظر عن تأثير الهواتف المحمولة على قدرة الجماعة في مواجهة مشكلات العمل الجماعي، فإنّ انتشارها يساعد على تنسيق أعمال المتمردين[2]، إذ استعمل المتمردون السوريون الهواتف المحمولة لنشر المعلومات بشأن النشاط الحكومي، وهو ما ساعد بنحو كبير جهود المتمردين[3]، كما استعمل تشارلز تايلور بنجاح تكنولوجيا الهاتف المحمول للتنسيق بين قادة المتمردين ومراقبتهم في تمرد ليبيريا[4].

وعلى نطاق أوسع، فقد أثرت جملة من التطورات التكنولوجية على تكتيكات المتمردين، وهو ما دعم ما أسماه أستاذ معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا إريك فون هيبل «دمقرطة الابتكار»[5]، فقد تمكن مستعملو المنتجات والخدمات، بما في ذلك المتمردين، من الابتكار بسبب جودة برامج الحاسوب (الكومبيوتر) والأجهزة وتحسين فرص الوصول إلى الأدوات سهلة الاستعمال والمعلومات من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وغيرها من المصادر، وقد يسرت هذه التطورات على المتمردين عميات التجنيد، وتوزيع الدعاية، والتواصل، وتحديد الأشخاص وتعقبهم، فعلى سبيل المثال، يمكن لأي متمرد مجهز بكاميرا هاتف محمول تحديد هدف وجمع معلومات عنه، وتمتلك كل الجماعات المتمردة تقريباً مواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وهو ما مكّن المتمردين المشتتين جغرافياً من إقامة علاقات

(1) Timur Kuran «Now Out of Never: The Element of Surprise in the East European Revolution of 1989,» World Politics, Vol. 44, No. 1 (October 1991), pp. 7 - 48; Susanne Lohmann, «Dynamics of Informational Cascades: The Monday Demonstrations in Leipzig, East Germany, 1989 - 1991,» World Politics, Vol. 47, No. 1, October 1994, pp. 42 - 101.

(2) Pierskalla and Hollenbach, «Technology and Collective Action,» pp. 207 - 224.

(3) Scott Peterson, «Syra's iPhone Insurgency Makes for Smarter Rebellion,» Christian Science Monitor, August 1, 2012.

(4) William Reno, Warfare in Independent Africa (New York: Cambridge University Press, 2011).

(5) Eric von Hippel, Democratizing Innovation (Cambridge, MA: MIT Press, 2005).

مع بعضهم الآخر وزيادة إمكانية التعاون والتفاعل، إن المزايا التي توفرها المواقع هي إعادة إنشاء مجتمعات افتراضية للمنتديات المتطرفة على مواقع أكثر استقراراً وموثوقية من الناحية الفنية، وعند استعمالها بالتزامن مع المنتديات الخاصة التقليدية المحمية بكلمة مرور، يمكن للمواقع الإلكترونية الرئيسة أن تزود المتمردين بقنوات اتصال بديلة.

وقد استفادت بعض الجماعات المتمردة مثل حركة طالبان من هذه التطورات لنشر الدعاية عبر الهواتف المحمولة، فقد قام قادة طالبان بتحميل محتوى على بطاقات وسائط المحمول السريعة أو بنحو مباشر على أجهزة الهاتف وعملوا على تضمينه فيديو دعاية حركة طالبان، وصور استشهادية، وأغاني المعارك، بالإضافة إلى ذلك، طوّرت حركة طالبان شبكة خدمة الرسائل القصيرة SMS، حيث أرسلت المنشورات على مواقع الجماعة وتحديثات حساب تويتر إلى الهواتف المحمولة للأفراد، ثم قام أولئك المستفيدون بعد ذلك بإعادة توجيه الرسائل إلى شبكة من الهواتف من خلال الرسائل القصيرة (SMS)[1]، وفي أندنوسيا اعتمدت الجماعة الإسلامية وغيرها من الجماعات على العديد من هذه التقنيات إذ بات عمل الجيل الجديد أكثر سلاسة على مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، والهواتف المحمولة، وأجهزة الحاسوب (الكومبيوتر)[2].

أدى انتشار وسائل الاتصال المتاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وبتكلفة رخيصة، وأدوات إخفاء المواقع، إلى تعقيد جهود مكافحة التَّمرُّد لجمع اتصالات المتمردين واستغلالها، فعلى سبيل المثال استعملت حركة طالبان الباكستانية TTP خدمات الشبكات الاجتماعية ومشاركة الملفات، وبرامج الوصول عبر الحاسوب المكتبي عن بعد، والصوت المنقول عبر نظام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وإخفاء الهوية لإخفاء أنشطتهم العملياتية وهوياتهم ومواقعهم، وقد استعمل بعض المتمردين أيضاً التشفير وأدوات إخفاء المواقع والتقنيات الأخرى ذات الصلة لحماية أنشطتهم عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)[3].

(1) مقابلة المؤلف مع قوات العمليات الخاصة الأمريكية المنتشرة في جنوب وشرق أفغانستان، آذار 2012.

(2) Jennifer Yang Hui, «The Internet in Indonesia: Development and Impact of Radical Websites,» Studies in Conflict and Terrorism, Vol. 33 (2010), pp. 171 - 191.

(3) See, for example, www.hide - my - ip - address.com.

اختراق الحكومة

مع ذلك هناك خطر كامن في بعض الحملات الإعلامية للمتمردين، بما في ذلك استعمال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتكنولوجيا الهاتف المحمول، فهم عرضة للتجسس الحكومي، فعلى سبيل المثال الزيادة في تكنولوجيا الأجهزة المحمولة سيف ذو حدين لان الحكومة التي تتمتع بقدرات استخبارات الإشارات يمكن أن تعترض الهواتف المحمولة والهواتف الساتلية والكومبيوترات، ففي العراق على سبيل المثال، تمكّنت القوات الأمريكية والعراقية من تعقب حركة التَّمرُّد، وفهم نشاط المتمردين عبر مراجعة نصوص المكالمات التي تم اعتراضها، والتأكد من قدرة السكان المحليين على تبادل المعلومات معهم عبر إجراء المكالمات من مواقع أكثر أماناً من الهواتف الثابتة الأرضية[1]، زد على ذلك، قد يكون استعمال وسائل التواصل الاجتماعي محفوفاً بالمخاطر للمتمردين لأنها تتيح للحكومات جمع المعلومات بشأن شبكاتهم الاجتماعية بما في ذلك بعض مؤيديهم وأماكن تواجدهم، ويمكن أن يفقد المتمردون أيضاً السيطرة على سرديتهم في الحيز الفوضوي لوسائل التواصل الاجتماعي، نظراً لأن الأفراد يمكن أن يضلوا عن الرسالة.

ولايقتصر الاختراق الحكومي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ووسائل التواصل الاجتماعي، والهواتف المحمولة، فبالنسبة للجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت IRA أتاح «حديث مسرب» للجواسيس البريطانيين تحديد أعضاء الجيش IRA وجمع المعلومات السرية عنهم، يوضح الشكل رقم 6.3 ملصق للجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA يحذر فيه أعضائه من التحدث عن أنشطتهم في سيارات الأجرة، أو على الهاتف، أو في المطاعم، أو حتى في المباريات الرياضية، وكما حذرت إحدى مذكرات الجيش IRA أعضائها «لاتظهروا في المسيرات العامة أو التظاهرات أو الاحتجاجات، لاتظهروا بصحبة الجمهوريين المعروفين، ولاتترددوا على منازل الجمهوريين، واجبكم الرئيس هو البقاء مجهولين لقوات العدو والجمهور عموماً»[2].

(1) Jacob N. Shapiro and Nils B. Weidmann, «Is the Phone Mightier than the Sword? Cell Phones and Insurgent Violence in Iraq,» Working Paper, September 2012.

(2) Irish Republican Army, Green Book (Belfast: Irish Republican Army, 1977), p. 2.



الشكل 6.3: ملصق «الكلام المسرب» للجيش الجمهوري الإيرلندي IRA المؤقت

وحذر الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقتIRA أعضاءه لتوخي الحذر في معاقرة الكحول بالقول :«تم تحذير المتطوعين من أن الحديث المسرب الناجم عن الشرب هو الخطر الأكبر الذي يواجه أي منظمة، وفي أي منظمة عسكرية هذا هو الانتحار»[1].

لقد أنشأت معظم الجماعات المتمردة مجموعة من الأساليب والتقنيات والإجراءات للحد من الاختراق الحكومي سواء أكان بشرياً أم عبر الإشارات، لقد طوّر بعضهم أيضاً أساليب مضادة للاستجواب في حالة القبض على العملاء، فقد خلص دليل تدريبي للجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA إلى التأكيد صراحة على أن أفضل [طريقة] لمكافحة الاستجواب هو أن لا تقول شيئاً»[2]، وقد أنشأت جماعات أخرى بنى تنظيمية بحيث لايعرف المتمردون سوى القليل بما كان يحدث خارج خلاياهم، فقد أنشأت حركة الدرب الساطع خلايا محلية وجعلت اتصالاتها اليومية، على أي مستوى، مع القيادة العليا حصراً، وقد كفل ذلك أن عناصر حركة الدرب الساطع، الذين تم أسرهم، لم يكن لديهم سوى معرفة محدودة خارج نطاق مسؤوليتهم المباشرة وكذلك عمل على حماية الأمن العملياتي للجماعة[3]، وفي نيكاراغوا،

(1) Irish Republican Army, Green Book, p. 2.

(2) Irish Republican Army, Green Book, p. 13.

(3) Gordon H. McCormick,The Shining Path and Peruvian Terrorism (Santa Monica, CA: RAND, 1987), p. 5.

تبنت حركة الساندنيستا ممارسة «التجزئة» وهو ما يعني أن القليل من العناصر ـ أو الشركاء كانوا يعرفون تفاصيل المنظمة كلها[1].

مع ذلك وعلى الرغم من التحديات تعد الحملات الإعلامية مكوناً مهماً في عمليات التَّمرُّد إلى جانب الاستراتيجيات الفعالة، والبنى التنظيمية، والتكتيكات، والدعم الخارجي، صحيح ان الحملات الإعلامية لايمكنها أن تحل محل تمرد سيء التنفيذ أو غير منظم، إلا أن بإمكانها مساعدة الجماعات على نشر المعلومات والتضليل الإعلامي، أو الإضرار بعناصر مكافحة التَّمرُّد وأنصارهم أو تقويضهم، والتأثير على الجماهير المحليين والدوليين، وتبقى الأنواع التقليدية من الوسائط ـ مثل التعبير الشفهي، والمطبوعات، والإذاعة، والفيديو (بما في ذلك التلفزيون) ـ مهمة للغاية، إذ يمكن حتى للحملات الشفهية أن تكون قوية في بث الغضب المحلي ضد الحكومة، وتوفير منبراً شخصياً شديد الوطأة لشرح دوافع المتمردين، مثل الكثير من الأسباب القابعة وراء السياسات الشعبية التي تعتمد الذهاب من منزل لآخر خلال الحملات الانتخابية، علاوة على ذلك، فقد وفر تطور شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ووسائل التواصل الاجتماعي للجماعات المتمردة وسيلة جديدة لتجنيد الأعضاء، وجمع الأموال، وبث الدعاية، والتواصل، وإجراء أنشطة أخرى، وهو ما ساعد على حل بعض مشاكل العمل الجماعي والتنسيق الملازمة لحرب المتمردين، باختصار، بعد وقت قصير من وفاة أسامة بن لادن، علّق زعيم القاعدة أيمن الظواهري قائلاً :«مهما يكن من أمر فإن قوة تنظيم القاعدة مستمدة من الرسالة التي تنشرها إلى الأمة والمضطهدين في جميع أنحاء العالم، وهي تنشر رسالة تدعوها للوقوف في وجه النظام العالمي للاستبداد والغطرسة الدولية والإجرام العالمي»[2].

وقد قال زعيم تنظيم القاعدة السابق في شبه الجزيرة العربية ناصر الوحيشي: «أن أهم سلاح لدينا هو الإعلام، يرجى منكم وضع الأشخاص المناسبين الذين يمكنهم التعبير عن أنفسهم جيداً ونقل رسالتنا»[3].

(1) Cabezas, Fire from the Mountain, p. 14.

(2) Ayman al - Zawahiri, «Truth Has Come and Falsehood Has Perished,» Aujnashairdianl - MNetwork, September 2012.

(3) Letter from Nasir al - Wahishi to Emir of Al Qa’ida in the Islamic Maghreb, May 21, 2012, Associated Press collection. fte document is part of a cache of documents that the Associated Press found on the floor in a building occupied by al Qa’ida fighters in Mali.

7
الدعم الخارجي

ان الظروف ناضجة للنصر، سننتصر، سنمتلك قوة كبيرة هنا[1].

دانييل أورتيغا سافيدرا

زحفت الجبهة الساندينية للتحرير الوطنيFSLN في 19 تموز/يوليو 1979 إلى العاصمة النيكاراغوية موناغوا واستولت على الحكومة، وقد أنشأ قادة الجبهة FSLN منظمة سياسية في أوساط الطلاب الجامعيين، والمثقفين، والكنيسة الكاثوليكية، والفلاحين في الستينيات من القرن المنصرم كُرّست لتأسيس حكومة ماركسية في نيكاراغوا والإطاحة بنظام سوموزا دبايله، وقد هاجمت الجبهة الساندينية للتحرير الوطني FSLN في سبعينيات القرن الماضي قوات نيكاراغوا من قواعد لها في هندوراس وكوستريكا المجاورة، وهو ما أدى إلى اندلاع سلسلة من الأعمال الانتقامية الدموية، وقد صعدت الجبهة FSLN، برئاسة دانيال وهومبرتو أورتيغا سافيدار، من حملتها العنيفة بعد وفاة السياسي النيكاراغوي بيدرو خواكين تشامورو، وهزم في نهاية المطاف الحرس الوطني وتم الإطاحة بسوموزا.

لقد كان الدعم الخارجي مفيداً لنجاح الجبهة الساندينية للتحرير الوطنية FSLN، إذ تلقت الأخيرة مساعدات من دول عدة، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي وكوبا، وعلى وفق وثائق جهاز المخابرات السوفيتية KGB التي رفعت عنها السرية، فقد تم تجنيد كارلوس فونسيكا أمادور، أحد الأعضاء المؤسسين في الجبهة الساندينية للتحرير الوطني FSLN، من قبل جهاز المخابرات السوفيتية KGB في العام 1959 خلال رحلة إلى موسكو ومنحته الاسم الحركي GIDROLOG، وقد نظّم جهاز المخابرات السوفيتية KGB تمويلاً وتدريباً لاثني عشر شخصاً انتقاهم فونسيكا، والذين كانوا أعضاء أساسيين في الجبهة الساندينية

(1) Danna Harman, «Ortega Hoping for a Second Act in Nicaragua,» USA Today, October 6, 2005.

للتحرير الوطني FSLN، وعلى مدار العقود القليلة التالية، احتفظ جهاز المخابرات السوفيتي KGB بعملاء داخل الجبهة FSLN وقدم أموالاً وتدريبات وأنواع أخرى من المساعدة[1]، لقد كان أحد الأهداف الرئيسة وراء دعم جهاز المخابرات السوفيتي KGB للجبهة الساندينية للتحرير الوطني FSLN هو توسيع علاقة الاتحاد السوفيتي في أمريكا اللاتينية وزيادة قوته ونفوذه على حساب الولايات المتحدة، ففي تشرين الثاني/نوفمبر عام 1961 أبلغ الكسندر ساخاروفسكي رئيس المديرية الأولى التي إضطلعت بمسؤولية العمليات الخارجية التابعة لجهاز المخابرات السوفيتي KGB آنذاك، رئيس جهاز المخابرات السوفيتي KGB فلاديمير يفيموفيتش سيميشاستني قائلاً:

> على وفق الخطة الطويلة الأجل لعمليات المخابرات التابعة لجهاز المخابرات السوفيتي KGB في أمريكا اللاتينية والقرار رقم 75/191ـGS الصادر عن السلطات العليا بتأريخ 1 آب/أغسطس عام 1961، لقد اتخذت محطة التجسس في المكسيك التدابير اللازمة لتقديم المساعدة في بناء حركة التحرير الوطني في نيكاراغوا وخلق بؤرة من الاضطرابات للأمريكيين في هذه المنطقة، وقد قامت المحطة من خلال عميل موثوق به GIDROLOG فونسيكا [في المكسيك، باختيار مجموعة من طلاب نيكاراغوا (12 شخصاً) برئاسة الطبيب PRIM (مانويل رامون دي خيسوس اندار يوبيدا) وعملت على ترتيب تدريبهم العملياتي، وقد أنجزت جميع العمليات مع جماعة PRIM من جانب GIDROLOG باسم المنظمة الثورية في نيكاراغوا «الجبهة الساندينية» التي كان يتزعمها GIDROLOG، وسيتم الإشراف على أنشطة الجماعة المستقبلية والمساعدات المالية المقدمة لها من خلال GIDROLOG، وفي الوقت الحالي فإنّ جماعة PRIM جاهزة للذهاب إلى هندوراس، حيث ستخضع لتدريب إضافي وتستكمل صفوفها...ومن أجل تجهيز جماعة PRIM وإخضاعها للتدريب النهائي على العمليات القتالية، هناك حاجة إلى مساعدة تصل إلى 10000 دولار، وقد أعطت السلطات العليا موافقتها على استعمال المبلغ المشار إليه لهذه الأغراض، أطلب موافقتك[2].

وقد أعطى سيميشاستني موافقته في اليوم التالي، وقدمت كوبا الدعم إلى الجبهة

(1) Christopher Andrew and Vasili Mitrokhin, The World Was Going Our Way: The KGB and the Battle for the Third World (New York: Basic Books, 2005), pp. 40 - 50.

(2) Andrew and Mitrokhin, The World Was Going Our Way, pp. 42 - 43.

الساندينية للتحرير الوطني FSLN أيضاً، وبحلول أواخر السينيات من القرن الماضي، كان جهاز المخابرات التابع للحكومة الكوبية DGI متغلغل بنحو مكثف في الجبهة الساندينية للتحرير الوطني FSLN وزودها بالمال، والسلاح، والعملاء، وكما قال رئيس جهاز المخابرات الكوبي GDI، مانويل بينيرو لوسادو، تعد نيكاراغوا من بين أكثر بلدان أمريكا اللاتينية التي قمنا فيها بأعمال نشطة، إذ قدمت المساعدات للجماعات الحزبية بزعامة كارلوس فونسيكا.«هذه الحركة يمكن أن يكون لها تأثير كبير وأن تقطع شوطاً كبيراً»[1]، وللمضي قدماً قدم جهاز المخابرات الكوبي DGI التدريب، والمال، والأسلحة، والمعدات للجبهة الساندينية للتحرير الوطني FSLN قبل الإطاحة بحكومة سوموزا بنجاح في العام 1979 وبعدها.

يعد الدعم الخارجي أمراً شائعاً في حركات التَّمرُّد، فمن بين 181 حركة تمرد منذ عام 1946 تلقت 148 منها (82 %) شكلاً من أشكال الدعم الخارجي، لكن مجرد الحصول على أي نوع من أنواع الدعم الخارجي لايؤدي بالضرورة إلى زيادة فرص نجاح الجماعة المتمردة، فالمشكلة هي أن «الدعم الخارجي» واسع جداً بحيث لايكون ذا قيمة كبيرة، ولتوفير فهم أكثر دقة للدعم الخارجي، يطرح هذا الفصل سؤالين رئيسين، ما أنواع الداعمين الخارجيين (مثل الدول وسكان الشتات) الأكثر فائدة للمتمردين؟ وما أنواع الدعم الخارجي (مثل السلع والخدمات) الأكثر فائدة؟

تؤشر البيانات اتجاهات عدة، أولاً، من المرجح أن يؤدي دعم الدول الكبرى للجماعات المتمردة ـ ولاسيما الدعم القتالي ـ إلى قلب النتيجة لمصلحة المتمردين أكثر من الدعم الذي يقدمه الفاعلون الآخرون، تُظهر الجداول التقاطعية البسيطة أن الانتصار الذي حققه المتمردون في نصف الوقت تقريباً يعود إلى تلقي الدعم من دولة كبرى وبنحو ثلثي الوقت تقريباً عندما تلقوا مساعدة من دولة عظمى مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي[2]، وهذا أمر بديهي لأن الدول الكبرى تتمتع بإمكانية للوصول إلى الموارد أكثر من الفاعلين

(1) Christopher Andrew and Vasili Mitrokhin, The Sword and the Shield: The Mitrokhin Archive and the Secret History of the KGB (New York: Basic Books, 1999), p. 386.

(2) على النحو المستخدم هنا، تشير الدول العظمى إلى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، على حين تشمل الدول الكبرى الولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة وروسيا/الاتحاد السوفيتي، واليابان، والمملكة العربية السعودية، وفرنسا، وألمانيا، والهند، والبرازيل على أساس القوة العسكرية والاقتصادية، تمثل هذه القائمة تقريبا عادلاً للقوى التي كان لها تأثير دولي وإقليمي كبير. للمزيد بخصوص الدول العظمى ينظر على سبيل المثال:

John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York: W.W. Norton, 2001), p. 5.

الآخرين، وهو ما جعل المساعدة السوفيتية إلى الجبهة الساندينية للتحرير الوطني FSLN مفيدة بنحو خاص، ومع ذلك فإنّ الأمر الأكثر إثارة للدهشة أن البيانات التي تشير إلى أن الدعم المقدم من أنواع أخرى من الفاعلين من غير المرجح أن تكون حاسمة ـ أي الدعم الذي تقدمه الدول الكبيرة، والدول المجاورة، وجماعات الشتات، والجماعات الإرهابية والمتمردة الخارجية، ثانياً، نوع الدعم هو أمر مهم، إذ يمكن للفواعل الخارجيين تقديم مجموعة من الخدمات (الدعم القتالي، والملاذ، والتدريب) والسلع (مثل المال، والمواد الفتاكة، وغير الفتاكة)، ويرتبط الدعم القتالي المباشر الذي تقدمه الدول الكبرى إلى الجماعات المتمردة ارتباطاً مباشراً بانتصار المتمردين، ولاسيما عندما يأتي من دولة عظمى.

لقد انتظم ما تبقى من الفصل في ثلاثة أقسام، بحث الأول منها تأثير الفاعلين الخارجيين الذين يقدمون المساعدة، بما في ذلك الأنواع التي يمكن أن تكون أكثر فائدة للمتمردين، على حين حلل القسم الثاني أنواع المساعدة الخارجية التي يمكن للدول والمنظمات غير الحكومية تقديمها، بما في ذلك السلع والخدمات، أما القسم الثالث فقد ناقش المخاطر الكامنة المحتملة للدعم الخارجي.

الداعمون الخارجيون

هناك أنواع عدة من الفاعلين يمكن أن يقدموا الدعم للجماعات المتمردة وهي: الدول، وسكان الشتات، واللاجئون، ومجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى مثل المنظمات الإرهابية والمتمردة.

الدول: دعمت الدول، منذ الحرب العالمية الثانية، الجماعات المتمردة بنحو ثلاثة أرباع (70 %) من حركات التَّمرُّد ـ قياسا بنسبة 54 % للدعم المقدم من سكان الشتات، و35 % للدعم الذي قدمه اللاجئون، و35 % للدعم الذي قدمته الجماعات الإرهابية والمتمردة الخارجية، و5 % للدعم المقدم من جانب المنظمات الدولية(1)، وقد أشارت بعض الأبحاث إلى أن دعم الدولة يمكن أن يزيد من احتمالية انتصار المتمردين(2)، ووجدت إحدى الدراسات،

(1) لقد قمت بترميز اللاجئين بوصفها جماعة فرعية من الشتات.

(2) Ben Connable and Martin C. Libicki, How Insurgencies End (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2010), p. 62; Jason Lyall and Isaiah Wilson, «Rage against the Machines: Explaining Outcomes in Counterinsurgency Wars,» International Organization, Vol. 63, No. 1 (Winter 2009), pp. 67 - 106.

التي درست 286 حركة تمرد بين الأعوام 1800 و2005، أن 70 % من الجماعات المتمردة كافة التي تلقت دعماً خارجياً هي اما انتصرت أو تفاوضت على تسوية للنزاع، بالمقارنة مع 28 % فقط من الوقت للجماعات المتمردة التي لم تتلق دعماً خارجياً [1]، لكن هل يصح ذلك لجميع الدول؟ هل يحدث فرقاً، على سبيل المثال، ما إذا كان الدعم يأتي من دولة كبرى أو مجاورة أو أنواع أخرى من الدول؟ ومن أجل المساعدة على الإجابة على هذه الأسئلة قمت بتقسيم دعم الدولة إلى فئات عدة: الدعم المقدم من جميع الدول، والدول الكبرى، والدول المجاورة.

تشير الدلائل الأولية إلى أن الدعم المقدم من الدول الكبرى يرتبط إرتباطاً وثيقاً بانتصار المتمردين أكثر مما هي الحال بالنسبة للدعم المقدم من جانب الفاعلين الآخرين[2]، إذ إن التأثير الناجم عن دعم الدول الكبرى بديهي، لأنها تتمتع، على خلاف الأنواع الأخرى من الدول، بإمكانية الوصول إلى مزيد من الموارد ويمكنها عموماً تأمين الدعم لمدد أطول من الوقت[3]، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن دعم الدولة هو الأكثر قيمة في وقت مبكر من الحملة، إذ يمكن أن يساعد ذلك الدعم على إرساء دعائم استمرار الجماعات المتمردة وتعزيز بقائها[4]، وبالمحصلة، فإنّ دعم الدول الكبرى والعظمى للمتمردين تحفزه الجغرافيا السياسية في المقام الأول لا الأيديولوجية أو العرق أو الدين أو المشاعر الأخرى[5].

(1) Lyall, «Rage against the Machines,» pp. 67 - 106.

عُرّف الدعم الخارجي على أنه الجماعة المتمردة التي لديها راع دولي يوفر الدعم المادي، وقاعدتها الخلفية عبر الحدود الدولية يمكن أن يكون بمنزلة ملاذ لتنظيم المقاتلين وتدريبهم والتهرب من التدابير الحكومية المضادة أو كليهما.

(2) ينبغي أن تؤخذ هذه البيانات على أنها أولية. ستجري النسخة اللاحقة تحليلًا إحصائياً أكثر قوة لأنواع الدعم الخارجي التي تشمل عوامل أخرى يمكن أن تسهم في أنتصار المتمردين وهزيمتهم (بما في ذلك الدعم الخارجي للحكومات).

(3) Daniel L. Byman, Deadly Connections: States That Sponsor Terrorism (Cambridge University Press, 2005), p. 67; and Bruce Hoffman, «Rethinking Terrorism and Counterterrorism Since 911/,» Studies in Conflict & Terrorism, Vol. 25, No. 5 (2002), p. 311.

(4) Daniel Byman et la., Trends in Outside Support for Insurgent Movements (Santa Monica, CA: RAND, 2001), p. 10.

(5) David E. Cunningham, «Blocking Resolution: How External States Can Prolong Civil Wars,» Journal of Peace Research, Vol. 47, No. 2 (2010), pp. 115 - 127; Byman, Trends in Outside Support for Insurgent Movements, p. 23.

تشير الجداول التقاطعية البسيطة لداعمي حركات التَّمرُّد ونتائجها أن الجماعات المتمردة التي تلقت الدعم من الدول الكبرى كانت هي المنتصرة في أكثر من نصف الوقت (52 %) وأدركت التعادل في 17 % من الحالات، بعبارة أخرى، حقق المتمردون الذين حازوا دعم الدول الكبرى النصر أو التعادل قرابة سبعة من أصل عشرة مرات، ومن المستغرب إلى حد ما أن الدعم المقدم من الدول المجاورة لايصل إلى المستوى نفسه، وان احتمال فوز المتمردين في الحالات التي يتوفر فيها دعم من الدول المجاورة (42 %) مماثل تقريباً للدعم المقدم من جميع الدول (40 %).

الدول الكبرى: هناك أمثلة متعددة على فائدة دعم الدول الكبرى، ففي أفغانستان خلال الثمانينات من القرن الماضي، بدأت المساعدات الأمريكية للمجاهدين بمستوى منخفض نسبياً، إلا أنها ازدادت بعد ذلك لما بدا من المرجح هزيمة السوفيت، إذ بلغ مجموعها 5 مليارات دولار بين عامي 1980 و1992 [1]، وقدمت وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية CIA حوالي 60 مليون دولار في السنة للمجاهدين الأفغان بين عامي 1981 و1983، يماثلها مساعدة قدمتها الحكومة السعودية، وقد زادت الولايات المتحدة دعمها للأفغان بدءاً من العام 1985 إلى 250 مليون دولار في السنة، وقد توج هذا التحول بالأمر الصادر عن مجلس الأمن القومي رقم 166 الذي وقعه الرئيس رونالد ريغان والذي أرسى هدفاً واضحاً للولايات المتحدة في أفغانستان يقضي بإخراج السوفيت[2]، فقد قدمت الولايات المتحدة الأموال، والأسلحة (بما في ذلك المدافع الرشاشة الثقيلة، وصواريخ ستينغر، ومدافع أورليكون المضادة للطائرات)، والمشورة الفنية بشأن الأسلحة، والمتفجرات، والمشورة الإستراتيجية، والاستخبارات، والتكنولوجيا المتطورة مثل معدات الإعتراض اللاسلكي، وقد تم تمرير معظم هذه المساعدات عبر جهاز المخابرات الباكستاني ISI عوضاً عن تمريرها مباشرة من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA إلى المجاهدين[3].

(1) Ahmed Rashid, Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia (New Haven, CT: Yale University Press, 2000), p. 18; Barnett R. Rubin, The Fragmentation of Afghanistan: State Formation and Collapse in the International System (New Haven, CT: Yale University Press, 1995), p. 20.

(2) Robert M. Gates From the Shadows: The Ultimate Insider's Story of Five Presidents and How They Won the Cold War (New York: Simon & Schuster, 1996), pp. 251, 319 - 321, 348 - 249. Also see Steve Coll, Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from the Soviet Invasion to September 10, 2001 (New York: Penguin, 2004).

(3) Mohammed Yousaf and Mark Adkin, Afghanistan—The Bear Trap: The Defeat of a Superpower (Havertown, PA: Casemate, 1992), pp. 78 - 112; Gates, From the Shadows, p. 349.

وهناك أمثلة أخرى عديدة، فعلى سبيل المثال قدم الاتحاد السوفيتي خلال التَّمرُّد في أنغولا بين الأعوام 1961 إلى 1979 مساعدة كبيرة للجماعات المتمردة، وكما وضَّح أحد تقييمات القوات الجوية الأمريكية «في أنغولا كانت المساعدات السوفيتية حاسمة في إنشاء حركة ناجعة، وهي الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA)»[1]، وفي أثيوبيا قدمت الولايات المتحدة ودول أخرى ـ بما في ذلك السودان والمملكة العربية السعودية ـ الدعم للجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الأثيوبية (EPRDF) في حربها الناجحة من العام 1976 إلى العام 1991، وفي ناميبيا، قدم الاتحاد السوفيتي المساعدة للمنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (SWAPO) في تمردها الذي حقق النصر من العام 1966 إلى العام 1988، وخلص أحد تحليلات وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية CIA التي رفع عنه السرية إلى أن» السوفيت زودوا المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (SWAPO) بجميع معداتها العسكرية تقريباً، وقد استعملت قوات المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (SWAPO) المتمركزة في أنغولا هذه المعدات في غاراتها الفدائية على شمال ناميبيا، حيث كانت تسعى العمليات إلى تقويض سلطة الحكومة وقدرتها على الحفاظ على الأمن»[2]، وقدم الاتحاد السوفيتي في مالايا تعليمات إلى الحزب الشيوعي الملايوي بشأن تنظيم تمرد ضد الحكومة البريطانية[3].

يمكن أن يتسبب اخفاق المتمردين في تأمين دعم الدول الكبرى بفشل ذريع، فمن دون دعم الدول الكبرى افتقر المتمردون إلى الموارد الكافية لتحقيق أهدافهم في كل من حركات التَّمرُّد التي شُنَت في كل من البلدان؛ بوروندي (1965 ـ 1972)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (1996 ـ 1997)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (1960 ـ 1962)، وجمهورية الدومينيكان (1965)، واليونان (1946 ـ 1949)، واندونيسيا (1965 ـ 1978)، وكينيا (1952 ـ 1956)، وبيرو (1982 ـ 1989)، والفلبين (1946 ـ 1954)، فقد فشلت الجماعات اليونانية في تأمين الدعم السوفيتي، وهو ما أسهم في هزيمتهم النهائية بإزاء ذلك قدمت الولايات المتحدة مساعدة كبيرة للحكومة اليونانية، وتؤكد هذه الحقيقة أيضاً الحالة الفلبينية، إذ تمكنت حكومة

(1) William G. Thom,«Trends in Soviet Support for African Liberation,» Air University Review (July - Augest 1974). Emphasis added.

(2) Central Intelligence Agency, Soviet Support for International Terrorism and Revolutionary Violence: Special National Intelligence Estimate (Washington, D.C.: Central Intelligence Agency, May 27, 1981).

(3) Robert Thompson, Defeating Communist Insurgency (St. Petersburg, FL: Hailer, 2005), p. 28

ماجسايساي، بمساعدة الولايات المتحدة، من هزيمة متمردي هوكبالاهاب الذين لم يتمتعوا مطلقاً بدعم خارجي من دول مثل الصين، وخلصت إحدى الدراسات إلى أنه «على الرغم من وجود عدد فائض من الرجال المسلحين، إلا أن الهوكس كانوا يفتقرون إلى راع خارجي قوي يمكنه توفير أسلحة وذخيرة كانوا بحاجة لها»[1].

سكان الشتات: يعد دعم الشتات أمراً شائعاً إلى حد ما في حركات التَّمرُّد، ولاسيما من الأقارب الذين ينتمون إلى الجماعات الاثنية والدينية والنخب في المنفى، فقد تلقت الجماعات الدعم من مجتمعات الشتات في نصف حركات التَّمرُّد، وتختلف دوافع الشتات عن دوافع الرعاة من الدول، فالحكومات تدعم التَّمرُّد لأسباب إستراتيجية، على حين تكون مجتمعات الشتات، على النقيض من ذلك، مدفوعة إلى حد كبير بالرغبة في دعم جماعة القرابة أو الوطن، لكن ما أهمية هذه المساعدات؟ تشير البيانات إلى أن سكان الشتات أقل قدرة للتأثير بنحو حاسم على التَّمرُّد قياسا بدعم الدول الكبرى، إذ يرتبط دعم سكان الشتات بالنصر بنسبة 38 % من الوقت في حالات التَّمرُّد المنتهية، قد يكون الفرق بين دعم الدول الكبرى ودعم سكان الشتات ناجماً عن عدم قدرة سكان الشتات على المساهمة بكميات كبيرة من المساعدات على مدار مدة ممتدة من الزمن، بالإضافة إلى ذلك، عادة ما يكون هناك القليل من التنسيق بين سكان الشتات، وهو ما يؤدي إلى المزيد من عدم الكفاءة وتبديد للجهود.

وفي الوقت الذي لايرتبط فيه انتصار المتمردين بقوة بالدعم الذي يقدمه سكان الشتات، لكن مايزال هناك تأثير لسكان الشتات، فعلى سبيل المثال يزيد وجود سكان الشتات عبر الحدود من احتمال ظهور التَّمرُّد[2]، ويمكنهم أيضاً زيادة احتمالية النزاعات بين الدول[3]،

(1) Russell Crandall, America's Dirty Wars: Irregular Warfare from 1776 to the War on Terror (New York: Cambridge University Press, 2014), p. 201.

(2) Lars - Erik Cederman et al., «Transborder Ethnic Kin and Civil War,» International Organization, Vol. 67, No. 2 (April 2013), pp. 389 - 410; Paul Collier, Anke Hoeffler, and Nicholas Sambanis, «The Collier - Hoeffler Model of Civil War Onset and the Case Study Project Research Design,» in Paul Collier and Nicholas Sambanis, eds., Understanding Civil War, Volume 2: Europe, Central Asia, and Other Regions (Washington, D.C.: The World Bank, 2005), p. 9.

(3) Douglas Woodwell, «Unwelcome Neighbors: Shared Ethnicity and International Conflict during the Cold War,» International Studies Quarterly, Vol. 48 (2004), pp. 197 - 223.

وتأسيساً على 97 حالة منذ عام 1946 التي قدم فيها سكان الشتات المساعدات للجماعات المتمردة، يمكن أن يكون سكان الشتات أكثر فائدة في تقديم أنواع متعددة من المساعدات: المجندين، والتدريب، والمال، والدعم السياسي، والملاذ، والدعاية.

ففي سيراليون، تلقت الجبهة الثورية المتحدة RUF بعض المساعدة، بما في ذلك المقاتلين ـ من سكان الشتات في البلدان المجاورة، وكما استنتجت في إحدى وثائق الجبهة الثورية المتحدة RUF «لقد دخلنا سيراليون عبر ليبيريا حظينا بتعاطف العمال المهاجرين في سيراليون، الذين انضم بعضهم إلينا لعبور الحدود لبدء حملتنا التحررية»[1]، وفي حروب البلقان في أوائل تسعينيات القرن الفائت، كان هناك دعم مالي ودعاية واسعة النطاق للمتمردين، إذ جمعت الجماعات العرقية في الشتات أموال كثيرة، وأحد الأمثلة كان كوجان سوساك، وزير الدفاع الكرواتي، الذي كان يدير مطعماً للبيتزا في تورنتو، وبوصفه عضواً في الشتات في أمريكا الشمالية، أدى سوساك دوراً فاعلاً في تمويل المتمردين الكرواتيين عبر جمع التبرعات وتحويلها من كندا[2]، وكان الدعم من المجتمع الإسلامي الأوسع متاحاً أيضاً للمسلمين البوسنيين، إذ أدى اللوبي الإسلامي في الولايات المتحدة دوراً حاسماً في الجهود المبذولة لرفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة، وأثر اللوبي الكرواتي في ألمانيا على قرار الأخيرة بالإعتراف باستقلال كرواتيا في العام 1992.

وقد قدم سكان الشتات في حركات التَّمرُّد في الشيشان وأوسيتا وأبخازيا، أموالاً كبيرة للجماعات المتمردة، وقد اتخذ الدعم شكل تبرعات من الأسر، وضرائب حرب طوعية، وأرباح من الأعمال القانونية وغير القانونية لأصحاب المشاريع الذين يعملون في روسيا وخارجها[3]، وقد تلقت جبهة تحرير نمور تاميل إيلام LTTE في سريلانكا أيضاً مساعدات مالية كبيرة ودعماً دعائياً من الشتات التاميلي في المملكة المتحدة، والهند، وكندا، واستراليا، وفرنسا، وسويسرا[4].

---

(1) Revolutionary United Front, Footpaths to Democracy: Toward a New Sierra Leone, 1995.

(2) Stathis N. Kalyvas and Nicholas Sambanis, «Bosnia's Civil War: Origins and Violence Dynamics,» in Collier and Sambanis, eds., Understanding Civil War, Volume 2: Europe, Central Asia, and Other Regions (Washington, D.C.: The World Bank, 2005), pp. 209 - 210.

(3) Christoph Zurcher, Pavel Baev, and Jan Koehler, «Civil Wars in the Caucasus,» in Paul Collier and Nicholas Sambanis, eds., Understanding Civil War, Volume 2, pp. 292 - 293.

(4) Byman, Trends in Outside Support for Insurgent Movements, pp. 42 - 49.

وفي تركيا اعتمد حزب العمال الكردستاني PKK على شبكة المغتربين الكورد في أماكن مثل أوربا لتمويل عملياتهم، وأدار حزب العمال الكردستاني PKK شبكة واسعة من الأندية الثقافية، والمكاتب السياسية، ومشاريع النشر التي انتشرت في أكثر من ستة بلدان، فقد قام بتنظيم مهرجانات استقطبت الآلاف من المؤيدين وقام ببيع المجلات والدعاية الأخرى للحضور، وقد قال أحد المتحدثين باسم الحزب السابقين: «لقد كان هدفنا تنظيم الأفراد في أوروبا وربطهم بنضال حزب العمال الكردستاني»، لقد كان هذا يعني كل شيء بدءاً من الحصول على أشخاص جدد للحرب وصولاً إلى إخراجهم إلى المسيرات»[1]، وأصبح مجتمع الشتات في الصومال مصدراً متزايد الأهمية للأموال والمجندين لحركة الشباب بدءاً من العام 2007، وعلى وفق إحدى التقديرات، فقد أرسل سكان الشتات الصومالي مايربو على مليار دولار من التحويلات إلى البلاد سنوياً[2]، وعلى الرغم من أنه من غير الواضح الكم الذي وصلت إليه هذه التدفقات المالية، إلا أنها كانت مهمة على الأرجح في سنوات التَّمرُّد الأولى لحركة الشباب، بالإضافة إلى ذلك ساعد تحالف المنظمة المتزايد مع تنظيم القاعدة حركة الشباب في الحصول على تمويل من الداعمين العرب الأثرياء[3].

كما هو موضح في الشكل رقم 7.1، فقد وصل دعم سكان الشتات إلى ذروته في نهاية الحرب الباردة، إذ حصلت حوالي 80 % من حركات التَّمرُّد على ذلك الدعم، إلا أن دعم سكان الشتات انحسر بعد ذلك، إلى حد ما، خلال العقدين التاليين، وعلى الرغم من هذه الأمثلة، إلا أن دعم سكان الشتات نادراً ما كان أمراً حاسماً بالنسبة للمتمردين، ربما يعود ذلك إلى أن معظم سكان الشتات لا يستطيعون توفير موارد كبيرة.

اللاجئون: يوجد اللاجئون في الغالب في الدول المجاورة، ويبقى الكثير منهم محتفظاً بارتباطه الوثيق بوطنه، وفي بعض الحالات، يبدو للمتمردين تأثير كبير في مخيمات اللاجئين، وهو ما يسهل عملية التجنيد، ويمكن للاجئين أيضاً توفير الأشخاص، والمعلومات، والدعاية، والأنواع الأخرى من الدعم[4].

(1) Aliza Marcus, Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence (New York: New York University Press, 2007), p. 230.

(2) Ken Menkhaus, Al - Shabab's Capabilities Post - Westgate,» CTC Sentinel, March 24, 2014.

(3) Rob Wise, «Al - Shabaab,» AQAM Future Project Case Studies Report, Center for Strategic and International Studies (CSIS), July 2011.

(4) Michael Hechter, Containing Nationalism (Oxford: Oxford University Press, 2001); Woodwell, «Unwelcome Neighbors.»

وعلى خلاف العدد الكبير من سكان الشتات، غالباً ما يكون اللاجئون أقرب إلى وطنهم، ولاسيما أولئك الذين يعيشون في البلدان المجاورة، وقد يبدي الكثير منهم أيضاً حماسة أكثر لمساعدة المتمردين على تحقيق الظفر، ومغادرة مخيمات اللاجئين، والعودة إلى ديارهم لأن ظروف معيشتهم المؤقتة لايمكن تحملها، إذ غالباً ما تعج مخيمات اللاجئين، التي هي عبارة عن مستوطنات مؤقتة، بأشخاص يعيشون تحت وطأة ظروف قاسية مع القليل من الطعام أو الماء، ومحدودية المأوى، وتردي الظروف الصحية، وفي الوقت الذي تدعم فيه الحكومات التَّمرُّد لأسباب إستراتيجية، غالباً ما يكون الدافع وراء دعم اللاجئين هو تقديم العون للجماعة القرابة في الجوار أو الوطن[1]، وغالباً ما يكون اللاجئون مصدراً جيداً للتجنيد، وجمع الأموال، والإستخبارات، والمواد، والملاذ عبر الحدود.



الشكل رقم 7.1: دعم سكان الشتات للمتمردين

لقد كان دعم اللاجئين بالغ الأهمية لطائفة من حركات التَّمرُّد، في أفغانستان (1978 ـ 1992 و1992 ـ 1996) وكمبوديا (1970 ـ 1975 و1978 ـ 1979) وموزمبيق (1964 ـ 1974)[2].

(1) Roger Petersen, Resistance and Rebellions: Lessons from Eastern Europe (New York: Cambridge University Press, 2001); Idean Salehyan and Kristian Skrede Gleditsch, «Refugees and the Spread of Civil War,» International Organization, Vol. 60, No. 2 (April 2006), pp. 335 - 366.

(2) مثال: أفغانستان (1978 ـ 1992 و1992 ـ 1996) وكمبوديا (1970 ـ 1975 و1978 ـ 1979) وتشاد

ثمة جانب مزعزع للإستقرار أيضاً يتمثل في تدفق اللاجئين إلى حركات التَّمرُّد، فالبلدان التي شهدت تدفقاً للاجئين من البلدان المجاورة هي نفسها أكثر عرضة لأن تشهد حركات تمرد لعدة أسباب، أولاً، تؤدي هجرة اللاجئين إلى توسيع الشبكات الإجتماعية[1]، ويمكن أن يزيد تدفق اللاجئين من استيراد المقاتلين، والأسلحة، والأيديولوجيات من الدول المجاورة، وهو ما يمكن أن يسهل انتشار الصراع، وفي العديد من الحالات، كان اللاجئون قادرين على إقامة بنى سياسية معقدة في المنفى وتمكنوا من تحدي الحكومة المضيفة بنحو مباشر، فقد شارك اللاجئون التاميل في اغتيال رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي رداً على استضافته الحكومة السريلانكية، وساعد اللاجئون من قبيلة التوتسي في أوغندا على تنحية حكومة أوبوتي، ثانياً، يمكن للاجئين توفير الوارد والدعم لجماعة المعارضة المحلية، إذ عمل اللاجئون الصوماليون بنحو وثيق مع الانفصاليين العرقيين الصوماليين في منطقة أوغادين في أثيوبيا، ثالثاً، يمكن لتدفق اللاجئين أن يغير التوازن الاثني في بلد ما، وهو ما يؤدي إلى استياء السكان المحليين حيال اللاجئين والحكومة التي تسمح بوصولهم.رابعاً، قد يشكل اللاجئون تأثيرات اقتصادية سلبية فعلية أو متصورة، فقد يتنافسون مع السكان المحليين على الموارد الشحيحة مثل العمالة، والسكن، والأرض والمياه، إذ يمكن للاجئين أن يخفضوا الأجور إذا دخلوا إلى قوة العمل وأثروا على الأسعار أثناء استهلاكهم للسلع والخدمات[2].

وشارك اللاجئون الفلسطينيون في الحروب في كل من الأردن ولبنان من خلال منظمة التحرير الفلسطينية PLO، إذ أسست منظمة التحرير الفلسطينية PLO في ستينيات القرن المنصرم وكان مقرها في الأردن، حيث انخرطت كثيراً في الاشتباكات عبر الحدود مع القوات الإسرائيلية، وخوفاً من قيام المنظمات الفلسطينية بتشكيل حكومة منافسة ورداً على تزايد عمليات الاختطاف، شن الملك حسين في الأردن حملة ضد منظمة التحرير الفلسطينية PLO ودخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في 15 أيلول/سبتمبر عام 1980، ثم انتقلت المنظمة

(1983 ـ 1990) والكونغو برازافيل (1993 ـ 1997) وزائير (1996 ـ 1997) وإريتريا (1964) ـ 1991)، إثيوبيا (1976 ـ 1991)، كوسوفو (1998 ـ 1999)، لاوس (1959 ـ 1973)، ليبيريا (1989 ـ 1995 و2000 ـ 2003)، موزمبيق (1964 ـ 1974)، باكستان (1971)، رواندا (1990 ـ 1994)، سيراليون (1991 ـ 1997 و1997 ـ 1998)، الصومال (1982 ـ 1991)، جنوب أفريقيا/ناميبيا (1966 ـ 1988)، أوغندا (1980 ـ 1986)، وفيتنام (1955 ـ 1975).

(1) Petersen, Resistance and Rebellions.

(2) Slehyan and Gleditsch, «Refugees and the Spread of Civil War.»

فيما بعد إلى جنوب لبنان، حيث أصبحت متورطة أكثر في النزاع.

شكل اللاجئون التوتسيون الرواندي‌ون في أوغندا الجبهة الوطنية الراوندية، ودخلوا البلاد من جديد وأطاحوا بحكومة الهوتو في كيغالي، التي حرضت على الإبادة الجماعية في رواندا، وقد أدى ذلك إلى نزوح جماعي للهوتو الراونديين ـ الذين كانوا يخشون من الانتقام من الحكومة الجديدة ـ في المقاطعات الشرقية من الكونغو، ومع ذلك فقد غضب التوتسي المحليون في الكونغو من الدخول المفاجئ لأكثر من مليون من الهوتو وحشدوا المعارضة لحكومة موبوتو، التي كان ينظر إليها على أنها تقف إلى جانب الهوتو ضد التوتسي.

أما في التَّمرُّد السوري الذي بدأ عام 2011، فقد جندت المعارضة السورية مقاتلين من مجتمعات اللاجئين في الأردن، ولبنان، وتركيا، واستعمل المتمردون السوريون أيضاً اللاجئين في البلدان المجاورة مثل تركيا، للمساعدة في التدريب العسكري، ولتيسير تنظيم المساعدة الخارجية، أنشأ بعض أعضاء المعارضة السورية وحدة لتنسيق المساعدة لإدارة التبرعات الدولية والعمل مع وكالات الإغاثة الدولية[1].

الجماعات الإرهابية، والمتمردة، والإجرامية: يمكن أن توفر المنظمات الإرهابية والمتمردة والإجرامية الخارجية الدعم للجماعات المتمردة، على الرغم من أنها تبدو أقل قدرة على للتأثير على نتائج التَّمرُّد قياسا بالدول الكبرى، فقد ربحت الجماعات المتمردة في حركات التَّمرُّد المنصرمة حوالي 35 % من الوقت عندما تلقت دعم من جماعات متمردة أو إرهابية أجنبية، وعلى غرار الدعم الذي يقدمه الكثير من سكان الشتات، قد يعود السبب وراء هذه النسب المتدنية نسبياً هو عجز الجماعات الإرهابية والمتمردة الأجنبية عن توفير كميات كبيرة من المساعدة على مدار مدة زمنية ممتدة، وقد يُعزى إلى توجس الجماعات المتمردة من قبول هذا الدعم، لأن الدعم الخارجي من الجماعات المسلحة قد يضعف شرعيتها المحلية والدولية ويحتمل أن يُفضي إلى ردود فعل دولية.

ويمكن للجماعات الإجرامية أيضاً تقديم الدعم، فالحرب الأهلية في سيراليون، على سبيل المثال، كانت مدعومة من قبل شبكات الجريمة الدولية التي كانت متورطة في تجارة الأسلحة مقابل الماس، وتلقى متمردو سيراليون المساعدة المباشرة، والمقاتلين، والملاذ من تشارلز

(1) US Government Assistance to Syria (Washington, D.C.: Office of the Spokesperson, US Department of State, February 22, 2013).

تايلور رئيس ليبيريا[1]، على حين اعتمدت القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC في كولومبيا على تجارة المخدرات للمساعدة في تمويل تمردها، وعملت مع مجموعة واسعة من عصابات المخدرات[2]، كما فعلت ذلك حركة طالبان أفغانستان عندما تعاونت مع عدد من منظمات تهريب المخدرات.

هناك العديد من الأمثلة على الجماعات المتمردة والإرهابية التي قدمت الدعم للمتمردين، ففي كمبوديا على سبيل المثال، تلقى الخمير الحمر الدعم من المتمردين الفيتناميين (الفيت مين) ومتمردي لاوس (باتيت ليو)، بين عامي 1946 و1973، ودعم الفيت مين الخمير الحمر في جهودها الناجحة للإطاحة بالحكومة الكمبودية بين عامي 1970 و1975، وتلقى المتمردون الكونغوليون الدعم من المتمردين الأنغوليين مثل الاتحاد الوطني للإستقلال التام لأنغولا UNITA خلال التَّمرُّد في جمهورية الكونغو الديمقراطية من العام 1998 إلى 2001، وتلقى المتمردون في ساحل العاج مساعدات من مجموعات مثل الجبهة الثورية المتحدة RUF في سيراليون بين عامي 2002 و2004، وفي كولومبيا تلقت القوات المسلحة الثورية الكولومبيةFARC تدريباً من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في السلفادورFMLN، الذين تلقوا بدورهم تدريبات من الفيت كونغ، لذا لم يكن من المفاجئ إذن أن تكون الأدلة الإرشادية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC مماثلة لتلك التي اعتمدها مقاتلو جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني FLMN [3].

وانخرط تنظيم القاعدة بعد إنشائه في تقديم المساعدة للمتمردين السنّة، إذ انغمس تنظيم القاعدة في 22 تمرداً في أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا بنحو مباشر، وعندما بدأت الحرب السورية تشتد أوارها في العام 2011، تمكن تنظيم القاعدة في العراق من إنشاء شبكات راسخة عملت على نقل المقاتلين من سوريا إلى العراق وأنشأت جبهة النصرة بوصفها ذراعاً للعمليات في سوريا، ووضَّح زعيم القاعدة أبو بكر البغدادي المعروف ب ـ (أبو دعاء)،

(1) Victor Davies and Abie Fofana, «Diamonds, Crime and Civil War in Sierra Leone,» Paper prepared for the Yale University and World Bank Case Study Project on the Political Economy of Civil Wars, 2002.

(2) See, for example Michael Freeman, ed., Financing Terrorism: Case Studies (Burlington, VT: Ashgate, 2012), pp. 199 - 215.

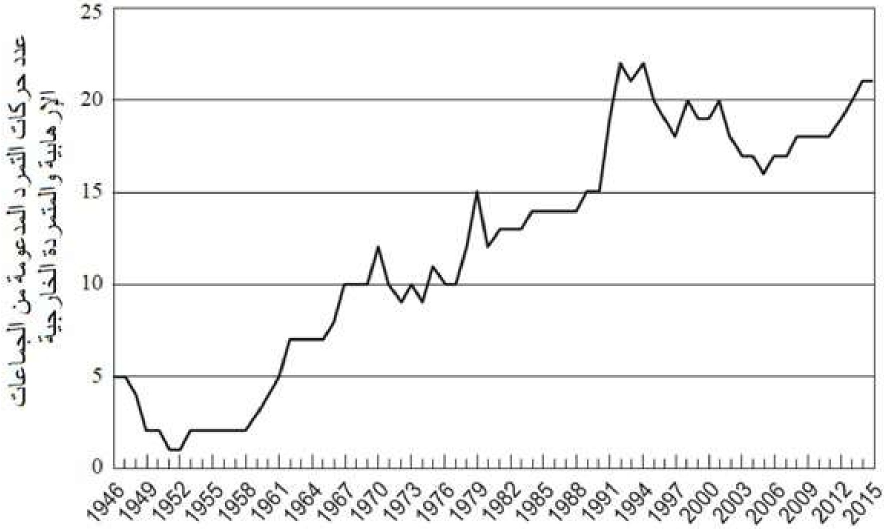
(3) Thomas Marks, Colombian Army Adaptation to FARC Insurgency (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, US Army War College, 2002), p. 22.

الذي أصبح أمير تنظيم الدولة الإسلامية، قائلاً :«لقد وضعنا خططاً ورسمنا لهم سياسة العمل وقدمنا لهم الدعم المالي الذي يمكننا توفيره كل شهر، ووفرنا لهم رجالاً خبروا سوح الجهاد، من المهاجرين والسكان الأصليين»[1]، لقد اختار المسؤولون في تنظيم القاعدة في العراق أبا محمد الجولاني أميراً، وتعهد الأخير بالولاء للبغدادي قبل توليه مسؤولية العمليات في سوريا في أواخر عام 2011، ثم أرسل بعد ذلك تنظيم القاعدة في العراق أسلحة صغيرة وخفيفة ـ بما في ذلك بنادق وأسلحة خفيفة وقاذفات صاروخية ـ إلى الكتائب السورية، وأرسلت خبراء متفجرات لتعزيز قدرات جبهة النصرة في صنع القنابل ونشر المقاتلين لتعزيز صفوفها، وبدأ عدد متزايد من المانحين من الخليج الفارسي والمشرق العربي بإرسال الدعم المالي، وكما اعترف الجولاني، فقد قدم تنظيم القاعدة في العراق مبلغاً كبيراً من «المال على الرغم من الأيام الصعبة التي مروا بها، ووضع ثقته الكاملة بي وفوضوني عن وضع السياسات والخطط، ودعمني مع بعض الأخوة»[2].

وكما هو موضح في الشكل رقم 7.2 فقد ارتفع الدعم الخارجي للمتمردين والإرهابيين للجماعات المتمردة بدءاً من منتصف الخمسينيات، وقد يكون هناك العديد من الأسباب الكامنة وراء وجود مثل هذه الزيادة، فخلال الحرب الباردة على سبيل المثال، أضحت بعض الدول ملاذاً للجماعات الإرهابية والمتمردة، التي طوّرت علاقات وثيقة وقدمت الدعم لبعضها الآخر، وبالإضافة إلى ذلك فقد تطور تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية إلى حركات عابرة للحدود وقدموا مساعدات إلى حركات التَّمرُّد الإسلامية في أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا.

(1) Audio Statement by Abu Bakr al - Baghdadi, April 10, 2013.

(2) Thomas Joscelyn, «Al Nusrah Front Leader Renews Allegiance to al Qaeda, Rejects New Name,» Long War Journal, April 10, 2013.



الشكل 7.2: دعم الجماعات المتمردة والإرهابية الخارجية للجماعات المتمردة

أنواع الدعم الخارجي

يحلل هذا القسم أنواع المساعدات الخارجية التي قد تكون مفيدة للغاية للمتمردين، إذ يبحث الخدمات (الدعم القتالي، والملاذ، والتدريب، والمعلومات) والسلع (المال، المواد الفتاكة، وغير الفتاكة).

الخدمات

يمكن للدول والجهات الفاعلة غير الحكومية تقديم أنواع من الخدمات، مثل الدعم القتالي، والملاذ الخارجي، والتدريب.

الدعم القتالي: تقدم الدول في بعض الأحيان دعماً مباشراً للجماعات وذلك باستعمال جيوشها الخاصة للقتال إلى جانب المتمردين، مثل هذه المساعدة المباشرة نادرة الحدوث، إذ حدثت بنسبة 28 % من حركات التَّمرُّد منذ عام 1946، بما في ذلك تلك التي مازالت المستمرة، ولكن عندما يحدث ذلك، يمكن أن يكون له تأثير كبير على القتال عبر زيادة قدرات المتمردين، فمن بين حركات التَّمرُّد المنصرمة، حازت الجماعات المتمردة، التي تلقت دعماً قتالياً مباشراً من دولة، على النصر في نصف الوقت تقريباً (48 %)، على حين أدركت التعادل في 20 % أخرى من الوقت، أما الدعم القتالي المقدم من الجهات الفاعلة غير

الحكومية مثل الجماعات الإرهابية والمتمردة كان أقل تواتراً، إذ حدث في 30 % من حركات التَّمرُّد منذ عام 1946.

هناك العديد من الأمثلة التي يساعد فيها الدعم القتالي المباشر ـ ولاسيما الذي تقدمه الدول الكبرى ـ المتمردين على تحقيق النصر، ففي ليبيا دعمت بلدان حلف شمال الأطلسي (الناتو) مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة المتمردين للمساعدة في الإطاحة بحكومة القذافي في العام 2011، وفي كوسوفو كان دعم حلف شمال الأطلسي (الناتو) لجيش تحرير كوسوفو عاملاً حاسماً في نجاح المتمردين، إذ شنت أسراب الطائرات الأمريكية والقوات المتحالفة معها 38,004 طلعة جوية خلال 78 يوماً من عمليات القوات المتحالفة في العام 1999، وقضت على 9 % من جنود صربيا، و42 % من طائراتها، و25 % من مركباتها القتالية المدرعة، و22 % من مدفعيتها، و9 % من دباباتها[1]، وخلال التَّمرُّد الكمبودي، قامت فيتنام في كانون الأول/ديسمبر عام 1978 بغزو كبموديا ب ـ 150,000 من الجنود المدججين بالسلاح لدعم المتمردين الذين يحاولون الإطاحة بحكومة الخمير الحمر، وبعد حملة قصف إستراتيجية لاهوادة فيها ضد مواقع الخمير الحمر الراسخة، تمكن المتمردون الكمبوديون والقوات الفيتنامية من هزيمة الخمير الحمر وإقامة جمهورية كمبوتشيا الشعبية PRK، وأشار أحد التقييمات صراحة إلى ان «جمهورية كمبوتشيا الشعبية PRK هزمت نظام الخمير الحمر بدعم من الجيش الفيتنامي»[2].

وقدمت أنغولا وكوبا الدعم إلى مقاتلي المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (SWAPO) في ناميبيا خلال تمردها الناجح ضد جنوب أفريقيا الذي استمر من العام 1966 إلى 1988، وقدمت مجموعة أخرى من الدول، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي، الدعم إلى متمردي المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا (SWAPO)، على حين انخرطت القوات

(1) Benjamin S. Lambeth,NATO's Air War for Kosovo: A Strategic and Operational Assessment (Santa Monica, CA: RAND, 2001), p. 61.

(2) MacAlister Brown and Joseph J. Zasloff, Cambodia Confounds the Peacemakers, 1979 - 1998 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998), p. 9. Also see, for example, Grant Curtis, Cambodia Reborn? The Transition to Democracy and Development (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1998); Evan Gottesman, Cambodia After the Khmer Rouge: Inside the Politics of Nation - Building (New Haven, CT: Yale University Press, 2003).

الكوبية أيضاً بنحو مباشر في القتال في حركة التَّمرُّد المجاورة في أنغولا[1]، أما في أفغانستان فقد ساعد عدد صغير من عناصر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، وقوات العمليات الخاصة، والقوة الجوية المتمردين الأفغان على تنحية نظام طالبان في أقل من ثلاثة أشهر في العام 2001، وتم دعمهم بما يصل إلى 100 طلعة قتالية أمريكية يومياً، وهو ما دمر البنية التحتية للاتصالات المحدودة لطالبان ومهاجمة الوحدات الأرضية لطالبان، والمدفعية وأهداف أخرى[2].

مع ذلك، فإنّ الدعم القتالي للمقاتلين، في بعض الأحيان، يمكن أن يكون في أدنى مستوياته عندما يدعم الفاعلون الخارجيون الحكومة أو حتى الجماعات المتمردة المنافسة، ففي أوكرانيا قدمت روسيا دعماً مباشراً للمتمردين الموالين لروسيا بدءاً من عام 2014، ونشرت روسيا عناصر مكونة من 12 فرقة تكتيكية قتالية في شرق أوكرانيا وأرسلت عدداً صغيراً من الدعم القتالي والقوات الخاصة الروسية (Sptsnaz)، لجمع المعلومات الاستخباراتية وتوفير المساعدات الفتاكة وغير الفتاكة للمتمردين، قد أدى استعمال الجنود المتنكرين وغير المعروفين يرتدون الزي الرسمي للجيش الأخضر ويحملون الأسلحة الروسية في أوكرانيا إلى تعبير «الرجال الخضر الصغار» أو الرجال الخضر зелёные человечки في اللغة الروسية، لوصف ما تم تحديده لاحقاً بأنهم جنود روس، وقد أعاق بعض هذا الدعم المساعدات العلنية والسرية التي قدمتها الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية للحكومة الأوكرانية.

وفي لبنان، انغمس الجيشان السوري والإسرائيلي، وكذلك الحال وحدات أصغر من القوات

---

(1) Robert B. Asprey, War in the Shadows: The Guerrilla in History (New York: William Morrow, 1994), pp. 1188 - 1192.

(2) On the overthrow of the Taliban regime, see Gary C. Schroen,First In: An Insider's Account of How the CIA Spearheaded the War on Terror in Afghanistan (New York: Ballantine, 2005); Stephen Biddle, Afghanistan and the Future of Warfare: Implications for Army and Defense Policy (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, US Army War College, November 2002); Gary Berntsen and Ralph Pezzullo, Jawbreaker: The Attack on Bin Laden and Al - Qaida (New York: Crown, 2005); Bob Woodward, Bush at War (New York: Simon & Schuster, 2002); Stephen D. Biddle, «Allies, Airpower, and Modern Warfare: fte Afghan Model in Afghanistan and Iraq,» International Security, Vol. 30, No. 3 (Winter 20052006/), pp. 161 - 176; and Richard B. Andres, Craig Wills, and Thomas D.Griffith, Jr., «Winning with Allies: The Strategic Value of the Afghan Model,» International Security, Vol. 30, No. 3 (Winter 20052006/), pp. 124 - 160.

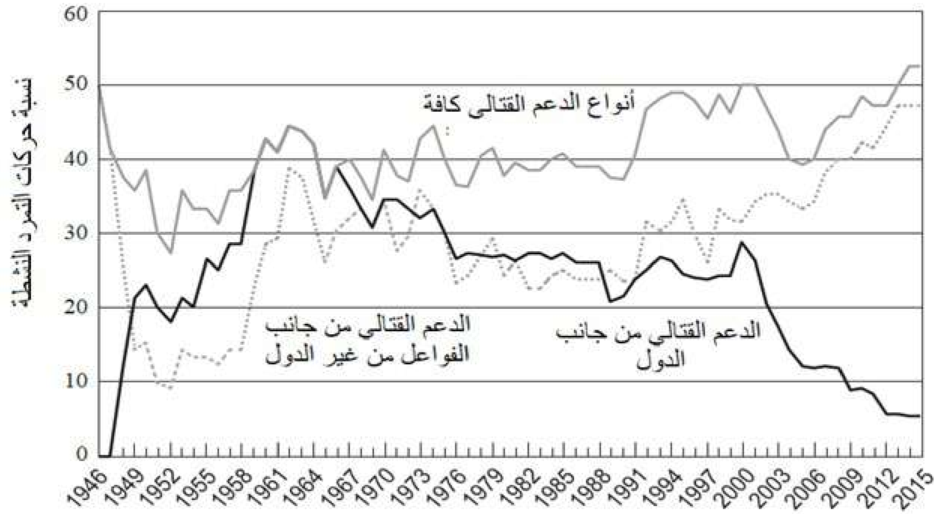
الأمريكية والفرنسية، بنحو مكثف في الحرب التي استمرت من العام 1975 إلى العام 1990 من القرن المنصرم، فقد دعمت سوريا في البدء الأحزاب المارونية التقليدية، إلا أنها حولت دعمها فيما بعد للجماعات المعارضة للموارنة، وقامت إسرائيل بغزو لبنان غير مرة، وكان الغزو الأكبر في حزيران/يونيو عام 1982، إذ دعمت إسرائيل في البدء الجماعات المعارضة لمنظمة التحرير الفلسطينية وساعدت على تأسيس جيش جنوب لبنان الذي يتكون من مقاتلين شيعة ومسيحيين سيطر على قطاع جنوبي من البلاد حتى عام 2000، وقد كانت هناك أنواع أخرى من المساعدات في جميع مراحل الحرب، وقد تلقى حزب الله الدعم من إيران، على حين تلقت بعض الجماعات المتمردة الدعم من الشعبين اللبناني والفلسطيني الذي يعيش خارج البلاد ـ بما في ذلك المساعدات المالية، وخلصت إحدى الدراسات إلى أن «التدخلات الخارجية المتكررة والمتنافسة قد أدت دوراً رئيساً في إثارة الحرب الأهلية وإطالة أمدها وإنهائها في لبنان»[1].

وعلى الرغم من أن الدعم المباشر غالباً ما يكون فعالاً في مساعدة المتمردين على النصر، لكن يمكن أن تكون له عواقب سلبية، مثل زيادة مستويات العنف في النزاع، ورفع الكلف المالية، والإصابات، والكلف السياسية للرعاة الخارجيين[2]، ويمكن أن تطيل أمد التَّمرُّد عبر إضافة مقاتلين آخرين يحملون ميول مختلفة، وهو ما من شأنه تعقيد مفاوضات التسوية السلمية[3]، وكما يوضح الشكل رقم 7.3 كان هناك انحسار كبير في الدعم القتالي بوصفة نسبة مئوية من حركات التَّمرُّد النشطة، مع انحسار ملحوظ في بداية عام 2001، وقد تقف عوامل عدة وراء ذلك، مثل وصمة العار النمطية المرتبطة بدعم الدولة ـ بما في ذلك الدعم القتالي ـ للجماعات المتمردة، ولاسيما في عصر تركز فيه الكثير من الدول على مكافحة التَّمرُّد، وقد بدت هذه النزعة واضحة في وثائق مثل الدليل الميداني لمكافحة التَّمرُّد التابع للجيش الأمريكي ومشاة البحرية (المارينز) والذي ركز بنحو حصري تقريباً على مواجهة الجماعات المتمردة وليس دعمها.

(1) Samir Makdisi and Richard Sadaka, «The Lebanese Civil War, 1975 - 90,» in Collier and Sambanis, eds., Understanding Civil War, Volume 2, p. 81.

(2) Lindsay Heger and Idean Salehyan, «Ruthless Rulers: Coalition Size and the Severity of Civil Conflict,» International Studies Quarterly, Vol. 51 (2007), pp. 385 - 403.

(3) Patrick M. Regan, «Third - Party Interventions and the Duration of Intrastate Conflicts,» Journal of Conflict Resolution, Vol. 46, No. 1 (February 2002), pp. 55 - 73; Cunningham, «Blocking Resolution.»



الشكل رقم 7.3: الدعم القتالي للمتمردين

إذ وضع ذلك الدليل المتمردين موضع ازدراء عندما أكد على «أنهم غالباً ما يقومون بأعمال بربرية ولايلتزمون بقواعد السلوك المقبولة»[1]، ومع نهاية الحرب الباردة، انحسر الدعم القتالي الأمريكي والسوفيتي للجماعات المتمردة بالوكالة بنحو كبير، مع انفراط عقد الاتحاد السوفيتي نفسه في العام 1991.

يُظهر الشكل رقم 7.3 أيضاً زيادة ملحوظة في الدعم القتالي المقدم من لدن الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الجماعات المتمردة والإرهابية، قد يعكس هذا الاتجاه قرار تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والجماعات الأخرى بدعم التَّمرُّد الإسلامي في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، وعلى وفق البيانات التي تم جمعها لهذا الكتاب على سبيل المثال، فقد كان 50 % من حركات التَّمرُّد النشطة في العام 2015 مدفوعاً، إلى حد ما على الأقل، بالإسلام، وقد حاز معظمها على الدعم القتالي من الجهات الفاعلة غير الحكومية الخارجية.

الملاذ الآمن الخارجي: أكدت العديد من الدراسات على أهمية الملاذ الآمن للمتمردين[2]،

(1) The US Army and Marine Corps, Counterinsurgency Field Manual: US Army Field Manual No. 3 - 24 and Marine Corps Warfighting Publication No. 3 - 33.5 (Chicago: University of Chicago Press, 2007), p. liv.

(2) See, for example, Connable and Libicki,How Insurgencies End, pp. 34 - 49; O'Neill, Insurgency and Terrorism, pp. 145 - 148; Byman, Trends in Outside Support for Insurgent Movements, pp. 84 - 86.

وقد أشارت البيانات هنا، على خلاف ماذهبت إليه معظم النتائج، إلى أن الملاذ الآمن الخارجي لايساعد المتمردين بنحو يكافئ أشكال الخدمات الأخرى مثل الدعم القتالي الذي تقدمه الدول الكبرى، وخلا بعض الحالات التي مازالت قائمة التي يتمتع فيها المتمردون بالملاذ الآمن الخارجي، فقد فاز المتمردون ب ـ 38 % من الوقت فيما حازت الحكومة على 30 % من الوقت، والنتائج هي نفسها سواء أكانت الدولة الخارجية راغبة في توفير الملاذ الآمن عن طيب خاطر أم أنها أضعف من أن تمنع المتمردين من استعمال أراضيها.

وعلى الرغم من هذه الملاحظة الجديرة بالاهتمام، إلا أن الملاذ الآمن الخارجي يمكن أن يكون مفيداً إذا لم يتمكن المتمردون من السيطرة على الأرض في بلدهم الأصلي، إذ يمكن للجماعة التخطيط والتجنيد والترويج لقضيتها والاتصال بالداعمين في جميع أنحاء العالم وجمع الأموال وإعادة تجميع صفوفهم ـ وربما الأكثر أهمية ـ تنفس الصعداء في الملاذ الآمن من جهود الحكومة لمكافحة التَّمرُّد[1]، ويمكن ذلك العناصر المتمردة الهروب من ضغوط الحياة المستمرة التي يفرضها العمل السري[2]، وحبذا لو كان الملاذ الآمن في أراض أجنبية بعيد عن متناول القوات الحكومية، وقريب بما فيه الكفاية ـ كما هي الحال في دولة مجاورة ـ بحيث يكون من السهل نسبياً العبور، إلى جانب ذلك، تشير بعض الأبحاث إلى أن الملاذ الآمن يفضي إلى نزاع أكثرة ضراوة وإصابات أعلى بكثير مما لو كان الحال على خلاف ذلك[3].

لقد كانت هناك العديد من الحالات التي كان فيها الملاذ الآمن عاملاً مساعداً للمتمردين، ولاسيما إذا ما كان الملاذ يوفر قاعدة عسكرية ومعسكرات تدريب، ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، حاز المؤتمر الوطني الأفريقي ANC على إمكانية الوصول إلى ملاذ آمن في موزمبيق، حيث تمكن المقاتلون من التدريب، والراحة، والتخطيط للعمليات المستقبلية، على حين افتقر المؤتمر الأفريقي العام إلى مثل هذه الملاذات الآمنة وأجبر على محاربة

(1) Byman, Deadly Connections, pp. 53 - 78.

(2) For an argument on the importance of such stress, see Hoffman, «The Modern Terrorist Mindset,» p. 88.

(3) Ariel E. Levite, Bruce W. Jentleson Byman, and Larry Berman, eds., Foreign Military Intervention: TheDynamics of Protracted Conflict (New York: Columbia University Press, I992); Patrick M. Regan, Civil wars and foreign powers: Outside Intervention in Intrastate Conflict (Ann Arbor, Mi: University of Michigan Press, 2000).

قوات جنوب أفريقيا من دون أن تتاح له الفرصة نفسها لتنفس الصعداء[1]، أما في الجزائر، فقد استفادت جبهة التحرير الوطني الجزائرية FLN من الملاذات في مصر، وليبيا، وتونس، والمغرب، إذ تموضع مايقرب من 20 ألف مقاتل جزائري في تونس وحدها، وكما أكد والتر لاكير «كان من غير الممكن سياسياً أن يستهدف الفرنسيون مقاتلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية FLN في هذه الملاذات الآمنة :«حتى الهجوم الجوي البسيط على جبهة التحرير الوطني الجزائرية FLN على الجانب التونسي من الحدود (ساقية سيدي يوسف) قد أثار فضيحة دولية كبرى، لذا كان شن هجوم كبير أمر مستبعد كلياً لأن الحكومة الفرنسية شعرت بأنها لاتستطيع ارتكاب مثل هذه التحدي للرأي العام العالمي»[2]، هناك أمثلة أخرى للمتمردين الذين يستعملون الملاذ الآمن بنحو فعال لهزيمة الحكومة، مثل الفيت كونغ في شمال فيتنام والمجاهدين الأفغان في باكستان.

وكما ذكرنا آنفاً، فإنّ الملاذ الآمن لا يترجم بالضرورة إلى انتصار للمتمردين، كما أن الملاذات الآمنة ليست كلها على درجة واحدة، إذ تبتعد بعض الملاذات عن المناطق التي يسيطر عليها المتمردون أو يصعب الوصول إليها، فخلال الطوارئ الملايوية، على سبيل المثال، كان للحزب الشيوعي المالايوي ملاذات خارجية في سنغافورة وتايلند، إلا أن البريطانيين كانوا قادرين على حراسة الحدود بنحو فعال لأن مساحة كبيرة من الملايا تتاخم المياه[3]، زد على ذلك، فقد استعمل متمردو التاميل ولاية تاميل نادو الجنوبية في الهند بوصفه ملاذاً آمناً لحربهم ضد الحكومة السريلانكية، إلا ان سريلانكا جزيرة، وهو ما سهل على الحكومة السيطرة على الحدود[4]، وقد استعمل حزب العمال الكردستاني PKK الملاذات في الدول المجاورة، بما في ذلك سوريا، حيث كان زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان يقيم لسنوات عدة هناك[5]، أما في الجزئر فقد قام الفرنسيون ببناء حاجز، خط موريس، والذي امتد أكثر من 200 ميل على طول الحدود الجزائرية ـ التونسية، كان الخط مؤلفاً من سياج كهرباء بطول ثمانية أقدام مشحون ب ـ 5000

(1) Byman, Trends in Outside Support for Insurgent Movement, P.10.

(2) Lacquer, Guerrilla Warfare, p. 295.

(3) Richard Clutterbuck, Conflict and Violence in Singapore and Malaysia, 1945 - 1983 (Boulder, CO: Westview Press, 1985), pp. 195 - 210; Chin Peng, My Side of History (Singapore: Media Masters, 2003).

(4) O’Neill, Insurgency and Terrorism, p. 147.

(5) Marcus, Blood and Belief, p. 81.

فولت، وزرع بألغام مضادة للأفراد، معززاً بالرقابة والتحصينات[1]، وقد كانت الجهود الفرنسية ناجحة إلى حد ما على طول الحدود الجزائرية ـ التونسية، إذ أدت جهود الحظر، على وفق أحد التقديرات، إلى انخفاض تدفق الأسلحة والمقاتلين بنسبة تصل إلى 90 % [2].

التدريب: يمكن للجهات الفاعلة الخارجية أيضاً توفير التدريب، وتشتمل «الحرب غير التقليدية» على وفق القوات العمليات الخاصة الأمريكية، على الأنشطة التي تقوم بها دول خارجية لتمكين حركة المقاومة من «إكراه الحكومة أو قوة الإحتلال أو تعطليها أو الإطاحة بها عبر العمل مع قوة سرية ومساعدة وقوة قتالية في المنطقة المحظورة أو من خلالها»[3]، وكما هي الحال بالنسبة للملاذ الآمن، لا يبدو أن التدريب يحوز على التأثير نفسه للدعم القتالي المباشر، فخلال بعض الحالات التي مازالت قائمة، فازت الجماعات المتمردة التي تلقت تدريبات من الدول الخارجية والجهات الفاعلة غير الحكومية بالنسبة نفسها تقريباً (39 %) لتلك التي تمتعت بالملاذ الآمن الخارجي (38 %)، إذ غالباً مايحتاج المسلحون إلى التدريب على الأسلحة والتعليم على تكتيكات الوحدات الصغيرة، وعلى الرغم من أن المسلحين أنفسهم يقدمون هذه الخدمات، إلا ان مهارات التدريب ذات الصلة ليست متاحة دائماً في بلدانهم.

فخلال الحرب الباردة على سبيل المثال، قدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تدريبات كبيرة للمتمردين في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا، إذ أنشأت الولايات المتحدة مدرسة الأمريكيتين في العام 1946 التي أصبحت منخرطة بنحو متزايد في توفير التدريب لمكافحة التَّمرُّد الشيوعية لحكومات أمريكا اللاتينية، ففي روديسيا، تدرب مقاتلون تابعون لجوشوا نكومو تابعون للاتحاد الأفريقي الشعبي الزيمبابوي ZAPU في الجزائر، ومصر، والكتلة السوفيتية[4]، وفرت الصين تدريبات ومساعدات فنية للفيت

(1) Alistair Horne, A Savage War of Peace: Algeria 1954 - 1962 (New York: fte Viking Press, 1977), pp. 263 - 264.

(2) John Talbott, The War without a Name: France in Algeria 1954 - 1962 (New York: Knopf, 1980), p. 184. On the Morice Line, also see Constantin Melnik, Insurgency and Counterinsurgency in Algeria (Santa Monica, CA: RAND, April 23, 1964).

(3) US Special Operation Command, Unconventional Warfare: Initial Draft, Joint Publication, March 2014, pp. I1 - I2.

(4) J.R.T Wood, «Countering the Chimurenga: The Rhodesian Counterinsurgency Campaign

منه خلال حرب الهندوصينية ـ الفرنسية من العام 1946حتى العام 1954[1]، وقدمت جنوب أفريقيا التدريب والموارد المالية والدعم اللوجستي لقوات المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO في الموزمبيق، ومنذ نهاية الحرب الباردة، قدمت جماعات إرهابية وغيرها من الجماعات التدريب للمتمردين.

ففي نيجيريا، على سبيل المثال، نفذت جماعة بوكو حرام هجمات متطورة بالعبوات الناسفة بسبب التدريبات التي تلقتها من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في بلدان مثل مالي، ومن خلال التدريب، حسّنت جماعة بوكو حرام من قدرتها على إنشاء الشحنات المجوفة ـ أو أجهزة التفجير الموجهة ـ القادرة على التسبب بأضرار جسيمة للأبنية والمركبات المدرعة الخفيفة.

السلع:

يمكن للدول والجهات الفاعلة غير الحكومية أيضاً توفير مجموعة واسعة من السلع للجماعات المتمردة، يحلل هذا القسم ثلاثة أنواع من السلع وهي: الأموال، والمواد الفتاكة، والمواد غير الفتاكة، وقد خلص أحد التقارير إلى أن توفير أي من هذه السلع يزيد بنحو طفيف من فرص نجاح الجماعات المتمردة، على الرغم من أن المساعدات الفتاكة قد تبدو أكثر فائدة بقدر طفيف.

المواد الفتاكة: من المرجح أن تحسن المساعدات الفتاكة من فرص نجاح الجماعات المتمردة قياسا بأنواع السلع الأخرى، لكن بنحو هامشي فقط، فبوجود الدعم الفتاك فازت الجماعات المتمردة بنسبة 32% من الوقت فيما آلت إلى التعادل بالأخرى بنسبة 24% من الوقت، وهناك عدة أنواع من المواد الفتاكة ـ مثل العبوات الناسفة الخارقة، والقاذفات الصاروخية RPG وصواريخ أرض جو ـ تكتسي أهمية خاصة إذ يمكن أن تكون مفيدة للغاية عندما يواجه المتمردون حكومات مجهزة تجهيزاً أفضل وتستعمل مركبات ونظم عالية التقنية في ساحة المعركة[2]، ويمكن أن تشتمل العناصر الفتاكة على مجموعة من العناصر مثل

1962 - 80,» in Daniel Marston and Carter Malkasian, eds., Counterinsurgency in Modern Warfare (New York: Osprey, 2008), p. 186.

(1) Galula, Counterinsurgency Warfare, pp. 40 - 41.

(2) On the evolution of mechanized warfare by counterinsurgents see Lyall and Wilson, «Rage against the Machines,» pp. 67 - 106.

الأسلحة الخفيفة، والذخيرة، ومكونات العبوات الناسفة IED، وأنظمة مثل الدبابات والطائرات والأسلحة الثقيلة (بما في ذلك المدفعية، وصورايخ أرض جو، والقاذفات الصاروخيةRPG).

وتكتسب بعض أنواع المساعدات الفتاكة أهمية خاصة للمتمردين، ففي أوكرانيا قدمت الحكومة الروسية مجموعة من المساعدات الفتاكة للمتمردين في ولايتي دونتسيك ولوهانسك بدءاً من العام 2014، بما في ذلك الدبابات وناقلات الجنود المدرعة، والصواريخ أرض جو، وقاذفات الصواريخ، وهناك العديد من الأمثلة التأريخية الأخرى، فخلال التَّمرُّد الناجح في أفغانستان، صدرت الولايات المتحدة صواريخ من طراز ستينغر المحمولة على الكتف[3]، ويعمل هذا السلاح (ستينغر) على إطلاق صاروخ يعمل بالأشعة تحت الحمراء، موجه حرارياً قادر على التعامل مع طائرة على مستوى منخفض وعالية السرعة، وقد عارضت وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية CIA في البدء تقديم أسلحة أمريكية الصنع ـ ولاسيما صواريخ ستينغر ـ إلى المجاهدين لان ذلك ينطوي على المخاطرة ببدء مواجهة كبيرة مع السوفيت، على حين عارض البنتاغون نشر سلاح ستينغر خشية أن يستولي السوفيت على قطعة منه ويسرقون التكنولوجيا، لكن مع ذلك لما رأى صناع السياسة في الولايات المتحدة، في العام 1986، الدمار الذي تسببت فيه الطائرات الحربية السوفيتية من طراز مي ـ 24 (Mi ـ 24)، قرروا أن إدخال السلاح ستينغر سيحدث فرقاً كبيراً في ساحة المعركة يستحق المخاطرة، وفي اجتماع عقد في كانون الثاني/يناير عام 1986 أخبر الرئيس الباكستاني ضياء مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA وليام كيسي ان هذا هو الوقت المناسب لزيادة الضغط»، وفي منتصف شباط/فبراير أمرت الولايات المتحدة وزارة الدفاع بتزويد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA ب ـ 400 صاروخ ستينغر للمجاهدين[4].

وفي أيلول/سبتمبر عام 1986 قامت قوة قوامها حوالي 35 من المجاهدين بقيادة قائد يدعى المهندس غفار بإطلاق أولى صواريخ ستينغر في أفغانستان، تسللوا عبر الأدغال ووصلوا إلى تل صغير على بعد ميل شمال شرق مطار جلال آباد شرق أفغانستان، كان هدفهم ثمانية طائرات حربية من طرازمي ـ 24 (Mi ـ 24) من المقرر أن تهبط في ذلك اليوم، وتمكن غفار

(3) There is some debate about how effective the Stinger missiles were against the Soviets. See, for example, Alan J. Kuperman, «fte Stinger Missile and US Intervention in Afghanistan,» Political Science Quarterly, Vol. 114, No. 2 (1999), pp. 219 - 263.

(4) Gates, From the Shadows, pp. 349 - 350.

من إخراج الجنود من مراكز مراقبة محيط المطار، وكان هو ورجاله ينتظرون بصبر لمدة ثلاث ساعات حتى وصول المروحيات، وأطلقوا خمسة صواريخ وأسقطوا ثلاث طائرات مروحية على حين قام أحد المجاهدين وهو يرتعد بشدة جرّاء الإثارة، بتصوير الهجوم، لقد كان أول هجوم بالسلاح من طراز ستينغر في الصراع السوفيتي الأفغاني، وكان يمثل نقطة تحول رئيسة في الحرب، وخلال الأشهر العشرة المقبلة، تم استعمال 187 صاروخ ستينغر في أفغانستان وتسبب فيما يقرب 78 % من إصابات الطائرات[1].

لقد أسست روديسيا وجنوب أفريقيا الجماعة المتمردة الرئيسة في موزمبيق من الصفر تقريباً، وهي المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO، وزودتها بمساعدات فتاكة كبيرة، إذ تعرضت كلتا الحكومتين للتهديد من جانب حركات التَّمرُّد الداخلية المتنامية، التي أقامت قواعد لها في أنغولا وموزمبيق[2]، وقد وصلت جماعة الفيت مينه في الهند الصينية إلى نقطة تحول في العام 1950 عندما بدأوا بتلقي المساعدات الفتاكة من الصين، صحيح أن جماعة الفيت مينه كان بإمكانها خوض غمار حرب عصابات طويلة، لكن كان من الصعب عليها إقامة جيش نظامي من دون مساعدة صينية، وبحلول أيلول/سبتمبر عام 1950 تم تجهيز 20 ألف رجل من جماعة الفيت مينه بالمدافع الرشاشة، ومدافع الهاون الثقيلة، والأسلحة المضادة للطائرات، وعلى وفق التقديرات الفرنسية، فقد بلغت المساعدات الصينية بحلول عام 1951 18000 بندقية، و1200 بندقية آلية، و150 إلى 200 مدفع هاون ثقيل، وحوالي 50 بندقية عديمة الارتداد[3]، وبعد تدخل الولايات المتحدة في المنطقة قدمت الصين والاتحاد السوفيتي مساعدات فتاكة وغيرها من المساعدات للفيت مينه، وخلصت إحدى الدراسات إلى أنه «من المستحيل القول أن النصر الشيوعي في فيتنام الجنوبية كان يعزى لأي سبب آخر سوى لانتصار المساعدات الأجنبية، إذ لم يكن بإمكان الشيوعيين خوض الحرب أو كسبها لولا الدعم الكبير من الصين والاتحاد السوفيتي»[4].

(1) Yousaf and Adkin, Afghanistan—The Bear Trap, p. 184.

(2) Arnold, Wars in the Third World; Alex Vines, Renamo: Terrorist in Mozambique (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1991).

(3) Galula, Counterinsurgency Warfare, pp. 40 - 41; Bernard Fall, Le Viet - Minh (Paris: Libraire Armand Colin, 1960), p. 195;

(4) Jeffrey Record, Beating Goliath: Why Insurgencies Win (Washington, D.C.: Potomac Books, 2007), p. 48.

وفي أنغولا استفادت حركة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا UNITA من المواد الفتاكة التي قدمتها الصين ومصر في تمردها الناجح من العام 1961 إلى العام 1974، إذ زودت الصين، في محاولة منها لتوسع موطئ قدمها في أفريقيا وتقويض المصالح الغربية والسوفيتية، حركة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا UNITA بالأسلحة والتدريب[1]، وبعد ذلك دعمت مصر الحركة UNITA في أواخر الستينات من القرن المنصرم واستمرت بتقديم المساعدات العسكرية حتى أوائل سبعينيات القرن العشرين[2]، وفي أيرلندا الشمالية، جاء التدفق الكبير للأسلحة من شحنات بنادق صيد من طراز أرماليت المهربة التي حصل عليها عناصر جمهوريون في الولايات المتحدة خلال سبعينيات القرن الماضي، وقد انتهت الشحنات السرية من جانب الأفراد في الولايات المتحدة بحلول منتصف الثمانينات، لكن حل محلها تدفق أكبر وأهم بكثير الذي تضمن الأسلحة الحديثة التي أرسلتها الحكومة الليبية[3]، وخلال التَّمرُّد في شمال اليمن للمدة الممتدة من العام 1962 حتى العام 1970 قدمت الأردن، والمملكة العربية السعودية، وبريطانيا مساعدات عسكرية للجانب الملكي فيما قدمت مصر والاتحاد السوفيتي مساعدات عسكرية للجمهوريين[4].

وفي الجزائر، استوردت جبهة التحرير الوطني الجزائرية FLN كميات كبيرة من الأسلحة الفتاكة، ولمدة امتدت ثلاثة أشهر في شتاء عام 1957 ـ 1958 والتي تضمنت 17000 بندقية، و38 بندقية آلية، و396 بندقية اوتماتيكية، و190 بازوكا، و30 قذيفة هاون، وأكثر من 100 مليون قطعة ذخيرة [5]، وكما يوضح الشكل رقم 7.4 فقد استفادت جبهة التحرير الوطني

(1) Qiang Zhai, China and the Vietnam War, 1950 - 1975 (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 2000), pp. 140 - 143; Connable and Libicki, How Insurgencies End, p. 68.

(2) John A. Marcum, «Lessons of Angola,»Foreign Affairs, Vol. 54, No. 3 (April 1976), p. 406; Jakkie Potgieter, «Taking Aid from the Devil Himself: UNITA's Support Structures,» in Jakkie Cilliers and Christian Dietrich, eds., Angola's War Economy: The Role of Oil and Diamonds (Pretoria: Institute for Security Studies, 2000), pp. 256 - 258.

(3) Bowyer J. Bell, «The Irish War,» Studies in Conflict and Terrorism, Vol. 24 (1999), pp. 475 - 484; Douglas Woodwell, «fte 'Troubles' of Northern Ireland: Civil Conflict in an Economically Well - Developed State,» in Collier and Sambanis, Understanding Civil War, Volume 2, p. 171.

(4) Paul Dresch, A History of Modern Yemen (New York: Cambridge University Press, 2002), p. 91.

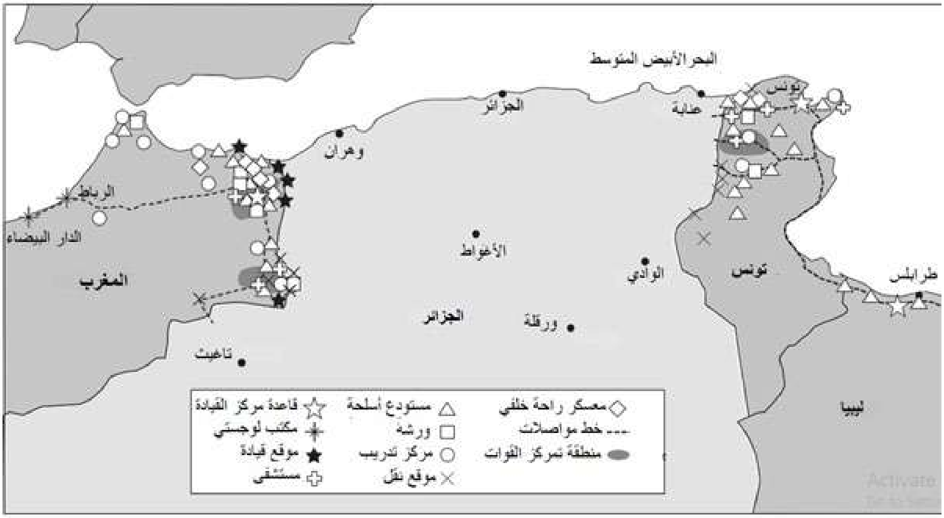
(5) Alistair Horne, A Savage War of Peace: Algeria 1954 - 1962 (New York: The Viking Press, 1977), pp. 263 - 264.

FLN في وقت مبكر من المرافق اللوجستية خارج الجزائر والتي كانت مصدراً مهماً لاستيراد الأسلحة وغيرها من أنواع المساعدات.لكن مع ذلك بمرور الوقت، نجح الفرنسيون من الإطباق على الحدود التونسية ببناء خط موريس.

المال: يعد المال بالنسبة للمتمردين ذا قيمة لإمكانية استعماله لأغراض متعددة، إذ يمكن للمتمردين استعمال المال من مصادر خارجية لأغراض شتى مثل شراء المواد الفتاكة وغير الفتاكة، وتجنيد العملاء، دفع الرواتب، وبناء البنية التحتية مثل معسكرات التدريب ومراكز القيادة والسيطرة، إن الأموال الخارجية تزيد بصورة طفيفة من فرص الجماعات المتمردة في النصر بنسبة 28 % بالنسبة لجميع حركات التَّمرُّد و28 % لتلك التي حصلت على دعم خارجي من الأطراف الخارجي.

لقد استفادت الجماعات المتمردة من المساعدات المالية، ففي الجزائر، على سبيل المثال، سهلت التدفقات المالية الضخمة من الخارج التَّمرُّد الناجح لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية FLN ضد الحكومة الفرنسية، إذ تلقت الجبهة FLN حوالي مليار دولار في العام 1957، وملياري دولار في العام 1958، و3.4 مليار دولار في العام 1959، معظمها من الدول العربية والصين، وتلقت الجبهة FLN أيضاً أموالاً كبيرة من العمال الجزائريين في فرنسا الذين كانوا يتركزون في باريس وكان بينهم طلاب ورجال أعمال وعمال صناعيون، قام جامعوا الأموال في جبهة التحرير الوطنية الجزائرية FLN باستحصال الأموال شهرياً بنحو قسري من الشتات الجزائري في فرنسا، وقاموا بتهريبها إلى خارج البلاد، وأودعوها في حسابات مصرفية سويسرية، واستعملو الأموال لشراء الأسلحة والإمدادات[1].

(1) Charles R. Shrader, The First Helicopter War: Logistics and Mobility in Algeria, 1954 - 1962 (Westport, CT: Praeger, 1999), pp. 166 - 167; Galula, Counterinsurgency Warfare, p. 39.



الشكل رقم 7.4: المرافق اللوجستية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية FLN خارج الجزائر في العام 1958 [1]

وقد تلقى متمردو الاتحاد الوطني للإستقلال التام لأنغولا UNITA في أنغولا مساعدات مالية كبيرة من ما لايقل عن 12 حكومة أجنبية، بما في ذلك الولايات المتحدة، خلال تمردها الناجح من العام 1961 إلى العام 1974 [2]، وفي أيرلندا الشمالية، تلقى الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقتIRA أموالاً خارجية كبيرة من المؤيدين في الخارج أثناء كفاحه مع الحكومة البريطانية، التي توجت بإبرام اتفاق الجمعة العظيمة في العام 1998، وأنشأ سكان الشتات في الولايات المتحدة مايعرف بالمعونة الشمالية (NORAID) لجمع الأموال لأسر مسلحي الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقتIRA وقتلاه وسجنائه، وقد أرسلت المعونة الشمالية ما مجموعه 3.6 مليون دولار بين عامي 1970 و1991 إلى الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA [3].

(1) Charles R. Shrader, The First Helicopter War: Logistics and Mobility in Algeria, 1954–1962 (Westport, CT: Praeger, 1999), p. 173.

(2) Connable and Libicki, How Insurgencies End, pp. 67 - 75.

(3) John Horgan and Max Taylor, «Playing the 'Green Card'—Financing the Provisional IRA: Part 1,» Terrorism and Political Violence, Vol. 11, No. 2 (1999), pp. 1 - 38; Woodwell, «The 'Troubles' of Northern Ireland,» p. 171.

قد يكون المال هو الفرق بين الهزيمة السريعة وطول أمد الصراع، حتى بالنسبة للجماعات المتمردة التي تخسر الحرب في نهاية المطاف، ففي الشيشان بدأ المتمردون في الحصول على مبالغ مالية كبيرة بعد الحرب الأولى من العام 1994 إلى العام 1996، وعلى وفق تقديرات المخابرات الروسية، فقد شملت المصادر الرئيسة للجهات المانحة الخاصة كل من الإمارات العربية المتحدة، ومصر، وليبيا، والكويت، وقطر، وأفغانستان، والسعودية، وتركيا، وأذربيجان، ففي العام 2000 على سبيل المثال قدّر الروس أن الجماعات الشيشانية المتمردة قد تلقت 6 مليون دولار شهرياً في المعدل[1]، وفي شمال اليمن قدمت المملكة العربية السعودية أموالًا لأنصار الملكية، وهو ما أعطاهم دفعة مؤقتة وساعدت على إطالة أمد النزاع الذي استمر من العام 1962 إلى العام 1970 [2].

المواد غير الفتاكة: يمكن أن تشمل المساعدات غير الفتاكة طيفاً واسعاً من المواد مثل الغذاء، والإستخبارات، والملابس، والأدوية، والمأوى، والمراكز اللوجستية، والبنزين، والماء، ويمكن أن تشمل أيضاً مواد مفيدة للدعاية أو جمع المعلومات الاستخباراتية مثل أجهزة المذياع (الراديو) وأجهزة الحاسوب (الكومبيوتر)، على الرغم من أن المواد غير الفتاكة لاتنطوي على الأهمية ذاتها التي تمتلكها السلع والخدمات الأخرى في نجاح المتمردين، إلا أنها ماتزال مفيدة، ففي موزمبيق على سبيل المثال، قامت حكومة رودسيا برعاية بث المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO صوت أفريقيا الحرة، إذ بدأت المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO بالبث لمدة 60 دقيقة في تموز/يوليو عام 1976 باللغات الإنجليزية والبرتغالية والسواحلية، وقد نددت برامجها الإذاعية بسياسات حكومة موزمبيق في ظل حكم جبهة تحرير موزمبيق FRELIMO التي نجحت في هزيمة الجيش الإستعماري البرتغالي[3]، وفي حركتي التَّمرُّد في ليبيا وسوريا، كلتاهما بدأتا في العام 2011، قام الداعمون من الخارج بتزويد الجماعات بالمعدات الالكترونية التي تسهل الوصول إلى الأقمار الصناعية وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

(1) Christoph Zurcher, Pavel Baev, and Jan Koehler, «Civil Wars in the Caucasus,» in Collier and Sambanis, Understanding Civil War, Volume 2, p. 283.

(2) Saeed Badeeb, The Saudi - Egptian Conflict over North Yemen, 1962 - 1970(Boulder, CO: Westview Press, 1986), pp. 37, 55.

(3) Weinstein, Inside Rebellion, p. 72.

يمكن أن تشمل المساعدة غير الفتاكة أيضاً الدعم السياسي والمعنوي، ففي غينيا بيساو، نجح الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر PAIGC في الحصول على الاستقلال من البرتغال عام 1974، فقد تلقى دعماً سياسياً كبيراً من الخارج، ففي نيسان/أبريل عام 1972أصدرت بعثة الأمم المتحدة التي زارت غينيا بيساو، تقريراً قاد لجنة الأمم المتحدة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى الاعتراف بالحزب الأفريقي لإستقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر PAIGC بوصفه «الممثل الحقيقي والشرعي لشعوب غينيا وجزر الرأس الأخضر»[1]، وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك سلسلة من القرارات التي تؤكد الإعتراف بالحزب الأفريقي لإستقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر PAIGC بوصفه الممثل الوحيد الشرعي لشعوب غينيا وجزر الرأس الأخضر ودعت جميع الدول والحكومات والمنظمات الوطنية والدولية إلى تعزيز مساعدتها للحزب PAIGC والتعامل معه حصراً، أخيراً، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع قراراً يدين الاستعمار البرتغالي ويدعوا إلى إنهاء الحرب في غينيا بيساو، وسحب قوات الاحتلال وفتح المفاوضات[2]، لقد كان الاعتراف الدولي مهماً أيضاً للمتمردين الذين يقاتلون من أجل الاستقلال في البلقان بعد نهاية الحرب الباردة بما في ذلك البوسنة، وسلوفينيا، وكرواتيا، وكوسوفو[3].

مخاطر الدعم الخارجي

في الوقت الذي ينطوي فيه الدعم الخارجي على فوائد، إلا أنه في الوقت نفسه يستبطن مخاطر لكل من الداعمين الخارجيين والجماعات المتمردة على السواء، إذ يواجه الداعمون الخارجيون مشكلة الموكِل ـ الوكيل التقليدية[4]، وتنطوي استعانة الجماعات المتمردة بمصادر خارجية للعمل العسكري على التنازل عن بعض سلطتها إزاء تحقيق أهداف القوى الخارجية، سواء أكانت دولة أو جهة فاعلة غير حكومية، وكما ذكر آنفاً، فإنّ الدول لديها دوافع مهمة

(1) Chaliand, Revolution in the Third World, p. 181.

(2) Ibid., p. 181.

(3) Seem for example, Susan Woodward, Balkan Tragedy: Chaos and Dissolution After the Cold War (Washington, D.C.: Brookings Institutions, 1995).

(4) Idean Salehyan Kristian Skrede Gleditsch, and David E. Cunningham, «Explaining External Support for Insurgent Groups,» International Organization, Vol. 65, No. 4 (Fall 2011), pp. 709 - 744.

وراء دعم المتمردين تتصل بالأهداف الجيوسياسية مثل إضعاف المنافسين أو تعزيز أمنها، فبدلاً من نشر أعداد كبيرة من قواتها أو الإنخراط في نزاع مع دولة أخرى ـ وهو أمر يمكن أن يكون مكلفاً، ويخلف أعداداً كبيرة من الضحايا، ويؤدي إلى إدانة دولية ـ تختار أحياناً الأطراف الخارجية العمل مع الوكلاء، تفترض نظرية الموكِل ـ الوكيل أن التفويض هو أداة مفيدة يستخدمها الموكِلون عندما يرغبون بتجنب التكاليف ـ بما في ذلك الوقت والموارد ـ المرتبطة بمهام معينة[1].

ولكن إذا ما كانت أهداف جماعة متمردة ما لاتتماشي بنحو وثيق مع أهداف راعيها الخارجي، أو إذا كان لدى الجماعة مصادر أخرى من الدعم الدولي أو المحلي، فإنّ احتمالية خسارة الوكالة ستكون عالية[2]، فقد دعمت الأردن المتمردين واستضافهم خلال ستينيات القرن المنصرم، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية PLO شنت هجمات غير مرخصة عبر الحدود ضد إسرائيل، وهو ما أثار أعمال انتقامية من جانب إسرائيل وقادت الحكومة الأردنية في نهاية المطاف إلى قتال منظمة التحرير الفلسطينيةPLO في العام 1970، وفي أفغانستان، انخرط عبد الرشيد دوستم وغيره من قادة المليشيات الذين تلقوا الدعم من الولايات المتحدة، في أنتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان قبل الغزو الأمريكي لأفغانستان لعام 2001 وبعده[3]، ويمكن أن يكون دعم الجماعات المتمردة خطراً سياسياً على القوى الخارجية، فخلال إدارة ريغان، قدم بعض مسؤولي البيت الأبيض المساعدة إلى الكونترا في نيكاراغوا وذلك باستعمال فائض الأموال من بيع الأسلحة لإيران، وقد كانت فضيحة «إيران ـ كونترا» واحدة من أسوأ الفضائح السياسية في الولايات المتحدة منذ فضيحة ووترغيت، ولاسيما وأنها حصلت في ظل معارضة قوية من الكونغرس.

(1) Derren G. Hawkins et al., eds., Delegation and Agency in International Organizations (Cambridge: Cambridge University Press, 2006); Roderick D. Kiewiet and Mathew D. McCubbins, The Logic of Delegation: Congressional Parties and the Appropriations Process (Chicago: University of Chicago Press, 1991).

(2) Salehyan Gleditsch, and Cunningham, «Explaining External Support for Insurgent Groups,» pp. 709 - 744.

(3) Human Rights Watch, Seductions of «Sequencing»: The Risks of Putting Justice Aside for Peace (New York: Human Rights Watch, December 2010), pp. 5 - 6; Human Rights Watch, Afghanistan: Poor Rights Record of Opposition Commanders (New York: Human Rights Watch, October 2001).

هناك أيضاً العديد من التكاليف التي تتكبدها الجماعات المتمردة، أولاً، غالباً ما يكون قبول المساعدات من الرعاة الأجانب مشروطاً، لأن الموكِل قد يرغب بدرجة ما من السيطرة أو التأثير على أهداف الجماعة المتمردة أو إستراتيجيتها، فمن غير المرجح أن تقدم الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية الموارد مجاناً، صحيح أن الاعتماد على الرعاة الخارجيين يساعد على زيادة الموارد، لكن هذا يعني عموماً فقدان بعض الاستقلالية[1]، ففي أفغانستان، على سبيل المثال، تلقت طالبان الدعم من الحكومة الباكستانية، بما في ذلك الدعم من جهاز المخابرات الباكستاني ISI، إلا أن باكستان اعتقلت من حين لآخر بعض قادة طالبان لتخطيهم الخطوط الحمراء، مثل الانخراط بمحادثات سلام من دون مشاركتها[2].

ثانياً، يمكن أن تكون المساعدات الخارجية منقطعة[3]، إذ غالباً ما يقوم المانحون بتخفيض المساعدات أو إنهائها ـ أو حتى التحول صوب الطرف الآخر ـ إذا ما كان ذلك يفي بالغرض الخاص بهم، ففي تشاد، دعمت ليبيا الجماعات المتمردة الشمالية في الحرب التي استمرت من العام 1983 إلى العام 1990، ومع ذلك ضمت ليبيا قطاع أوزو، وهي منطقة في شمال تشاد يُزعم أنها تضم رواسب غنية من اليورانيوم، وقد أدى ذلك إلى الصراع بين ليبيا وبعض الجماعات الشمالية التي كانت غير راغبة في التنازل عن السيطرة على قطاع أوزو[4].

ثالثاً، قد ينخرط الرعاة الخارجيون في أنتهاكات لحقوق الإنسان وغيرها من الأنشطة، وهو ما يقوض شرعية الجماعات المحلية والدولية، إذ ان الجماعات التي تعتمد على الدعم الخارجي تضم في بعض الأحيان الانتهازيين، وتفتقر إلى آليات ضبط السلوك السيئ وترتكب انتهاكات واسعة ضد المدنيين[5]. ففي سيراليون، تلقت الجبهة الثورية المتحدة RUF بعض

(1) Idean Salehyan, «The Delegation of War to Rebel Organizations,»Journal of Conflict Resolution, Vol. 54, No. 3 (2010), pp. 493 - 515; Salehyan, Gleditsch, Cunningham, «Explaining External Support for Insurgent Groups,» pp. 709 - 744.

(2) See, for example, Thomas Ruttig, «fte Taliban Arrest Wave in Pakistan,» CTC Sentinel, Vol. 3, No. 3 (March 2010), pp. 5 - 7; Ashley J. Tellis, Beradar, Pakistan, and the Afghan Taliban: What Gives? (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, March 2010); Seth G. Jones, In the Graveyard of Empires: America's War in Afghanistan (New York: W.W. Norton, 2009), pp. 256 - 278.

(3) Byman, Trends in Outside Support for Insurgent Movements; O'Neill, Insurgency and Terrorism, p. 140.

(4) O'Neill, Insurgency and Terrorism, p. 150; Cunningham, «Blocking Resolution,» p. 117.

(5) Weinstein, Inside Rebellion, p. 14.

المساعدات من سكان الشتات في البلدان المجاورة مثل ليبريا، لكن كان على مسؤولي الجبهة الثورية المتحدة RUF الحد من أنخراط سكان الشتات في العام 1992 «عندما أضحت تجربة مرعبة لسكاننا المدنيين» لأنهم كانوا مسيئين ويصعب السيطرة عليهم[1].

رابعاً، قد ينظر السكان المحليون إلى المتمردين على أنهم دمى تحركهم دول خارجية أو جماعات متمردة إذا كانوا يعتمدون على جهات خارجية للحصول على المساعدة[2]، وقد تفقد الجماعة التي لديها بنية قيادية خارج البلاد شرعيتها عبر النظر إليها على أنها بعيدة عن التواصل مع تلك الموجودة داخل البلد، على خلاف الجماعات المتمردة التي تعتمد على السكان المحليين للحصول على الموارد وتستتر بين ظهراني مؤيديها داخل البلاد، وقد تكون الجماعات ذات القواعد الخارجية والمستفيدين أقل حساسية لمطالب السكان المحليين أو التكاليف التي يتحملوها[3]، فعلى سبيل المثال فقدت جماعة مجاهدي خلق الإيرانية المتمردة، شرعيتها في نظر الإيرانيين جراء تحالفها مع العراق عدو إيران العتيد [4]، وفي التَّمرُّد السوري الذي بدأ عام 2011، أسس قادة تنظيم القاعدة في العراق جبهة النصرة في أواخر عام 2011 بوصفه ذراعاً عملياتياً، إلا أن زعماء تنظيم القاعدة قرروا في البداية عدم الإعلان عن صلة جبهة النصرة بتنظيم القاعدة في العراق، يبدو أنهم كانوا قلقين من أنه إذا ما نظر إليهم بوصفهم أجانب فإنّ ذلك من شأنه أن يقوض دعمهم في أوساط السوريين، وإذا ما كان ينظر إليهم على أنهم متطرفون للغاية، فإنّ ذلك من شأنه إضعاف علاقتها مع الجماعات السورية المعارضة الأخرى، وسيقوض فرصهم في الحصول على تمويل خارجي من بعض المصادر، وربما كان بعض قادة القاعدة يشعرون بالقلق أيضاً من أن العلاقة العلنية ستجذب اهتماماً غير مرغوب فيه من وكالات الاستخبارات الغربية، ويبدو أن كبار قادة تنظيم القاعدة أمروا قادة جبهة النصرة بالامتناع عن الانتماء

(1) Revolutionary United Front, Footpaths to Democracy: Toward a New Sierra Leone, 1995.

(2) Karl W. Deutsch, «External Involvement in Internal War,» in Harry Eckstein, ed., Internal War: Problems and Approaches (New York: The Free Press of Glencoe, 1964), pp. 100 - 110; David M. Edelstein, Occupational Hazards: Success and Failure in Military Occupation (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010).

(3) Chaliand, Revolution in the Third World, p. 181; Salehyan, Gleditsch, and Cunningham, «Explaining External Support for Insurgent Groups,» pp. 709 - 744.

(4) Salehyan, Gleditsch, and Cunningham, «Explaining External Support for Insurgent Groups,» pp. 709 - 744.

العلني لتنظيم القاعدة، وعدم الانخراط بالنزاع الطائفي، والنزاع مع الجماعات السورية المعارضة[1].

تأسيساً على ماسبق يتعين على الجماعات المتمردة تمحيص الدعم الخارجي وأن تقيم العوائد والكلف المحتملة، صحيح ان بعض أنواع الدعم الخارجي قد تزيد من فرصها في الفوز، مثل المساعدة من الدول الكبرى، لكن للمساعدات الخارجية ثمن في بعض الأحيان، ويجب أن يحاول المتمردون تعظيم غزارة التمويل وتأمينه من قنوات متعددة، والحيلولة دون أن يكون لخسارة مصدر واحد تداعيات كارثية على الجماعة[2].

(1) Author interview with government officials from Europe and the Middle East, April and May 2013.

(2) Salehyan, Gleditsch, and Cunningham, «Explaining External Support for Insurgent Groups,» pp. 709 - 744.

8
إنتهاء حركات التَّمرُّد

نحن نعلم أننا لانتمكن من مواجهة هذا الدكتاتور من دون دعم الولايات المتحدة ـ وفرنسا والمملكة المتحدة أيضاً[1].

يوسف أبو ليفة، متمرد ليبي

يحتم القانون الذي يحكم الحرب الثورية في بلدنا أن نصبح أقوى فيما نقاتل وننتقل من هجومنا الصغير إلى الكبير، ومن الهجوم المحلي إلى العام حتى ننهي الحرب منتصرين، وقد بدا أن كل من المقاومة المناهضة لفرنسا في الماضي والحرب الأخيرة ضد العدوان الأمريكي قد جرت على وفق هذا القانون[2].

الجنرال فون نجوين جياب

اجتاح المتمردون الليبيون في 23 آب/أغسطس عام 2011 المحيط المحصن لمقر معمر القذافي، باب العزيزية في طرابلس، واقتحموا المجمّع بجرأة، «انتهى! لقد انتهى القذافي!» هذا ما أعلنه أحد المقاتلين في خضم صخب إطلاق النار احتفالاً بذلك، ورفع المتمردون علمهم الموشح بالأحمر والأخضر والأسود فوق المبنى[3]، ثم شرع المتمردون الليبيون أو الثوار في تحطيم تمثال مذهب للقذافي، وتمزيق صوره، وهدم أجزاء من المبنى، وفي اليوم نفسه سيطر الثوار أيضاً على مطار طرابلس والأحياء الرئيسة في المدينة، حيث رقصت أعداد متزايدة من أنصار المتمردين في الميدان الأخضر بطرابلس.

(1) David Zucchino, «Libyan Rebels Embrace US and Its Flag,» Los Angeles Times, August 5, 2011.

(2) General Vo Nguyen Giap and Van Tien Dung,How We Won the War (Philadelphia: RECON, 1976), p. 38.

(3) Peter Graff, «Libyan Rebels Overrun Gaddafi HQ, Say He's 'Finished,'» Reuters, August 23, 2011.

لقد كان انتصار المتمردين مذهلاً في سرعته وشدة فتكه، إذ أطاح بحكومة القذافي في ستة أشهر فقط، لقد كان الدعم الخارجي عاملاً محورياً، إذ قامت الطائرات الأمريكية، والفرنسية، والبريطانية بدءاً من آذار/مارس عام 2011 باستهداف أنظمة القذافي للدفاع الجوي، وأطلقت السفن الأمريكية والبريطانية 110 صاروخ توماهوك أصابت مواقع الرادار والصواريخ، والقيادة والسيطرة الليبية، وقامت قاذفات الشبح من طرازB ـ 2 الأمريكية بالتحليق من قاعدة ويتمان الجوية في ميسوري، التي أسقطت 45 قنبلة دقيقة التوجيه على مطارات القذافي، ودمرت هجمات إضافية بالصواريخ كروز منشأة القذافي للقيادة والسيطرة في طرابلس، وقد قدمت وكالات الاستخبارات من البلدان الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) المواد والأموال وغيرها من المساعدات إلى المتمردين الليبيين، وبنحو عام نفذت طائرات حلف شمال الأطلسي (الناتو) ما مجموعه 26,500 طلعة جوية ضد العربات المدرعة للنظام، والمدفعية، وغيرها من الأهداف، ومنحت للمتمردين الفرصة للنصر في ليبيا، فقد مكّنت الحملة الجوية أيضاً المعارضة الليبية المتموضعة في بنغازي من النجاة من هجوم القذافي في آذار/مارس عام 2011، والذي ربما كان بإمكانه اجتياح معقل المتمردين وسحق المعارضة، إلى جانب ذلك، قامت قوات العمليات الخاصة التابعة للولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا وغيرها عناصر المخابرات بعمليات مباشرة، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والتدريب، والاستشارة، ومساعدة قوات المتمردين، ووفرت الأموال والمساعدات الفتاكة وغير الفتاكة[1].

عندما بدأ التَّمرُّد في ليبيا، لم يكن من الواضح ما إذا كان سيؤول إلى نصر عسكري لمصلحة المتمردين أم لمصلحة حكومة القذافي أم إلى التسوية، إذ أراد كل من المعارضة الليبية وحكومة القذافي النصر، وعلى النحو المذكور في الفصل الأول، فقد أفصحت البيانات التاريخية عن انتهاء مايقرب من ثلاثة أرباع حركات التَّمرُّد أما بفوز الحكومة أو المتمردين في ساحة المعركة، على حين أدركت 29 % فقط من حركات التَّمرُّد منذ انتهاء الحرب العالمية

(1) See, For example, Christopher S. Chivvis, Toppling Qaddafi: Libya and the Limits of Liberal Intervention (New York: Cambridge University Press, 2013); Karl Mueller, ed., Precision and Purpose: Airpower in the Libyan Civil War (Santa Monica, CA: RAND 2015).

الثانية التعادل[1]، المتمردون أكثر نجاحاً مما يدركه الكثير من صناع القرار[2]، فبالإضافة إلى ليبيا كانت هناك العديد من الأمثلة التاريخية البارزة لانتصار المتمردين امتدت من الخمير الحمر في كمبوديا (1970 ـ 1975) إلى انتصارات المتمردين في أفغانستان (1978 ـ 1992 و1992 ـ 1996و 1996 ـ 2001)، وكوبا (1953 ـ 1958)، وكوسوفو (1998 ـ 1999)، ونيكاراغوا (1978 ـ 1979)، وسيراليون (1991 ـ 1997)، وجنوب أفريقيا (1981 ـ 1994)، وفيتنام (1946 ـ 1954 و1955 ـ 1975).

يبحث هذا الفصل، كما هو موضح في مثال ليبيا، في كيفية انتهاء حركات التَّمرُّد، والسؤال المطروح هنا، ما العوامل التي تزيد من فرصة الجماعة المتمردة في تحقيق النصر عبر الإطاحة بالحكومة أو الانفصال عنها؟ وإذ يعتمد هذا الفصل، للإجابة على هذا السؤال، على العمل المنجز في الفصول السابقة، إلا أنه يختلف في أحد الجوانب المهمة، فهو يُعنى باستجلاء العوامل المحددة في كل فصل مجتمعة وبنحو أكثر دقة من خلال التحليل الإحصائي للعينات الكبيرة، فقد تضمن التحليل تقدير العلاقة بين أكثر من عشرة عوامل (أو المتغيرات المستقلة) والتحكم الإحصائي لتأثير العوامل الأخرى في قاعدة البيانات، وهي تشمل عوامل مثل الدعم القتالي الذي تقدمه الدول الكبرى لقوات مكافحة التَّمرُّد والمتمردين، واستعمال المتمردين للملاذ الآمن، وأهداف المتمردين من قبيل مناهضة الاستعمار والانفصال، وحجم التَّمرُّد، يتيح لنا تحليل الانحدار تقييم العلاقة الإحصائية بين العوامل وانتصار المتمردين، وقد تم عرض النتائج الكاملة للتحليل في النتائج الواردة في الملحق B.

تسلط النتائج الضوء على أهمية دعم الدول الكبرى خلال التَّمرُّد، أولاً، إن تأمين الدعم القتالي من دولة كبرى يزيد من فرص الجماعة المتمردة من تحقيق النصر، وغالباً ما يأتي الدعم القتالي الفعال من تضافر مجموعة من قوات العمليات الخاصة، ووحدات الاستخبارات، والقوات الجوية، ومن الأمثلة على ذلك دور قوات العمليات الخاصة الأمريكية، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، والقوات الجوية الأمريكية، في دعم المتمردين في كوسوفو، وأفغانستان، وليبيا، أضف إلى ذلك، قدمت المخابرات السوفيتية KGB والبحرية

(1) لقد قمت بترميز الحالات بوصفها تعادل إذا انتهت بسبب تسوية يتم التفاوض عليها، أو وقف إطلاق نار مستمر، أو انخفاض مستوى العنف إلى 25 حالة وفاة لمدة ممتدة (ولم يكن هناك تسوية).

(2) تشير البيانات إلى أن 50 تمرداً انتهت بانتصار المتمردين فيما انتهى 52 بانتصار حكومي، من إجمالي 143 حركة تمرد انتهت بين عامي 1946 والعام 2015. بالإضافة إلى ذلك انتهى 41 تمرداً بالتعادل.

السوفيتية المساعدة إلى متمردي الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر (PAIGC) في غينيا ـ بيساو، وهو ما أسهم في نجاح الحزب PAIGC في الحصول على الاستقلال من البرتغال في العام 1974، ثمة عوامل أخرى عديدة، مثل عدد الجماعات المتمردة، ووجود حروب معادية للاستعمار، يمكن أن تزيد من احتمالات نجاح المتمردين. ثانياً، هناك عدة عوامل تقلل من احتمالات انتصار الجماعة، وتشمل المواقف التي يستعمل فيها المتمردون إستراتيجية العقاب، وعندما يسعى المتمردون إلى الانفصال بدلاً من الإطاحة بنظام ما، وعندما تتلقى الحكومة دعماً قتالياً من دولة كبرى، ولايعد أي من هذه العوامل حتمي، ولاتضمن النصر بل عوضاً عن ذلك تزيد (أو تقلل) من احتمالات النصر، تم تقسيم ما تبقى من هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام.

فحص الأول منها العوامل التي تزيد من فرص المتمردين في تحقيق النصر، على حين حلل القسم الثاني العوامل التي تقلل من فرص المتمردين في تحقيق النصر، أما العامل الثالث فيسلط الضوء على تلك العوامل التي لا تؤثر بنحو كبير على فرص انتصار المتمردين كما ناقش تعادل المتمردين.

العوامل التي تزيد من فرص المتمردين في تحقيق النصر

يتعين على جماعات المتمردين التفكير ملياً في العديد من القضايا لتحقيق النصر، أولاً، يمكن للمتمردين الاختيار بين ثلاثة إستراتيجيات رئيسة: حرب العصابات، والحرب التقليدية، والعقاب، وهذه الاستراتيجيات لايستبعد بعضها بعضا، إذ غالباً مايستعمل المتمردون أكثر من إستراتيجية خلال التَّمرُّد، لقد كان اختيار الإستراتيجية تاريخياً يعتمد على عوامل مثل السيطرة على الأرض، والأداء في ساحة المعركة، وتوازن القوى مع الحكومة، ثانياً، تحتاج الجماعات إلى تقييم الكلف والعوائد المتحققة جراء تبني طائفة من التكتيكات، مثل الكمائن، والغارات، والتخريب، وإثارة الفوضى، والاغتيالات، والتفجيرات، ثالثاً، يحتاج المتمردون إلى التفكير بعناية في التصميم التنظيمي، بما في ذلك في حركات التَّمرُّد ذات الجماعات والفصائل المتعددة، وفي هذا السياق فإنّ البنى التنظيمية المركزية هي أكثر فاعلية بنحو عام لأنها تساعد قادة المتمردين على تحديد من ينخرط في سلوك التهرب أو الانشقاق، ويمكن أن تساعد المركزية الجماعات أيضاً على التحكم في الأراضي التي تسيطرعليها بنحو أفضل، رابعاً، يمتلك المتمردون طائفة واسعة من المنابر للقيام بحملات إعلامية ودعاية بدءاً من المطبوعات والراديو وصولاً

إلى التعبير الشفهي، إلا أن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتكنولوجيا الاتصالات المتقدمة بنحو خاص يمكنها الوصول إلى جمهور واسع، وتساعد على تحشيد الفئات السكانية الرئيسة، والتغلب على مشاكل العمل الجماعي عبر تسهيل التنسيق، خامساً، يمكن للدول الخارجية والجهات الفاعلة غير الحكومية تقديم مجموعة من الخدمات (مثل الدعم القتالي، والملاذ الآمن، والتدريب، والاستخبارات)، والسلع (مثل المال، والمواد الفتاكة وغير الفتاكة) للمتمردين، وفي الوقت الذي تكون كل هذه العوامل مهمة، إلا أن التحليل الإحصائي يؤشر عوامل عدة تزيد من احتمالات انتصار المتمردين.

الدعم القتالي المقدم من جانب دولة كبرى: أول أنواع الدعم هو الدعم القتالي الخارجي المقدم من لدن دولة كبرى[1]، هذا الاستنتاج هو الأكثر دقة قياساً بالعديد من الدراسات التي تجمع الدعم الخارجي في فئة واحدة ولاتحدد أنواع الدعم الأكثر أهمية[2]، وقد لاحظ الواقعيون في العلاقات الدولية منذ مدة طويلة أهمية الدولة العظمى لأن هذه الدول لها اليد الطولى لمايجري في السياسة الدولية[3]، وقد اتفق الواقعيون على افتراضات عدة وهي: ان الدول هي الجهات الفاعلة المحورية في السياسة الدولية، وان النظام السياسي الدولي فوضوي لأنه لايوجد هيأة فوق السلطة الوطنية يمكنها فرض القواعد على الدول، كما ان الجهات الفاعلة في النظام الدولي عقلانية وحساسة للتكاليف، وان الدول ترغب في الحصول على القوة لضمان أمنها[4]، إذ تُحدد حظوظ الدول في النظام الدولي، في المقام الأول، بقرارات

(1) تشمل القوى الكبرى الولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة وروسيا/الاتحاد السوفيتي واليابان والمملكة العربية السعودية وفرنسا وألمانيا والهند والبرازيل على أساس القوة العسكرية والاقتصادية. تمثل هذه القائمة تقريباً عادلاً للقوى التي كان لها تأثير دولي وإقليمي كبير. للمزيد بخصوص القوى الكبرى ينظر على سبيل المثال:

John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York: W.W. Norton, 2001), p. 5.

(2) See, For example, Ben Connable and Martin C. Libicki,How Insurgencies End (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2010), p. xiii; Jason Lyall and Isaiah Wilson III, «Rage against the Machines: Explaining Outcomes in Counterinsurgency Wars,» International Organization, Vol. 63 (Winter 2009), pp. 67 -106ـ.

(3) Hans J. Morgenthau, Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace (New York: Alfred A. Knopf, 1963).

(4) See, for example, Kenneth Waltz, Theory of International Politics (New York: McGraw ـ Hill, 1979); Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics.

الدولة الأقوى وأفعالها، وتتحدد القوى العظمى بناءً على قدرتها العسكرية النسبية[1]، وقد اشار المؤرخ الانكليزي أ.ج.ب تايلور إلى أن «اختبار القوى العظمى هو اختبار لقدرتها على خوض الحرب»[2]، ثمة أنواع أخرى للقوة أيضاً مهمة، إذ اعتمد عالم السياسة الأمريكي كينيث والتز خمسة معايير لتحديد القوة العظمى: القوة العسكرية، والقدرة الاقتصادية، وعدد السكان، والمساحة الجغرافية، والموارد الطبيعية المتاحة، والاستقرار والكفاءة السياسيان[3].

وفي حرب التَّمرُّد، تستطيع الدول الكبرى قلب التوازن لمصلحة أي من الجانبين، إن دعم الدول الكبرى هو أمر بالغ الأهمية، لأنه، بحكم تعريفها، تتمتع بمزيد من الموارد العسكرية وغيرها من الموارد التي يمكن توفيرها للجماعات المتمردة، ويمكن أن تكون المساعدة من دول كبرى بمنزلة دعم معنوي مهم للجماعات المتمردة[4]، إذ دعمت الدول الكبرى كافة تأريخياً، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة المتمردين بوصفها وسيلة لتوسيع نفوذها في الخارج من دون إنفاق كلفة الدم والمال والكلف الأخرى التي غالباً ما تنطوي عليها الحرب بين الدول[5]، إذ يمكن أن تكون الحرب بالوكالة رخيصة نسبياً بالنسبة للقوى الخارجية، حتى لو كانت الكلفة مرتفعة بالنسبة للسكان المحليين.

دعمت الدول الجماعات المتمردة بانتظام خلال الحرب الباردة، إذ ساعدت الولايات المتحدة الكونترا في نيكاراغوا، والمجاهدين الأفغان، والمقاتلين البوذيين التبتيين، على

(1) Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, p. 5.

(2) A. J. P. Taylor, The Struggle for Mastery in Europe 1848 1918 ـ (New York: Oxford University Press, 1980), p. xxiv.

(3) Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (New York: McGraw ـ Hill, 1979), p. 131.

(4) See, for example, Daniel Byman et al.,Trends in Outside Support for Insurgent Movements (Santa Monica, CA: RAND, 2001), p. xiv. They note: «The encouragement or example of the state is enough to convince individuals to take up arms and join, or otherwise support, an insurgent movement.»

(5) On great powers and insurgencies see Steven R. David, «Why the third World Matters,» International Security, Vol. 14, No. 1 (Summer), 1989, pp. 50 85 ـ; Mark P. Lagon, «The International System and the Reagan Doctrine: Can Realism Explain Aid to 'Freedom Fighters'?» British Journal of Political Science, Vol. 22, No. 1 (January 1992), pp. 39 - 70; William Rosenau, «The Kennedy Administration, US Foreign Internal Security Assistance and the Challenge of 'Subterranean War,' 1961 63 ـ,» Small Wars and Insurgencies, Vol. 14, No. 3 (Autumn 2003), pp. 65 - 99.

حين دعم كل من الاتحاد السوفيتي والصين مقاتلي حرب العصابات في أنغولا، واليونان، وجنوب أفريقيا، وفيتنام، ودول أخرى متعددة[1]، وعلى نطاق أوسع، كان دعم الدول الكبرى عاملاً حاسماً في أنتصار المتمردين في العديد من حركات التَّمرُّد، مثل أفغانستان، وأنغولا، وكمبوديا، وتشاد، وأثيوبيا، وغينيا، وليبيا، وجنوب أفريقيا، وكما لاحظ محمد يوسف، رئيس القسم الأفغاني في جهاز المخابرات الباكستاني ISI، فقد كان الدعم الأمريكي ضرورياً لهزيمة الحكومة الأفغانية التي يدعمها الاتحاد السوفيتي:

> لقد أدت مساهمة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA دوراً حيوياً في شن الجهاد الأفغاني، ومن دون دعم الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية سيظل الوجود السوفيتي مكين في هذا البلد، ولولا المعلومات الاستخباراتية التي قدمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، لخسرنا الكثير من المعارك، ومن دون التدريب الذي قدمته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA لمدربينا الباكستانيين لكان المجاهدون غير مؤهلين بنحو مخيف[2].

وتشير البيانات إلى أن الدعم القتالي المقدم من الدول الكبرى للمتمردين، على وجه الخصوص، يزيد من احتمال النصر، ولاسيما عندما لا تمتع قوات مكافحة التَّمرُّد بدعم من دولة كبرى أخرى، وعلى سبيل التذكير، فإنّ الدعم القتالي يشير إلى المشاركة المباشرة لجيش خارجي أو قوات بحرية أو جوية أو وحدات استخبارات في القتال إلى جانب المتمردين، وبنحو عام، فإنّ الدول الكبرى لديها العديد من الخيارات، إذ يمكنها دعم كل من المتمردين والحكومة معاً، أو المتمردين فقط، أو الحكومات فقط، أو ولا أي جانب، وعندما يتلقى المتمردون الدعم القتالي من دولة كبرى، تتزايد فرص انتصار المتمردين بنحو كبير[3]، عندما لاتدعم الدول الكبرى المتمردين وتدعم الحكومة، يقل احتمال انتصار

(1) Byman, Trends in Outside Support for Insurgent Movements, p. 1.

(2) Mohammed Yousaf and Mark Adkin,Afghanistan the Bear Trap: The Defeat of a Superpower (Havertown, PA: Casemate, 2001), p. 97.

(3) لاحظ أن أهمية دعم الدول الكبرى للمتمردين وحدهم تختفي خلال حركات التمرد في الحرب الباردة فقط (تلك التي انتهت قبل العام 1989). قد يعود ذلك لأسباب عدة، مثل أهمية الحروب ضد الاستعمار. إذ كان لدى المتمردين الذين يقاتلون ضد القوى الاستعمارية، على سبيل المثال، احتمال كبير للفوز بغض النظر عما إذا كانوا قد تلقوا الدعم من الدول الكبرى أم لا.ومع ذلك فإنّ أهمية دعم الدول الكبرى للمتمردين في حقبة ما بعد الحرب الباردة كان لها آثار ذات صلة على حركات التمرد المعاصرة.

المتمردين، لكن عندما تدعم الدول الكبرى كلا الجانبين بدعم قتالي أو غير قتالي، يبقى انتصار المتمردين مرجحاً.

ويمكن أن يكون الدعم القتالي الخارجي الذي تقدمه الدول الكبرى مفيداً لأنه يتيح لها، عبر مشاركتها، التأثير بنحو مباشر على نتيجة الحرب، وغالباً ماتكون المساعدة عامة من دون تحديد وتترك معظم تفاصيل التنفيذ للمتمردين، بما في ذلك كيفية استعمال الأموال الخارجية، والمساعدات الفتاكة وغير الفتاكة، والاستخبارات، وأنواع المساعدة الأخرى، إلا أن الدعم القتالي المباشر يشمل القوى الخارجية المشاركة في النزاع، ومن الأمثلة على ذلك الدعم الهندي لشرق باكستان (بنغلاديش حالياً) في حرب الانفصال التي اندلعت في العام 1971، ودعم حلف شمال الأطلسي (الناتو) لجيش تحرير كوسوفو بين عامي 1998 و1999، ودعم الولايات المتحدة للمتمردين الأفغان في العام 2001، ودعم حلف شمال الأطلسي (الناتو) للمتمردين الليبيين في العام 2011، وتنطوي العديد من حركات التَّمرُّد المستمرة على وجود دعم قتالي مباشر للجماعات المتمردة، بما في ذلك سوريا (بدعم الولايات المتحدة وغيرها من الدعم للمتمردين) وأوكرانيا (بالدعم الروسي للمتمردين).

غالباً ما تركن الدول الكبرى إلى قوات العمليات الخاصة، ووحدات الاستخبارات، والقوة الجوية، ومنصات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المحمولة جواً ISR ـ بدلاً من القوات التقليدية ـ لدعم المتمردين، ويشار إلى ذلك أحياناً باسم «الحرب غير التقليدية» التي تتضمن العمليات التي تشن بالمتمردين والقوات غير النظامية الأخرى أو معها أو من خلالها[1]، وقد تطور في الولايات المتحدة تعريف الحرب غير التقليدية والدعم الأمريكي للمتمردين عبر الزمن، فقد نشأ المفهوم العقائدي مع إنشاء مكتب الخدمات الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية، إذ عُرفت الحرب غير التقليدية من زاوية عمليات حرب العصابات والعمليات السرية في الأراضي التي يسيطر عليها العدو، وقد ظهرت أولى التعريفات الرسمية للجيش الأمريكي التي سلطت الضوء على الحرب غير التقليدية في العام 1950 على أنها «حرب

(1) See, for example, US Department of Defense, Special Operations, Joint Publication 3 - 05 (Washington, D.C.: Joint Staff, July 16, 2014), p. xi; US Department of the Army, Army Special Operations Forces Unconventional Warfare (Washington, D.C.: Headquarters, Department of the Army, September 2008), pp. 1 - 2.

الأنصار»[1]، وفي العام 1951 تم دمج قدرات الحرب غير التقليدية للجيش الأمريكي في إطار مكتب الحرب النفسية، ونشر الجيش الأمريكي أول كتيبتين ميدانيتين لإدارة العمليات الخاصة، مع التركيز على الحرب غير التقليدية[2]، وبحلول عام 1955 أعلن أول دليل إرشادي تأريخي، يربط القوات الخاصة للجيش الأمريكي بالتحديد بالحرب غير التقليدية، إن الحرب غير التقليدية «تتكون من ثلاثة مجالات مترابطة من حرب العصابات (GW)، والهروب والمراوغة، وإثارة الفوضى ضد الدول المعادية»[3].

وعلى مدار العقود القليلة التالية، استعملت الولايات المتحدة قوات العمليات الخاصة، وعناصر المخابرات، والقوات الجوية لمساعدة المتمردين في أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، واستعملت الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي (الناتو) الأخرى، في العام 1999بعد نهاية الحرب الباردة، مزيجاً من هذه القوات في كوسوفو خلال عملية قوات الحلفاء[4]، وبعد ذلك بعامين شن ما يقرب من 100 ضابط في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، و350 من قوات العمليات الخاصة، و15000 أفغاني ـ مايصل إلى 100 غارة قتالية يومياً ـ هزمت جيش طالبان الذي يقدر من 50,000 إلى 60,000 مقاتل بالإضافة إلى عدة آلاف من مقاتلي القاعدة[5].

(1) US Army, Dictionary of United States Army Terms (Washington, D.C.: Headquarters, Department of the Army, August 1950).

(2) Department of the Army, Organization and Conduct of Guerilla Warfare, FM 31 - 21 (Washington, D.C.: Headquarters, Department of the Army, October 1951); Department of the Army, Operations against Guerilla Forces, FM 30 - 20 (Washington, D.C.: Headquarters, Department of the Army, February 1951).

(3) Department of the Army, US Army Special Forces Group (Airborne), FM 31 - 20 (Washington, D.C.: Headquarters, Department of the Army, August 1955).

(4) BenJamin S. Lambeth, NATO's Air War for Kosovo: A Strategic and Operational Assessment (Santa Monica, CA: RAND, 2001); Ivo H. Daalder and Michael E. O'Hanlon, Winning Ugly: NATO's War to Save Kosovo (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2000).

(5) On the overthrow of the Taliban regime see Gary Schroen, First In: An Insider's Account of How the CIA Spearheaded the War on Terror in Afghanistan (New York: Ballantine Books, 2005); Stephen Biddle, Afghanistan and the Future of Warfare: Implications for Army and Defense Policy (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, US Army War College, November 2002); Gary Berntsen and Ralph Pezzullo, Jawbreaker: The Attack on Bin Laden and Al Qa'ida

وبعد عقد من الزمان في ليبيا، شنّت دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) غارات جوية ونشرت وحدات سرية لمساعدة المتمردين على الإطاحة بحكومة القذافي، إذ كانت الغارات التي شنها الحلف، التي استمرت من آذار/مارس إلى تشرين الأول/أكتوبر من العام 2011 في ظل عملية فجر أوديسا وعملية الحامي الأوحد، حاسمة لنجاح المتمردين، وشملت هذه الهجمات غارات جوية على مواقع القيادة والسيطرة التابعة للحكومة الليبية، وقوات المناورة، ومستودعات الذخيرة، وثكنات صواريخ سكود، وأنظمة صواريخ أرض جو، وقد مكّنت الحملة الجوية المعارضة الليبية المتموضعة في بني غازي من النجاة من هجوم القذافي في آذار/مارس عام 2011، إذ قامت القوات الجوية الأمريكية، والفرنسية، والبريطانية بتدمير دبابات القذافي ودحرها بسرعة، وإحباط ما يمكن أن يكون هجوماً دموياً على المدينة، وفي مواجهة القوة الجوية للتحالف، لم تستطع قوات النظام من التحشيد لتنفيذ العمليات الهجومية المطلوبة لاجتياح بنغازي، بالإضافة إلى ذلك، كان لإقامة منطقة حظر طيران وبدء الضربات الجوية للتحالف ـ واستمرارها ـ ، الأثر البالغ على سايكولوجية المتمردين الليبيين، الذين باتوا مقتنعين بنحو متزايد بأنهم قادرون على تحقيق النصر[1].

وعلى نطاق أوسع ساعد الدعم القتالي لحلف شمال الأطلسي (الناتو) تغيير مسار الحرب الليبية، وتمكين المتمردين وفي نهاية المطاف الإطاحة بنظام القذافي، وخلصت إحدى الدراسات إلى القول:

> لقد قام التحالف من خلال تدخله بوقف الحرب الأهلية في ليبيا وتغيير مسارها، ومنع القذافي من سحق حركة التَّمرُّد الوليدة الساعية للإطاحة بنظامه الدكتاتوري، والاستمرار في تمكين قوات المعارضة من التغلب على عدو قال كثيرون إن المتمردين لايمكنهم هزيمته من دون جيش أجنبي يغزو ليبيا[2].

وقد عمل حلف شمال الأطلسي (الناتو) والقوة الجوية الشريكة بالتنسيق مع قوات المتمردين على الأرض لدحر قوات القذافي وإجبارها على الانكفاء وأخيراً لكسر مقاومتها،

(New York: Crown, 2005); Bob Woodward, Bush at War (New York: Simon & Schuster, 2002); Henry A. Crumpton, «Intelligence and War: Afghanistan 2001 - 2002,» in Jennifer E. Sims and Burton Gerber, eds., Transforming US Intelligence (Washington, D.C.: Georgetown University Press, 2005).

(1) Mueller, Precision and Purpose; Chivvis, Toppling Qaddafi.

(2) Mueller, Precision and Purpose, p. 1.

لقد حافظ حلف شمال الأطلسي (الناتو) بنحو عام على حظر الأسلحة، وسهل عمليات الإغاثة الإنسانية، وأنشأ منطقة حظر طيران وحافظ عليها، وساعد على حماية السكان المدنيين في ليبيا من قيام قوات القذافي بضربات جوية، ويقدم الجدول رقم 8.1 نظرة عامة على الحملات الجوية لعملية الحامي الأوحد في ليبيا للعام (2011) وكوسوفو (1999)[1]، وقد كانت القوة الجوية، إلى جانب قوات العمليات الخاصة الخارجية ووحدات الاستخبارات، عاملاً حاسماً في كلتا الحربين في دعم الجماعات المتمردة.

وعلى الرغم من هذه النجاحات، هناك العديد من المحاذير، إذ أن الدعم القتالي من جانب الدول الكبرى لايفضي دائماً إلى النصر، على الرغم من أنه يزيد من احتمال انتصار المتمردين، فهناك العديد من الحالات لم تؤد إلى انتصار المتمردين، مثل الدعم الأمريكي وغيره من أشكال الدعم الغربي للحزب الديمقراطي الكردستاني KDP والاتحاد الوطني الكردستاني PUK أثناء التَّمرُّد الكوردي العراقي الذي بدأ في العام 1961، بالإضافة إلى ذلك لم يستتبع الدعم القتالي الذي قدمته الصين للحزب الشيوعي في بورما انتصاراً للمتمردين في ميانمار في الحرب التي بدأت في العام 1948.

جدول رقم 8.1
الحملات الجوية في ليبيا وكوسوفو [2]

النوع	كوسوفو	ليبيا (عملية الحامي الأوحد)
طول العملية (الأيام)	78	215
إجمالي الطلعات الجوية	38,004	26,500
الطلعات الهجومية	19,484	9,700
متوسط عدد الطلعات اليومية	487	123
القتلى المدنيين	500	60
كلفة العمليات (بمليارات الدولارات عام 2011)	$2.7	$1.1

(1) فجر أوديسا كان الاسم الرمزي للمراحل الأولية من العملية الليبية وقد استعملها أيضاً بعض أعضاء التحالف الآخرين، إلا أن آخرين تبنوا أسماءهم الخاصة لجهودهم الوطنية في ليبيا، بما في ذلك عملية إلامي (المملكة المتحدة) وعملية هارمتان (فرنسا) وعملية موبيل (كندا). وبعد نقل قيادة العملية إلى الناتو في 31 آذار عام 2011، أصبحت عملية الحامي الأوحد.

(2) 63 - Chivvis, Toppling Qaddafi, p. 177.

زد على ذلك، من الممكن أن يكون هناك قدر من مشكلة التداخل مع الدعم الخارجي[1]، إذ قد توفر بعض الدول الكبرى دعماً خارجياً ـ بما في ذلك الدعم القتالي المباشر ـ في الحالات التي تتوقع فيها انتصار المتمردين أو قوات مكافحة التَّمرُّد، وقد تحجم عن تقديم الدعم عندما يكون من المرجح أن يخسر المتمردون أو قوات مكافحة التَّمرُّد، ومن ثم قد يرى بعضهم بان احتمالات النصر لجماعة متمردة ما تؤثر على درجة الدعم الخارجي وليس العكس، قد لاتعمل القوى الخارجية على تحسين فرص انتصار المتمردين، لكنها ببساطة تنضم إلى الجانب الرابح[2]، وعلى الرغم من أن هذا قد يكون صحيحاً في بعض الحالات، إلا أن الدول الكبرى والعظمى لها دوافع أساسية لدعم المتمردين تكمن في حساباتها الجيوبولتيكية، كما فعل كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، وهذا يؤشر أنهم قد يساعدون المتمردين في الحالات ذات الأهمية الإستراتيجية ـ حتى عندما يتراجع احتمال نجاح المتمردين، فعلى الرغم من تضاؤل احتمالات الإطاحة بنظام كاسترو في كوبا، استمر الرئيس الأمريكي جون كنيدي بدعم عملية زاباتا ZABATA ـ المعروفة باسم خليج الخنازير ـ والمتمردين المناهضين لكاسترو بسبب المخاوف المتصلة بالسوفييت، وعلّق كنيدي قائلاً:

> «في أمريكا اللاتينية قام العملاء الشيوعيون الذين يسعون لاستغلال ثورة الأمل السلمية في تلك المنطقة بتأسيس قاعدة في كوبا على بعد 90 ميلاً فقط عن شاطئنا... لايمكن التفاوض على الهيمنة الشيوعية على هذا النصف من الكرة الأرضية»[3].

لكن مع ذلك قد يكون افتقار المتمردين إلى الدعم الخارجي الذي تقدمه الدول الكبرى كارثياً، ولاسيما إذا كان للجماعات موارد محدودة، فمن دون هذا الدعم المهم افتقر المتمردون في بوروندي (1965 ـ 1972)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (1996 ـ 1997)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (1960 ـ 1962)، وجمهورية الدومنيكان (1965)، واليونان (1946 ـ 1949)، واندونيسيا (1965 ـ 1978)، وكينيا (1952 ـ 1956)، وبيرو (1982 ـ 1989)، والفلبين (1946 ـ 1954)، من بين أمور أخرى إلى الموارد للإطاحة بالحكومات.

---

(1) On endogeneity see, for example, Gary King, Robert O. Keohane, and Sidney Verba, Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

(2) أتقدم بالشكر لدانييل بيمان على هذه الإشارة.

(3) John F. Kennedy, State of the Union Address, January 30, 1961.

والحالة اليونانية مثالاً واضحاً على ذلك، فكما وضَّح جوزيف ستالين للمسؤولين اليوغسلافيين في حزيران/يونيو عام 1948، مؤكداً أن الاتحاد السوفيتي رفض دعم المتمردين الشيوعيين في اليونان لأن « لا أمل لديهم في النجاح البتة»، المشكلة التي طرحها ستالين كانت واضحة :«مارأيك هل ستسمح لك ـ بريطانيا والولايات المتحدة ـ الولايات المتحدة، أقوى دولة في العالم ـ بقطع خطوط التواصل في البحر الأبيض المتوسط؟ كلام فارغ، ليس لدينا بحرية»[1]، لقد كان ستالين ذو بصيرة، إذ خلصت إحدى وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA التي رفعت السرية عنها إلى أن «الكارثة الأكبر بكثير هي خسارة اليونان نفسها ستفضي إلى تداعيات نفسية وسياسية [التي] يمكن أن تؤدي إلى حالة من الذعر الدولي»[2]، وعلى وفق تقدير وكيل وزير الخارجية دين أتشيسون يُنذِرُ فقدان اليونان بخسارة دول لمصلحة الشيوعية «عبر الشرق الأدنى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا برمتها»[3]، وقد أسهم فشل الجماعات اليونانية في تأمين الدعم السوفيتي في هزيمتها في نهاية المطاف، ولاسيما أن الولايات المتحدة قدمت مساعدات كبيرة للحكومة اليونانية.

عدد الجماعات المتمردة: بالإضافة إلى الدعم القتالي المقدم من لدن الدول الكبرى، فإنّ عدد الجماعات المتمردة مهم أيضاً، وكما هو موضح في الفصل الخامس، فقد كان هناك أكثر من جماعة متمردة في نصف حركات التَّمرُّد منذ عام 1946، وقد زادت نسبة حركات التَّمرُّد ذات الجماعات متعددة مع مرور الوقت، ومن بين حركات التَّمرُّد التي بدأت منذ عام 1980، كان هناك 36 % فقط ذات جماعة واحدة فيما كانت حركات التَّمرُّد التي تتألف من جماعات متعددة 64 %، وفي الوقت الذي لاتثير فيه حركات التَّمرُّد ذات الجماعة الواحدة أو التي تضم أكثر من خمس جماعات احتمال انتصار المتمردين، إلا أنه من المرجح أن ينتصر المتمردون في الحركات التي تضم بين جماعتين أو أربع جماعات متمردة على مدى التَّمرُّد، قد تكون هناك بعض الأسباب، فعلى سبيل المثال، قد يؤشر وجود عدة جماعات وجود بيئة مواتية

(1) Lars Baewrentzen, John O. Iatrides, and Ole L. Smith, eds.,Studies in the History of the Greek Civil War, 1945 - 1949 (Copenhagen: Museum Tusculanum Press, 1987), p. 273.

(2) Quoted Michael D. Shafer,Deadly Paradigms: The Failure of US Counterinsurgency Policy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988),p. 178; Russell Crandall, America's Dirty Wars: Irregular Warfare from 1776 to the War on Terror (New York: Cambridge University Press, 2014), p. 168.

(3) Quoted in Shafer, Deadly Paradigms, p. 177; Crandall, America's Dirty Wars, p. 168.

للتمرد، مثل ضعف الحكومة، أو مظالم محلية كبيرة، أو توفر موارد قابلة للنهب، لكن مع ذلك قد يكون من الصعب إدارة تحالف واسع الانتشار في ظل وجود عدة جماعات.

وقد ترغب الجماعات المتمردة في حركات التَّمرُّد التي تضم جماعتين أو أربع جماعات، في إنشاء تحالف جامع لتنسيق النشاط السياسي والعسكري(1)، إن التحالف الجامع يمكن أن يكون أكثر فاعلية في التعامل مع مشاكل الموكِل ـ الوكيل داخل حركة التَّمرُّد لأنه سيكون من الأسهل تحديد المتورطين في سلوك التهرب أو الانشقاق ومعاقبتهم، وسيكون لقادة المنظمات الجامعة قيادة وسيطرة أشد على أعضائهم قياسا بالحال التي ينتفي فيها وجود مثل هذه البنية(2).

الحروب المناهضة للاستعمار: ختاماً، فإنّ القتال ضد الحكومات الاستعمارية يزيد بنحو كبير من أرجحية انتصار المتمردين، وفي الوقت الذي تكون فيه هذه النتيجة أقل أهمية اليوم إلا أن الحروب الاستعمارية كانت مفيدة للمتمردين مثل ماوتسي تونغ في الصين، وهوي تشي مينه في فيتنام، وجبهة التحرير الوطنية FLN في الجزائر، فبحلول الحرب العالمية الثانية، كانت القوى الاستعمارية، مثل فرنسا وبريطانيا، ضعيفة، وهو ما وفر فرصة لحركات الاستقلال الوليدة، إذ لم يكن لدى أي بلد الموارد أو الإرادة السياسية لمحاربة التَّمرُّد المطول في مستعمراته، وخلص أحد جوانب تاريخ حرب التَّمرُّد إلى أن «من الأهمية بمكان أن نفهم مدى ضعف أكبر قوتين استعماريتين بحلول عام 1945 من أجل فهم أسباب موجة تصفية الاستعمار التي اجتاحت العالم في السنوات القليلة التالية وأسباب صعود مقاتلي حرب العصابات والإرهابيين المناهضين للغرب»(3)، ومن المؤكد أن أحد منشورات الحكومة البريطانية قد أعلن وبوضوح في العام 1946 أن «الإمبريالية البريطانية قد ماتت»(4).

(1) David E. Cunningham, Barriers to Peace in Civil War (New York: Cambridge University Press, 2011).

(2) Virginia Page Fortna, Peace Time: Cease - Fire Agreements and the Durability of Peace (Princeton,NJ: Princeton University Press, 2004).

(3) Max Boot, Invisible Armies: An Epic History of Guerrilla Warfare from Ancient Times to the Present (New York: W.W. Norton, 2013), p. 322.

(4) Ronald Hyam, Britain's Declining Empire: The Road to Decolonization, 1918 - 1968 (New York: Cambridge University Press, 2006), p. 94.

العوامل التي تقلل من فرص المتمردين في تحقيق النصر

هناك أيضاً العديد من العوامل التي تقلل من فرص انتصار المتمردين وهي: استعمال استراتجيات العقاب، والانفصال، ودعم الدول الكبرى للحكومات.

العقاب: تقل فرص الجماعات المتمردة التي تعتمد إستراتيجيات العقاب في تحقيق النصر(1)، إذ تتضمن استراتيجيات العقاب استهداف غير المقاتلين عمداً من أجل رفع التكاليف الاجتماعية جراء استمرار المقاومة وإجبار الحكومة على التنازل لمطالب المتمردين، إن السمة المشتركة لحملات العقاب هي أنها تتسبب في معاناة للمدنيين، سواء أكان ذلك بنحو مباشر أم غير مباشر، وقد تتضمن أهدافها تثبيط الروح المعنوية للمدنيين عبر تعريض قطاعات كبيرة من السكان للإرهاب أو عبر التسبب في نقص حاد في السلع والخدمات الاستهلاكية (مثل المواد الغذائية، والمنسوجات، والسلع الصناعية)، وكذلك ثني السكان عن التعاون مع الحكومة، وقد استعملت الجماعات المتمردة إستراتيجيات العقاب في أكثر من ثلث حركات التَّمرُّد، وغالباً مايتم دمج هذه الإستراتيجية مع إستراتيجيتي حرب العصابات والحرب التقليدية.

تميل استراتيجيات العقاب إلى إضعاف دعم التَّمرُّد عبر إثارة السخط في أوساط السكان المدنيين، وزعزعة القلوب والعقول، وإيجاد مستويات عالية من المقاومة لتقدم المتمردين، وإلحاق الضرر بسمعة الجماعات المتمردة دخل البلاد وخارجها(2)، وتنطوي إستراتيجية العقاب في الواقع على خطورة دفع السكان المحليين إلى أحضان الحكومة، عوضاً عن تركيعهم، وكما لاحظ أحد المراقبين بشأن الفيت كونغ:

> لقد أفاد العائدون ان جلسات التلقين العقائدي بشأن الكفاح المسلح أشارت إلى أن تمرد الملايو... بوصفها حالة فشل فيها الإرهاب العشوائي، إذ قال أحدهم: «قيل لنا، إن المتمردين في سنغافورة في أيام معينة كانوا يضعون الديناميت في القطار داخلي 67th، وفي اليوم التالي للقطار الداخلي30th وهلم جرا، لكن ذلك من شأنه أن يغلظ قلوب الناس ضد المتمردين»(3).

(1) According to the statistical analysis, punishment is negative and marginally significant.

(2) Weinstein, Inside Rebellion, p. 206; Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War, pp. 153 - 154.

(3) Douglas Pike, Viet Cong: The Organization and Techniques of the National Liberation Front of South Vietnam (Cambridge, MA: MIT Press, 1966), p. 251.

لهذا السبب كافحت العديد من الجماعات المتمردة من أجل الحد ـ أو حتى الامتناع عن استعمال ـ من الاستراتيجيات والتكتيكات التي تقوض الدعم المحلي، وقد لاحظ أحد أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقتIRA، على سبيل المثال، إن الجماعة يجب عن تتوقف عن استعمال السيارات المفخخة لأنه «من الصعب عليك السيطرة عليها، ومن ثم ينتهي بك المطاف بخسائر في صفوف المدنيين يرفضها الجميع، وهي (أ) مأساة الأشخاص الذين قتلوا، (ب) كارثة سياسية لأهداف النضال»[1]، بالإضافة إلى ذلك حث ماوتسي تونغ بشدة المتمردين على الامتثال لقواعد مثل «لاتسرق من الناس» و«لاتكن أنانياً أو غير عادل» وحذرهم إزاء ضرورة تأمين دعم السكان لا إغضابهم[2].

الانفصال: تقل فرص الجماعات التي تسعى للانفصال في تحقيق النصر ـ على خلاف تلك التي تسعى للإطاحة بالنظام، إذ أن الانفصال هو أصعب على المتمردين تحقيقه قياسا بتغيير النظام، وما جنوب السودان وكوسوفو إلا حالات شاذة في النجاح، فقد نجحت جماعات المتمردين في 43 % من الوقت عندما كان هدفهم الإطاحة بالنظام، ونجحوا في 77 % من الوقت عندما كان هدفهم الاستقلال عن السلطة الاستعمارية، على حين حاز الانفصال على نسبة نجاح 10 % من الوقت فقط وأدى إلى تمرد أطول بكثير ـ 17 عاماً لحروب الانفصال، قياسا ب ـ 10 سنوات لتغيير النظام، و7 سنوات للاستقلال عن السلطة الاستعمارية.

هناك عاملان على الأقل قد يفسران صعوبات الانفصال[3]، فالمعايير الدولية لاتدعم عموماً تغيير حدود الدولة ودعم الانفصال، إذ يجد الانفصاليون أنفسهم في حرب ضد دول أكثر صرامة ويقاتلون في سبيل غايات (إعادة ترسيم الحدود الدولية) تحول دونها العديد من المحرمات القوية في النظام الدولي الحالي، بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك آلية إختيار عملية، إذ يرجح أن تربح الجماعات الحروب التي تسعى إلى تغيير النظام في الدول الضعيفة، التي تكون مواتية لحركات التَّمرُّد، ففي هذه الحالات، لاتهدد الجماعات بتغيير السلامة الإقليمية للحدود الدولية، عوضاً عن ذلك، قد يكون هناك تأثير الاختيار لأن هناك نسبة كبيرة من الجماعات التي تختار تغيير النظام فقط عندما تكون الحكومة ضعيفة، وهو ما يزيد من احتمالات انتصارها[4].

---

(1) Rogelio Alonso,The IRA and Armed Struggle (New York: Routledge, 2007), p. 157.

(2) Mao Tse ـ Tung, On Guerrilla Warfare, p. 92.

(3) اتقدم بالشكر لباتريك جونستون وناثان تشالندر على هذه النقاط.

(4) On insurgency and weak states see James D. Fearon and David D. Laitin, «Ethnicity, Insurgency, and Civil War,» American Political Science Review, Vol. 97, No. 1 (March 2003), pp. 75 - 90.

دعم الدول الكبرى لقوات مكافحة التَّمرُّد: أخيراً يقلل دعم الدول الكبرى للحكومات ـ ولاسيما الدعم القتالي ـ من احتمال انتصار المتمردين، ولاسيما في الحالات التي يفتقر فيها المتمردون إلى الدعم القتالي من جانب دولة كبرى، والمنطق مشابه للدعم القتالي الذي توفره الدولة الكبرى للمتمردين: إذ أن الدول الكبرى قادرة على توفير كميات وأنواع أكبر من المساعدات لقوات مكافحة التَّمرُّد قياسا بالأنواع الأخرى من الدعم المقدم من لدن الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، وإذ يكون من الصعب دائماً شن تمرد ضد حكومة أكثر تجهيزاً وثراءً، فإنّ دعم الدولة الكبرى للحكومات يجعل الصعوبة مضاعفة.

خلاصة

تختلف كل حركة تمرد عن غيرها وتنتهي بطريقة مختلفة قائمة بذاتها، اعتماداً على جملة من المتغيرات المعقدة، بما في ذلك الظروف المحلية، وتعد إستراتيجية الجماعة، وبنيتها التنظيمية، وتكتيكاتها، ودعمها الخارجي، وحملاتها الإعلامية، وعوامل أخرى ـ بما في ذلك قيادة مسؤولي التَّمرُّد والقادة المحليين، عوامل مهمة كلها، وكذلك الحال قرارات قوات مكافحة التَّمرُّد وإجراءاتها، وقرارات الدول الخارجية، والجهات الفاعلة غير الحكومية، لكن هناك بعض العوامل التي يمكن تعميمها تؤدي إلى زيادة ـ وتناقص ـ إحتمالات انتصار الجماعة المتمردة، إن الدعم القتالي الذي تقدمه القوى الكبرى للجماعات يزيد وبنحو كبير من احتمالات انتصار المتمردين، كما فعل ذلك عدد طفيف من الجماعات المتمردة والحروب المناهضة للاستعمار.علاوة على ذلك، هناك عدة عوامل تقلل من احتمالية انتصار الجماعة وهي: عندما يركن المتمردون إلى إستراتيجية العقاب، فإنّ ذلك يضعف دعمها المحلي، وعندما يسعى المتمردون إلى الإنفصال، فإنّ ذلك من شأنه تقويض القواعد الويستفالية للسيادة، وكذلك عندما تقدم الدول الكبرى الدعم القتالي للحكومات.

يتماشى منطق الاختيار مع العناصر الأساسية لنظرية دانريتر وآلان ستان عن سبب ميل الأنظمة الديمقراطية لكسب الحروب داخل الدولة، وأكد كلا الباحثين بأن الأنظمة الديمقراطية أقل عرضة لشن الحروب التي من غير المرجح أن تكسبها لأن لديها مصالح أكثر على المحك إذا ما خسرت. وقد يكون الأمر نفسه صحيحاً في حركات التمرد التي تسعى إلى تغيير النظام في منطقة محددة جيداً.

Dan Reiter and Allan C. Stam III, «Democracy, War Initiation, and Victory,» American Political Science Review, Vol. 92, No. 2 (June 1998), pp. 377 - 389.

هناك العديد من الآثار المترتبة على هذه النتائج، بادئ ذي بدء، لاتؤثر العديد من العوامل على احتمال انتصار المتمردين، أولاً، لايوجد دليل على أن الاختلاف في الاستراتيجيات بين المتمردين وقوات مكافحة التَّمرُّد يؤثر على احتمالات النتائج التي يحققها المتمردين، وقد قال بعضهم أن «التفاعل الإستراتيجي» ـ العلاقة بين إستراتيجيات كلا الجانبين ـ يمكن أن يؤثر على نتائج التي يحققها التَّمرُّد[1]، إن استعمال المتمردين للإستراتيجيات العسكرية التقليدية، حتى في مواجهة خصوم ذوي تفكير تقليدي بنحو متزايد، ليس له سوى تأثير ضئيل على احتمال انتصار المتمردين، ثانياً، يرى بعضهم أن الجماعات المتمردة التي تتمتع بالملاذ الآمن في الدول المجاورة يصعب هزيمتها[2]، إذ يتيح الملاذ الآمن للمتمردين بإعادة تجميع صفوفهم وإعادة التزود بالإمدادات، وتجنيد أعضاء جدد، إلا أن قدرة المتمردين على إنشاء ملاذ آمن في الدول المجاورة لاتزيد من احتمالات انتصار المتمردين، ثالثاً، قال صموئيل هنتنغتون في كتابه «صدام الحضارات» بأن الإسلام ذو حدود دموية، وكذلك أجزاؤه الداخلية» لأن المجتمعات الإسلامية لها سمات ثقافية وديموغرافية تجعلها عرضة للعنف[3]، إلا أن حركات التَّمرُّد التي تشنها الجماعات الإسلامية هي ليست أقل أو أكثر احتمالاً للفوز، رابعاً، لاتؤثر مدة التَّمرُّد على حظوظ الجماعة بالفوز[4].

خامساً، قال بعضهم بأن «المكننة» المتزايدة للجيوش بعد الحرب العالمية الأولى ـ بما في ذلك اعتمادهم على العربات المدرعة والإمدادات المتخصصة مثل الوقود وقطع الغيار ـ تزيد من احتمال انتصار المتمردين[5]، إذ تمتلك الجيوش الحديثة ـ على عكس سابقتها في القرن التاسع عشر ـ بنى للقوة تحول دون جمع المعلومات في أوساط السكان المحليين، لكن زيادة

(1) Andrew J.R. Mack, «Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict,» World Politics, Vol. 27, No. 2 (January 1975), pp. 175 - 200; Arreguín - Toft, How the Weak Win Wars, pp. 23 - 47; Lincoln B. Krause, «Playing for the Breaks: Insurgent Mistakes,» Parameters, Vol. 39, No. 3 (Autumn 2009), pp. 49 - 64.

(2) See, for example, Connable and Libicki, How Insurgencies End, pp. 34 - 49; Bard O'Neill, Insurgency and Terrorism: From Revolution to Apocalypse (Dulles, VA: Potomac Books, 2005), pp. 145 - 148; Byman, Trends in Outside Support for Insurgent Movements, pp. 84 - 86.

(3) Samuel P. Huntington,The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon & Schuster, 1996), p. 258.

(4) Connable and Libicki, How Insurgencies End.

(5) Lyall and Wilson, «Rage against the Machines,» pp. 67 - 106.

المكننة لا تزيد من فرص انتصار المتمردين[1]، سادساً، قال بعضهم أن المتمردين قد يكون أدائهم أفضل عندما يكونوا بالضد من حكومات ديمقراطية[2] إذ ان الأنظمة الديمقراطية قد تكون أكثر ميلاً لتقديم التنازلات أو تعترف بالهزيمة، نظراً لنفاد صبرها أو عدم رغبتها بتحمل التضحية بالدم أو المال التي يتطلبها النزاع، مقارنة مع الدول الإستبدادية التي يمكنها تجاهل جمهورها بأمان، لكن لايبدو للنظام الديمقراطي تأثير على نتائج حركات التَّمرُّد[3].

زد على ذلك، على الرغم من أن دعم الدول الكبرى من المرجح أن يغير ميزان القوى لمصلحة المتمردين أكثر من الدعم الذي يقدمه الفاعلون الآخرون، إلا أن الدول الكبرى باتت مترددة في توفير المساعدات، وكما يوضحه الشكل رقم 8.1 فقد انحسر دعم الدول الكبرى للمتمردين بنحو كبير منذ سبعينيات القرن الماضي بوصفه نسبة مئوية من حركات التَّمرُّد النشطة، إلا أن دعم الدول الكبرى للحكومات ظل ثابتاً نسبياً منذ منتصف السبعينيات من القرن الفائت، قد يكون سبب هذا الإنحسار في دعم الدول الكبرى عوامل عدة، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، كانت هناك وصمة عار نمطية مرتبطة بالمساعدة السرية للمتمردين الناجمة عن لجنة الكنيسة وعمليات التحقيق في السبعينيات من القرن المنصرم[4]، وقد يكون السبب في التراجع أيضاً، إلى حد ما، هو انخفاض حسابات المخاطر ـ المكاسب لدول مثل الولايات المتحدة مع انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة.

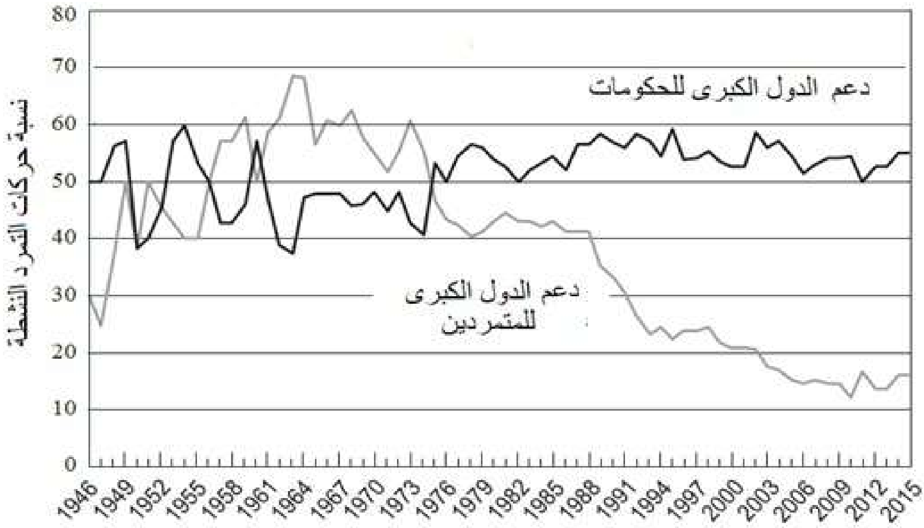
أخيراً، جدير بنا التذكير بان النصر ليس ممكناً دائماً للمتمردين، وكما لوحظ في بداية هذا الفصل، فقد انتهى قتال الجماعات إلى التعادل في أكثر من ربع حركات التَّمرُّد التي انتهت منذ الحرب العالمية الثانية.

(1) On critiques of Lyall's argument see Paul K. MacDonald, «'Retribution Must Succeed Rebellion': fte Colonial Origins of Counterinsurgency Failure,» International Organization, Vol. 67, No. 2 (April 2013), pp. 253 - 286.

(2) Gil Merom, How Democracies Lose Small Wars: State, Society, and the Failures of France in Algeria, Israel in Lebanon, and the United States in Vietnam (New York: Cambridge University Press, 2003).

(3) See, for example, Jason Lyall, «Do Democracies Make Inferior Counterinsurgents? Reassessing Democracy's Impact on War Outcomes and Duration,» International Organization, Vol. 64, No. 1 (Winter 2010), pp. 167 - 192.

(4) See, for example, The Final Report of the Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities (Washington, D.C.: US Government Printing Office, 1976).



الشكل 8.1: دعم الدول الكبرى للمتمردين والحكومات بين الأعوام 1946 ـ 2015 (1)

وفي التعادل لا يفوز أي طرف بانتصار عسكري مباشر، إلا أن الحرب تنتهي بسبب تسوية يتم التفاوض عليها، أو وقف إطلاق نار مستمر، أو مأزق عسكري حيث ينخفض مستوى العنف إلى 25 قتيل سنوياً أو أقل لمدة ممتدة، إذ عادة ماتضطر الحكومة إلى التنازل عن بعض المطالب للمتمردين لكن ليس كلها، ومن ثم لايحصل أي من الطرفين على منتهى مطالبه، وتشمل أمثلة التنازلات نزع سلاح المتمردين، وتسريحهم، وإعادة دمجهم، بإزاء مشاركة أكبر في النظام السياسي (مثل تشكيل حزب سياسي شرعي)، ومزيد من الحكم الذاتي (لكن ليس الاستقلال)، أو تنازلات متصلة بالسياسات العامة كإصلاح الأراضي(2)، ففي السلفادور، على سبيل المثال، حددت اتفاقات تشابولتبيك سلسلة من الخطوات مثل الإصلاح القضائي، والإصلاح الزراعي، وتخفيض القوات المسلحة بنسبة 70 %، وحل قوات الانتشار السريع، والحرس الوطني، والشرطة الوطنية، وشرطة الخزانة، ونقل أجهزة الاستخبارات

---

(1) تجدر الإشارة إلى أان الترميزات الخاصة بي لاتميز بين التغييرات في مستويات الدعم خلال التمرد. حتى إذا كانت هناك دولة كبرى تدعم جماعة متمردة لجزء بسيط من التمرد، فإن السلسلة الزمنية تعكس الدعم طوال المدة. لقد فكرت في تقسيم دعم الدول الكبرى إلى إضافات في السلاسل الزمنية إلا أن البيانات رديئة للغاية.

(2) Lyall and Wilson, «Rage against the Machines,» p. 71.

الحكومية إلى رئاسة الجمهورية[1]، وأصبحت جبهة فاراباندو مارتي للتحرير FMLN حزباً سياسياً قانونياً وفازت في النهاية بالانتخابات الرئاسية.

وهناك العديد من الأمثلة الأخرى التي حدثت فيها تسوية سياسية بين الحكومة وجماعة متمردة، أحد تلك الأمثلة الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقتIRA، الذي أنهى نشاطه بعد مفاوضات مع المملكة المتحدة وجمهورية ايرلندا، وقد عالج اتفاق بلفاست (الجمعة العظيمة) الذي أعلن في 10 نيسان/أبريل عام 1998، القضايا الرئيسة للحكم الداخلي والتدابير التفصيلية المتعلقة بالتعديلات الدستورية، وسحب تراخيص العمل، والأمن، والسجناء الذين قاموا بعمليات قتالية[2]، وفي موزمبيق، وقعت المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO اتفاقية سلام مع الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر عام 1992، تضمنت وقف إطلاق النار وعملية نزع السلاح، التسريح، وانتخابات تضمنت تعددية حزبية[3]، وحصلت على 112 مقعداً في الجمعية الوطنية في أنتخابات تشرين الأول/أكتوبر عام 1994، أخيراً، تفاوضت حركة 19 نيسان/أبريل (M ـ 19) في كولومبيا بشأن تسوية مع الحكومة الكولومبية في العام 1989 وشاركت في مناقشات لوضع دستور جديد. عرضت الحكومة مشاركة حركة 19 نيسان/أبريل (M ـ 19) في النظام السياسي وتشكيل حزب سياسي[4].

لقد بات التعادل هي الحال الأكثر شيوعاً في السنوات الأخيرة، إذ يبرز الشكل رقم 8.2 كيف انتهت حركات التَّمرُّد على وفق النتيجة التي آلت إليها، واحداً من أكثر التطورات إثارة

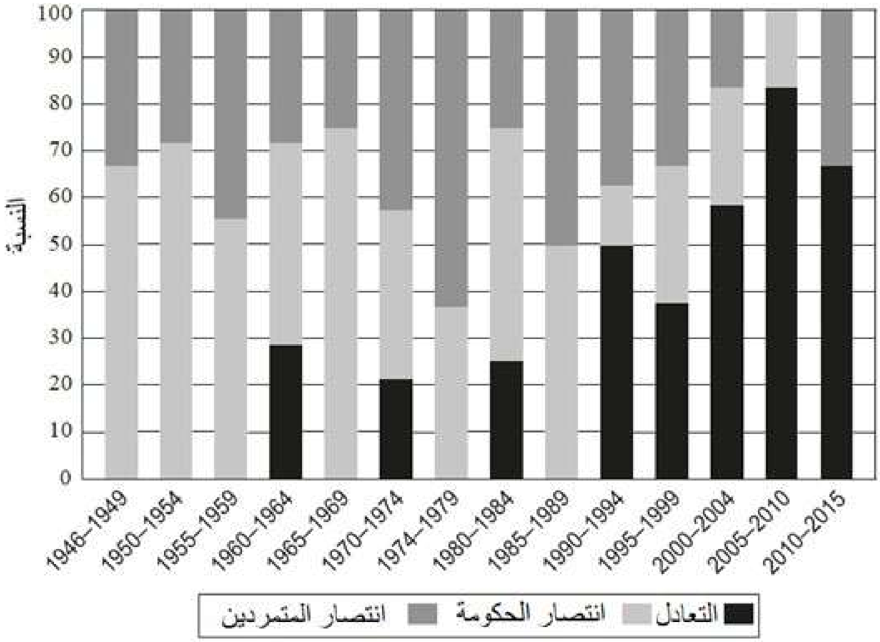
(1) «Letter dated 27 January 1992 from the Permanent Representative of El Salvador to the United Nations Addressed to the Secretary - General,» A/46864/, S/23501, January 30, 1992, Annex: Peace Agreement.

(2) See, for example, Douglas Woodwell, «The 'Troubles' of Northern Ireland: Civil Conflict in an Economically Well ـ Developed State,» in Paul Collier and Nicholas Sambanis, eds., Understanding Civil War: Evidence and Analysis, Vol. II (Washington, D.C.: World Bank, 2005), pp. 161 190 ـ.

(3) Chris Alden, Mozambique and the Construction of the New African State: From Negotiations to Nation Building (New York: Palgrave, 2001); United Nations Department of Public Information, The United Nations and Mozambique (New York: United Nations, 1995).

(4) Maria Eugenia Vásquez Perdomo,My Life as a Colombian Revolutionary: Reflections of a Former Guerrillera, trans. Lorena Terando (Philadelphia: Temple University Press, 2005); Americas Watch, The Killings in Colombia (New York: Americas Watch, 1989).

للإنتباه هو أن نسبة حركات التَّمرُّد التي أدركت التعادل قد ازدادت مع مرور الوقت، من 25 % في أوائل الثمانينيات إلى 50 % من العام 1990 إلى 1994، و38 % من العام 1995 إلى 1999، و58 % من العام 2000 إلى العام 2004، و83 % من العام 2005 إلى 2010، و67 % من العام 2010 إلى العام 2015، وقد يكون جزءاً من هذه الزيادة هو إنهاء الدعم الأمريكي والسوفيتي في نهاية الحرب الباردة.



الشكل رقم 8.2: انتهاء حركة التمرد على وفق النتيجة[1]

وقد تكون هناك أسباب أخرى، مثل زيادة مشاركة القوى الكبرى والأمم المتحدة في التوسط في مفاوضات السلام[2].

وفي نهاية المطاف، صحيح أن حركات التَّمرُّد كلها تنتهي بالتعادل، أو انتصار المتمردين، أو انتصار الحكومة، لكنَّ ثمة تحدّياً حاسماً يثور هنا وهو ما إذا كانت حركات التَّمرُّد تنتهي بشروط مقبولة للجماعات المتمردة أم لا، مع ذلك، قد يكون هناك القليل من قادة

(1) يستبعد الرقم حركات التمرد التي مازالت قائمة.

(2) See, for example, Michael W. Doyle and Nicholas Sambanis, Making War and Building Peace: United Nations Peace Operations (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006).

المحظوظين مثل الجنرال فون نجوين جياب، الذي أُستشهد به في بداية هذا الفصل، الذي ساعد في كسب حركتي تمرد ـ الأولى ضد فرنسا والثانية ضد الحكومة المدعومة من الولايات المتحدة في سايجون[1].

(1) صيغ هذا الفصل بمساعدة استثنائية من باتريك جونستون واريك روبنسون، إلى جانب مراجعة وثيقة من لدن شون زيغلر.

9
الآثار المترتبة على حرب مكافحة التَّمرُّد

أولاً، يجب أن يكون لدينا خطة، ثانياً يجب أن يكون لدينا رجل،
عندما يكون لدينا خطة ورجل، سننجح: لاريب[1].

المارشال الميداني برنارد لو مونتغمري
(خلال العمليات البريطانية في مالايا)

عانت مكافحة التَّمرُّد من أنقلاب غير عادي في الغرب، بعد مضي عقد على الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر عام 2001، ففي أعقاب الحملات المكلفة في العراق وأفغانستان، كانت هناك ثورة واضحة ضد مكافحة التَّمرُّد في أوساط الحكومات الغربية والسكان، وخلصت إحدى الوثائق الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية إلى التأكيد على أن « الولايات المتحدة ستركز على الوسائل غير العسكرية والتعاون العسكري لمواجهة عدم الإستقرار» عوضاً عن عمليات مكافحة التَّمرُّد، على الرغم من أنه قد تكون هناك حاجة من وقت لآخر للقيام بعمليات «مكافحة تمرد محدودة»[2]، لقد جنح تركيز الجيش الأمريكي وسلاح مشاة البحرية الأمريكية صوب العمليات التقليدية، بما في ذلك في مسرح آسيا الباسيفيك[3] ضد الصين الصاعدة، وفي أوروبا الشرقية ضد روسيا، إذ قلصت مراكز التدريب العسكري الرئيسة في الولايات المتحدة، مثل كلية الحرب في الجيش الأمريكي، بنحو كبير من عدد صفوف التَّمرُّد ومكافحة التَّمرُّد، أما في المملكة المتحدة فقد انتقد عدد متزايد من الباحثين البريطانيين والمتخصصين سجل جيشهم الذي كان ممتازاً في مكافحة التَّمرُّد يوماً ما، وخلص أحد الكتاب

(1) Oliver Lyttelton, The Memoirs of Lord Chandos: An Unexpected View from the Summit (New York: New American Library, 1963), p. 364.

(2) US Department of Defense, Sustaining Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense (Washington, D.C.: US Department of Defense, January 2012), p. 6.

(3) آسيا ـ المحيط الهادي. المترجم.

إلى القول «ان البريطانيين، بعيداً عن كونهم أنموذجاً في مكافحة التَّمرُّد حسبما أفصح عنه تاريخهم بنحو جيد، فقد أثبتوا في الواقع أنهم بطيئي التعلم ولايملكون فكراً إستراتيجياً متئداً في مجال حرب مكافحة التَّمرُّد»[1].

هناك عدة أسباب محتملة لهذا الإنصراف عن مكافحة التَّمرُّد[2]، أولًا، كان هناك نفور شعبي من الحروب في العراق وأفغانستان، ففي العام 2014، على سبيل المثال، قال نصف الأمريكيين أن الولايات المتحدة قد ارتكبت خطأً بإرسال القوات للقتال في أفغانستان، وهو ما يؤشر زيادة قدرها 6 % عن العام 2002[3]، وقد كان هذا النمط مشابهاً في العراق، إذ اعتقد 57 % من الأمريكيين في العام 2014 أن الولايات المتحدة أخطأت في إرسال القوات إلى العراق، بزيادة قدرها 23 % عن آذار/مارس عام 2003[4]، إذ خاضت الولايات المتحدة في كل من العراق وأفغانستان حملات مكافحة تمرد طويلة ودموية بعد الإطاحة بحكومتي طالبان وصدام حسين.ثانياً، قام بعض صناع القرار والنقاد بالخلط بين مكافحة التَّمرُّد ونشر أعداد كبيرة من القوات الأجنبية في الخارج[5]، فقد قيّم دليل مكافحة التَّمرُّد التابع للجيش الأمريكي وسلاح مشاة البحرية الأمريكية ان «وجود معدل من 20 إلى 25 عنصر من عناصر مكافحة التَّمرُّد لكل 1000 من السكان» كان ضرورياً عموماً لنجاح مكافحة التَّمرُّد[6]، ثالثاً، دمج

(1) Andrew Mumford, The Counter ـ Insurgency Myth: The British Experience of Irregular Warfare (New York: Routledge, 2012), p. 1. Also see, for example, such books as David French, The British Way in Counter ـ Insurgency, 1945 1967 ـ (New York: Oxford University Press, 2011).

(2) On the visceral reaction to counterinsurgency, see Fred Kaplan,The Insurgents: David Petraeus and the Plot to Change the American Way of War (New York: Simon & Schuster, 2013).

(3) Frank Newport, «More Americans Now View Afghanistan War as a Mistake,» Gallup, February 19, 2014.

(4) «Iraq,» Gallup, 2014. The article was accessed on September 10, 2014 at: www.gallup.com/poll/1633/iraq.aspx.

(5) On a critique of the Counterinsurgency Field Manual and its force ratios see Jeffrey A. Friedman, «Manpower and Counterinsurgency: Empirical Foundations for Theory and Doctrine,» Security Studies, Vol. 20, No. 4 (2011), pp. 556 591 ـ.

(6) The US Army and Marine Corps, Counterinsurgency Field Manual: US Army Field Manual No. 3 24 ـ and Marine Corps Warfighting Publication No. 3 33.5 ـ (Chicago: University of Chicago Press, 2007), p. 23.

بعضهم عمليات مكافحة التَّمرُّد بالإستراتيجية التي تتمحور على أولوية السكان التي دعا إليها المسؤولون الأمريكيون في الألفية الثالثة[1].

لكن مع ذلك تشير مكافحة التَّمرُّد ببساطة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لإضعاف المتمردين أو إلحاق الهزيمة بهم[2]، ولاينبغي مساواتها بالمشاركة المباشرة للقوات الدولية، التي حدثت في ربع حركات التَّمرُّد فقد منذ الحرب العالمية الثانية، أضف إلى ذلك، لم تكن الإستراتيجية المتمحورة على أولوية السكان التي تبنتها الولايات المتحدة والجيوش الغربية الأخرى سوى إستراتيجية واحدة فقط من بين العديد من الإستراتيجيات التي كان بإمكان الجيوش الغربية إختيارها، وفي الواقع فإنّ مكافحة التَّمرُّد هي حقيقة ماثلة في السياسة الدولية، مادام هناك حركات تمرد، ستحتاج الحكومات إلى شن حرب مكافحة التَّمرُّد.

يحدد هذا الفصل الآثار المترتبة على حرب مكافحة التَّمرُّد بناءً على تحليل حرب التَّمرُّد في الفصول السابقة، وكما لوحظ في الفصل الأول، فقد هزمت الحكومات المتمردين في ساحة المعركة في 36 % من حركات التَّمرُّد منذ الحرب العالمية الثانية، وهي نسبة مماثلة تقريباً لانتصارات المتمردين (35 %) والتعادل (29 %)، يستعمل هذا الفصل النتائج الكمية والنوعية التي تم عرضها في الفصول السابقة لـ ـ 181 حركة تمرد منذ الحرب العالمية الثانية، لكن بتطبيقها على قوات مكافحة التَّمرُّد، ويعتمد الرواية لتوضيح الأمثلة التاريخية، هناك عدة مواضيع واسعة.

أولاً، يجب أن تحفز الحسابات السياسية الجهود العسكرية وغيرها من جهود مكافحة التَّمرُّد، بما في ذلك الإستراتيجية الحكومية، والتكتيكات، والموارد، والاعتبارات الأخرى، إن حجة كال فون كلاوزفيتز القائلة بأن « الهدف السياسي... سيكون معياراً لتحديد هدف القوة العسكرية وكذلك مقدار الجهد الواجب بذله» هو أمر مهم لحرب مكافحة التَّمرُّد تماماً

(1) See, for example, Karl W. Eikenberry, «The Limits of Counterinsurgency Doctrine in Afghanistan: fte Other Side of the COIN,» Foreign Affairs, Vol. 92, No. 5 (September/October 2013), pp. 59 74 ـ.

(2) On definition of counterinsurgency see, for example, Central Intelligence Agency, Guide to the Analysis of Insurgency (Washington, D.C.: Central Intelligence Agency, 2012), p. 1; British Army Field Manual, Countering Insurgency, Volume 1, Part 10 (London: UK Ministry of Defence, October 2009), pp. 1 6 ـ; US Army and Marine Corps, Counterinsurgency Field Manual, p. 2.

كما هي الحال بالنسبة للحرب التقليدية[1]، وفي الواقع يتعين على قوات مكافحة التَّمرُّد تضمين الجوانب السياسية في كل جانب من جوانب حملتهم، مثل: وضع الخطة، ولاحظ المارشال الميداني لو مونتغمري في بداية هذا الفصل، وتحسين الحكم لمعالجة أسباب التَّمرُّد، وحشد الدعم من السكان المحليين والجهات الفاعلة الخارجية ذات الصلة، والتقليل من الإستراتيجيات والتكتيكات التي تقوض الدعم السياسي، والركون إلى الحملات الإعلامية التي تزيد من الدعم السياسي لقوات مكافحة التَّمرُّد إلى أقصى حد وتقويض دعم المتمردين، ثانياً، قد تقلل العديد من الخطوات المحددة من احتمال نجاح المتمردين وينبغي أن تكون محور تركيز جهود مكافحة التَّمرُّد على أساس التحليل الكمي الوارد في الفصل الثامن، الأولى، تقويض الدعم الخارجي للمتمردين، ولاسيما الدعم القتالي المقدم من جانب الدول الكبرى، والآخرى، تأمين الدعم الخارجي لقوات مكافحة التَّمرُّد والحفاظ عليه، ولاسيما من لدن الدول الكبرى، هناك خطوة إضافية تعمل على استغلال استعمال المتمردين لإستراتيجيات العقاب وتكتيكاته بنحو فعال من شأنها تقويض الدعم المحلي.

تسلط البيانات والنتائج في الفصول السابقة الضوء على مجموعة من نقاط الضعف المحتملة للمتمردين، يجب على الحكومات تحديد نقاط الضعف هذه ـ واستغلالها ـ ولاسيما إذا كانت من المحتمل أن تفضي إلى تقليل دعم المتمردين في أوساط السكان المحليين، وهذا يعني أن الفهم الأفضل لما تتضمنه الإستراتيجيات، والتكتيكات، والبنى التنظيمية، والحملات الإعلامية، وأنواع أخرى من الدعم الخارجي قد عمل تاريخياً على تقويض المتمردين وقواعد دعمهم، يقدم الجدول 9.1 نظرة عامة على الخطوات التي ينبغي على قوات مكافحة التَّمرُّد أخذها في الحسبان.

لا يقدم هذا الفصل توصيات متعلقة بالسياسات العامة لحملات مكافحة التَّمرُّد، مثل العراق، أو أفغانستان، أو سوريا، ويعود ذلك إلى حد ما إلى أن الحروب تتطور بوتيرة سريعة لدرجة أن بعض التوصيات سرعان ما باتت عديمة الجدوى، إلا أن الاستنتاجات تشير إلى خطوات جديرة بالاهتمام ضد جماعات مثل الدولة الإسلامية.

بناء على هذا التحليل، على سبيل المثال، من المحتمل أن يكون لاستعمال الدولة الإسلامية لإستراتيجية العقاب وتكتيكاته نقطة ضعف كبيرة وطويلة الأجل، مادامت البيانات الواردة في الفصل الثامن قد أشرت إرتباط إستراتيجية العقاب سلباً بانتصار المتمردين.

(1) Carl Von Clausewitz, On War (New York: Penguin, 1968), p. 109.

الجدول رقم 9.1 تداعيات مكافحة التَّمرُّد للحكومات المحلية	
المجالات الرئيسة	أمثلة خطوات مكافحة التَّمرُّد
وأد التَّمرُّد	تعزيز قوات الأمن عبر تعزيز التكامل المدني ـ العسكري، ووضع تدابير أفضل لمكافحة التجسس، وتحسين قدرات وزارات الأمن، وتشريع برامج أكثر صرامة لمكافحة الفساد، وتحسين التدريب. معالجة الأسباب الأساسية، ولاسيما تلك المتصلة بانخفاض دخل الفرد، والاستقطاب الاثني، والاستقطاب الديني الذي يزيد من احتمال اندلاع التَّمرُّد.
الإستراتيجيات	الاستفادة من القرارات الاستراتيجية السيئة التي يتخذها المتمردون (مثل إختيار الجماعات الضعيفة لإستراتيجة الحرب التقليدية). الاستفادة من تبني المتمردين لإستراتيجيات العقاب التي تميل إلى تقويض دعمهم المحلي.
التكتيكات	الاستفادة من استعمال المتمردين لتكيكات العقاب عبر تأجيج الغضب المحلي وتشجيع الانشقاقات. الركون إلى الحروب غير التقليدية المصممة لتقويض شرعية الجماعات المتمردة ودعمها في المناطق التي تسيطر عليها.
البنى التنظيمية	شن استهداف صارم لقيادة المتمردين التي يمكن أن تجبر الجماعات على تبني اللامركزية في بناها التنظيمية. استغلال الشروخ التي تتسبب مشاكل الموكِل ـ الوكيل داخل الجماعات نتيجة لتنوعها الاثني والديني وغيرها من الاختلافات. تعزيز الانقسامات بين الجماعات المتمردة في الحروب ذات الجماعات المتعددة.
الحملات الإعلامية والدعائية	اعتماد التدابير الدفاعية مثل مراقبة استعمال المتمردين لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وغرف الدردشة، والاذاعة، والهواتف النقالة، ومنتديات التواصل الاجتماعي. شن حملات هجومية مثل استهداف القدرات السيبرانية والإلكترونية للمتمردين ونشر المعلومات (والتضليل بها) لتشويه سمعتهم.
الدعم الخارجي	اعتراض الدعم الخارجي للمتمردين، ولاسيما من الدول الكبرى، ومن الأمثلة على ذلك تحديد الطرق الرئيسة التي يستعملها المتمردون لنقل الأشخاص والأموال والمواد وتعطيلها، وكذلك تحسين الرقابة الجوية والبرية والبحرية، وتعزيز القدرات والموارد اللازمة لأمن الحدود، وبناء الحواجز المادية، وتنفيذ غارات ضد المتسللين. استغلال الصدع الذي تثيره مشكلة الموكِل ـ الوكيل بين المتمردين ومؤيديهم الخارجيين. زيادة الدعم الخارجي لقوات مكافحة التَّمرُّد ولاسيما من جانب الكبرى

إذ خسرت الجماعات التي اعتمدت إستراتيجيات العقاب وتكتيكاته في حالات التَّمرُّد السابقة الدعم المحلي تقريباً، الذي كان عاملاً مهماً جداً لنجاح المتمردين مثل ماو، وتأسيساً على ذلك، يتعين على قوات مكافحة التَّمرُّد تبني مجموعة من التدابير ـ بدءاً من الحملات الإعلامية التي تُظهر وحشية تنظيم الدولة الإسلامية ضد السكان المحليين وصولاً إلى البرامج الاستخباراتية التي تشجع على الإنشقاقات ـ التي من شأنها أن تفضي إلى تفاقم عدم الرضا المحلي عن الدولة الإسلامية ويوفر فرص لإعادة دمج المتمردين، ومن المرجح أن يجبر الاستهداف الصارم والمستمر للقيادة تنظيم الدولة الإسلامية على تبني اللامركزية، ورفع كلفة الموكِل ـ الوكيل، وتقويض قدرة الدولة الإسلامية على شن عمليات

عسكرية، وتأمين التمويل، وجمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، وحكم المناطق التي تسيطر عليها، زد على ذلك، يجب أن يأتي التدخل العسكري الخارجي من الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة، في سياق عمليات خاصة، ووحدات استخبارات، بدلاً من القوات التقليدية، إذ ان هذه الصنوف من القوات مدربة بنحو أفضل على العمل مع الشركاء المحليين الذين يحتاجون تطهير الأراضي التي تحتلها الدولة الإسلامية والسيطرة عليها، أخيراً، يجب أن يكون التركيز الرئيس لجهود الولايات المتحدة وغيرها من الجهود الغربية على المساعدة في معالجة المظالم السياسية وغيرها من المظالم التي سمحت للدولة الإسلامية الحصول على الدعم في العراق وسوريا وليبيا ودول أخرى، ففي العراق على سبيل المثال، أسهمت الكراهية السنّية لنوري المالكي وحكومته، التي نظر إليها العديد من السنّة على أنها مؤيدة للشيعة متحالفة بنحو وثيق مع إيران، في صعود الدولة الإسلامية في العام 2014.

قُسّم ما تبقى من هذا الفصل إلى عدة أقسام تتسق مع الفصول الرئيسة للكتاب، وهي تحدد نقاط الضعف المحتملة للمتمردين وتقترح خطوات لمكافحة التَّمرُّد في المجالات الآتية: وأد التَّمرُّد، والإستراتجيات، والتكتيكات، والبنى التنظيمية، والحملات الإعلامية، والدعم الخارجي، ولايقدم هذا الفصل، أو يعتزم، تقديم نظرية أو عقيدة لحرب مكافحة التَّمرُّد، ففي نهاية المطاف، هناك أكثر من سبيل لهزيمة المتمردين، ما دامت الحكومات قد استعملت بنجاح مجموعة واسعة من الإستراتيجيات والتكتيكات وغيرها من التدابير.

وأد التَّمرُّد

هناك ثلاث مجموعات من العوامل تزيد من احتمال التَّمرُّد، على النحو الذي تم تفصيله في الفصل الثاني، أولاً، المظالم المحلية، ولاسيما تلك المرتبطة بانخفاض دخل الفرد، والاستقطاب الاثني، والاستقطاب الديني، إذ تحتاج الجماعات إلى سبب يمكّن القادة الكاريزميون من استعماله للمساعدة في تحشيد السكان المحليين، ثانياً، عادة ما يكون ضعف الحكومة وافتقارها لشرطة وقوات عسكرية كفوءة شرطاً مهماً لنشوب حركات التَّمرُّد، ولما كان المتمردون يبدأون بموارد قليلة، فإنّ الدولة الضعيفة توفر فرصة مواتية للتمرد، ويعمل ضعف الدولة على زيادة احتمالية حدوث «معضلة أمنية»، حيث تهدد جهود كل طرف لزيادة أمنه، عن غير قصد، الطرف الآخر، ثالثاً، يزيد توفر الموارد القابلة للنهب مثل النفط أو

المخدرات من احتمال التَّمرُّد عبر إيجاد فرصة للجهات الفاعلة غير الحكومية لتحدي الدولة، وفي ضوء هذه العوامل، يتوفر لدى الحكومات حافز كبير لوأد التَّمرُّد في المهد وإجهاض المقاومة المسلحة في مرحلة التَّمرُّد الأولى (أو ما قبل التَّمرُّد) [1].

وفي نهاية المطاف، بمجرد أن تبدأ حركات التَّمرُّد، يمكنها أن تستمر أكثر ب ـ 10 مرات قياسا بالحروب بين الدول ويمكن أن تقوض اقتصاد الدولة بنحو شديد، وتؤدي إلى مقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء، وتدمير مواقع التراث الثقافي التي لا تقدر بثمن، وتعطل الحياة بنحو عام[2]، ففي السلفادور على سبيل المثال، قدرت وزارة التخطيط أن التَّمرُّد تسبب في 1.5 مليار دولار من أضرار للبنية التحتية و1.6 مليار دولار من التكاليف الاستبدالية[3]، وهو مبلغ كبير لشعب يبلغ نفوسه 5 ملايين نسمة بحلول عام 1990 [4]، بالإضافة إلى ذلك، حولت الحكومة الموارد العامة من البرامج الاستثمارية والاجتماعية إلى النفقات العسكرية، إذ بات النمو الاقتصادي سلبياً على مستوى 1.4 % كل سنة للمدة بين عامي 1978 و1990، بعد أن كان يتمتع بمعدل اتجاه قدره 4.3 % قبل الحرب الأهلية، وقد انخفض متوسط دخل الفرد الحقيقي بأكثر من 15 % بين عامي 1981 و1990، وانخفض الحد الأدنى للأجور الحقيقي بنسبة تقارب 50 % بين عامي 1980 و1988، وانخفض الحد الأدنى الحقيقي للأجور الزراعية بحوالي 70 % [5]، وارتفعت النسبة المئوية للسكان السلفادور الذين يعيشون في فقر وفقر مدقع من 51 % في العام 1980 إلى 56 % في العام 1990، وكان سكان الريف الأكثر تضرراً، واحتلت السلفادور المرتبة 110 من أصل 173 دولة في تصنيف التنمية البشرية لبرنامج الأمم

(1) On the proto ـ insurgency or pre ـ insurgency stages, see Daniel Byman, Understanding Proto ـ Insurgencies (Santa Monica, CA: RAND, 2007); Central Intelligence Agency, Guide to the Analysis of Insurgency (Washington, D.C.: Central Intelligence Agency, 2012).

(2) Paul Collier, Anke Hoeffler, and Dominic Rohner, «Beyond Greed and Grievance: Feasibility and Civil War,» Oxford Economic Papers, Vol. 61, No. 2 (2009), p. 1.

(3) وتسمّى أيضاً القيمة الاستبدالية للأصل (Replacement Value). وهي تكلفة استبدال أحد أصول الشركة بالقيمة نفسها أو بالقيمة المساوية. ويمكن أن يكون الأصل المستبدل مبنى أو استثماراً في أوراق مالية أو حسابات مدنية أو امتيازات. المترجم.

(4) Alexander Segovia, «The War Economy of the 1980s,» in James K. Boyce, ed., Economic Policy for Building Peace: The Lessons of El Salvador (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1996), p. 31; John Eriksson, Alcira Kreimer, and Margaret Arnold, El Salvador: Post ـ Conflict Reconstruction (Washington, D.C.: World Bank 2000), p. 18.

(5) Eriksson, Kreimer, and Arnold,El Salvador: Post ـ Conflict Reconstruction, pp. 19, 21.

المتحدة الإنمائي[1]، ومما زاد الطين بلّة أن السلفادور خرجت من التَّمرُّد وهي تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدات الدولية[2]، ومن ثم فهناك حوافز كبيرة للحكومات لوأد التَّمرُّد في مهده.

هناك عدة عوامل ـ مثل الموارد القابلة للنهب والتضاريس الجبلية ـ خارج سيطرة الحكومات، وهو ما يجعل من الأهمية بمكان التركيز على العوامل التي يمكن السيطرة عليها، هناك أمران مهمان على الأقل: معالجة الأسباب الرئيسة التي قد يكون لها صدى في أوساط السكان المحليين وتسهل تحشيد المتمردين، وتعزز المؤسسات الأمنية.

الأسباب الرئيسة: وهي الأسباب التي يتمثل جانب منها التعامل بفاعلية مع الأسباب الرئيسة الموضحة في الفصل الثاني، مثل انخفاض دخل الفرد، والاستقطاب الاثني، والاستقطاب الديني، معظم هذه الخطوات سياسية، إذ يجب أن يكون هدف الدولة هو الحيلولة دون استعمال الجماعات المتمردة الوليدة هذه الأسباب أو غيرها لتحشيد السكان المحليين ضد الحكومة، إذ يمكن معالجة الأسباب الجذرية بطرق شتى، مثل سن التشريعات التي تعالج قضايا الدخل، أو تقديم فوائد لجماعات الأقليات الاثنية الكبيرة التي تواجه أغلبية اثنية، أو تقديم مزايا لأقلية دينية منظمة تنظيماً جيداً وتشعر بأنها مستبعدة من العملية السياسية.

ومن الأمثلة على ذلك مقدونيا في التسعينيات من القرن الفائت، إذ توافرت في البلاد العديد من الظروف التي تنذر بحدوث التَّمرُّد وهي: الاستقطاب الاثني، وانخفاض دخل الفرد (بما في ذلك ضعف الاقتصاد)، وجود تجار السياسة العرقيين، والتضاريس الجبلية، وفي الوقت الذي كان فيه عنف محدود، لكن لم يكن هناك تمرد، كان أحد الأسباب هو النهاية الناجحة لاتفاقية أورهريد الإطارية في آب/أغسطس عام 2001 بين ممثلي الجماعتين الألبانية والمقدونية[3].إذ حققت الاتفاقية العديد من مطالب المتمردين الألبان، ولاسيما جيش التحرير

(1) M.E. Conroy, «Distributional Implication,» in Boyce,ed., Economic Policy for Building Peace, p. 157; Jenny Pearce, «From Civil War to 'Civil Society': Has the End of the Cold War Brought Peace to Central America?» International Affairs, Vol. 74, No. 3 (1998), pp. 591 - 592; Graciana del Castillo, «Post - Conflict Reconstruction and the Challenge to International Organizations: The Case of El Salvador,» World Development, Vol. 29, No. 12, p. 1972.

(2) The figure for US aid includes remittances sent by its citizens in the United States. C. Vilas, Between Earthquakes and Volcanoes: Market, State, and the Revolutions in Central America (New York: Monthly Review Press, 1995), p. 161.

(3) Ohrid Framework Agreement, August 13, 2001.

الوطني NLA، فقد حسنت حقوق الألبان العرقية، وأزالت الإشارة الدستورية إلى مقدونيا بوصفها «الدولة الوطنية لجميع الشعب المقدوني، وزادت نسبة الألبان في قوات الشرطة من 5 إلى 25 %، ووسعت فرص العمل المتساوية للأقليات في مؤسسات الدولة، واشتملت الاتفاقية أيضاً على أحكام لتغيير اللغة الرسمية للبلاد بحيث تغدو أي لغة يتحدث فيها أكثر من 20 % من السكان (بما في ذلك اللغة الألبانية) لغة رسمية[1].

وكانت هناك أمثلة أخرى، ففي سنغافورة في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، ساعد البريطانيون على وأد التَّمرُّد بقيادة الحزب الشيوعي الملايوي عبر دعم عدد من التطورات السياسية، والاقتصادية، والاثنية، التي قوضت حشد التَّمرُّد، وكما خلص أحد التقييمات، فقد تم إحباط التَّمرُّد، إلى حد ما، من لدن لي كوان يو وأعضاء آخرين في حزب العمل الشعبي الذين تمكنوا من «توفير إدارة نزيهة، والفرص الضخمة الضرورية في الإسكان والتعليم والقطاع الصناعي بهذه السرعة كي يثبت للمواطنين، بما في ذلك العديد من خصومه الأثرياء من الجناح اليميني، أين يكمن سر النجاح»[2]، وبدءاً من العام 1959، كان وزير المالية الجديد غو كنغ سوي يشرف على التنمية الاقتصادية والذي ساعد على زيادة نصيب الفرد من الدخل، وشجع الاستثمار الأجنبي عبر اعتماد تدابير مثل الحوافز الضريبية وإنشاء منطقة صناعية كبيرة في جورونج، إلى جانب ذلك، دشن حزب العمل الشعبي برنامج إسكان عام وبنى أكثر من 25000 شقة في بنايات شاهقة منخفضة الكلفة خلال أول عامين من البرنامج[3]، ونالت سنغافورة استقلالها أيضاً في آب/أغسطس عام 1965، وهو ما زاد من تقويض دعم الحزب الشيوعي الملايوي.

المؤسسات الأمنية: هناك خطوة أخرى تتمثل في تعزيز المؤسسات الأمنية ـ ولاسيما وحدات الإستخبارات، والشرطة، والقوات العسكرية ـ وزيادة تكاليف العمل الجماعي، إن في ذلك لتحدياً هائلاً دأب الأكاديميون والمتخصصون على تحليله ومناقشته على مدى عقود، ففي المراحل

(1) Michael S. Lund, «Greed and Grievance Diverted: How Macedonia Avoided Civil War, 1990 - 2001,» in Paul Collier and Nicholas Sambanis, eds., Understanding Civil War, Vol. 2: Europe, Central Asia, and Other Regions (Washington, D.C.: World Bank, 2005), pp. 231 - 257.

(2) Quoted in Richard Clutterbuck, Conflict and Violence in Singapore and Malaysia 1945 - 1983 (Boulder, CO: Westview Press, 1985), p. 63.

(3) Barbara Leitch Lepoer, ed., Singapore: A Country Study (Washington: Government Printing Office, 1989).

الأولى للتمرد، يعمل المتمردون المحتملون بنحو سري، ويتجنبون مؤقتاً استعمال العنف، ويطورون الرسالة السياسية للجماعة، ويشيدون بنية تنظيمية سرية[1]، ومن ثم يغدو أحد أهداف قوات الأمن الحكومية، هو سحق خلايا المتمردين الوليدة بينما ماتزال ضعيفة وواهنة، وقد ينطوي ذلك على زيادة الموارد، بما في ذلك رفع مستويات التمويل لقوات الأمن، وزيادة عناصر الشرطة، والجنود، والاستخبارات، المكرسين لجهود مكافحة الإرهاب كماً ونوعاً، وإذا ما كانت قوات الأمن ضعيفة، فقد يعني ذلك أيضاً اتخاذ خطوات إضافية مثل: تعزيز التكامل المدني ـ العسكري، وتحسين أنظمة الجيش والشرطة والاستخبارات، ووضع تدابير لمكافحة التجسس التي تحد من اختراق المتمردين لقوات مكافحة التَّمرُّد، وسن برامج أكثر فاعلية لمكافحة الفساد، وتعديل التشريعات التي تتيح للشرطة وقوات الأمن الأخرى التمتع بسلطة قانونية أكبر لاستهداف المتمردين، وتحسين التدريب (بما في ذلك مساعدة القوى الخارجية)[2].

وعلى النحو المشار إليه في الفصول السابقة، يواجه المتمردون المحتملون مشكلة العمل الجماعي في مرحلة بدء التَّمرُّد على الرغم من أن هذه التكاليف قد تختلف خلال مراحل الحرب[3]، لدى الأفراد حافز لترك الشروع ببدء الحرب للآخرين ـ «للركوب مجاناً» على أنشطتهم ـ لأن بدء التَّمرُّد هو أمر خطير ويستغرق وقتاً طويلاً وأحياناً مرهقاً مالياً، وخلصت إحدى الدراسات إلى أنه «في الوقت الذي لايواجه فيه النشطاء مشكلة كبيرة في إقناع أحد معارفهم غير النظاميين بالتوقيع على خطاب احتجاج، إلا أنهم سيواجهون صعوبة كبيرة في إقناع مثل هذا الشخص بمواجهة خطر الإصابة أو الوفاة أو السجن»[4]، توفر مشاكل العمل الجماعي حافزاً للشرطة الحكومية، والجيش، ووحدات الاستخبارات لممارسة ضغط كبير على المتمردين المحتملين عبر استهدافهم ورفع كلفة تحصيل الأموال، ويتمثل التحدي الذي يواجهه المتمردون هو حشد مايكفي من المؤيدين للانضمام للقتال، وتوفير الموارد والمساعدة في البدء بالترويج للقضية ـ أو التلميح بها ـ من أجل جذب المزيد من

(1) Central Intelligence Agency, Guide to the Analysis of Insurgency, p. 5; Daniel Byman, Understanding Proto - Insurgencies (Santa Monica, CA: RAND, 2007).

(2) Byman, Going to War with the Allies You Have, p. 26.

(3) Stathis N. Kaylvas and Matthew Adam Kocher, «How 'Free' is Free Riding in Civil Wars? Violence, Insurgency, and the Collective Action Problem,» World Politics, Vol. 49, No. 2 (January 2007), pp. 177 - 216.

(4) Roger V. Gould, Insurgent Identities: Class, Community, and Protest in Paris from 1848 to the Commune (Chicago: University of Chicago Press, 1995), p. 204.

السكان المحليين للانضمام للتمرد[1].ومن ثم تغدو مهمة قوات الأمن هي الحيلولة دون حدوث هذا التلميح، إذ يمكن أن يقوض القمع الحكومي تجنيد المتمردين عبر رفع تكاليف الأفراد انضمام إلى المنظمات المتمردة[2]، ومع ذلك يتعين على الحكومات أن تكون حذرة في استعمال العنف المفرط، لأن الاستهداف العشوائي للمدنيين من شأنه زيادة الاستياء الشعبي، إذ تنطوي الإجراءات العشوائية على استعمال العنف ضد الأفراد اعتماداً على التجريم بحكم التبعية أو الإدانة الجماعية التي من شأنها زيادة المظالم والتَّمرُّد[3]، وهو ما يجعل من الضروري بمكان أن تستعمل الحكومة العنف بنحو انتقائي، والذي يتضمن استهداف الأفراد على بناءً على تقرير وقوع الذنب[4].

هناك العديد من الأمثلة للدول التي تستجيب لحركات التَّمرُّد المحتملة عبر تعزيز المؤسسات الأمنية وزيادة تكاليف العمل الجماعي بدءاً بمقدونيا وسنغافورة وصولاً إلى بيرو ومصر، هذه الأمثلة هي أمثلة توضيحية وليست للتعميم، ففي بيرو فشل جيش التحرير الوطني ELN في بدء التَّمرُّد في الستينيات من القرن الفائت، ويرجع ذلك إلى حد ما، إلى أن قوات الأمن في بيرو المدعومة كانت فعالة أو أسرت معظم أفراد جيش التحرير الوطني ELN أو قتلتهم[5]، وفي مصر فشلت الجماعة الإسلامية في بدء التَّمرُّد في التسعينيات من القرن المنصرم وتوليد دعم شعبي كاف للانتفاضة، إذ سحقت حكومة مبارك، ولاسيما الأجهزة الأمنية المدعومة، الجماعة، وعملت حملة العنف التي شنتها «الجماعة الإسلامية» على تنفير معظم المؤيدين[6].

---

(1) See, for example, Paul Collier, «Economic Causes of Civil Conflict and Their Implications for Policy,» Draft Paper, Department of Economics, Oxford University, April 2006, p. 3.

(2) Gordon Tullock «The Paradox of Revolution,»Public Choice, Vol. 11 (September 1971), p.90.

(3) Mark Irving Lichbach and Ted Gurr, «The Conflict Process: A Formal Model,» Journal of Conflict Resolution, Vol. 25 (March 1981), pp. 3 - 29; David T. Mason and Dale A. Krane, «The Political Economy of Death Squads: Toward a Theory of the Impact of State - Sanctioned Terror,» International Studies Quarterly, Vol. 33, No. 2 (June 1989), pp. 175 - 198.

(4) Kaylvas and Kocher, «How 'Free' is Free Riding in Civil Wars?» pp. 177 - 216.

(5) Héctor Béjar, Peru 1965: Notes on a Guerrilla Experience, translated by William Rose (New York: Monthly Review Press, 1970).

(6) See, for example, Gilles Kepel, Jihad: The Trail of Political Islam (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002), pp. 276 - 298.

مثال آخر على ذلك، وهي المملكة العربية السعودية في العام 2002، حيث حاول تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أن يبدأ حركة تمرد التي سيرد ذكرها بشيء من التفصيل هنا، إذ بدأت حملة تنظيم القاعدة العنيفة في أوائل عام 2003 عبر تشكيل نواة عملياتية تتألف من 50 شخصاً وشبكة أوسع تضم مابين 300 و700 شخص كانوا على استعداد لحمل السلاح[1]، غير أن الحكومة السعودية ضخت موارد هائلة لوأد التَّمرُّد الذي يدعمه تنظيم القاعدة، وربما كانت المنظمة الأكثر أهمية هي «المباحث العامة»، وهي وكالة الاستخبارات الداخلية السعودية، المسؤولة عن جمع المعلومات الاستخباراتية المحلية وتحليلها، وعمليات مكافحة التجسس، والتحقيقات الجنائية، ومكافحة الإرهاب، وارتفعت موازنة الأمن الحكومية من 8.5 مليار دولار في العام 2004 إلى 10 مليارات دولار في العام 2005 و12 مليار دولار في العام 2006[2]، وقدمت أجهزة الأمن السعودية رواتب تنافسية لأفراد الأمن، وشيدت مرافق تدريب حديثة، وأنفقت مبالغ كبيرة في تحسين قدراتهم في مجال الإستخبارات الإلكترونية والإشارات، أتاحت هذه التطورات للمباحث القيام بجهد هائل لجمع المعلومات الاستخباراتية التي شملت التنصّت على المكالمات الهاتفية ومراقبة البريد الإلكتروني، والمرور عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وتجنيد العناصر (بما في ذلك عناصر تنظيم القاعدة)[3]، وقد قامت العديد من وكالات الاستخبارات وإنفاذ القانون الأمريكية، بقيادة وكالة المخابرات المركزية CIA، بتقديم المساعدة، وقدمت وكالات الاستخبارات البريطانية، بقيادة المخابرات البريطانية M16، المساعدة أيضاً.

لذا قادت المباحث، مدفوعة بمعلومات استخباراتية كبيرة، حملة واسعة النطاق لتحديد

(1) Hegghammer, Jihad in Saudi Arabia, p. 181. On al Qa'ida estimates, also see Nawaf Obaid and Anthony Cordesman, Al - Qaeda in Saudi Arabia: Asymmetric Threats and Islamic Extremists (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2005), p. 20. On other aspects of the al Qa'ida threat to Saudi Arabia see George Tenet with Bill Harlow, At the Center of the Storm: My Years at the CIA (New York: HarperCollins, 2007), p. 248; Ron Suskind, The One Percent Doctrine (New York: Simon & Schuster, 2006), p. 148.

(2) Hegghammer, «The Failure of Jihad in Saudi Arabia,» p. 19; Nawaf Obaid, «Remnants of al - Qaeda in Saudi Arabia: Current Assessment,» Presentation at Center for Strategic and International Studies, Washington, November 2006.

(3) Author interview with US government official deployed to Saudi Arabia during this period, August 2014.

قيادة تنظيم القاعدة داخل البلاد واستهدافهم، وإعتقلت ثلة من القادة أو قتلتهم وهم: عبد الرحيم الناشري في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002، ويوسف العييري في العام 2003، وحازم الشاعر في نيسان/أبريل عام 2004، وعبد العزيز المقرن (المعروف باسم أبو هاجر النجدي) في حزيران/يونيو عام 2004، وصالح العلوي العوفي في آب/أغسطس عام 2005، وفي خطوة مثيرة للجدل، احتجزت أجهزة الأمن السعودية أيضاً علماء الدين الذين ساندو تنظيم القاعدة، بما فيهم الشيوخ في البريدة والشعيبة، وقد داهمت قوات الأمن السعودية في تموز/يوليو عام 2003 مزرعة تستعملها القاعدة وحصلت على 21 طناً من زيت نترات الأمونيوم، و350 عبوة ناسفة، و1000 متر من سلك التفجير، 75 كغم من المتفجرات التي تحتوي على مادة RDX ـ التي تكفي لصنع 35 سيارة مفخخة[1].

وبحلول العام 2006، أحبطت المباحث وغيرها من أجهزة الأمن السعودية أكثر من 20 هجوماً وأسرت أكثر من 260 ناشطاً أو قتلتهم، بما في ذلك 26 من أكثر المطلوبين من قادة تنظيم القاعدة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام 2007 اعتقلت السلطات السعودية 208 من المشتبه بهم في ست خلايا وأحبطت العديد من الهجمات المخطط لها[2]، وفي الواقع، أدى اعتقال مئات الإرهابيين المشتبه بهم من تنظيم القاعدة إلى الاكتظاظ في السجون التي تديرها المباحث، واستهدفت الحكومة السعودية الجمعيات الخيرية التي كانت تنقل الأموال إلى تنظيم القاعدة من خلال اللجنة الوطنية للإغاثة والعمل الخيري التي كانت قد أنشأت حديثاً في الخارج، واتخذت إجراءات صارمة ضد سوق الأسلحة غير القانوني عبر الاستيلاء على مخابئ الأسلحة، وزيادة الموارد المستخدمة لإجراء عمليات الرقابة الجوية وأنواع أخرى من الرقابة على طول الحدود مع العراق واليمن، وبمرور الوقت، قوضت هذه الاعتقالات، وعمليات القتل، والإجراءات الأخرى بنحو شديد من قدرات تنظيم القاعدة عبر الإطاحة بمعظم استراتيجييها الأكفاء، والمنظمين، وصناع القنابل من ساحة المعركة، وبحلول عام 2008 لم تتمكن القاعدة من القيام بأي خرق ينطوي على هجمات خطيرة في البلد.

علاوة على ذلك، قامت الحكومة السعودية بحملة إعلامية متطورة استهدفت السكان السعوديين، واستعملت وزارة الداخلية، بقيادة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود، ووزارة

(1) مقابلة المؤلف مع مسؤول حكومي أمريكي خدم في المملكة العربية السعودية خلال هذه المدة، تموز عام 2014.

(2) Riedel and Saab, «Al Qaeda's Third Front,» pp. 38 - 39.

الشؤون الإسلامية التي يديرها صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، وسائل الإعلام على نطاق واسع ودعم رجال الدين للتنديد بتنظيم القاعدة بوصفه «ضالاً» وأنه يريد قتل المسلمين وخلق الفوضى، فقد استفادوا من عدة تفجيرات مروعة قام بها التنظيم لتسليط الضوء على الطبيعة «القاسية» للتنظيم القاعدة، وبعد تفجير مجمع المحيا في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2003 على سبيل المثال، عرض التلفزيون والصحف السعودية صوراً مؤثرة لأطفال جرحى، وأبرزت وسائل الإعلام السعودية مقتل فتاة سورية تبلغ من العمر 11 عاماً في تفجير الوشم في نيسان/ابريل عام 2004، وبتشجيع من النظام، شجبت القطاعات الرئيسة في المملكة العربية السعودية ـ بما في ذلك رجال الدين الصحويون المحافظون ـ التفجيرات بوصفها غير شرعية[1].

واستنكر المفتي السعودي العام، الشيخ عبد العزيز آل شيخ، تنظيم القاعدة وأصدر فتوى تعلن أن الشباب السعودي «بات بيدقاً في أيدي أجهزة أجنبية تعبث بهم باسم الجهاد»[2]، إلى جانب ذلك، شجب رجال الدين الوهابيون أسامة بن لادن وهجماته على الأمة السعودية، وفي آذار/مارس من العام 2007 ألقى السعوديون القبض على ثلاثة من مديري المواقع الإلكترونية لتنظيم القاعدة بسبب أدوارهم في المجتمع الجهادي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في محاولة لإضعاف عمليات الدعاية لتنظيم القاعدة، أدت هذه الأنشطة إلى إضعاف جهود تنظيم القاعدة للحصول على الدعم الشعبي وتقويض شرعية الحكومة، وذلك يعود إلى حد ما من خلال استغلال ازدراء ثقافة الشعب السعودي للفتنة[3].

أخيراً، استعمل النظام ثروته الهائلة لتقديم خيارات للإنسحاب للمتشددين، وقد اتصلت الحكومة السعودية بنشطاء تنظيم القاعدة وشجعتهم على الانشقاق، وأنشأت «منافذ

(1) Hegghammer, Jihad in Saudi Arabia, p. 220.

(2) Sheikh Abd Al - ’Aziz bin Abdallah Aal Al - Sheikh, Al - Sharq Al - Awsat (London), October 2, 2007.

علق رئيس تحرير صحيفة الشرق الأوسط، طارق حميد، إن الفتوى «قد سمت الأشياء بمسمياتها الصحيحة» لأن الشباب السعوديين «باتوا مستعبدين من لدن القاعدة وأيديولوجيتها» وهو ما يجعل من المهم أن توجه الفتوى إلى الشباب السعودي وإلى آبائهم وأمهاتهم بالقدر نفسه من الأهمية. ينظر

The comments by Tareq Al - Humaid in Al - Sharq Al - Awsat (London), October 2, 2007.

(3) مقابلة المؤلف مع مسؤول حكومي أمريكي خدم في المملكة العربية السعودية خلال هذه الحقبة، آب عام 2014.

للاتصال» بالمنشقين المحتملين، وقد أعلنت الحكومة في منتصف عام 2004 ومنتصف عام 2006عن العفو لمدة شهر لتشجيع الانشقاقات، وقام العديد من الإسلاميين المؤثرين ـ مثل سفر الحوالي، ومحسن العواجي، وسلمان بن فهد العودة ـ بجهود الوساطة غير عالية المستوى المدعومة من الدولة مع تنظيم القاعدة[1]، وقد حظي الاستسلام بعد حدوثه بتغطية إعلامية واسعة، إذ عرض السعوديون في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر عام 2003 ثلاثة نشطاء من تنظيم القاعدة ـ علي الخضير، وناصر الفهد، وأحمد الخالدي ـ يتوبون على شاشة التلفزيون، فضلاً على ذلك، عرض التلفزيون السعودي ثلاث حلقات من برنامج بعنوان «داخل الخلية» تحدث فيه عناصر القاعدة الذين تم أسرهم عن كيفية إغرائهم بالإرهاب ـ ثم تابوا، وضعت الحكومة السعودية برنامجاً لإعادة تعليم الإرهابيين الأسرى وتأهيلهم لتحويلهم إلى مواطنين مسالمين[2].

باختصار، عززت المملكة العربية السعودية مؤسساتها الأمنية بنحو كبير، وفشل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في تحشيد السكان، ولم تصل مستويات العنف إلى عتبة التَّمرُّد[3]، وقد أعيد توطين نشطاء القاعدة القلائل الذين نجوا في اليمن.

الإستراتيجيات

يمكن للجماعات المتمردة الاختيار من بين إستراتيجيات عدة، على الموضح في الفصل الثالث، مثل الحرب التقليدية، والعقاب، وحرب العصابات، وغالباً ماتغير الجماعات إستراتيجياتها اعتماداً على سيطرتها على الأرض، وأدائها في ساحة المعركة، ونسبة ميزان القوى مع الحكومة، وكما هي الحال بالنسبة للمتمردين فإنّ لقوات مكافحة التَّمرُّد مجموعة من الإستراتيجيات يمكنها الاختيار من بينها، وهي لاتستبعد بعضها بعضا.

أحد الأمثلة على ذلك هو الإستراتيجية التي تتمحور على أولوية السكان والتي تركز على كسب عقول الناس وقلوبهم ـ وفي نهاية المطاف أمن ـ السكان المحليين، وأكد الدليل الإرشادي الميداني لفيلق مكافحة التَّمرُّد التابع للجيش الأمريكي ومشاة البحرية الأمريكية،

(1) Hegghammer, Jihad in Saudi Arabia, p. 218.

(2) Riedel and Saab, «Al Qaeda's Third Front,» pp. 33 - 46.

(3) لم يحدث على سبيل المثال في أي مكان قرابة 1000 قتيل في المعارك على مدار النزاع، بما في ذلك 100 قتيل من المعارك التي تكبدها كل جانب خلال النزاع.

أن «حجر الزاوية في أي جهد لمكافحة التَّمرُّد هو توفير الأمن للسكان المدنيين»[1]، إذ تعمل قوات مكافحة التَّمرُّد، التي تتبنى الإستراتيجية المتمحورة على أولوية السكان، على تركيز معظم قدراتها على حماية مراكز السكان الرئيسة وتوسيعها بما في ذلك بناء قدرات الحكومة المحلية[2]، هناك العديد من الاختلافات في الإستراتيجيات التي تتمحور على أولوية السكان، إذ يركز بعض منها بنحو أكبر على وحدات الشرطة والمخابرات، على حين يركز بعضهم الآخر على استعمال القوات العسكرية، وقد تطلب بعض الحكومات أيضاً مساعدة القوات الأجنبية، بدءاً من أعداد صغيرة من العمليات الخاصة ووحدات الإستخبارات إلى أعداد أكبر من القوات التقليدية، وقد تستعمل الحكومات أيضاً مستويات مختلفة من الإكراه لتأمين المناطق المأهولة بالسكان أو لإعادة توطين السكان قسراً، وقد خلصت إحدى الدراسات بشأن التَّمرُّد البريطاني خلال السنوات الاستعمارية إلى التأكيد صراحة على أن «الركائز الأساسية لمعظم حملات مكافحة التَّمرُّد البريطانية كانت الإكراه ومكافحة الإرهاب، وليس اللين والتنمية الإقتصادية»[3].

مثال آخر هو الإستراتيجية التي تتمحور على أولوية العدو، إذ تركز قوات مكافحة التَّمرُّد على تدمير الجماعات المتمردة وقواعد دعمهم، وعلى خلاف الإستراتيجية التي تتمحور على أولوية السكان، فإنّ قوات مكافحة التَّمرُّد توجه جل مواردها صوب القضاء على قدرة الجماعات المتمردة، وليس حماية السكان، وقد يشمل ذلك القوات المسلحة للمتمردين، والشبكات السياسية، والمراكز اللوجستية، والموارد المالية، وغيرها من الأهداف التي تجعل من الصعب على الجماعات المتمردة من متابعة الحرب، والهدف من ذلك هو السيطرة على قدرات الخصم في سلسلة من الاشتباكات عبر تدمير القدرة المادية للجماعات المتمردة على المقاومة[4].

---

(1) The US Army and Marine Corps, Counterinsurgency Field Manual, p. 42.

(2) Some of the key historical texts for population - centric counterinsurgency include David Galula, Counterinsurgency Warfare: Theory and Practice (London: Praeger, 1964); Robert Thompson, Defeating Communist Insurgency (St. Petersburg, FL: Hailer, 2005); Charles E. Calwell, Small Wars: Their Principles and Practice (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 1996); Frank Kitson, Low Intensity Operations: Subversion, Insurgency and Peacekeeping (London: Faber and Faber, 1971); and Roger Trinquier, Modern Warfare: A French View of Counterinsurgency (London: Praeger, 2006).

(3) French, The British Way in Counter - Insurgency, p. 65.

(4) Arreguín - Toft, How the Weak Win Wars, pp. 30 - 31.

والمثال الأخير، هو إستراتيجية العقاب والتي تنطوي على استهداف غير المقاتلين بنحو عشوائي وبدون تمييز ـ بما في ذلك قتلهم، والهدف من ذلك هو تثبيط الروح المعنوية عبر تعريض قطاعات كبيرة من السكان للإرهاب أو عبر التسبب بنقص حاد في السلع والخدمات الاستهلاكية، إذ يؤمل من تراجع الروح المعنوية لدى المدنيين أن يفضي إلى اضطراب داخلي يتسبب في معارضة شعبية ضد المتمردين، وعلى خلاف الإستراتيجية التي تتمحور على أولوية السكان، فإن تركيز إستراتيجية العقاب لا يكمن في الحصول على دعم السكان، بل في استعمال العنف العشوائي لإجبارهم على التعاون، وعلى خلاف الإستراتيجية التي تتمحور على أولوية العدو، فإنّ الهدف هو معاقبة السكان[1].

وعلى الرغم من أن هذا القسم لايحلل فاعلية استعمال إستراتيجيات مكافحة التَّمرُّد، إلا أن الفصل الثالث يسلط الضوء على العديد من الدروس التي يجب على قوات مكافحة التَّمرُّد أخذها في الحسبان عند تقييم الخيارات.الأول، تطوير خيارات التي من شأنها الاستفادة من نقاط ضعف المتمردين[2]، إذ تجعل بعض الإستراتيجيات المتمردين عرضة للخطر، ففي الحالات التي تجنح فيها الجماعات المتمردة الضعيفة (نسبة إلى الحكومة) صوب تبني إستراتيجية تقليدية، فأنها تواجه في الغالب قوات حكومية مجهزة جيداً ومزودة بالموارد والتنظيم، وفي هذه الحالات، وخلصت إحدى الدراسات إلى أن قوات مكافحة التَّمرُّد، تنتصر بالضرورة بقوة وحزم»[3]، ففي مالي استفادت قوات مكافحة التَّمرُّد الفرنسية في العام 2013 من القرار الذي اتخذه المتمردون بقيادة أياد أغ غالي بتبني إستراتيجية الحرب التقليدية في المراحل الأولى من الصراع، وفي وقت لاحق في جبال إيفوغاس، وعندما حشد المتمردون قواتهم في النيجر وتوجهوا إلى باماكو، كانوا هدفاً للقوات الجوية الفرنسية وقوات العمليات الخاصة، إذ أتاحت إستراتيجية الحرب التقليدية التي تبناها المتمردون، التي ربما كانت

(1) T.X. Hammes, «Counterinsurgency: Not a Strategy, But a Necessary Capability,» Joint Forces Quarterly, No. 65 (April 2012), pp. 48 - 52.

(2) Andrew J.R. Mack, «Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict,» World Politics, Vol. 27, No. 2 (January 1975), pp. 175 - 200; Arreguín - Toft, How the Weak Win Wars, pp. 23 - 47; Lincoln B. Krause, «Playing for the Breaks: Insurgent Mistakes,» Parameters, Vol. 39, No. 3 (Autumn 2009), pp. 49 - 64.

(3) Arreguín - Toft, How the Weak Win Wars, p. 38.

معقولة ضد القوات المالية سيئة التجهيز، للوحدات الجوية الفرنسية بإلحاق أكبر قدر من الأضرار بالمتمردين وهزيمتهم في مالي[1].

ثانياً، يتعرض المتمردون الذين يتبنون إستراتيجيات العقاب في الغالب لحملات دعاية تشنها قوات مكافحة التَّمرُّد التي من شأنها تقويض دعمهم، وبما أن إستراتيجيات العقاب، تتضمن استهداف غير المقاتلين عمداً، فإنّ المعاناة التي تلحقها هذه الحملات بالمدنيين يمكن أن يكون مصدراً لتجنيد قوات مكافحة التَّمرُّد، ومنذ الحرب العالمية الثانية كان احتمال انتصار المتمردين في أدنى مستوياته عندما تبنت الجماعات إستراتيجية العقاب، ومن شبه المؤكد أنها تفضي إلى الإضرار بقاعدة دعمهم[2]، وقد يكون هذا هو سبب إصدار الحزب الشيوعي الملايوي، الذي هزم في نهاية المطاف ـ إلى حد ما ـ بسبب تجويع مقاتليه في الغابة، توجيهاً في تشرين الأول/أكتوبر عام 1951 يؤكد على أن أعمال المتمردين قوضت قاعدة دعمهم بالقول:

> يتم تذكير أعضاء الحزب بأن واجبهم الأساس هو توسيع القاعدة الجماهيرية وتوحيدها وتنظيمها، وهي مهمة لها الأولوية على الهدف العسكري البحت المتمثل بتدمير العدو... ولكسب الجماهير يجب على الحزب الالتزام بما يلي: 1. الامتناع عن الاستيلاء على الهوية وبطاقات الحصص التموينية، 2. الامتناع عن حرق قرى جديدة ومهاجمة طوابير الحمالين 3. الامتناع عن مهاجمة مكاتب البريد، والخزانات، ومحطات الطاقة، والخدمات العامة الأخرى.4. الامتناع عن تعطيل القطارات المدنية وإخراجها عن مسارها عبر التفجير الشديد، الكف عن إلقاء القنابل اليدوية وإيلاء عناية كبيرة عند إطلاق النار على كلاب المطاردة التي قد تختلط مع الجماهير لتفادي أن تؤذي العيارات النارية الضالة الجماهير، التوقف عن حرق البنايات الدينية، وشاحنات النظافة، ومركبات الصليب الأحمر، وسيارات الإسعاف[3].

ثالثاً، تحتاج قوات مكافحة الإرهاب إلى إيجاد طرق للتعامل مع السكان المحليين والامتناع

(1) Christopher Chivvis, Wildcat: The French War on Al Qaida in Africa (New York: Cambridge University Press, forthcoming).

(2) حقق المتمردون النصر بنسبة 20 % من الوقت عندما استعملوا إستراتيجية العقاب، قياسا ب ـ 38 % لإستراتيجيات الحرب التقليدية و25 % لإستراتيجيات حرب العصابات.

(3) Quoted in Victor Purcell, Malaya: Communist or Free (Stanford, CA: Stanford University Press, 1955), p. 69. The complete text was published in The Times, December 1, 1952.

عن القسوة مع القواعد الجماهيرية، إذ تنطوي حرب التَّمرُّد على التعامل مع المدنيين بطريقة مباشرة وما يترتب عليها من نتائج، وهو ما يفضي إلى «مشكلة تحديد الهوية»[1]، ولما كانت الحكومة لا تمتلك معلومات دقيقة عن ولاءات بعض السكان المحليين، فقد تجد قوات مكافحة التَّمرُّد صعوبة في تمييز المدنيين الذين يدعمون الحكومة أو المحايدين عن أولئك الذين يدعمون المتمردين، وهو ما يجعل من الضروري بمكان فهم السكان المحليين، ماتزال نصيحة ماو حكيمة عندما أشار إلى الصلة التي لا انفصام لها «بين الشعب والقوات» في حركات التَّمرُّد، إذ شبه الشعب بالمياه والقوات بالأسماك التي تعيش فيها»[2]، وتشير هذه الحقيقة إلى أنه يجب على قوات مكافحة التَّمرُّد تكييف إستراتيجياتها، تكتيكاتها، وحتى إجراءاتها الأمنية لجمع المعلومات الاستخباراتية، واستهداف الأعداء، ونشر المعلومات، والقيام بنشاطات أخرى ـ بحيث تتفاعل بنحو منتظم مع السكان المحليين.

التكتيكات

تستعمل الجماعات المتمردة مزيجاً من الكمائن، والغارات، وعمليات التخريب، والاغتيالات، والتشويه، والتفجيرات، وغيرها من التكتيكات، على النحو الذي تم تفصيله في الفصل الرابع، وتساوقاً مع ذلك، ينبغي أن تركز قوات مكافحة التَّمرُّد على الاستفادة من المواقف التي يستعمل فيها المتمردون أساليب وحشية واسعة النطاق ضد المدنيين التي من شأنها تقويض الدعم المحلي، ففي نهاية المطاف، غالباً ما يميل للمتمردون الذين يستعملون العنف العشوائي لتفضيل العنف في المقام الاول، وهو ما قد يجعلهم على خلاف مع قيادتهم[3]، إذ غالباً ما تأتي بعض التكتيكات، مثل الهجمات الانتحارية، بنتائج عكسية، ويعود ذلك إلى حد ما إلى أن الهجمات الانتحارية تقتل المدنيين في كثير من الأحيان.

ففي الجزائر، استفادت الحكومة من التكتيكات العشوائية للجماعة الإسلامية المسلحة GIA من خلال التواصل مع السكان الساخطين، وفي مثال محدود النطاق في مدينة هاي

(1) Stathis N. Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War (New York: Cambridge University Press, 2006).

(2) Mao, On Guerrilla Warfare, p. 93.

(3) Jeremy Shapiro, The Terrorist's Dilemma: Managing Violent Covert Organizations (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013), pp. 44 - 49.

بوناب، حيث دعم مكون كبير من السكان الجماعة الإسلامية المسلحة GIA، بما في ذلك استهداف الشرطة والحرس الوطني[1].إلا أن الوضع قد تغير في آب/أغسطس عام 1997، «إذ يتذكر أحد السكان المحليين «لقد تغير الناس في حي هاني بوناب في اليوم الذي قطعت فيه رؤوس الفتيات الخمس»، «هذا عندما أدركوا أن الشيء نفسه يمكن أن يحدث لهم»[2]، وفي الشهر نفسه ارتكبت الجماعة الإسلامية المسلحة GIA سلسلة من المذابح في كل من رايس، وبني مسوس، وبنتها، أسفرت عن مقتل مئات المدنيين، وقد قامت الحكومة الجزائرية بتجنيد مصادر استخباراتية من المناطق المنكوبة، وفي بعض الحالات، عرضت على السكان المحليين أسلحة للدفاع عن أنفسهم، ومما زاد الطين بلّة، فإنّ الحكومة الجزائرية ربما استعملت عملاء محرضين ـ بمن فيهم مؤيدو الحكومة الذين ارتدوا ملابس المتمردين ـ لشن الهجمات وتشويه سمعة الجماعة الإسلامية المسلحة GIA [3].

وفي أيرلندا الشمالية، استفادت الحكومة البريطانية من التفجيرات لتقويض الدعم للقضية الجمهورية، واحدة من أهم الفرص حدثت في 15 آب/أغسطس عام 1998، عندما فجر الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA سيارة مفخخة في أوماغ في مقاطعة تيرون، وأسفر الهجوم عن مقتل 29 شخصاً وإصابة أكثر من 200 آخرين، وهو أعلى عدد من القتلى وقع في حادثة واحدة خلال النزاع، وقد اتصل الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقتIRA بالشرطة مسبقاً إلا أنه أعطى الموقع الخطأ، لذا نقل ضباط الشرطة المدنيين عن غير قصد صوب القنبلة، أدى تفجير أوماه إلى إثارة ضجة محلية ودولية ضد الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA، الذي أدلى ببيان غير معتاد أشار فيه إلى «أننا نقدم اعتذارنا لهؤلاء المدنيين»[4]، وردت الحكومة البريطانية بحملة عنيفة شملت الإعلان عن الفظائع باستعمال منتديات مثل التلفزيون، والمطبوعات، والإذاعة، وشجعت مجموعة واسعة من المسؤولين، وهم رئيس أساقفة كنيسة أيرلندا أرماغ روبن إيرنيس والملكة إليزابيث الثانية، الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والبابا

(1) Edmund Burke III and David N. Yaghoubian, eds.,Struggle and Survival in the Modern Middle East (Berkeley and Los Angeles, CA: University of California Press, 2006), p. 384.

(2) Baya Gacemi, I, Nadia, Wife of a Terrorist (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 2006), p. 141.

(3) See, the allegations in, for example, Omar Nasiri, Inside the Jihad: My Live with Al Qaeda (New York: Basic Books, 2006), p. 278.

(4) «Real IRA Apologises for Omagh Bomb,» BBC, August 18, 1998.

يوحنا بوليس الثاني، على التنديد بالتفجيرات، وتشجيع أعضاء الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت IRA على الانشقاق عن المنظمة.

أما في الشيشان، شنت الحكومة الروسية حملة فعالة صورت المتمردين الشيشان على أنهم إرهابيون، ولاسيما بعد الهجمات التي وقعت في دوبروفكا في تشرين الأول/أكتوبر عام 2002، والهجمات الانتحارية التي وقعت في آب/أغسطس عام 2004 على طائرتي ركاب روسيتين، والمدرسة الابتدائية في بيسلان في أيلول/سبتمبر عام 2004، وكما لاحظ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد هجمات الطائرة قائلاً :«تم التأكيد مرة أخرى على وجود صلة بين العناصر المخربة والإرهابيين الذي مازالوا نشطين في أراضي الشيشان، بوصفها واحدة من المنظمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة»[1]، ووصفت الحكومة الروسية المتمردين الشيشان بأنهم متعصبون دينياً ومجانين، لتقويض دعمهم المحلي والدولي[2].

تمتلك قوات مكافحة التَّمرُّد خيارات عدة عندما يستعمل المتمردون التكتيكات الوحشية، أحدها هو اعتماد الحملات الإعلامية لبث الأعمال الوحشية علناً في محاولة لتقويض الدعم المحلي والدولي للمتمردين، كما سيتم توضيحه في القسم التالي، والثاني، استعمال الغضب المحلي ضد المتمردين وتجنيد المخبرين، والمقاتلين (بما في ذلك نقل بعضهم إلى الشرطة الحكومية، والمخابرات، والقوات العسكرية)، والمؤيدين السياسيين في أوساط السكان الساخطين، ففي العراق على سبيل المثال، قام المسؤولون في الولايات المتحدة والحكومة العراقية بتجنيد السنّة الساخطين بعد أن شن تنظيم القاعدة في العراق حملة من الهجمات على الجماعات السنّية والشيعية في محافظات مثل الأنبار[3].

وطورت قوات مكافحة التَّمرُّد في كثير من الأحيان برامج لتشجيع الإنشقاقات وزرع الفتنة، فخلال التَّمرُّد في عُمان من العام 1962 إلى العام 1975، على سبيل المثال، قدمت الحكومة حافزاً مالياً للمتمردين الذين استسلموا، مع مكافأة إذ أحضروا أسلحتهم، وشكل المتمردون

(1) Nick Paton Walsh, «Women Moved by Family Not Ideology,»The Guardian (London), September 1, 2004, p. 13.

(2) Robert W. Schaefer, The Insurgency in Chechnya and the North Caucasus: From Gazavat to Jihad (Santa Barbara, CA: ABC - CLIO, 2011), pp. 221 - 222.

(3) On the Anbar Awakening see, for example, Mitchell B. Reiss, Negotiating with Evil: When to Talk to Terrorists (New York: Open Road, 2010), pp. 177 - 220.

المستسلمون وحدات فرقات، وهي وحدات غير نظامية دافعت عن مجتمعاتهم من المتمردين وتم تدريبهم من قبل فرق من جهاز القوات الجوية البريطانية الخاصة[1]، وفي مالايا، نجح البريطانيون في تأسيس في برنامج مكافآت للمتمردين الساخطين، وخلص أحد التحليلات إلى القول: لقد كان جوهر الحرب النفسية للحكومة هو برنامج المكافآت مقابل الإستسلام»[2]، وكانت هذه المكافآت مربحة في بعض الأحيان[3]، وعادة ما يكون توفير الأمن للمنشقين أمراً حاسماً:

> على مستوى معين، كان المال في كثير من الأحيان أقل أهمية مقارنة من تقدير المنشق أو المخبر للجانب الذي يمكن حمايته أو إخفاؤه بنحو أفضل عن الآخر، وإلى أن تتمكن الحكومة من توفير الأمن الذي يحتاجه المنشق أو المخبر، فإنّ البرنامج يصل إلى مبتغاه، لكن بمجرد أن يحصل ذلك ـ ويغدو ذلك واضحاً للمتمردين ـ فإنّ البرنامج لا يعمل على تحييد عدد كبير من المتمردين الذين ربما يستمرون بالقتال بخلاف ذلك فحسب، بل سيوفر أيضاً بوليساً سرياً مزوداً بسيل كبير من المعلومات الاستخباراتية (يتعاون تعاوناً كاملاً مع الشرطة لكونه ثمن المكافأة)[4].

ثالثاً، يمكن للحكومات استعمال تكتيكات الحرب غير التقليدية في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، وتتضمن تكتيكات الحرب غير التقليدية القيام بحملات تشنها قوات غير نظامية أو معها أو من خلالها[5]، وتتراوح التكتيكات الرئيسة من الكمائن والغارات إلى إثارة الفوضى والتخريب تقوم بها قوات بديلة، وهي تسعى إلى تقويض شرعية المتمردين في

(1) Frank Kitson, Gangs and Counter - Gangs (London: Barrie and Rockliff, 1960); Calvin H. Allen and W. Lynn Rigsbee, Oman under Qaboos: From Coup to Constitution, 1970 - 1996 (New York: Routledge, 2000); Major - General Tony Jeapes, SAS Secret War (London: Greenhill Books, 2005).

(2) Robert W. Komer, The Malayan Emergency in Retrospect: Organization of a Successful Counterinsurgency Efforts (Santa Monica, CA: RAND, 1972), p. 72.

(3) On an Overview of Komer's argument and contemporary implications see Austin Long, On «Other War»: Lessons from Five Decades of RAND Counterinsurgency Research (Santa Monica, CA: RAND, 2006), pp. 48 - 49.

(4) Komer, The Malayan Emergency in Retrospect, p. 74.

(5) See, for example, US Department of Defense, Special Operations, Joint Publication 3 - 05 (Washington, D.C.: Joint Staff, July 16, 2014), p. xi; US Department of the Army, Army Special Operations Forces Unconventional Warfare (Washington, D.C.: Headquarters, Department of the Army, September 2008), pp. 1 - 2.

المناطق التي يسيطرون عليها، وبما أن التَّمرُّد هو، في جانب منه، عملية بديلة لبناء الدولة، فإنّ الجهود الناجحة لتقويض شرعية المتمردين وحكمهم يمكن أن يقوض دعمهم الشعبي.

تلجأ الحكومات غالباً إلى المليشيات وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية بوصفها جزءاً من حملات الحرب غير التقليدية لأنها يمكن أن تساعد في دعم التَّمرُّد وتأمين السكان ـ ولاسيما في المناطق الريفية، ونادراً ما تُستخدم المليشيات بمعزل عن غيرها من الإستراتيجيات، فهي غالباً ما تكون جزءاً من إستراتيجية مدنية ـ عسكرية أوسع وغالباً ما يكون ذلك بالاقتران مع الشرطة الوطنية والقوات العسكرية[1]، ويمكن أن تكون مفيدة في بعض الأحيان، إذ يمكن للمليشيات جمع معلومات إستخباراتية عن الجماعات المتمردة، ونظراً لوجود عناصر المليشيات الدائم في القرى وتفاعلهم مع السكان المحليين، يمكنهم الاستفادة من معلومات خاصة تتصل ببنية جماعات المتمردين وتنظيمهم، والخدمات اللوجستية، وشبكات الدعم، والمتعاونين، والحركة، والتكتيكات، والتقنيات[2]، ففي غواتيمالا كان أحد الأهداف الرئيسة لدوريات الدفاع المدني هو «تقديم معلومات عن المتعاطفين مع المقاتلين في المجتمع»[3]، فقد قاموا بمراقبة السكان وأبلغوا الجيش عن تعاون المتمردين ونشاطه في قراهم، واستعملت الحكومة الكولومبية المليشيات، بما في ذلك قوات الدفاع المدني الذاتي المدني الموحدة الكولومبية، لجمع المعلومات بشأن المقاتلين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC وجيش التحرير الوطني ELN في المناطق الريفية، وقامت قوات الدفاع الذاتي بنقل تلك المعلومات إلى قوات الجيش والشرطة والمخابرات التابعة للدولة لتحليلها وتنسيق العمليات في ضوئها[4]، لقد كانوا جزءاً لايتجزأ من حملة الدولة لمكافحة التَّمرُّد، التي هزمت المتمردين الكولومبيين في المقام الأول.

---

(1) Adrian H. Jones and Andrew R. Molnar,Internal Defense against Insurgency: Six Cases (Washington, D.C.: Center for Research in Social Systems, 1966), p. 25.

(2) Kalyvas, The Logic of Violence in Civil Wars, p. 107.

(3) Robert M. Carmack, «Editor's Preface to the First Edition,» in Carmack, ed., Harvest of Violence: The Maya Indians the Guatemalan Crisis (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1988), p. 63.

(4) Nazih Richani, «Caudillos and the Crisis of the Colombian State: Fragmented Sovereignty, the War System and the Privatization of Counterinsurgency in Colombia,» Third World Quarterly, Vol. 28, No. 2 (2007), pp. 403 - 417.

أما في أندونيسيا، اعتمدت الحكومة على حوالي 6000 من مقاتلي المليشيات في سومطرة لتعقب المسلحين في الغابة في الخمسينات من القرن الفائت، واعترف أحد قادة المتمردين قائلاً :«لكونهم رجالاً محليين فقد كانوا يعرفون كل الجداول والشعاب كما فعل شعبنا وكان بإمكانهم توجيه القوات من جزيرة جافا»(1)، وحتى بعد إخماد حركات التَّمرُّد الإقليمية في الستينيات من القرن الفائت، ظلت المليشيات سمة بارزة في حياة القرية، إذ شارك كل من فيالق الدفاع المدني، والحراس الليليين، والفروع المحلية لجمعية الجنود المتقاعدين، في جمع المعلومات ومطاردة اللصوص والنشطاء السياسيين غير المرخص لهم، وخلص تقييم خاص بإندونيسيا إلى أن «أساليب تحشيد المليشيات أثبتت جدواها في عملية التهدئة الداخلية»(2).

ويمكن أن تكون المليشيات فعالة بنحو خاص في الإبلاغ عن نشاط المتمردين عندما تشمل المنشقين المتمردين، ففي تركيا، حشدت الدولة آلافاً من الفلاحين الكورد في إطار مليشيات قروية، إذ دعم الكثير منهم حزب العمال الكردستاني PKK (3)، وخلال تمرد ماو ماو في كينيا، زُج الكيكويو في مليشيا الحرس الوطني، التي ازداد عددها لتصل إلى 14,800 بدوام كامل و10,800 بدوام جزئي(4)، وفي العراق انشق عدة آلاف من السنّة في محافظة الأنبار عن تنظيم القاعدة في العراق AQI وانضموا إلى الشرطة وقوات الأمن الأخرى، وهو ما أضعف التَّمرُّد بنحو كبير، إذ انضمت هذه القوى الجديدة بناء على حث زعماء القبائل التي تنتمي إليها في مجتمع تكون فيه العلاقات القبلية حاسمة، أضف إلى ذلك، كان هناك عدد كاف من رجال الشرطة يعرفون الأفراد من تنظيم القاعدة في العراق AQI، نظراً لأن تنظيم القاعدة في العراق AQI كان ينتمي إلى الأحياء والتجمعات السكانية نفسها التي تعرفها الشرطة، وجلبت الشرطة أيضاً معلومات استخبارتية محلية كبيرة معهم، وكما لاحظ الجيش الأمريكي في آيار/

(1) Cited in Audrey Kahin, Rebellion to Integration: West Sumatra and the Indonesian Polity, 1926 - 1998 (Amsterdam: Amsterdam University Press, 1999), p. 221.

(2) Ahram, Proxy Warriors, p. 47.

(3) Stathis N. Kalyvas, «Ethnic Defection in Civil War,» Comparative Political Studies, Vol. 41, No. 8 (August 2008), pp. 1043 - 1068.

(4) Daniel Branch «The Enemy Within: Loyalists and the War against Mau Mau in Kenya,» Journal of African History, Vol. 48, No. 2 (2007), pp. 291 - 315; Kalyvas, «Ethnic Defection in Civil War,» p. 1053.

مايو عام 2007 أن في الوقت الذي كان فيه»حوالي 10 % من معلوماتنا ذات منحى عملي، كانت 90 % من معلوماتهم ذات منحى عملي»[1].

زد على ذلك، كانت المليشيات في بعض الأحيان أداة فاعلة في حماية السكان المحليين وحكمهم من خلال تسيير الدوريات في القرى، وشن العمليات الهجومية، والاضطلاع بوظائف الحكم الأساسية، إذ استعملت مجموعة من الدول المليشيات لحماية القرى المحصنة[2]، فقد كان محور خطة بريغ أثناء طوارئ الملايوية، يستند على إعادة توطين النزلاء الصينيين، والعاملين في القطاع العقاري، والقرويين في «قرى جديدة» مدمجة وإنشاء وحدات خاصة بديلة، وفي الوقت الذي كانت فيه إعادة التوطين قاسية في بعض الأحيان، إلا أن القرى الجديدة والمليشيات المحلية قامت بحماية السكان وكانت عنصراً مهماً في حملة مكافحة التَّمرُّد التي هزمت المقاتلين الشيوعيين بحلول عام 1960 [3].

وخلص أحد التقييمات إلى التأكيد على:

> بالنسبة للمقاتل كان هذا يعني أن الموجة قد انحسرت، ولم يعد بإمكانه التنقل بين الناس كما تتحرك الأسماك في الماء، وعندما يضطر للاقتراب من الشاطئ، فانه بذلك لم يتخل عن موقعه فحسب بل يتعرض لخطر الوقوع في المياه الضحلة[4].

واعتمدت بعض الدول برامج مماثلة في أمريكا اللاتينية، ففي بيرو ساعدت الدولة على

(1) Chris Kraul, «In Ramadi, A Ragtag Solution with Real Results,» Los Angeles Times, May 7, 2007.

(2) John A. Armstrong, «Introduction,» in Armstrong, ed.,Soviet Partisans in World War II (Madison: University of Wisconsin Press, 1964), p. 30; Eva - Lotta Hedman, «State of Siege: Political Violence and Vigilante Mobilization in the Philippines,» in Bruce B. Campbell and Arthur D. Brenner, eds., Death Squads in Global Perspective: Murder with Deniability (New York: St. Martin's Press, 2000), p. 133; Fred H. Barton, Salient Operational Aspects of Paramilitary Warfare in Three Asian Areas, ORO - T - 228 (Chevy Chase, MD: Operations Research Office, 1953).

(3) John A. Nagl, Learning to Eat Soup with a Knife: Counterinsurgency Lessons from Malaya to Vietnam (Chicago: University of Chicago Press, 2002), pp. H Sendurt, «A Resettlement Village in Malaya,» Asian Survey, Vol. 1, No. 9 (November 1961), pp. 21 - 26; Robert O. Tilman, «The Non - Lessons of the Malayan Emergency,» Asian Survey, Vol. 6, No. 8 (August 1966), pp. 407 - 419.

(4) Quoted in Nagl, Learning to Eat Soup with a Knife, p. 75.

إنشاء جماعات الدفاع الذاتي في القرى الهندية الموالية للحكومة لتوفير الأمن من مقاتلي الدرب الساطع، إذ شكل القرويون دوريات من الفلاحين التي تم تسييرها في المجتمعات ومنطقة بونا الشعبية، وأسهمت في الانهيار النهائي للتمرد[1]، وفي غواتيمالا، ساعدت دوريات الدفاع الذاتي المدني على تقويض دعم حرب العصابات في المناطق الريفية وساهمت في نهاية المطاف في اتفاقات السلام لعام 1996 وانهيار التَّمرُّد، ورأى نفر من السكان المحليين أن الدوريات هي «حارس النظام والأمن في القرية»، على الرغم من وحشيتها ضد المعارضين[2]، وخلصت دراسة أخرى إلى أن «إحدى نقاط القوة في إستراتيجية مكافحة التَّمرُّد في غواتيمالا تتمثل في إشراك السكان المدنيين في النزاع المسلح عبر المفوضين العسكريين ودوريات الدفاع الذاتي المدني ـ PAC»[3].

وفي أكثر الحالات فاعلية، عملت المليشيات بنحو وثيق مع شرطة الدولة والقوات العسكرية، ففي الفلبين، استعملت الحكومة «قوات الدفاع المدني المحلية « ضد التَّمرُّد الماوي، الذي بدأ عام 1968، وأصبحت الحكومة بارعة بنحو متزايد في استعمال الجيش النظامي الذي أجرى عمليات مسح وتفتيش ضد مقاتلي جيش الشعب الجديد، ونشرت قوات خاصة لوضع قواعد للدوريات، وأنشأت قوات دفاع مدني محلية لحماية القرى بمجرد تطهيرها[4]، واستفاد جيش التحرير الشعبي PLA في الصين من المليشيات الحضرية والريفية خلال التَّمرُّد من العام 1946 إلى العام 1950، وشاركت المليشيات في حفظ القانون والنظام،

(1) Kimberly Theidon, «Justice in Transition: The Micropolitics of Reconciliation in Postwar Peru,» The Journal of Conflict Resolution, Vol. 50, No. 3 (June 2006), pp. 433 - 457; Thomas A. Marks, Maoist Insurgency since Vietnam (Portland, OR: Frank Cass, 1996), pp. 279 - 280.

(2) Simone Remijnse «Remembering Civil Patrols in Joyabaj, Guatemala,» Bulletin of Latin American Research, Vol. 20, No. 4 (2001), p. 463.

(3) Matilde González «The Man Who Brought the Danger to the Village: Representations of the Armed Conflict in Guatemala from a Local Perspective,» Journal of Southern African Studies, Vol. 26, No. 2 (June 2000), pp. 317 - 335. Also see, for example, Michael Richards, «Cosmopolitan World View and Counterinsurgency in Guatemala,» Anthropological Quarterly, Vol. 58, No. 3 (July 1985), pp. 90 - 107.

(4) David Kowalewski, «Counterinsurgent Paramilitarism: A Philippine Case Study,» Journal of Peace Research, Vol. 29, No. 1 (February 1992), pp. 71 - 84; Jose P. Magno, Jr. and A. James Gregor, «Insurgency and Counterinsurgency in the Philippines,» Asian Survey, Vol. 26, No. 5 (May 1986), pp. 501 - 517.

والمشاركة في أمن الحدود بالاشتراك مع قوات جيش التحرير الشعبي PLA، وتولت زمام المبادرة في الإصلاح الزراعي، واعتمدت الدولة الصينية الميليشيات لإقامة النظام في الحقب اللاحقة[1]، على حين استعملت الحكومة السريلانكية الميليشيات بفاعلية ضد جبهة نمور تحرير تاميل إيلام LTTE، وبعد انشقاق الكولونيل كارونا على سبيل المثال أنشأ جبهة تحرير شعب التاميل لمواجهة جبهة نمور تحرير تاميل إيلام LTTE في المنطقة الشرقية[2].

لذلك توفر الميليشيات سبيلاً للدول تستطيع من خلاله تجنيد المقاتلين المحليين، ولاسيما في المناطق التي يتعذر على الحكومة الوصول إليها، إذ ان هدف معظم الحكومات هو القضاء على الدعم المحلي للمتمردين عبر المزج بين إكراه السكان المحليين واستمالتهم، ويمكن أن تكون الميليشيات مفيدة في الوصول إلى المناطق النائية، فالركون إلى الميليشيات أمر مغر ولاسيما خلال حركة التَّمرُّد عندما تكون الميليشيا موجودة بالفعل في المناطق الريفية، مع ذلك فإنّ استعمال الميليشيات يكلف في بعض الأحيان ثمناً باهظاً لأن بعضها ارتكب انتهاكات وأضعفوا من سلطة الدولة[3]، ففي راوندا، عدت جماعات مليشيا إنتراهاموي، التي أنشأها ودربها متطرفو الهوتو، الإبادة الجماعية بمنزلة «كرنفال مرح» وارتكبت انتهاكات فضيعة[4]، وفي المناطق الكوردية في تركيا، حيث شكلت الحكومة فيها مليشيات قروية لمحاربة المقاتلين الكورد، أشار أحد التقييمات إلى أن حراس القرية يفعلون ما يحلو لهم وفقاً للقانون... وهناك أنباء متواترة بشأن حالات اغتصاب على أيدي حراس القرية»[5]، وللتعامل مع

(1) James C. F. Wang, «fte Urban Militia as a Political Instrument in the Power Contest in China in 1976,» Asian Survey, Vol. 18, No. 6 (June 1978), pp. 541 - 559.

(2) Neil DeVotta, «The Liberation Tigers of Tamil Eelam and the Lost Quest for Separatism in Sri Lanka,» Asian Survey, Vol. 49, No. 6 (November/December 2009), pp. 1021 - 1051.

(3) Russell Crandall, Driving by Drugs: US Policy toward Colombia, 2nd ed. (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2008); Frank Stafford and Marco Palacios, Colombia: Fragmented Land, Divided Society (New York: Oxford University Press, 2002); and Max. G. Manwaring, Non - State Actors in Colombia: Threat and Response (Carlisle, PA: US Mary War College Strategic Studies Monograph, 2002); Kimberly Marten, «Warlordism in Comparative Perspective,» International Security, Vol. 31, No. 3 (Winter 200607/), pp. 41 - 73.

(4) Philip Gourevitch, We Wish to Inform You That Tomorrow We Will Be Killed with Our Families: Stories from Rwanda (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1998), p. 93.

(5) Karl Vick, Turkey, a New Enemy, »Washington Post, October 31, 2002, p. A18.

هذه التحديات، تحتاج الحكومات إلى إنشاء آليات رقابة مشددة تمنع المليشيات من تحدي الدولة وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان يمكن أن تقوض الدعم المحلي.

البنى التنظيمية

بالنسبة للجماعات المتمردة، غالباً ما تكون البنى التنظيمية المركزية أكثر فاعلية ضد قوات مكافحة التَّمرُّد، على النحو الموضح في الفصل الخامس، إذ يمكن أن تكون مفيدة في تحديد المشاركين في التهرب أو الإنشقاقات، على حين تكون الجماعات اللامركزية أكثر عرضة للخطر ويواجه الكثير منها صعوبة في السيطرة على الأرض، نظراً لأن الخلايا في المستويات الأدنى من المرجح أن تغتصب السلطة والموارد لمصلحتها الخاصة، وتواجه تحديات تنظيمية في سبيل انجاز مهامها الرئيسة، بما في ذلك مشكلة الموكِل ـ الوكيل في إدارة العضوية، ويؤثر كلا التحديين على قدرتهم على تحقيق المهام الرئيسة، لذا يتعين على قوات مكافحة التَّمرُّد إيجاد السبل التي من شأنها إضعاف السيطرة المركزية وزيادة مشكلة الموكِل ـ الوكيل.

أولاً، إن الاستهداف الحكومي العنيف، ولاسيما من خلال قوات العمليات الخاصة وقوات الاستخبارات، يمكن أن يجبر الجماعات على الإنتشار والتفويض من أجل البقاء، إذ يمكن أن يجبر الضغط الحكومي خلايا المتمردين وأعضاءها على الاختباء، وزيادة مشاكل الموكِل ـ الوكيل جراء صعوبات التواصل والتنسيق بين خلايا المتمردين وفي ضمنها أيضاً، وكان أحد الأساليب «الشبكية» الفعالة هو معالجة المعلومات الإستخباراتية بسرعة ـ عبر الهواتف، وأجهزة الكومبيوتر، وغيرها من المصادر ـ من المتمردين الذين تم أسرهم أو قتلهم واستخدامها في الاستهداف السريع، وكما أكد الجنرال الأمريكي ستانلي أ. ماكريستال بناءً على خبرته في أفغانستان والعراق قائلاً:

> كانت الفكرة هي الجمع بين المحللين الذين وجدوا العدو (عبر المعلومات الاستخباراتية، والمراقبة، والاستطلاع)، ومشغلي الطائرات المسيرة الذين يحددون الأهداف، والفرق القتالية التي أنهت الهدف عن طريق أسره أو قتله، والمتخصصون الذين استغلوا المعلومات التي قادت إلى الغارة، (مثل الهواتف المحمولة والخرائط والمحتجزين)، ومحللو المعلومات الذين حولوا هذه المعلومات الخام إلى معرفة قابلة للاستعمال[1].

(1) Stanley A. McChrystal, «It Takes a Network: The New Front Line of Modern Warfare,» Foreign Policy, February 21, 2011.

ثانياً، قد تكون قوات مكافحة التَّمرُّد قادرة على إحداث شرخ داخل الجماعات واستغلال مشاكل الموكِل ـ الوكيل، إذ يجد قادة المتمردين الذين تضم جماعاتهم أعضاء خليطاً غير متجانس من المكونات العرقية والقبلية والدينية والثقافية وغيرها المكونات، صعوبة في السيطرة المركزية، وقد يكونوا أيضاً عرضة للشروخ الناجمة عن مشاكل الموكِل ـ الوكيل بين القادة الذين ينتمون لمكون ما والأعضاء في المستوى الأدنى من المكونات الأخرى، التي يمكن أن تستغلها الحكومات، وفي بعض الحالات، يمكن أن يؤدي زج سكان الشتات خارج البلاد إلى زيادة الاحتكاك عندما يكون هناك اختلافات في السياسة بين مؤيدي الشتات وقادة المتمردين، علاوة على ذلك، كثيراً ماتواجه الجماعات المتمردة التي تحصل على فوائد كبيرة من الموارد الطبيعية أو الرعاة الخارجيين صعوبات في السيطرة على أعضاء منظماتهم، إذ واجهت الجماعات المنتظمة على أساس الهبات الاقتصادية بنحو كبير في بعض الأحيان صعوبة في كبح جماح الأعضاء عن ارتكاب انتهاكات ضد المدنيين وتقويض الدعم الشعبي، وهو ما أدى إلى تفاقم مشاكل الموكِل ـ الوكيل[1].

ثالثاً، قد تكون حركات التَّمرُّد ذات الجماعات المتعددة عرضة لحملات فرّق تسد التي من شأنها أن تجعل الجماعات تقف بعضها ضد بعضها الآخر أو تؤدي إلى تفاقم الشروخ القائمة، وفي حركات التَّمرُّد ذات الجماعات المتعددة، يمكن لقادة التَّمرُّد الاختيار بين عدة سبل، إذ يمكنهم التنسيق مع الجماعات الآخرى (بما في ذلك إيجاد بنية جامعة)، والتنافس مع بعضهم الآخر، أو شن عمليات بنحو مستقل عبر الامتناع عن التنافس أو التنسيق مع الآخرين، فالجماعات التي تتنافس مع بعضها الآخر ـ التي حدثت في حالات مثل سريلانكا، وسوريا، والأراضي الفلسطينية، والعراق، وأفغانستان في الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، والجزائر ـ كانت عرضة للاستغلال من جانب الحكومات، على النحو المشار إليه في الفصل الخامس، وفي الواقع فقد تنافست الجماعات مع بعضها الآخر في حوالي ثلث حركات التَّمرُّد ذات الجماعات المتعددة، وفي هذه الحالات ربما تكون قوات مكافحة التَّمرُّد قادرة على زيادة حدة الانقسامات وزرع الفتنة بين الجماعات عبر نشر المعلومات أو التضليل الإعلامي، أو شن هجمات يبدو أنها تأتي من جماعات متمردة أخرى، أو حتى تقديم مساعدة محدودة لبعض الجماعات لتشجيع القتال داخلها.

---

(1) Weinstein, Inside Rebellion, pp. 7 - 16.

الحملات الإعلامية والدعاية

وجد الفصل السادس أنه على الرغم من استعمال المتمردين للوسائط التقليدية لمدة طويلة مثل المطبوعات التعبير الشفهي، والفيديو، والإذاعة، لكن حدث تحول في أواخر التسعينيات من القرن الفائت صوب شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وبعد عقد من الزمن، تم تدشين وسائل التواصل الاجتماعي، إذ استعملت جماعات المتمردين هذه المنتديات بنحو متزايد لتجنيد الأعضاء والتواصل مع بعضهم الآخر، وجمع الأموال، وإجراء حملات الدعاية، وتحقيق مآرب أخرى، لكن هذه التطورات تنطوي على مخاطر أيضاً، لأن قوات مكافحة التَّمرُّد التي تتمتع بقدرات إستخبارات الإشارات يمكن أن تراقب بنحو أفضل استعمال الجماعات لجمع المعلومات وعمليات الهجوم.

أن تزايد استعمال وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الهواتف المحمولة، قد وفر مجموعة من الفرص لرصد عمليات المتمردين وتكتيكاتهم ومواجهتها، وهذا لايشمل على «القدرات الدفاعية» فحسب، مثل رصد المواقع الإلكترونية، وغرف الدردشة، ومنتديات وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك، بل ويشمل «القدرات الهجومية» مثل استهداف القدرات السيبرانية للمتمردين ونشر المعلومات لتشويه سمعتها أيضاً، تحتاج الحكومات إلى مواكبة استعمال المتمردين للتشفير، وأدوات إخفاء الموقع، وغيرها من التقنيات ذات الصلة، إذ أتاحت التطورات التكنولوجية لقوات مكافحة التَّمرُّد القدرة على تحسين المراقبة، واستخراج البيانات حتى مع ابتكارات المتمردين، تعد تكنولوجيا الهاتف المحمول مثالاً مفيداً لأن الحكومات التي لديها قدرات إستخباراتية يمكنها مراقبة استعمال الهاتف المحمول والأقمار الصناعية لجمع المعلومات والاستهداف، ففي العراق على سبيل المثال، سمحت الزيادة في استعمال الهواتف المحمولة للقوات الأمريكية والعراقية بتعقب حركة التَّمرُّد بنحو أفضل[1]، وفي الحرب الليبية في العام 2011، استعملت الحكومة الليبية قراصنة حاسوب (كومبيوتر) حكوميين وغير حكوميين لمضايقة المدونين والناشطين على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ومراقبتهم، وجمع المعلومات عنهم لاعتقالهم أو اغتيالهم، وأغلقت الحكومة

(1) Jacob N. Shapiro and Nils B. Weidmann, «Is the Phone Mightier Than the Sword? Cell Phones and Insurgent Violence in Iraq,» Working Paper, September 2012.

الليبية شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بنحو دوري، وهو ما أجبر المتمردين على الترجّل[1].

وفي سوريا، راقب نظام الأسد ابتداءً من العام 2011، عن كثب نشاط المتمردين على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، واستعمل المعلومات التي جمعها لاستهداف العملاء والمتعاطفين معهم، وساعدت أجهزة الأمن الحكومية أيضاً على إنشاء الجيش السوري الإلكتروني، الذي يتألف معظمه من قراصنة حاسوب (كومبيوتر) غير الرسميين، لشن هجمات سيبرانية ضد المتمردين وأنصارهم، ونشر معلومات كاذبة، وحجب المواقع الإلكترونية، واستهداف بريد الرسائل غير المرغوب بها (Spam)، وجمع معلومات إستخباراتية عن نشاط المتمردين ومواقعهم، وباستعمال هجمات الحرمان من الخدمة، والتشويه، وتكتيكات التصيد الإلكتروني، وغيرها من الأساليب، تمكن جيش سوريا الإلكتروني من استهداف جماعات المعارضة السياسية والمواقع الغربية، بما في ذلك المنظمات الإخبارية وجماعات حقوق الإنسان، فقد شن هجمات سيبرانية ضد مواقع إخبارية مثل هيأة الإذاعة البريطانية BBC، وفوربس، والاسوشييتد برس، والواشنطن بوست، والجزيرة، وصنداي تايمز، والفاينينشال تايمز، والشركات مثل تروكولر (موئل أكبر دليل للهاتف عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في العالم)، وخدمة الفيديو، والرسائل النصية تانغو، وشركة فايبر للمكالمات، والرسائل المجانية عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ومنظمات غير حكومية مثل هيومن رايتس ووتش[2]، أتاحت هذه الهجمات لأجهزة المخابرات السورية الولوج إلى معلومات الاتصالات الخاصة بملايين الأفراد داخل سوريا وخارجها، وأغلقت الحكومة السورية شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بنحو دوري، وخلص أحد التقييمات إلى التأكيد على:

(1) John Scott - Railton, Revolutionary Risks: Cyber Technology and Threats in the 2011 Libyan Revolution (Newport, RI: United States Naval War College, 2013).

(2) See, for example, Andy Greenberg, «How the Syrian Electronic Army Hacked Us: A Detailed Timeline,» Forbes, February 2, 2014; Kenneth Geers and Ayed Alqarteh, Syrian Electronic Army Hacks Major Communications Websites (Milpitas, CA: FireEye, July 30, 2013); Roy Greenslade, «Syrian Hackers Attack Websites of the Sun and Sunday Times,» Guardian, June 18, 2014; Craig Timberg, «Hackers Break Into Post's Servers, Gain Access to Employee Passwords,» Washington Post, December 19, 2013.

> قامت الحكومة [السورية] بتعطيل الهواتف المحمولة، والخطوط الأرضية، والكهرباء، وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) في حملتها لإسكات التغطية الإعلامية، وقامت السلطات بنحو روتيني باستخراج كلمات المرور لمواقع التواصل الاجتماعي من الصحفيين من خلال الضرب والتعذيب، وقامت جماعة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) الموالية للحكومة السورية وهي الجيش السوري الإلكتروني بنحو متكرر باختراق المواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) لنشر مواد مؤيدة للنظام، وقد انخرطت الحكومة بهجمات البرامجيات الخبيثة التي تستهدف من يقومون بالإبلاغ عن الأزمة[1].

صفوة القول أن استعمال المتمردين المتزايد لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتكنولوجيا الهاتف المحمولة يوفر للحكومات مجموعة من الخيارات الهجومية والدفاعية لاستخدامها ضد المتمردين، إذ حققت الحكومات نجاحاً متبايناً في اتخاذ مثل هذه التدابير مثل غلق شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على النحو الذي تم بيانه في الحالتين السورية والليبية، لكن ماتزال للحكومات مجموعة من المعلومات والخيارات سيبرانية يتعين عليها أخذها في الحسبان عند شن حرب مكافحة التَّمرُّد.

الدعم الخارجي

يسعى المتمردون في كثير من الأحيان إلى الحصول على مساعدة من الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية الخارجية، على النحو السالف بيانه في الفصلين السابع والثامن، وان الدعم القتالي الذي تقدمه الدول الكبرى يرجح من احتمال قلب النتيجة لمصلحة المتمردين أكثر من الدعم الذي يقدمه الفاعلون الآخرون، أضف إلى ذلك فإنّ المواد الفتاكة ممكن أن تنطوي على أهمية خاصة للمتمردين، ولاسيما الأسلحة مثل صواريخ أرض جو، وقاذفات الصواريخ RPG لمواجهة القدرات المتطورة للحكومة، وبناء على هذه النتائج، فإنّ لدى الحكومات العديد من الخيارات، التي لايستبعد بعضها بعضا.

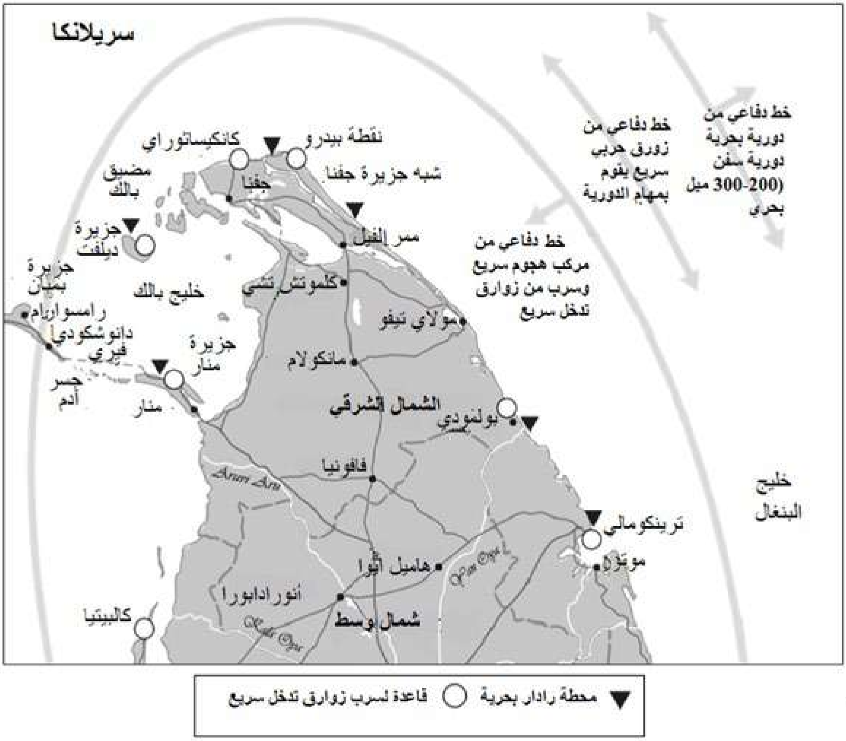
تمثل المساعدات الخارجية أحد هذه الخيارات، إذ يمكن للحكومات أن تحاول وقف

(1) Committee to Protect Journalists, 10 Most Censored Countries (New York: Committee to Protect Journalists, 2012).

ـ أو على الأقل تقليل ـ مقدار المساعدات الخارجية التي تأتي من الدول الكبرى وغيرها من الداعمين الخارجيين، ويمكنهم أيضاً محاولة إقناع القوى الخارجية أو إكراهها على وقف دعم المتمردين، يجب أن يكون الهدف هو تحديد السبل الرئيسة التي يستعملها المتمردون لنقل الأفراد والمواد وتحسين المراقبة الجوية، والبرية، والبحرية، وتعزيز قدرات أفراد أمن الحدود ومواردهم، وبناء الحواجز حيثما كان ذلك ممكناً، مثل الجدران، والسواتر، وشن غارات ضد المتسللين، وهذا النهج هو الأسهل عموماً في البلدان ذات الحدود المحدودة أو التي ليس لديها حدود بالاساس، ولاسيما إذا كانت الحدود ليست جبالاً أو غابات، ففي سريلانكا، استعمل متمردو التاميل ولاية تاميل نادو الجنوبية في الهند بوصفه ملاذاً آمناً لحربهم ضد الحكومة السريلانكية، بقيادة القوة البحرية لجبهة تحرير نمور تاميل إيلام LTTE، نمور البحر، ولكون سريلانكا جزيرة، فقد سهل ذلك على الحكومة السيطرة على الحدود[1]، وفي الواقع، قامت البحرية السريلانكية بحملة اعتراض بحرية فعالة ضد جبهة تحرير نمور تاميل إيلام LTTE، على النحو الموضح في الشكل رقم 9.1، وخلصت إحدى الدراسات إلى أن «العنصر المحوري في أنتصار الحكومة هو تطوير إستراتيجية حظر بحري ناجحة من جانب [البحرية السريلانيكية]، التي أدت إلى تدهور الشبكة اللوجستية البحرية لحركة التَّمرُّد وأجبرت مقاتليها على مواجهة هجمات الحكومة البرية الأخيرة بموارد شحيحة[2].

(1) O'Neill, Insurgency and Terrorism, p. 147.

(2) Justin O. Smith, «Maritime Interdiction in Sri Lanka's Counterinsurgency,» Small Wars & Insurgencies, Vol. 22, No. 3 (July 2011), p. 449.



الشكل رقم 9.1: الخطوط الدفاعية السريلانكية[1]

وأدت عمليات البحرية السريلانكية إلى تقليل تهريب الأسلحة وغيرها من المواد من جانب جبهة تحرير نمور تاميل إيلام LTTE عبر مضيق بالك، وقوضت خطوط الاتصال البحرية للجبهة LTTE وحالت دون هروب كبار قادتها.

بالإضافة إلى الدول الجزرية مثل سريلانكا، قامت قوات مكافحة التَّمرُّد بعمليات اعتراض حدودية عديدة في بلدان ذات حدود برية، ففي بعض الحالات ـ بما في ذلك الحدود الجبلية الطويلة، مثل الحدود بين أفغانستان وباكستان ـ واجهت الحكومات صعوبات غير عادية في محاولة لوقف الحركة عبر الحدود، لكن كان هناك عدد من حملات منع عبور الحدود الناجحة، والهدف من ذلك هو جعل التسلل صعباً ورفع تكاليف الملاذ الخارجي عبر إجبار المتمردين على التنقل عبر حقول الألغام المحفوفة بالمخاطر، والأسوار الكهربائية، والتهرب

(1) Smith, «Maritime Interdiction in Sri Lanka's Counterinsurgency,» p. 459.

من الرقابة الأرضية والجوية، وتفادي مناطق القتل، وخلص أحد التقييمات «تأريخياً، استعملت الحواجز وقوات المطاردة بنجاح كبير لمواجهة المتمردين العابرين للحدود»[1].

أما في الجزائر فقد قلل الفرنسيون بنحو كبير من حركة المرور عبر الحدود على طول الحدود الجزائرية التونسية بعد بناء خط موريس، على النحو الذي تم تفصيله في الفصل السابع، وأوجد خط موريس أيضاً «محمية صيد» حيث تسنى لقوات الأمن الفرنسية تحديد أفراد جبهة التحرير الوطني FLN وجيش التحرير الوطني ALN واستهدافهم[2]، وخلص المؤرخ اليستر هورن إلى أن خط موريس كان «انتصاراً رائعاً ومشؤوماً للتكنولوجيا العسكرية»[3]، وفي الصحراء الغربية، شيد المغرب سلسلة من السواتر الترابية والتي تنتشر فيها الخنادق، والأسوار، والألغام الأرضية لمراقبة الحركة عبر الحدود وردعها وحظرها، يبلغ طول الساتر الترابي، الذي شُيّد على ست مراحل رئيسة بين عامي 1980 و1987، حوالي 1700 ميلاً وقلص بنحو كبير من نشاط المتمردين البوليساريو، وفي إسرائيل، أدت الأسوار التي شيدتها على طول الحدود بين إسرائيل وغزة، وإسرائيل والضفة الغربية، وإسرائيل ولبنان، وإسرائيل والأردن، إلى تقليص حركة المقاتلين والأسلحة والمواد الأخرى، وفي اليونان أغلق تيتو حدود يوغسلافية مع اليونان، وحرم المتمردين اليونانيين من الملاذ الآمن وإعادة التزود بالإمدادات[4].

ثانياً، يمكن أن تحاول قوات مكافحة التَّمرُّد استغلال الشروخ الناجمة عن مشاكل الموكِل ـ الوكيل بين المتمردين وأنصارهم الخارجيين، إذ غالباً ما يصاحب قبول المساعدات من الرعاة الأجانب قيود أو شروط، لأن المستفيدين من الخارج يحتاجون إلى قدر من السيطرة والتأثير على الجماعة المتمردة، ففي الوقت الذي من غير المحتمل فيه أن تقدم فيه الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية الموارد مجاناً، قد يكون لدى المتمردين تحفظات كبيرة بشأن الشروط المصاحبة لتلك المساعدات، أضف إلى ذلك، يمكن للمانحين تخفيض المساعدات ـ أو حتى التحول بين الجانبين ـ إذا كان ذلك يناسب هدفهم الإستراتيجي، وهو ما يفضي إلى

(1) «Defeating Transnational Insurgencies: The Best Offense Is a Good Fence,» Washington Quarterly, Vol. 29, No. 1 (2005 - 2006), p. 32.

(2) Russell Crandall, America's Dirty Wars: Irregular Warfare from 1776 to the War on Terror (New York: Cambridge University Press, 2014), pp. 181 - 182.

(3) Alistair Horne, A Savage War of Peace: Algeria 1954 - 1962 (New York: Viking Press, 1978), p. 263.

(4) David E. Cunningham, «Defeating Transnational Insurgencies,» pp. 21 - 40.

احتكاكات محتملة مع المتمردين، فخلال التَّمرُّد في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم، تدخلت راوندا وأوغندا لمساعدة جوزيف كابيلا في الإطاحة بالرئيس سيس سيكو Ses Seko، كانت هناك مدة استراحة لمدة عام عندما تولى كابيلا السلطة في صيف عام 1997، إلا أن العلاقات توترت في نهاية المطاف لان كابيلا لم يكن راغباً في نزع سلاح المتمردين الراونديين والأوغنديين الموجودين في الأراضي الكونغولية، لذا اندلعت الحرب مرة أخرى في العام 1998 عندما تحولت راوندا وأوغندا إلى جانبهما ودعمتا الجماعات المتمردة المعارضة لكابيلا، مثل التجمع من أجل الديمقراطية الكونغولية[1].

قد ينظر السكان المحليون إلى المتمردين على أنهم دمى تحركهم دول خارجية أو يمكن للقوات الحكومية استغلال اعتماد الجماعات المتمردة على الجهات الخارجية من أجل المساعدة[2]، إذ قد تفقد الجماعات المتمردة التي لديها بنية قيادية خارج البلاد شرعيتها عبر النظر إليها على أنها بعيدة عن التواصل مع أولئك الموجودين داخل البلاد، وقد تكون الجماعات ذات القواعد الخارجية والرعاة الخارجيون أقل حساسية إلى مطالب السكان المحليين أو التكاليف التي يتحملونها، على خلاف الجماعات المتمردة التي تعتمد على السكان المحليين للحصول على الموارد والاختباء في أوساط جمهورهم داخل البلاد[3].

أما الخيار الثالث، هو أن تقوم الحكومة بتأمين الدعم الخارجي ولاسيما من الدول الكبرى، فقد وجد الفصل الثامن أن المساعدات الخارجية التي قدمتها الدول الكبرى للحكومات قللت من احتمال انتصار المتمردين، إذ يمكن للحكومات الحصول على مساعدة من الدول الكبرى، التي لديها إمكانية للوصول إلى موارد أكثر من الفاعلين الآخرين في مجالات مثل الخدمات (الدعم القتالي، الملاذ الآمن، التدريب)، والسلع (المال، المواد الفتاكة، والمواد غير الفتاكة)، ومع ذلك يجب على القوى الخارجية التفكير ملياً قبل نشر أعداد كبيرة من قواتها التقليدية في الخارج لشن عمليات مكافحة التَّمرُّد، ففي الوقت الذي حققت فيه القوات التقليدية

(1) David E. Cunningham, «Blocking Resolution: How External States Can Prolong Civil Wars,» Journal of Peace Research, Vol. 47, No. 2 (2010), p. 117.

(2) Karl W. Deutsch, «External Involvement in Internal War,» in Harry Eckstein, ed., Internal War: Problems and Approaches (New York: The Free Press of Glencoe, 1964), pp. 100 - 110; David M. Edelstein, Occupational Hazards: Success and Failure in Military Occupation (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010).

(3) Chaliand, Revolution in the Third World, p. 181; Salehyan, Gleditsch, and Cunningham, «Explaining External Support for Insurgent Groups,» pp. 70 9 - 744.

خارج العراق وأفغانستان بعضاً من أهدافها العسكرية، إلا أن نشر أعداد كبيرة من القوات الأجنبية كان له عواقب غير مقصودة أسهمت في ظهور جيل جديد من الإرهابيين.

ففي العراق على سبيل المثال، أسهم الوجود العسكري الأمريكي الكبير وأعمال مثل فضيحة (أبو غريب) في إذكاء التطرف، إذ أغضبت الشارع العربي، الصور التي كانت تبثها يومياً قناة الجزيرة والقنوات الأخرى التي أظهرت معاناة العراقيين وصور أبو غريب، وعكست استطلاعات الرأي عمق المشاعر المناهضة للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم العربي، إذ ارتفعت نسبة الأردنيين الذين كانت لديهم رؤية غير مواتية للولايات المتحدة من 75 % في صيف 2002 إلى 99 % في آيار/مايو عام 2003، على حين قفزت التصنيفات غير المواتية للولايات المتحدة من 69 % إلى 81 % في باكستان، ومن 55 % إلى 83 % في تركيا، ومن 59 % إلى 71 % في لبنان خلال المدة الزمنية نفسها[1]، وكان العديد من الإرهابيين الضالعين في مؤامرات خطرة ضد الوطن الأمريكي بعد 11 أيلول/سبتمبر عام 2011 ـ من الرائد نضال حسن، الذي قام بتنظيم عملية إطلاق النار في قاعدة فورت هود، تكساس، إلى نجيب الله زازي، الذي اعتقل في العام 2009 لتخطيطه لهجمات انتحارية في مترو الأنفاق في مدينة نيويورك ـ مدفوعين، إلى حد ما، بنشر أعداد كبيرة من القوات الأمريكية المقاتلة في البلاد الإسلامية وبقناعاتهم، وإن كانت ليست في محلها، بأن المسلمين كانوا ضحايا لاحول لهم ولا قوة[2].

وبدلاً من زج أعداد الكبيرة من القوات التقليدية الخارجية، قد تكون القوات الوطنية والمحلية أكثر دراية بالأرض وأكثر شرعية في نظر السكان المحليين، ففي العراق، على سبيل المثال، كان جزء من النجاح المتحقق ضد المتمردين في الأنبار والمحافظات الأخرى في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو الاستفادة الفعالة لمجتمع الاستخبارات الأمريكية من زعماء القبائل وشبكات دعمهم[3]، وفي بعض الحالات، قد يكون الخيار الأفضل

(1) Pew Global Attitudes Project, US Image up Slightly, but Still Negative (Washington, D.C.: Pew Global Attitudes Project, June 2005), p. 41.

(2) Seth G. Jones, Hunting in the Shadows: The Pursuit of Al Qa'ida Since 911/ (New York: W.W. Norton, 2012).

(3) Mitchell B. Reiss Negotiating with Evil: When to Talk to Terrorists (New York: Open Road, 2010), pp. 177 - 220; Major Neil Smith and Colonel Sean MacFarland, «Anbar Awakens: The Tipping Point,» Military Review (March - April 2008) A, pp. 41 - 52. For a slightly different

هو النهج غير المباشر الذي يركز على أعداد صغيرة من قوات العمليات الخاصة، ووحدات الإستخبارات للتدريب وإسداء النصح ومساعدة القوات النظامية وغير النظامية المحلية، إلى جانب الضربات المحددة الأهداف من البر والجو وحتى من منصات الإطلاق في البحر.

تحليل

على الرغم من القلق الغربي من المشاركة في حركات التَّمرُّد وعمليات مكافحة التَّمرُّد، إلا أنها حقيقة واقعة في السياسة الدولية، وأكد جون ناغل بشأن حقبة ما بعد فيتنام قائلاً أن صانعي السياسة الأمريكية قرروا «أنه لا ينبغي للولايات المتحدة المشاركة في عمليات مكافحة التَّمرُّد»[1]، للأسف، لا ينبغي للدول ولا الجهات الفاعلة غير الحكومية أن تقوم بذلك، إذ ستبقى حركات التَّمرُّد وعمليات مكافحة التَّمرُّد قائمة وفاعلة في المستقبل المنظور، ومن ثم يغدو التحدي هو فهم كنه هذا النوع من الحرب بنحو أفضل: ما أسباب حركات التَّمرُّد، كيف تنظم حركات التَّمرُّد وعمليات مكافحة التَّمرُّد، ما الإستراتيجيات والتكتكيات الواجب اعتمادها، كيفية استعمال العمليات الإعلامية والدعاية، وكيفية تأمين الدعم الخارجي، وكيف تنتهي عمليات التَّمرُّد، وفي نهاية المطاف، فإنّ إغراء المتمردين بمحاولة خلق عالم أفضل هو أمر مغرٍ ولاحظت إحدى قصائد الساندنيستا في نيكاراغوا التي جاء فيها:

> ذات يوم قلت لكم: دعونا نقاتل من أجل عالم أفضل
> وافقتم،
> ومنذ ذلك اليوم
> كنا أخوة[2].

ان العالم لايفتقر الى طوباوية تشي جيفارا الذي حلم ببدء حركات التَّمرُّد، وتوضح قصيدة الساندنيستا أعلاه، رغم كل الصعاب، لكن ما يفتقر إليه العالم في الغالب هو الجماعة من الأتباع المستعدين القادرين على تحمل المخاطر المطلوبة[3].

---

view which adds the role of US «surge» forces see Stephen Biddle, Jeffrey A. Friedman, and Jacob N. Shapiro, «Testing the Surge: Why Did Violence Decline in Iraq in 2007?» International Security, Vol. 37, No. 1 (Summer 2012), pp. 7 - 40.

(1) Nagl, Learning to Eat Soup with a Knife, p. 207.

(2) Omar Cabezas, Fire from the Mountain: The Making of a Sandinista (New York: Crown, 1985), p. 98.

(3) Kaylvas and Kocher, «How 'Free' is Free Riding in Civil Wars?» p. 182.

الملاحق

الملحق A

قائمة دراسات الحالة

رقم الحالة	اسم الحالة	الحكومة	الجماعة/الجماعات المتمردة	الهدف النهائي	النتيجة
1	المجاهدون الأفغان ـ الحرب السوفيتية للأعوام 1979 ـ 1992	أفغانستان	الاتحاد الإسلامي للمجاهدين الأفغان (التحالف السني في باكستان) الحزب الإسلامي (حكمتيار) الجماعة الإسلامية (رباني) الحزب الإسلامي (خالص) حركة الانقلاب الإسلامي (نابي) الجبهة الإسلامية الوطنية الأفغانية (جيلاني) جبهة التحرير الوطني الأفغاني (مجددي) الحركة الإسلامية (محسني) فصيل كالكي العسكري فصيل دوستم العسكري	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
2	ـ طالبان للأعوام 1992 ـ 1996	أفغانستان	طالبان (عمر) الحزب الإسلامي (حكمتيار) الجبهة الوطنية الإسلامية الأفغانية (دوستم) حزب الوحدة الإسلامي (خليلي)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
3	أفغانستان ـ حرب التحالف الشمالي للأعوام 1996 ـ 2001		الجبهة الإسلامية المتحدة لخلاص أفغانستان UIFSA الجماعة الإسلامية (رباني، مسعود) الحركة الإسلامية الوطنية الأفغانية (دوستم) حزب الوحدة الإسلامية (خليلي)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
4	حرب أفغان ـ طالبان من العام 2001 ـ حتى الان		طالبان الحزب الإسلامي شبكة حقاني		
5	حرب الإستقلال الحزائرية للأعوام 1954 ـ 1962		جبهة التحرير الوطنية(FLN) الحركة الوطنية الجزائرية (MNA)	آلت الى دولة مستقلة جديدة (منبثقة عن السلطة الإستعمارية)	انتصار المتمردين

6	حرب الإسلاميين الجزائرية من عام 1991 ـ حتى الوقت الحاضر		الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) الحركة الإسلامية المتحدة (MIA) الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) (AIS)الجيش الإسلامي للإنقاذ التكفير والهجرة الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQIM)	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
7	حرب الاستقلال الأنغولية للأعوام 1961 ـ 1974	أنغولا	الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (MPLA) الاتحاد الوطني لإستقلال انغولا الشامل ((UNITA الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (FNLA)	آلت إلى دولة جديدة مستقلة (منبثقة عن السلطة الإستعمارية)	انتصار المتمردين
8	الحرب الأنغولية للأعوام 1975 ـ 2002	أنغولا	الاتحاد الوطني للاستقلال الشامل لأنغولا(UNITA) الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (FNLA)	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
9	حرب الاستقلال في كابيندا للأعوام 1975 ـ 2009	أنغولا	جبهة تحرير اقليم كابيندا (FLEC) جبهة تحرير اقليم كابيندا ـ التجديد (FlEC ـ R) جبهة تحرير اقليم كابيندا ـ القوات المسلحة (FAC ـ ELEC) جبهة تحرير اقليم كابيندا ـ الجناح العسكري (PM ـ FLEC)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
10	الحرب العسكرية الأرنجنتينية 1955	الأرجنتين	الفصيل العسكري (Doucet)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
11	حرب اليساريين الأرجنتينين 1973 ـ 1979	الأرجنتين	حزب العمال الثوري (ERP) حركة مونتنيروس البيرونية (Monteneros)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
12	استقلال ناغورني ـ قرة باغ 1991 ـ 1994	أذربيجان	جمهورية ناغورني ـ قرة باغ	آلت إلى دولة جديدة مستقلة (منبثقة عن دولة ذات سيادة)	تعادل
13	حرب هضبة تلال تشيتاغونغ 1975 ـ 1997	بنغلادش	جانا سانغاتي ساميتي/شانتي باهيني (JSS/SB)	آلت إلى دولة جديدة مستقلة (منبثقة عن دولة ذات سيادة)	تعادل

14	الحرب البوليفية 1946	بوليفيا	الحركة الثورية الشعبية	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
15	حرب اليساريين البوليفية لعام 1952	بوليفيا	الحركة الثورية القومية (MNR)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
16	حرب الاستقلال البوسنية ـ الصربية 1992 ـ 1995	البوسنة ـ الهرسك	الجمهورية الصربية للبوسنة والهرسك (صربيا) الجمهورية الكرواتية ـ البوسنة ـ الهرسك (HVO) القوات الصربية غير النظامية القوات الكرواتية غير النظامية	آلت إلى دولة جديدة مستقلة (منبثقة عن دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
17	حرب بوروندي هوتو 1965 ـ 1972	بوروندي	الأغلبية العرقية في هوتو	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
18	حرب بوروندي هوتو 1991 ـ 2008	بوروندي	حزب تحرير شعب هوتو (الفلبين) المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (CNDD) جبهة التحرير الوطنية (FROLINA) حزب تحرير قوى شعب هوتو للتحرير الوطني (FNL ـ Palipehutu) المجلس الوطني للدفاع عن قوى الديمقراطية للدفاع عن الديمقراطية (FDD ـ CNDD)	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
19	الحرب الكمبودية 1970 ـ 1975	كمبوديا	الخمير الحمر (KR) انصار سيهانوك الجبهة الوطنية المتحدة لكمبوتشا (FUNK)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
20	الحرب الكمبودية 1978 ـ 1979	كمبوديا	الجبهة المتحدة للإنقاذ الوطني الكمبوتشية (KNUFNS)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
21	الحرب الكمبودية 1979 ـ 1998	كمبوديا	الخمير الحمر (KR) الجبهة المتحدة الوطنية لكمبوديا مستقلة وحيادية ومسالمة ومتعاونة (FUNCINPEC) الجبهة الوطنية الشعبية لتحرير الخمير (KPNLF) تحالف حكومة كمبوتشيا الديمقراطية (CGDK)	الإطاحة بالنظام القائم	تعادل
22	حرب الاستقلال في الكاميرون 1957 ـ 1961	كاميرون	اتحاد شعوب الكاميرون (UPC)	آلت إلى دولة مستقلة (منبثقة عن السلطة الاستعمارية)	انتصار المتمردين
23	حرب جمهورية أفريقيا الوسطى 1996 ـ 1997	جمهورية أفريقيا الوسطى	الفصيل العسكري في سيرياك سوك	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة

24	حرب جمهورية أفريقيا الوسطى من العام 2006 ـ حتى الوقت الحاضر	جمهورية أفريقيا الوسطى	سيليكا جمعات متحالفة مؤتمر الوطنيون للعدالة والسلام (CPJP) مؤتمر الوطنيين للعدل والسلام (CPSK) اتحاد القوى الديمقراطية للوحدة UFDR الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى FDPC تحالف النهضة واعادة البناء A2R مييليشيا انتي بلاكا ميليشيا فولا العدالة الثورية	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
25	حرب تشاد 1966 ـ 1972	تشاد	جبهة التحرير الوطني التشادية (FRO-LINAT) جيش التحرير الأول جيش التحرير الثاني قوات الشمال (FAN)	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
26	حرب تشاد 1976 ـ 1982	تشاد	قوات الشمال (FAN)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
27	حرب تشاد 1983 ـ 1990	تشاد	الحركة الوطنية للإنقاذ (MPS) الحركة الوطنية لانقاذ الشعب التشادي (MO-SANAT) القوى الثورية لواحد ابريل الفيلق الإسلامي الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية (GUNT)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
28	الحرب في تشاد 1991 ـ 2010	تشاد	الحركة من أجل الديمقراطية والتنمية (MDD) اللجنة الوطنية للاصلاح(CNR) مجلس الخلاص الوطني للسلام والديمقراطية المجلس الوطني للسلام والديمقراطية الجبهة الوطنية التشادية (FNT) القوات المسلحة من أجل الجمهورية والفدرالية FARF الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد MJDT الجبهة المتحدة للتغيير الديمقراطي(FUCD) تجمع القوى الديمقراطية (RAFD) التحالف الوطني NA اتحاد قوى المقاومة UFR	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
29	الحرب التشيلية 1973	تشيلي	الفصيل العسكري لأوغستو بينوشيه	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
30	الحرب الشيوعية الصينية 1946 ـ 1949	الصين	جيش التحرير الشعبي PLA	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين

31	الحرب الفورموزية 1947	الصين	المتمردون التايوانيون	آلت إلى دولة مستقلة جديدة	انتصار الحكومة
32	حرب القوميين في الصين 1949 ـ 1958	الصين	كومينتانغ (KMT)	آلت إلى دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
33	حرب الإستقلال التبتية 1950 ـ 1951	الصين	التبت (خامباس)	آلت الى دولة جديد مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
34	حرب الإستقلال التبتية 1956 ـ 1959	الصين	التبت (خامباس)	آلت إلى دولة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
35	حرب سنجان الاستقلالية من العام 1991 ـ حتى الوقت الحاضر	الصين	الحركة الإسلامية التركستانية TIM	آلت إلى دولة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
36	حرب «عنف» كولومبيا 1948 ـ 1962	كولومبيا	عنف كولومبيا تضمن عددا من الجماعات المسلحة غير الحكومية: المحافظون المحليون ومنظمات الحزب الليبرالي، العصابات، منظمات المزارعين، والجيوش الخاصة لمالكي الأراضي الكبيرة.	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
37	الحرب الكولمبية من العام 1963 حتى الوقت الحاضر	كولومبيا	القوات المسلحة الثورية الكولومبية FARC جيش التحرير الوطني ELN حركة 19 أبريل M ـ 19 جيش التحرير الشعبي EPL	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
38	حرب الكونغو ـ برازفيل 1993 ـ 1997	الكونغو	كوبرا نينجا	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
39	حرب الكونغو ـ بارازفيل 20021997 ـ	الكونغو	كوكويي كوبرا نينجا	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل

40	حرب كاتنغا الاستقلالية 1960 ـ 1962	جمهورية الكونغو الديمقراطية زائير	دولة كاتنغا	إقامة دول جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
41	حرب جنوب كاساي الإستقلالية من العام 1960 ـ 1962	الكونغو الديمقراطية جمهورية زائير	دولة كاساي الجنوبية للتعدين	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
42	الحرب زائير زيمبا 1964 ـ 1965	جمهورية الكونغو الديمقراطية زائير	مجلس التحرير الوطني (CNL,or Simbas)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
43	حرب زائير شابا 1977 ـ 1979	جمهورية الكونغو الديمقراطية زائير	جبهة التحرير الوطنية الكونغولية (FLNC)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
44	حرب زائير 1996 ـ 1997	جمهورية الكونغو الديمقراطية زائير	تحالف القوى الديمقراطية للتحرير الكونغو (AFDL)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
45	حرب جمهورية الكونغو الديمقراطية 1998 ـ 2001	جمهورية الكونغو الديمقراطية زائير	حركة التحير الكونغولية MLC التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية RCD التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية ـ حركة التحرير (ML ـ RCD)	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
46	حرب جمهورية الكونغو الديمقراطية من العام2006 حتى الوقت الحاضر	جمهورية الكونغو الديمقراطية زائير	حركة 23 مارس (M23) تحالف الوطنيون من أجل كونغو حرة ذات سيادة (APCLS) المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (CNDP)	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
47	الحرب الكوستريكية لعام 1948	كوستريكا	جيش التحرير الوطني NLA	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
48	الحرب في ساحل العاج 2002 ـ 2004	ساحل العاج	الحركة الوطنية لساحل العاج (MPCI) الحركة الشعبية الايفوارية للغرب الكبير (MPIGO) حركة العدالة والسلام MJP القوات الجمهورية لساحل العاج FRCI	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل

49	حرب الإستقلال الكرواتية ـ الصربية 1992 ـ 1995	كرواتيا	جهورية كرايينا الصربية (الجيش الصربي الكرواتي) القوات الصربية غير النظامية	اقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة عن دولة ذات سيادة)	انتصار المتمردين
50	الثورة الكوبية 1953 ـ 1958	كوبا	حركة 26 تموز/يوليو M26j	تنحية النظام القائمة	انتصار المتمردين
51	الحرب التركية ـ القبرصية 1974	قبرص	القبارصة الأتراك	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
52	حرب جيبوتي 1991 ـ 1994	جيبوتي	جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية FRUD	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
53	حرب الدومنيكان 1965	جمهورية الدومنيكان	الدستوريون (الفصيل اليساري للضباط العسكريين) الحزب الثوري في الدومنيكانPRD	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
54	حرب الإسلاميين المصريين 1992 ـ 1998	مصر	الجماعة الإسلامية	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
55	حرب الإسلاميين المصريين 2013 حتى الوقت الحاضر	مصر	الدولة الإسلامية في محافظة سيناء IS الإخوان المسلمين مجلس شورى المجاهدين MSC تنظيم القاعدة في شبه جزيرة سيناء، أنصار الجهاد التكفير والهجرة جند الشريعة أنصار الشريعة ـ مصر أنصار بيت المقدس كتائب الذئاب المنفردة أجناد مصر جند الخلافة الكنانة	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
56	حرب السلفادور 1979 ـ 1991	السلفادور	جبهة فاراباندو مارتي للتحرير الوطني FMLN جيش التحرير الثوري ERP قوات فاراباندو مارتي للتحرير FPL القوات المسلحة للمقاومة الوطنية FARN الحزب الشيوعي السلفادوري PCS	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
57	حرب الاستقلال الإريترية 1964 ـ 1991	أثيوبيا	جبهة التحرير الإرترية ELF جبهة تحرير شعب ارتريا	اقامة دولة جديدة (منبثقة عن دولة ذات سيادة)	انتصار المتمردين

58	حرب عفار الاستقلالية 1975 ـ 1991	أثيوبيا	جبهة الشعب الأثيوبي الديمقراطية الثورية EPRDF جبهة تحرير شعب تيغري TPLF حزب الشعب الأثيوبي الثوريEPRP الاتحاد الديمقراطي الأثيوبي EDU حركة الشعب الديمقراطي الأثيوبي EPDM	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
59	حرب أوغادين الاستقلالية 1975 ـ حتى الوقت الحاضر	أثيوبيا	جبهة أوغادين للتحرير الوطنية ONLF جيش أوغادين للتحرير الوطني ONLA جبهة التحرير في شرق الصومال WSLF الاتحاد الإسلامي AIAI	اقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
60	حرب أورومو الإستقلالية من العام 1977 حتى الوقت الحاضر	أثيوبيا	جبهة اورومو للتحرير OLF	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
61	حرب الإستقلال في جنوب أوسيتا 1991 ـ 1992	جورجيا	جمهورية جنوب أوسيتا	اقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	تعادل
62	حرب الإستقلال في أبخازيا من العام 1992 إلى 1993	جورجيا	جمهورية أبخازيا	اقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	تعادل
63	حرب اليساريين الإغريقيين 1946 ـ 1949	اليونان	الجيش الديمقراطي اليوناني DSE	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
64	الحرب في غواتيمالا1965 ـ 1995	غواتيمالا	القوات المسحة المتمردة I FARI القوات المسلحة المتمردة II FARII جيش المغاوير للفقراء EGP حزب العمال في غواتيمالا PGT الحركة الثورية رقم 13 (MR ـ 13) جبهة إدغار إيبارا لحرب العصابات FGEI الاتحاد الوطني الثوري الغواتيمالي URNG		

65	الحرب في غينيا للأعوام بين 2000 ـ 2001	غينيا	تجمع القوى الديمقراطية في غينيا RDFG	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
66	حرب الاستقلال في غينيا 1962 ـ 1974	غينيا بيساو	الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر PAIGC	إقامة دولة مستقلة جديدة (منبثقة من السلطة الاستعمارية)	انتصار المتمردين
67	الحرب العسكرية غينيا ـ بيساو 1998 ـ 1999	غينيا بيساو	المجلس العسكري لتوطيد الديمقراطية والسلام والعدالة MJCDPJ	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
68	حرب هايتي الديمقراطية 1991 ـ 1994	هايتي	المنظمة السياسية لأنصار الرئيس جان برتران أريستيد لافالاس OPL	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
69	حرب استقلال ناغالاند 1956 حتى الوقت الحاضر	الهند	مجلس ناغا الوطني NCC المجلس الوطني الاشتراكي لناغالاند NSCN المجلس الوطني الاشتراكي لناغالاند ـ آيزاك مالوفاه IM ـ NSCN المجلس الوطني الاشتراكي لناغالاند ـ خابلانغ K ـ NSCN المجلس الوطني الاشتراكي لناغالاند ـ فصيل كلوي كيتوفي K ـ K ـ NSCN	إقامة دولة مستقلة جديدة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
70	حرب ناكساليت/ اليسارية في الهند من العام 1967 حتى الوقت الحاضر	الهند	الحزب الشيوعي الهندي الماركسي اللينيني (ML ـ CPI) المركز الشيوعي الماوي MCC جماعة الحرب الشعبية PWG الحزب الشيوعي الهندي الماوي M ـ CPI	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
71	حرب الاستقلال في تريبورا 1978 ـ 2006	الهند	متطوعو تريبورا الوطنيون TNV جبهة قبائل تريبورا ATTF	اقامة دولة مستقلة جديدة	تعادل
72	حرب الاستقلال للسيخ البنجابيين 1982 ـ 1993	الهند	المتمردون السيخ	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار المتمردين

73	حرب الاستقلال لمانيبور من العام 1982 حتى الوقت الحاضر	الهند	جبهة التحرير الوطنية المتحدة UNLF حزب الشعب الثوري لكانغليباك PREPAK جبهة الشعب الثورية لمينابور RPF جيش التحرير الشعبي PLA الحزب الشيوعي لكينغلابيك KCP	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
74	حرب بودولاند الاستقلالية من العام 1989 حتى الوقت الحاضر	الهند	اتحاد طلبة بودولاند ABSU جبهة بودلاند الديمقراطية الوطنية NDFB S ـ NDFB RD ـ NDFB	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
75	حرب كشمير الاستقلالية من العام 1989 حتى الوقت الحاضر	الهند	المتمردون الكشميريون (Collective) مجلس الجهاد الموحد UJC حزب المجاهدين HM لاشكار اي طيبا LeT جيش محمد JeM حركة المجاهدين HuM جبهة التحرير لجامو وكشمير JKLF البدر تحريك المجاهدينTeJ التحريك والمجاهدين TuM جماعة المجاهدين JuM قوة الجهاد آل عمر المجاهدين مسلم جابناز فورس	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
76	حرب أسامس الاستقلالية من لعام 1990 حتى الوقت الحاضر	الهند	جبهة أسام المتحدة الليبرالية ULFA	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
77	حرب اندونيسيا الإستقلالية للأعوام 1946 ـ 1949	اندونيسيا	جيش الشعب الأندنوسي	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار المتمردين
78	حرب جنوب ملوكاس الإستقلالية لعام 1950	اندونيسيا	جمهورية جنوب ملوكاس RSM	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة

79	حرب سومطرة الإستقلالية من العام 1953 حتى العام 1961	اندونيسيا	الحكومة الثورية لجمهورية أندنوسيا PRRI دار الإسلام ميثاق الصراع العالمي (بيرمستا)	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
80	حرب الإستقلال لغرب بابون 1965 حتى العام 1984	اندونيسيا	منظمة بابو الحرة OPM	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	تعادل
81	حرب استقلال تيمور الشرقية1975 ـ 1999	اندونيسيا	الجبهة الثورية لإستقلال تيمور الشرقية FRETLIN	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	تعادل
82	حرب إستقلال آتشيه 1990 ـ 2005	اندونيسيا	حركة آتشيه الحرة GAM	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	تعادل
83	الحرب الإسلامية الإيرانية للأعوام 1978 حتى العام 1979	إيران	فصيل آية الله الخميني	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
84	حرب الإستقلال الكوردية الإيرانية 1961 ـ 1996	إيران	الحزب الدیمقراطي الكردي الإيراني KDPI	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	تعادل
85	الحرب الإيرانية المناهضة للخميني من العام 1979حتى العام 2001	إيران	مجاهدي خلق MEK	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة

86	حرب الإستقلال الكوردية العراقية 1961 ـ 1969	العراق	الحزب الديمقراطي الكوردستاني KDP الاتحاد الوطني الكوردستاني PUK	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
87	الحرب الشيعية العراقية 1982 ـ 1996	العراق	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق SCIRI	الإطاحة بالنظام القائم	تعادل
88	الحرب في العراق من العام 2003 ـ حتى الوقت الحاضر	العراق	تنظيم القاعدة في العراق (تنظيم القاعدة في العراقAQI، الدولة الإسلامية في العراقISI، الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، ISIL، الدولة العراقية في العراق والشام ISIS الدولة الإسلاميةIS، داعشDa'ish) جند الشام (أنصار الإسلام/أنصار السنّة) جيش المهدي الجيش الإسلامي العراقي IAI كتائب ثورة العشرين جيش رجال الطريقة النقشبندية JRTN جبهة التوحيد والجهاد RJF جيش أنصار السنّة JAAS منظمة قاعدة الجهاد في بلاد النهرين TQJBR	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
89	الصراع على الإقليم المحتل من العام 1989 حتى الوقت الحاضر	إسرائيل	الفتح/منظمة التحرير الفلسطينية PLO السلطة الوطنية الفلسطينية PNA حركة المقاومة الإسلامية HAMAS الجهاد الإسلامي الفلسطيني PIJ كتائب شهداء الأقصى AMB	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
90	حرب «أيلول الأسود» للفلسطينيين الأردنيين 1970 ـ 1971	الأردن	جبهة التحرير الفلسطينية PLO	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
91	حرب ماو ماو الإستقلالية 1952 ـ 1956	كينيا	جيش تحرير أرض كينيا KFLA أو ماو ماو	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة السلطة الاستعمارية)	انتصار الحكومة

92	حرب جيجو الإستقلالية للأعوام 1948 ـ 1950	كوريا، الجنوب	حزب العمال الكوري الجنوبي فصيل الرئيس ري للقادة العسكريين	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
93	حرب اليساريين في ليتوانيا 1953 ـ 1973	لاوس	الباثيت لاو	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار التَّمرُّد
94	حرب الناصريين للعام 1958	لبنان	حركة الناصريين المستقلة (المرابطون)	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
95	الحرب اللبنانية 1979 ـ 1990	لبنان	الحركة الوطنية اللبنانية LNM جيش العرب اللبناني LAA الجبهة الوطنية المتحدة NUF منظمة التحرير الفلسطينية PLO حزب الله الفصيل العسكري للجنرال عون مليشيات حركة أمل	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
96	الحرب الليبيرية 1989 ـ 1995	ليبريا	الجبهة الوطنية الليبيرية NPFL الجبهة الوطنية المستقلة الليبيرية INPFL	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
97	الحرب الليبيرية 2000 ـ 2003	ليبيريا	الليبيرون متحدون للمصالحة والديمقراطية LURD الحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا MODEL	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
98	الحرب الليبية لعام 2011	ليبيا	المجلس الانتقالي الوطني NTC مليشيات متعددة Fractious militia	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين

99	حرب الإسلاميين الليبيين من عام 2014 حتى الوقت الحاضر	ليبيا	تنظيم الدولة الإسلامية في طرابلس أنصار الشريعة ـ ليبيا كتيبة الموقعون بالدوما كتائب الزنتان جبهة التحرير الليبية LLF في الساحل كتائب المسجون عمر عبد الرحمن، مرتبطة بتنظيم القاعدة جماعة المسجون عمر عبد الرحمن مليشيا راف الله الساحاتي خلية العمليات للثوار الليبيين قوة السلامة والاستقرار الليبية كتائب القعقاع جبهة الصمود مجلس الشورى، القوة الثالثة للدرع المركزي، مليشيا فجر ليبيا كتائب تريبولي الثورية مجلس شورى الشباب المسلم مجلس شورى المجاهدين شورى ثورة بنيغازي كتائب شهداء 17 شباط/فبراير	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
100	حرب استقلال مدغشقر 1947	مدغشقر	الحركة الديمقراطية للتجديد الملغاشي (MDRM)	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من السلطة الاستعمارية)	انتصار الحكومة
101	حرب الاستقلال الملاوية 1948 ـ 1957	المالايا	الحزب الشيوعي الملايوي CPM	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من السلطة الاستعمارية)	انتصار الحكومة
102	حرب الطوارق العرب 1990 ـ 1994	مالي	الحركة الشعبية لتحرير أزواد MPLA حركة شعب أزواد MPA الجبهة العربية الإسلامية في أزواد FIAA جيش أزواد التحرري الثوري ARLA	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	تعادل

103	حرب الإسلاميين في مالي من العام 2012 حتى الوقت الحاضر	مالي	تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي AQIM حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا -MU-JAO المرابطون أنصار الدين كتائب الموقعون بالدم	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
104	حرب استقلال دنيستر لعام 1992	مولدافيا	جمهورية دنيستر	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	تعادل
105	حرب استقلال المغرب 1953 ـ 1956	المغرب	الاستقلال	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من السلطة الاستعمارية)	انتصار المتمردين
106	حرب استقلال الصحراء الغربية 1975 ـ 1985	المغرب	الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء البوليساريو	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار المتمردين
107	حرب استقلال موزنبيق 1964 ـ 1974	موزمبيق	جبهة تحرير موزمبيق FRELIMO	أقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة عن السلطة الاستعمارية)	انتصار المتمردين
108	حرب استقلال موزنبيق للأعوام 1974 ـ 1992	موزمبيق	المقاومة الوطنية الموزمبيقية RENAMO	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
109	حرب اليساريين في بورما 1948 ـ 1988	ميانمار (بورما)	الحزب الشيوعي في بورما CPM الحزب الشيوعي في بورما ـ العلم الأحمر CPB ـ RF الحزب الشيوعي في بورما ـ العلم الأحمر CPB ـ WF منظمة متطوعي الشعب PVO	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة

110	حرب الإستقلال في أراكان 1948 ـ 1994	ميانمار (بورما)	حزب التحرير في أراكان ALP جبهة التحرير الروهينية RPF الجبهة الإسلامية للروهينغا في أراكان ARIF منظمة التضامن الروهينغا RSO حزب التحرير في أراكان ANLP الحزب الشيوعي في أراكان CPA حزب الشعب التحرري في أراكانAPLA	إقامة دولة مستقلة جديدة منبثقة(من دولة ذات سيادة)	التعادل
111	حرب مون الاستقلالية 1949 ـ 1963	ميانمار (بورما)	حزب ولاية مون الجديد NMSP رابطة تحرير مون ـ الجبهة المتحدة لمون (MUF ـ MFL) جبهة شعب مونMFP	إقامة دولة مستقلة جديدة منبثقة(من دولة ذات سيادة)	التعادل
112	حرب استقلال كارين للعام 1948 ـ حتى الوقت الحاضر	ميانمار (بورما)	الاتحاد الوطني لكارين KNU حزب الاتحاد الوطني لكارين KNUP جيش كارين البوذي الديمقراطي DKBA	إقامة دولة مستقلة جديدة منبثقة(من دولة ذات سيادة)	مستمرة
113	حرب استقلال شان من العام 1959 ـ حتى الوقت الحاضر	ميانمار (بورما)	المحاربون الشباب NSH جيش دولة شان المستقلة SSIA جبهة شان الوطنية المتحدة SNUF قوة مقاومة كوكانغ KRE جيش دولة شانSSA جيش شان الثوري الموحد SURA منظمة تحرير قوميات دولة شان SSNLO جيش شان الموحد SUA جيش مونغ تاي MTA مجلس استعادة ولاية شان S ـ RCSS or SSA حزب تقدم دولة شان SSPP	إقامة دولة مستقلة جديدة (من دولة ذات سيادة)	مستمرة
114	حرب استقلال كاتشين 1961 ـ 1992	ميانمار (بورما)	منظمة كاتشين المستقلة/جيش كاتشين المستقل KIO/KIA	إقامة دولة مستقلة (منبثقة عن دولة ذات سيادة)	التعادل
115	حرب استقلال كاتشين من العام 2001 ـ حتى الوقت الحاضر	ميانمار (بورما)	منظمة كاتشين المستقلة/جيش كاتشين المستقل KIO/KIA	إقامة دولة مستقلة (منبثقة عن دولة ذات سيادة)	مستمرة

116	حرب الماويين في النيبال 1996 ـ 2006	النيبال	الحزب الشيوعي النيبالي ـ الماوي M ـ CPN	إقامة دولة مستقلة (منبثقة عن دولة ذات سيادة)	التعادل
117	الحرب بين نيكاراغوا والساندنيستا 1978 ـ 1979	نيكاراغوا	جبهة التحرير الوطنية الساندينية FSLN	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
118	حرب نيكاراغوا كونترا 1982 ـ 1990	نيكاراغوا	القوى الديمقراطية في نيكاراغوا (/Contras (FDN	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
119	حرب الإستقلال في بيافرا 1976 ـ 1970	نيجيريا	جمهورية بيافرا	إقامة دولة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
120	حرب الإسلاميين في نيجيريا من العام 2009 حتى الوقت الحاضر	نيجيريا	جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام) جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان (أنصارو (Ansaru	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
121	حرب استقلال ظفار للأعوام 1972 إلى 1975	عمان	الجبهة الشعبية لتحرير عمان (PFLO)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
122	حرب الإستقلال البنغالية 1971	باكستان	موكتي باهاني (قوة التحرير)	إقامة دولة مستقلة (منبثقة عن دولة ذات سيادة)	انتصار المتمردين
123	حرب استقلال البلوش 1973 ـ 1977	باكستان	الفصائل الوطنية البلوشية وتتضمن: جبهة التحرير البلوشية BLF خير بخش ماري (زعيم قبيلة ماري) عطا الله مينكل (زعيم قبيلة مينكل)	إقامة دولة مستقلة (منبثقة عن دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
124	حرب استقلال المهاجر 1994 ـ 1996	باكستان	حركة قوامي مهاجر MQM	إقامة دولة مستقلة (منبثقة عن دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
125	حرب استقلال البلوشية من العام 2004 حتى الوقت الحاضر	باكستان	جيش التحرير البلوشي BLA الجيش الجمهوري البلوشي BRA اتحاد البلوش جبهة التحرير البلوشية BLF لاشكار بلوشستان LeB	إقامة دولة مستقلة (منبثقة عن دولة ذات سيادة)	مستمرة

126	حرب الإسلاميين في الباكستان من العام 2007 حتى الوقت الحاضر	باكستان	تهريك طالبان باكستان TTP حركة فرض الشريعة الإسلامية TNSM لاشكار الإسلام LI تنظيم القاعدة (core)	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
127	حرب استقلال بوغانفيل 1989 ـ 2001	بابوا غينيا الجديدة	الجيش الثوري البوغانفيلي BRA	اقامة دولة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	التعادل
128	ثورة الباراغواي 1947	باراغواي	حزب فيبيرستا الثوري الحزب الليبرالي الحزب الشيوعي في الباراغواي	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
129	حرب الدرب الساطع في بيرو 1982 ـ 1999	بيرو	الدرب الساطع (السيندرو لومينوس SL) حركة توباك أمارو الثورية (MRTA)	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
130	حرب هوكبالاهاب في الفلبين 1946 ـ 1954	الفلبين	هاكبالاهاب HUK	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
131	حرب الفلبين من العام 1969 حتى الوقت الحاضر	الفلبين	الحزب الشيوعي الفلبيني CPP	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
132	حرب ميندناو من العام 1970 حتى الوقت الحاضر	الفلبين	جبهة مورو للتحرير الوطني MNLF جبهة مورو الإسلامية للتحرير MILF حركة استقلال ميندناو MIM جماعة أبو سياف ASG مقاتلو بانجسمارو للتحرير الإسلامي KIM جبهة مورو للتحرير الوطني ـ فصيل نور ميساوري (NM ـ MNLF) جبهة مورو للتحرير الوطني ـ فصيل نور ميسوري (NM ـ MNLF) جبهة مورو للتحرير الوطني ـ فصيل هابير مالك HM ـ MNLF	اقامة دولة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
133	التَّمرُّد الشيشاني من العام 1994 ـ حتى الوقت الحاضر	روسيا	جمهورية اشكيرا الشيشانية ChRI امارة القفقاز IK	اقامة دولة مستقلة جديدة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة

134	حرب الإستقلال اللاتيفية 1946 ـ 1948	روسيا (الاتحاد السوفيتي)	منظمة مقاتلي لاتفيا الوطنيون LNPA حراس الوطن الام لاتفيا (LTS(p) A)	اقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
135	حرب الاستقلال الليتوانية 1946 ـ 1948	روسيا (الاتحاد السوفيتي)	حركة المقاومة الديمقراطية المتحدةBDPS	اقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
136	حرب الإستقلال الأستونية 1946 ـ 1948	روسيا (الاتحاد السوفيتي	أخوة الغابة	اقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
137	حرب الإستقلال الأوكرانية 1946 ـ 1950	روسيا (الاتحاد السوفيتي)	جيش الأنصار الأوكراني UPA	اقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
138	حرب التوتسي الراوندية 1962 ـ 1965	راوندا	الأقلية العرقية التوتسية	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
139	الحرب التوتسية الراوندية 1990 ـ 1994	راوندا	جبهة راوندا الوطنية FPR	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
140	حرب هوتو الراوندية 1996 ـ 2002	راوندا	حزب تحرير راوندا PALIR جيش التحرير الراونديALIR القوى الديمقراطية الراوندية FDLR	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
141	حرب الاستقلال الكازمانسية 1990 ـ 2012	السنغال	حركة القوة الديمقراطية لكازمانس MFDC جبهة الشمال جبهة الجنوب	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	التعادل
142	حرب سيراليون 1991 ـ 1997	سيراليون	الجبهة الثورية المتحدة RUF المجلس الثوري للقوات المسلحة AFRC	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين

143	حرب سيراليون1997 ـ 1998	سيراليون	مجلس الحكم الوطني الانتقالي NPRC مليشيا كاماجور	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
144	حرب سيراليون 1998 ـ 2000	سيراليون	الجبهة الثورية المتحدة RUF المجلس الثوري للقوات المسلحة AFRC	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
145	الحرب الصومالية 1982 ـ 1991	الصومال	الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال SSDF الحركة القومية الصومالية SNM الحركة الوطنية الصومالية SPN المؤتمر الصومالي الموحدUSC	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
146	الحرب الصومالية 1991 ـ 1996	الصومال	المؤتمر الصومالي الموحد/التحالف الوطني الصومالي USC/SNA	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
147	الحرب الصومالية من العام 2006 ـ حتى الوقت الحاضر	الصومال	ARS/UIC (التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال/اتحاد المحاكم الإسلامية) المجلس الإسلامي الأعلى للصومال SICS الشباب حزب الإسلام حركة راس كامبوني	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
148	حرب الاستقلال الناميبية 1966 ـ 1988	جنوب أفريقيا	المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا SWAPO	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار المتمردين
149	حرب إنكاثا ـ المؤتمر الوطني الافريقي 1981 ـ 1994	جنوب أفريقيا	المؤتمر الوطني الأفريقيANC مؤتمر عموم أفريقيا PAC الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا SACP منظمة الشعب الأزاني AZAPO	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
150	حرب اليساريين في سريلانكا لعام 1971	سريلانكا	جبهة التحرير الشعبية JVP	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
151	حرب استقلال تاميل 1983 ـ 2009	سريلانكا	جبهة تحرير نمور تاميل إيلام LTTE منظمة تحرير تاميل ايلام TELO جبهة شعب إيلام التحريرية الثورية EPRLF	اقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار الحكومة
152	حرب اليساريين في سريلانكا للأعوام 1987 ـ 1989	سريلانكا	جبهة التحرير الشعبية ـ JVP II ـ II	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة

153	حرب استقلال جنوب السودان للأعوام 1963 ـ 1972	السودان	أنانيا	اقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	التعادل
154	حرب جنوب السودان 1983 ـ 2004	السودان	حركة/جيش تحرير شعب السودان SPLM/A	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل
155	غرب السودان ـ حرب دارفور 2003 ـ حتى الآن	السودان	الجبهة الثورية السودانية SFR حركة/جيش تحرير السودان SPLM/A حركة العدالة والمساواة JEM الجبهة المتحدة للمقاومة URF حركة/جيش تحرير السودان ـ الوحدة SLM/A ـ Unity حركة/جيش تحرير السودان ـ MM SLM/A ـ MM	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
156	حرب استقلال جنوب السودان من العام 2001 ـ حتى الان	جنوب السودان	حركة/جيش جنوب السودان الديمقراطي SSDM/A حركة/جيش تجرير جنوب السودان SSLM/A حركة/جيش جنوب السودان الديمقراطي ـ فصيل كوبرا SSDM/A ـ cobra حركة/جيش تحرير جنوب السودان ـ في المعارضة SPLM/A ـ IO	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
157	حرب الإسلاميين السوريين للأعوام 1979 ـ 1982	سوريا	الإخوان المسلمين MB	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
158	الحرب السورية من العام 2011 ـ حتى الوقت الحاضر	سوريا	الجيش الحر السوري FSA جبهة النصرة AN الدولة الإسلامية جبهة التحرير الإسلامية السورية الجبهة الإسلامية السورية كتائب أحفاد الرسل حزب الاتحاد الديمقراطي PYD المجلس الوطني الكردي KNC حركة أحرار الشام الشمالية لواء الإسلام صقور الإسلام كتائب الفاروق	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
159	الحرب الطاجكية 1992 ـ 1998	طاجكستان	المعارضة الطاجكية الموحدة UTO	الإطاحة بالنظام القائم	التعادل

160	حرب اليساريين التايلندية 1966 ـ 1981	تايلند	الحزب الشيوعي التايلندي CPT	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
161	الحرب التايلندية 2003 ـ حتى الوقت الحاضر	تايلند	الجبهة الثورية الوطنية BRN منظمة تحرير باتاني المتحدة New ـ PULO جبهة ـ التنسيق التحرير الوطنية C ـ BRN حركة المجاهدين الإسلامية في باتاني GMIP مقاتلي تحرير باتاني (الجماعات المتشددة في القرى) جماعة تكتيكة صغيرة RKK	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
162	حرب استقلال تونس 1953 ـ 1956	تونس	جيش التحرير الوطني NLA	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من السلطة الاستعمارية	انتصار المتمردين
163	حرب الاستقلال التركية ـ الكردية من العام 1984 حتى الوقت الحاضر	تركيا	حزب العمال الكردستاني PKK	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة
164	الحرب الأوغندية لعام 1979	أوغندا	الجبهة الوطنية للانقاذ FRONASA القوات الخاصة KM جبهة التحرير الوطنية الأوغندية UNLF	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
165	حرب أوغندا «بوش» 1980 ـ 1986	أوغندا	الجيش الوطني الأوغندي السابق FUNA جبهة المقاومة الوطنية الأوغندية UNRF جبهة التحرير الأوغندية UFM جيش المقاومة الوطنية NRA	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
166	الحرب الأوغندية 1986 ـ حتى الوقت الحاضر		جيش الرب للمقاومة LRA جيش الشعب الأوغندي UPA حركة الروح المقدسة HSM تحالف القوى الديمقراطية ADF جبهة ضفة غرب النيل جبهة المقاومة الوطنية الأوغندية II UNRFII	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
167	الحرب الأوكرانية من العام 2014 حتى الوقت الحاضر	أوكرانيا	شعب جمهورية دونتسك شعب جمهورية لوغانسك جماعات صغيرة متعددة	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	مستمرة

168	حرب الاستقلال الشمالية الايرلندية 1969 ـ 1999	المملكة المتحدة	جيش التحرير الجمهوري الايرلندي المؤقت PIRA/IRA جيش التحرير الايرلندي الحقيقي RIRA	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	التعادل
169	حرب الإستقلال الهندوصينية للأعوام 1946 ـ 1954	فيتنام	رابطة فيتنام المستقلة (فيت مينه)	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار المتمردين
170	الحرب الفيتنامية 1955 ـ 1975	جنوب فيتنام	الجبهة الوطنية المتحدة لجنوب فيتنام FNL	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين
171	حرب استقلال جنوب اليمن 1994	اليمن	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جنوب اليمن	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار المتمردين
172	الحرب اليمنية الحوثية 2004 حتى الوقت الحاضر	اليمن	الحوثيون (الشباب المؤمن(	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
173	حرب الإسلاميين اليمانية 2008 حتى الوقت الحاضر	اليمن	تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية AQAP	الإطاحة بالنظام القائم	مستمرة
174	حرب شمال اليمن الامامية لعام 1948	شمال اليمن	تحالف المعارضة للإصلاحيين العلمانيين والمسلمين	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
175	حرب الملكيين في شمال اليمن 1962 ـ 1970	شمال اليمن	الاماميين الملكيين	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار الحكومة
176	طوارئ عدن للأعوام 1964 ـ 1967	جنوب اليمن	جبهة تحرير جنوب اليمن FLOSY جبهة التحرير الوطنية NLF	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار المتمردين
177	حرب اليساريين في جنوب اليمن للعام 1986	جنوب اليمن	الحزب الشيوعي اليماني YSP	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين

178	حرب الاستقلال الكرواتية/كراجينا لعام 1991	يوغسلافيا	الحرس الوطني الكرواتي مليشيات وطنية كرواتية متنوعة، مثل قوات الدفاع الكرواتية HOS	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار المتمردين
179	حرب استقلال كوسوفار 1998 ـ 1999	يوغسلافيا/ صربيا	جيش تحرير كوسوفو KLA	إقامة دولة جديدة مستقلة (منبثقة من دولة ذات سيادة)	انتصار المتمردين
180	حرب جبهة رودسيان الوطنية 1973 ـ 1979	زيمبابوي	اتحاد شعب زمبابوي الأفريقي ZAPU الاتحاد الوطني الأفريقي في زيمبابوي ZANU الجبهة الوطنية PF	الإطاحة بالنظام القائم	انتصار المتمردين

Sources: **the database was built based on author estimates and James D. Fearon and David D. Laitin, «Eth- - nicity, Insurgency, and Civil War,»** *American Political Science Review*, **Vol. 97, No. 1 (March 2003), pp. 75 replication data available at: http://web.stanford.edu/group/ethnic/publicdata/publicdata.html); Michael) 90 W. Doyle and Nicholas Sambanis, «International Peacebuilding: A fteoretical and Quantitative Analysis,» replication data available at:) 801 -** *American Political Science Review*, **Vol. 94, No. 4 (December 2000), pp. 779 bank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/0,,contentMDK:20701031~pag - http://econ.world ePK:64214825~piPK:64214943~theSitePK:469382,00.html); Michael W. Doyle and Nicholas Sambanis,** *Making War and Building Peace: United Nations Peace Operations* **(Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006) (replication data available at: http://pantheon.yale.edu/~ns237/DS2006replication.zip); Jason Lyall and Isa- iah Wilson III, «Rage against the Machines: Explaining Outcomes in Counterinsurgency Wars,»** *International Organization*, **Vol. 63 (Winter 2009), DS2006replication. data available at: http://www.jasonlyall.com/publi- State Actor - Kristian Skrede Gleditsch, David Cunningham, and Idean Salehyan, Non ;(/2 - data - cations Data: Version 3.4, November 23, 2013 (available at: http://privatewww.essex.ac.uk/~ksg/eacd.html); Sundberg, State Conflict Dataset,»** *Journal of* **- Ralph, Kristine Eck, and Joakim Kreutz, «Introducing the UCDP Non available at: http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/datasets/) 362 -** *Peace Research*, **Vol. 49 (March 2012), pp. 351 state_conflict_dataset_/); Uppsala Conflict Data Program, «UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset - ucdp_non Uppsala University, 2014 (available at: http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/datasets/ «,2013 - 1946 ,2014 - v.4 ucdp_prio_armed_conflict_dataset/); Uppsala Conflict Data Program, «UCDP Conflict Encyclopedia,» Up- psala University, 2014 (available at: www.ucdp.uu.se/database); Uppsala Conflict Data Program, «UCDP Battle Uppsala University, 2014 (available at: http://www.pcr.uu.se/research/ «,2014 - Related Deaths Dataset v.5 - related_deaths_dataset/); Gleditsch, Cunningham, and Idean Salehyan, «It Takes - ucdp/datasets/ucdp_battle Two: A Dyadic Analysis of Civil War Duration and Outcome,»** *Journal of Conflict Resolution*, **Vol. 53, No. 4 Beverly Hills,) ١٩٨٠ - ١٨١٦ ,(2009); J. David Singer and Melvin Small,** *Resort to Arms: International and Civil War* **,CA: Sage, 1982); J. David Singer and Melvin Small,** *Correlates of War Project: International and Civil War Data* **university Consortium for Political and Social Research, 1994); Meredith - Ann Arbor, MI: Inter) ١٩٩٢ - ١٨١٦ Washington,)** (State War Data (٧٤,٠ - Intra ,٢٠٠٧ - ١٨١٦ **:Reid Sarkees and Frank Whelon Wayman,** *Resort to War* **D.C.: CQ Press, 2010) (Replication data available at: http://www.correlatesofwar.org); Paul Collier and Anke rep-)695 - Hoeffler, «Greed and Grievance in Civil Wars,»** *Oxford Economic Papers*, **Vol. 56, No. 4 (2004), pp. 663 lication data available at:http://users.ox.ac.uk/~ball0144/research.htm); Roy Licklider, «The Consequences of** *American Political Science Review*, **Vol. 89, No. 3 (1995), pp. «,1993 - Negotiated Settlements in Civil Wars, 1945 Stathis Kalyvas,** *The Logic of Violence in Civil War* **(New York: Cambridge University Press, 2006); ;690 - 681 Ben Connable and Martin C. Libicki,** *How Insurgencies End* **(Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2010); David Gompert et al.,** *War by Other Means: Building Complete and Balanced Capabilities for Counterinsurgency* **(Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2008); Byman, Daniel et al.,** *Trends in Outside Support for Insurgent Movements* **(Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2001); Christopher Paul, Colin P. Clarke, and Beth Grill,** *Victory Has a Thousand Fathers: Sources of Success in Counterinsurgency* **(Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2010); Max Boot,** *Invisible Armies: An Epic History of Guerrilla Warfare from Ancient Times to the Present* **(New York: W.W. Norton 2013); Walter Laqueur,** *Guerrilla Warfare: A Historical and Critical Study* **(New Brunswick, .(NJ: Transaction, 1998**

الملحق B

النتائج الإحصائية لانتهاء التَّمرُّد

سيث ج جونز، وباتريك جونستون، وإيرك روبنسون

يصف هذا الملحق المنهجية ويقدم النتائج الكاملة للتحليل في الفصل الثامن، ويصف المتغيرات في النماذج ومصادر البيانات المستخدمة، ويضم النتائج الكاملة لتحليل الانحدار، بالإضافة إلى عدد من اختبارات الصلابة التي أجريت لاستكشاف قوة النتائج.

المتغيرات التي تم تحليلها

لتحديد مجموعة المتغيرات التوضيحية المضمنة في التحليل الإحصائي، قمنا باستقصاء المؤلفات المتصلة بالتَّمرُّد ومكافحة التَّمرُّد لتحديد الدراسات والمزاعم الرئيسة بشأن انتصار المتمردين، واشتملت هذه المؤلفات على أعمال تتصل بانتصار المتمردين ودراسات كمية أحدث تتصل بالعوامل المرتبطة بشأن انتصار المتمردين وهزيمتهم[1]، واستناداً إلى الحجج

(1) See, for example, Andrew J. R. Mack, «Why Big Nations Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict,» World Politics, Vol. 27, No. 2 (January 1975), pp. 175 - 200; Gil Merom, How Democracies Lose Small Wars: State, Society, and the Failures of France in Algeria, Israel in Lebanon, and the United States in Vietnam (New York: Cambridge University Press, 2003); Ivan Arreguín - Toft, How the Weak Win Wars: A Theory of Asymmetric Conflict (New York: Cambridge University Press, 2005); Karl R. DeRouen, Jr. and David Sobek, «The Dynamics of Civil War Duration and Outcome,» Journal of Peace Research, Vol. 41, No. 3 (2004), pp. 303 - 320; Jason Lyall and Isaiah Wilson III, «Rage against the Machines: Explaining Outcomes in Counterinsurgency Wars,» International Organization, No. 63 (Winter 2009), pp. 67 - 106; Ben Connable and Martin C. Libicki, How Insurgencies End (Santa Monica, CA: RAND, 2010); Paul K. MacDonald, «'Retribution Must Succeed Rebellion': fte Colonial Origins of Counterinsurgency Failure,» International Organization, Volume 67, No. 2 (April 2013), pp. 253 - 286; Anna Getmansky, «You Can't Win if You Don't Fight: fte Role of Regime Type in

والأدلة المستقاة من الدراسات، حددنا سبع فئات من المتغيرات التوضيحية للنظر فيها في تحليلنا.

الدعم الخارجي: يُعتقد على نطاق واسع أن المساعدات الخارجية للمتمردين تزيد من فرص الجماعة بالنصر[1]، قد يكون الدعم الخارجي للحكومات في عمليات مكافحة التَّمرُّد أكثر تواضعاً[2]، لقد درسنا أنواعاً عدة من الدعم الخارجي للمتمردين والحكومات القائمة التي تقاتل ضد حركات التَّمرُّد، مثل الدعم القتالي، والدعم غير القتالي، والملاذ الخارجي[3]، وقد قمنا أيضاً بتحليل الدعم الخارجي الذي تقدمه الدول الكبرى، التي يمكنها تخصيص المزيد من الموارد للحروب الصغيرة أكثر من الجهات الأخرى.

إستراتيجية المتمردين والتفاعل الإستراتيجي: ركزنا على ثلاثة أنواع من الإستراتيجيات وهي: الحرب التقليدية، وحرب العصابات، والعقاب، وقد تم تحديد كل من هذه الإستراتيجيات بوصفها عاملاً مهماً في نجاح حركات التَّمرُّد أو فشلها[4].

نوع النظام: يُنظر إلى الأنظمة الديمقراطية على أنها أقل قدرة على شن حروب طويلة ومكلفة ضد المتمردين، وهو ما يزيد من احتمال انتصار المتمردين[5].

Counterinsurgency Outbreaks and Outcome,» Journal of Conflict Resolution, Vol. 57, No. 4 (August 2013), pp. 709 - 734.

(1) Jeffrey Record, «External Assistance: Enabler of Insurgent Success,» Parameters, Vol. 36, No. 3 (Autumn 2006), pp. 36 - 49; Record, Beating Goliath: Why Insurgencies Win (Washington, D.C.: Potomac Books, 2007); Lyall and Wilson, «Rage against the Machines.»

(2) Connable and Libicki, How Insurgencies End.

(3) Connable and Libicki, How Insurgencies End; Jason Lyall, «Do Democracies Make Inferior Counterinsurgents? Reassessing Democracy's Impact on War Outcomes and Duration,» International Organization, Vol. 64, No. 1 (Winter 2010), pp. 167 - 192; Lyall and Wilson, «Rage against the Machines,» pp. 89 - 91.

(4) On strategy, see Arreguín - Toft, How the Weak Win Wars; Stathis N. Kalyvas and Laia Balcells, «International System and Technologies of Rebellion: How the End of the Cold War Shaped Internal Conflict,» American Political Science Review, Vol. 104, No. 3 (August 2010), pp. 415 - 429. On the use of terrorism—a component of an insurgent punishment strategy—see Virginia Page Fortna, «Do Terrorists Win? Rebels' Use of Terrorism and Civil War Outcomes,» International Organization, Vol. 69, No. 3 (June 2015), pp. 519 - 556; Connable and Libicki, How Insurgencies End.

(5) Mack, «Why Big Nations Lose Small Wars»; Merom, How Democracies Lose Small Wars.

أهداف المتمردين: لقد درسنا ثلاثة أنواع أساسية من الأهداف وهي: حركات التَّمرُّد المناهضة للاستعمار، والحركات الانفصالية، وتلك التي تجنح «صوب الحل الوسط» المتمثل بالإطاحة بالحكومة القائمة واستبدالها بواحدة أخرى، وقمنا بتحليل ما إذا كانت لحركات التَّمرُّد أهدفٌ أيديولوجية إسلامية.

بنية قوة مكافحة التَّمرُّد: قد تؤثر بنية القوة أيضاً على أداء قوات مكافحة التَّمرُّد وفاعليتها ومن ثم تؤثر على احتمال انتصار المتمردين. [1].

بنية حركة التَّمرُّد: قد تزيد بنية قوة المتمردين ـ ولاسيما حركات التَّمرُّد المشتتة المكونة من فصائل متعددة ـ من احتمالات انتصار جماعة متمردة ما أو تقلل منها.

المدة: قد تؤثر مدة حركات التَّمرُّد على فرص الجماعة في النصر، إذ قد يفتقر المتمردون إلى القوة البشرية والموارد اللازمة لخوض غمار في حرب طويلة الأمد[2].

بيانات وتحليل

لقد استعملنا قاعدة البيانات هنا لبناء أنموذج الانحدار متعدد المتغيرات من أجل تفسير الترابط بين السمات المختلفة لكل من قوات الحكومة وقوات المتمردين من جهة واحتمال انتصار المتمردين، تتضمن قاعدة البيانات 181 لإجمالي حركات التَّمرُّد منذ الحرب العالمية الثانية التي مايزال 38 منها مستمراً، ومن أجل تفادي تحيز نتائجنا، فقد وضعنا تحليلنا ل ـ 143 لحركة تمرد التي وصلت إلى نتيجة نهائية بسبب انتصار المتمردين أو انتصار الحكومة أو التعادل.

يقدم الجدول رقم B.1 نماذج الانحدار الأولية الخمسة، مع تأثيرات هامشية وأخطاء معيارية تم تجميعها على وفق البلد اعتماداً على النهج الذي اتبعه كل من جيسون ليال Jason Lyall أسيا ويلسون Isaiah Wilson [3].

For an alternative view on democratic effectiveness in countering insurgencies, Lyall, «Do Democracies Make Inferior Counterinsurgents?»

(1) Lyall and Wilson, «Rage against the Machines,» pp. 89 - 91.

(2) Connable and Libicki, How Insurgencies End.

(3) Lyall and Wilson, «Rage against the Machines,» pp. 89 - 91.

الجدول رقم B.1
نتائج الأنموذج الرئيسة

النموذج	**(1)**	**(2)**	**(3)**	**(4)**	**(5)**
مصدر الدعم الخارجي	أي نوع	دولة كبرى	دولة كبرى	دولة كبرى	دولة كبرى
نوع الدعم الخارجي	أي نوع	أي نوع	دعم قتالي فقط	دعم قتالي بإزاء الدعم غير القتالي	دعم قتالي بإزاء الدعم غير القتالي
التفاعل بين الحكومة والمتمردين	نعم	نعم	كلا	كلا	نعم
الدعم الخارجي للحكومة	−0.295 (0.254)				
الدعم الخارجي للتمرد	0.153 (0.158)				
الدعم الخارجي للحكومة والتَّمرُّد	0.131 (0.242)				
دعم دولة كبرى للحكومة		−0.104 (0.111)			
دعم دولة كبرى للتمرد		0.517*** (0.163)			
دعم دولة كبرى للحكومة والتَّمرُّد		−0.266** (0.127)			
دعم الدولة الكبرى القتالي للحكومة			−0.094 (0.101)		
الدعم القتالي الذي تقدمه الدولة الكبرى لحركة التَّمرُّد = قتالي				0.429** (0.214)	0.500** (0.222)
الدعم غير القتالي الذي تقدمه الدولة الكبرى للحكومة وحركة التَّمرُّد					−0.331*** −0.056
الدعم غير القتالي الذي تقدمه الدولة الكبرى إلى حركة التَّمرُّد والدعم الذي تقدمه الدولة الكبرى للحكومة					−0.153 (0.174)
دعم الملاذ الآمن الخارجي لحركة التَّمرُّد	0.0119 (0.105)	0.068 −0.088	0.076 −0.087	0.056 −0.09	0.082 −0.09

التَّمرُّد الإسلامي	−0.109 (0.130)	−0.108 (0.128)	−0.110 (0.121)	−0.113 (0.123)	−0.115 (0.123)
إستراتيجية التَّمرُّد: الحرب التقليدية	0.102 −0.086	0.108 −0.089	0.101 −0.088	0.102 −0.093	0.0869 −0.092
إستراتيجية التَّمرُّد: العقاب	−0.192** −0.087	−0.146 −0.09	−0.154* −0.09	−0.152* −0.091	−0.166* −0.087
هدف التَّمرُّد: الثورة/الإطاحة بالنظام القائم	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية
هدف التَّمرُّد: الاستقلال من الاستعمار	0.541*** (0.128)	0.453*** (0.158)	0.480*** (0.138)	0.470*** (0.164)	0.474** (0.185)
هدف التَّمرُّد: السيادة/الانفصال	−0.343*** −0.063	−0.363*** −0.062	−0.314*** −0.065	−0.333*** −0.065	−0.390*** −0.06
بنية التَّمرُّد: الجماعة 1	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية
بنية الجماعة: الجماعات 2 ـ 4	0.235** (0.104)	0.225** (0.108)	0.221** (0.103)	0.242** (0.104)	0.254** (0.116)
بنية الجماعة: 5+ جماعات	0.043 (0.140)	0.098 (0.140)	0.04 (0.143)	0.097 (0.146)	0.152 (0.131)
مدة التَّمرُّد (سنوات)	−0.008 −0.017	−0.004 −0.018	−0.00138 −0.018	−0.008 −0.018	−0.006 −0.018
مدة التَّمرُّد (سنوات) ـ تربيع	−0.0001 −0.0004	−0.0003 −0.0005	−0.0003 −0.0004	−0.0002 −0.0005	−0.0003 −0.0005
الحكومة الديمقرطية	0.038 −0.096	−0.013 −0.093	−0.004 −0.095	0.0028 −0.097	0.005 −0.098
الملاحظات	143	143	143	143	143

ملاحظة: لقد عُرضت الآثار الهامشية، مع وجود أخطاء متانة معيارية متجمعة على البلد وضعت بين قوسين. $***p < 0.01$, $**p < 0.05$, $*p < 0.1$.

لقد استعملنا التقدير البروبيتي على الرغم من أن النتائج قوية بما فيه الكفاية لاستعمال تقدير لوغاريتمي، فقد تم تصميم هذه النماذج لتضمين الدراسات الموجودة بشأن نتائج الحرب الأهلية والتَّمرُّد التي تمت مناقشتها سابقاً في الملحق، بالإضافة إلى استكشاف تأثير أنواع الدعم الخارجي ومصادره المختلفة لكل من الحكومات والمتمردين على النحو الذي تم ترميزه في قاعدة البيانات.

وفيما يتعلق بالدعم الخارجي، فقد قمنا أولاً بتقييم مدى تأثير أي دعم خارجي على احتمال انتصار المتمردين (في الأنموذج الأول)، ثم قيدنا هذا المتغير (في الأنموذج الثاني) لتقييم التأثير المحدد لدعم الدول العظمى لكل من الحكومات والمتمردين، على حين ركزنا

في الأنموذج الثالث على تأثير الدعم القتالي للدول العظمى لكلا الجانبين على احتمال انتصار المتمردين، يفصح الصف الرابع عن دعم الدول الكبرى، بما في ذلك المتغيرات الوهمية لما إذا كانت الدول الكبرى قد قدمت دعماً غير قتالي مقابل دعم قتالي، أما الأنموذج النهائي فقد قيّم لأي مدى يتوسط دعم الدولة الكبرى القتالي وغير القتالي للحكومات الدعم المشابه للمتمردين.

وقد قمنا، عبر كل تلك النماذج، بضبط مجموعة متنوعة من العوامل الأخرى المرتبطة بكل من المتمردين وقوات مكافحة التَّمرُّد، وتشتمل هذه الأنواع الأخرى من دعم المتمردين (ما إذا كان المتمردون يمتلكون ملاذاً آمناً أم لا)، وإستراتيجية المتمردين (الحرب التقليدية والعقاب)، وأهداف المتمردين (الإطاحة بالحكومة بإزاء الاستقلال من الاستعمار بإزاء الانفصال)، بنية التَّمرُّد (جماعة واحدة بإزاء 4 ـ 2 جماعة بإزاء 5 جماعات أو أكثر)، ومدة التَّمرُّد، وما إذا كانت مكافحة التَّمرُّد ديمقراطية أم لا، [1]. وباستثناء هذا المتغير النهائي، فقد تم ترميز جميع المتغيرات في قاعدة البيانات، وعلى وفق دراسات مماثلة لهذا الدراسة، فإنّ متغير مكافحة التَّمرُّد قد اعتمد على درجات مؤشر الحكم [2].

وأجرينا خمسة إختبارات متانة لنتائج أنموذجنا، ولسهولة التفسير، استعملنا الأنموذج الثالث من الجدول B.1 لهذه الاختبارات الذي يقيس الدعم القتالي للدولة الكبرى نسبة إلى عدم وجود دعم قتالي للدولة الكبرى، وبصورة أعم تشير اختبارات المتانة هذه إلى نتائج مماثلة عبر كل من النتائج الرئيسة الموضحة في الجدول B.1

(1) تماشياً مع الدراسات الموجودة قمنا بتضمين الصيغة التربيعية للمدة من أجل رصد تأثيرات الوقت غير الخطية بنحو مناسب، ينظر على سبيل المثال:

Govinda Clayton, «Relative Rebel Strength and the Onset and Outcome of Civil War Mediation,» Journal of Peace Research, Vol. 50, No. 5 (2013), p. 616; and Thomas Edward Flores and Irfan Nooruddin, «Democracy Under the Gun: Understanding Post conflict Economic Recovery,» Journal of Conflict Resolution, Vol. 53, No. 1 (2009), pp. 3 - 29.

(2) See, example, Lyall and Wilson III, «Rage against the Machines,» p. 85; Simon Collard - Wexler, Costantino Pischedda, and Michael G. Smith, «Do Foreign Occupations Cause Suicide Attacks?» Journal of Conflict Resolution, Vol. 58, No. 4 (2014), pp. 625 - 657.

تتراوح درجات مؤشر Polity 2 من 10 (درجة عالية من الاستبداد) إلى 10+ درجة (درجة عالية من الديمقراطية)، وتسعى إلى الوصول إلى الطبيعة الديمقراطية للحكومة. قمنا بترميز الأنظمة الديمقراطية على أنها تمتلك درجة من المؤشر Polity2 مساوية للصفر أو أكثر منه. مع ذلك، كانت نتائجنا متينة إلى حد أكثر صرامة باستعمال درجات من 7 أو أعلى لتحديد الأنظمة الديمقراطية.

أولاً، لقد قمنا بتقييم ما إذا كانت إستراتيجيات حرب العصابات تؤثر على احتمال انتصار المتمردين[1]، لقد تحققنا من فرضية ايفان آريجوين ـ توفت القائلة بأن عدم التوافق بين إستراتيجية الحرب التقليدية للمتمردين ومكافحة التَّمرُّد يؤثر على احتمال انتصار المتمردين[2]، ثالثاً، لقد جعلنا نتائجنا تقتصر على 72 حالة من أصل 143 حركة تمرد خلال الحرب الباردة، أما الأنموذجان الرابع والخامس فقد اشتملا على المتغيرات التي طرحها ليال وهي المكننة والطائرة المروحية (الهليكوبتر) [3].

(1) لم نضمن استعمال المتمردين لإستراتيجية حرب العصابات في نموذجنا الرئيس، نظراً لأن هذا المتغير من شأنه أن يرتبط سلباً بدرجة عالية (P=0.689) مع استعمال المتمردين لإستراتيجية الحرب التقليدية. وان إدراج كلا المتغيرين يفضي إلى عدم تجانس كبير.

(2) تحدد قاعدة البيانات ما إذا كان المتمردون قد اتبعوا إستراتيجية الحرب التقليدية، إلا انه لايرمز للإستراتيجية التي تتبناها مكافحة التمرد الرئيسة. ونتيجة لذلك فإنّ متغير عدم التطابق الإستراتيجي الذي تم تضمينه النموذج هو التفاعل بين الدعم القتالي الذي تقدمه دولة كبرى للحكومة واستعمال المتمردين للإستراتيجية التقليدية. وهذا يفترض، بنحو غير كامل، أن حجم مكافحة التمرد ومصادر قوتها سيرصدان أي تداخل إستراتيجي مع المتمردين الذين يميل تفكيرهم لتبني إستراتيجية الحرب التقليدية. تشير تقديرات المعامل الواردة في العمود الثاني التي تستعمل إستراتيجية الحرب التقليدية لمحاربة قوات مكافحة التمرد المدعومة من دولة كبرى هي لست أقل عرضة للفوز أو الخسارة لتتصدى بذلك للفرضية التي طرحها أريجون توفت.

(3) لقد قمنا بدمج هذه المتغيرات مباشرة من بيانات النسخ المتماثل التي قدمها كل من ليال وويلسون في كتابهما الموسوم «الغضب من الآلات». ونظراً لإختلاف تعريفات التمرد والمدد الزمنية المختلفة المستخدمة في كل مجموعة بيانات، قمنا بجعل هذا الانحدار يقتصر على 112 حالة فقط موجودة في مجموعتي قاعدة البيانات.

الجدول رقم B.2					
اختبار المتانة	إستراتيجية حرب العصابات	(2) عدم التطابق الاستراتيجي	(3) للحرب الباردة فقط	(4) المكننة	(5) استعمال الطائرة المروحية (الهليكوبتر)
دعم القوى الكبرى القتالي للحكومة	−0.086 (0.102)	−0.225 (0.153)	−0.340** (0.146)	−0.007 (0.124)	−0.015 (0.119)
دعم القوى الكبرى القتالي للمتمردين	0.455** (0.189)	0.441** (0.205)	−0.123 (0.344)	0.675*** (0.114)	0.633*** (0.158)
دعم الملاذ الآمن الخارجي لمتمردين	0.074 (0.087)	0.066 (0.089)	0.127 (0.165)	0.087 (0.105)	0.089 (0.104)
التَّمرُّد الإسلامي	−0.01 (0.124)	−0.086 (0.128)	−0.272* (0.139)	−0.115 (0.124)	−0.094 (0.135)
إستراتيجية المتمردين: حرب العصابات	0.081 (0.090)				
إستراتيجية المتمردين: الحرب التقليدية		0.045 (0.112)	0.197 (0.138)	0.055 (0.109)	0.052 (0.105)
إستراتيجية المتمردين: العقاب	−0.147 (0.092)	−0.172* (0.089)	−0.130 (0.156)	−0.168* (0.096)	−0.161* (0.097)
عدم التطابق الاستراتيجي		0.229 (0.264)			
هدف التَّمرُّد: الثورة/ الإطاحة بالنظام القائم	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية
هدف التَّمرُّد: الإستقلال عن الاستعمار	0.434*** (0.152)	0.529*** (0.136)	0.472*** (0.148)	0.421** (0.167)	0.439*** (0.159)
هدف التَّمرُّد: السيادة/الانفصال	−0.330*** (0.069)	−0.325*** (0.066)	−0.422*** (0.103)	−0.240*** (0.090)	−0.249*** (0.092)

بنية الجماعة المتمردة: جماعة واحدة	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية	تم حذف الفئة المرجعية
بنية التَّمرُّد: 2 ـ 4 جماعات	0.207** (0.103)	0.227** (0.103)	0.141 (0.168)	0.197* (0.118)	0.211* (0.113)
بنية التَّمرُّد: 5 جماعات فأكثر	0.032 (0.140)	0.038 (0.146)		−0.190 (0.122)	−0.174 (0.124)
أمد التَّمرُّد	−0.008 (0.018)	−0.003 (0.018)	0.017 (0.023)	0.025 (0.020)	0.016 (0.020)
مدة التَّمرُّد بالسنوات ـ تربيع	−0.0002 (0.0005)	−0.0003 (0.0005)	−0.0006 (0.0006)	−0.001** (0.0006)	−0.0009 (0.0006)
الحكومة الديمقراطية	−0.0106 (0.096)	0.000893 (0.096)	0.136 (0.147)	−0.00269 (0.099)	0.00626 (0.101)
مكننة قوات مكافحة التَّمرُّد				0.0347 (0.046)	
استعمال قوات مكافحة التَّمرُّد للطائرات المروحية (الهليكوبتر)					0.165 (0.130)
	143	143	72	112	112
ملاحظة: لقد عُرضت الآثار الهامشية، مع وجود أخطاء متانة معيارية متجمعة على البلد وضعت بين قوسين ***$p < 0.01$, **$p < 0.05$, *$p < 0.1$.					

بقيت نتائج الأنموذج الأساس، بنحو عام، قوية لهذا المواصفات البديلة، إذ لا يبدو لإستراتيجيات حرب العصابات علاقة باحتمال انتصار المتمردين، ولا تعمل على تغيير نتائج الأنموذج الأساس، ولايؤثر تضمين أي متغير بديل لمتغير عدم التوافق الإستراتيجي الذي طرحه أرجوين ـ تافت، وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات التي طرحها ليال بالنسبة لمتغيرات المكننة والطائرات المروحية (الهليكوبتر)على نتائجنا الرئيسة، ومن ناحية أخرى، فإنّ حصر تحليلنا على حركات التَّمرُّد التي انتهت خلال الحرب الباردة من شأنه أن يغير التقديرات المتصلة بالدعم القتالي للقوة العظمى لكل من المتمردين والحكومة، مع ذلك، نظراً إلى أننا

جعلنا عينتنا الكاملة تقتصر على حركات التَّمرُّد التي انتهت قبل العام 1990 (أي بتخفيض بنسبة 50 % من العينة)، فإننا نعتقد أن اختبار الصلابة هذا لا يؤثر على أهمية النتائج الرئيسة وآثارها التي توصلنا إليها (ينظر الجدول B.2).

شكر وتقدير

خطرت ببالي فكرة الكتابة عن حرب التَّمرُّد أول مرة في أعقاب سلسلة من النقاشات التي دارت مع الطلبة في محاضراتي بشأن التَّمرُّد ومكافحة التَّمرُّد في برنامج الدراسات الإستراتيجية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز SAIS، وكما أدركنا بنحو جماعي، فقد كانت هناك سلسلة من الكتب بشأن مكافحة التَّمرُّد، ولاسيما بعد حملات الولايات المتحدة وحلفائها في أفغانستان والعراق، ولكن كانت هناك ندرة في العمل الأخير الذي نظر بنحو شامل في كيفية قيام المتمردين ـ وليس قوات مكافحة التَّمرُّد ـ بشن الحرب، على خلاف مجموعة من دراسات الحالة المحددة، لذا جاء هذا الكتاب الموسوم شن حروب التمرد من أجل ملء هذا الفراغ.

ولما أزفت ساعة البحث في هذا الكتاب وكتابته لم يكن أي شخص بالقيمة نفسها لناثان تشالندر، فقد ساعدني في تجميع قاعدة البيانات المتصلة بحركات التَّمرُّد، وراجع بلا كلل مئات الحالات، وتعقب مصادر لاحصر لها، وعمل بوصفه صديقاً وزميلاً، ولم أتمكن من كتاب الكتاب من دون مساعدته المهمة، وإذ راجع العديد من الأشخاص جميع أجزاء المخطوطة أو جزءاً منها وقدموا تعليقات رائعة إلا أن كل من: دانييل بايمان، وكريستوفر شيفيس، ورافي كوهين، وأوستن لونغ، وأندرو رادين، وشون زيغلر، كانوا مفيدين للغاية في التحليل الكمي، وقدموا تعليقات مفيدة على المخطوطة أيضاً، لقد ساعدت النقاشات مع العديد من الأشخاص الآخرين ـ مثل سكوت مان، وكارلوس بيريز، وديفيد فيليبس، وترافيس شويزر، ومايك والتز ـ في صياغة أفكاري على طول الطريق، وقامت ماري رايزن من مؤسسة راند بعمل ممتاز على الأشكال، على حين كان للعديد من الأشخاص تأثير كبير على فهمي للتمرد على مر السنين، ولاسيما ستيف بيدل، والجنرال تشارلز كليفلاند، واليوت كوهين، تي اكس هامس، وبروس هوفمان، والجنرال سكوت هاول، والجنرال ديفيد بيترايوس، واللواء إدريدير، وجاكوبشابيرو، والجنرال توني فوتوماس، ومايك فيكرز، والجنرال جوزيف فوتيل، وأدين بالفضل الى عدد الأفراد في مؤسسة راند الذي أثروا

في تفكيري بشأن التَّمرُّد ومكافحة التَّمرُّد، ولاسيما جيسون كامبيل، وكولين كلارك، وبن كونابل، وكيم كراغن، ولين ديفيس، وجيمس دوبينز، ودانييل ايجل، وجيان جنتيلي، وديفيد جومبيرت، وتود هيلموس، وريتش جيرفين، وجون غوردون، وستيف هوسمر، وتيري كيلي، واندي ليبمان، ومايك ماكنيرني، وأرتورو مونيوز، وجريج تريفيتون، وجون باراشيني، وليندا روبنسون، وكريستوفر بول، وهوارد شاتس، وجريج تريفيرتون، وستيف واتس، وهنري ويليس، وريبيكا زيميرمان، علاوة على ذلك، كان فريق خبراء مجلس التَّمرُّد في مؤسسة راند مكاناً لا يقدر بثمن لمناقشة التعقيدات والدقائق الصغيرة في حرب المتمردين.

وأتقدم بالشكر لكل من مايكل ريتش، وآندي هوهن، وجاك رايلي على دعمهم الاستثنائي على مدى سنوات والتزامهم التحليل الدقيق الموضوعي، كان جوي مارك استثنائياً خلال عملية كتابة هذا الكتاب وكان مساعداً لي وبمنزلة حارس بوابة، زد على ذلك، كان للعديد من الجنود الأمريكيين ـ ولاسيما القوات الخاصة الأمريكية ـ تأثير عميق على فهمي لحرب المتمردين، وكان من بينهم زملاء من قيادة العمليات الخاصة الأمريكية، وقيادة العمليات الخاصة المشتركة، والعمليات الخاصة والصراع منخفض الشدة في مكتب وزير الدفاع، والقوات الخاصة في الجيش الأمريكي، والقوات البحرية الأمريكية الخاصة، والجيش الأمريكي، وقوات العمليات البحرية الأمريكية وقيادة عمليات الخاصة للقوات الجوية الأمريكية.

وأتقدم بالشكر إلى أصدقائي وزملائي في مجتمع الاستخبارات الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والحكومات المتحالفة معها على عملهم الدؤوب وتضحياتهم ورؤاهم الثاقبة بخصوص التَّمرُّد ومكافحة التَّمرُّد على مدى سنوات، هناك الكثير لايسع المقام أن أشكرهم بالاسم، ومعظم هؤلاء الوطنيين يفضلون عدم ذكر اسمهم، وكان فريق مطبعة أوكسفورد متميزاً، بما في ذلك ديفيد ماكبرايد، وكاتلين ويفر، وإيما كليمنتس.

وانا ممتن غاية الامتنان للدعم السخي الذي قدمته مؤسسة سميث ريتشاردسون، ولاسيما من مارين سترميكي وآلانسونج، الذي ساعد على جعل هذا الكتاب يرى النور.

أخيراً، لقد كان والدي واخوتي وعائلتي الأوسع في الولايات المتحدة وكندا مصدراً دائماً

للإلهام والصداقة على مدى سنين، كما كانت زوجتي وبناتي ملاذي وسندي، لقد كانوا صبورين معي للغاية في رحلاتي الكثيرة في الخارج والساعات التي لاحصر لها يكدحون بعيداً عن كتابة هذا الكتاب، أهدي لهم هذا الكتاب.

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

فهرس الأعلام

يقدم الكتاب تصوراً واضحاً عن التمرد وعوامل ظهوره والأساليب التي تستعمل في حروبهِ والتكتيكات والاستراتيجيات من قبل الجماعات المتمردة، وما يصاحبه من دعم معنوي ومادي خارجي أم داخلي، فضلا عن الاجندة الإعلامية المصاحبة لهذه الحركات مع الدعم اللوجستي والهيكل التنظيمي لها بما ساهم في ديمومة التمرد واستمراره.

يقدم هذا الكتاب تشكيلة واسعة من البيانات والمعلومات الميدانية عن حركات التمرد كماً ونوعاً عن طريق المعلومات من المتمردين أنفسهم أو عن طريق احصائيات دقيقة عن أحد حركات التمرد منذ بداية النصف الثاني من القرن المنصرم حتى مطلع عام ٢٠١٥ بأسلوب يكمل الجانب الكمي والنوعي احدهما الاخر، مما يجعله مرجعا عمليا استرشاديا للمتخصصين.

عن المؤلف:

عالم سياسي وكاتب اشتهر بعمله في مجال مكافحة التمرد والإرهاب، تخرج من كلية بودين في عام ١٩٩٥ مع مرتبة الشرف العالية، حاصل على شهادة الماجستير عام ١٩٩٩ وشهادة الدكتوراه عام ٢٠٠٤ من جامعة شيكاغو، وهو زميل ومستشار اقدم لبرنامج الامن الدولي ومدير في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن قبل ان يعمل مديرا في مركز سياسات الدفاع والامن الدولي، وكبير علماء السياسة في مؤسسة RAND إذ عمل من العام ٢٠٠٥ الى العام ٢٠١٧، وله العديد من المؤلفات والأبحاث.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252

العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية

ISBN 978-1-7747204-7-9
9 781774 720479 >